کتابخانه، موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
۵۴۲۲

۶۶۲۵ ین

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب الشفا جزء الی من ح

مؤلف ابو علی سینا

موضوع

شماره قفسه ۵۲۰۷

شماره ثبت کتاب

۶۶۷۵۵

بازرسی شد
۶ - ۳۷

بازدید شد
۱۳۸۲

ملی - فهرست شده
۵۲۰۷

کتابخانه، موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
۵۴۲۲

۶۶۷۵۵ پن

۱۲ کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب الشفا جزء الی من ح

مؤلف ابو علی سینا

موضوع

شماره قفسه ۵۲۰۷

شماره ثبت کتاب

۶۶۷۵۵

بازرسی شد
۶ - ۶۷

بازدید شد
۱۳۸۲

فعلی - فهرست شده
۵۲۰۷

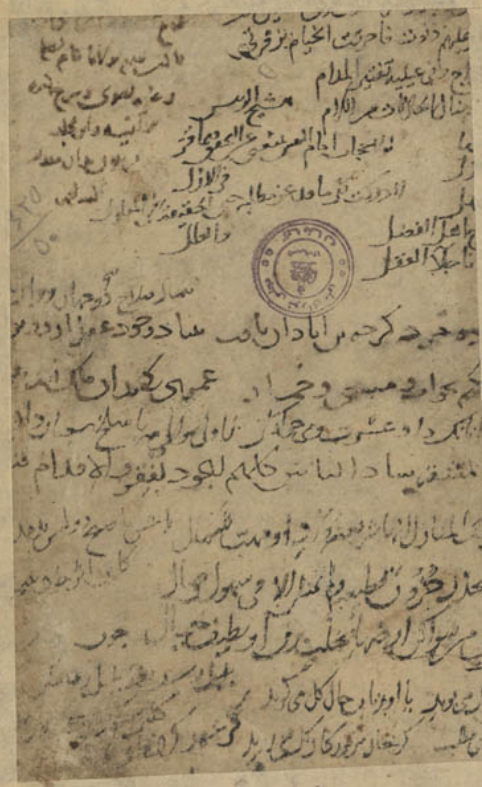

... وحدوا منها سوى لحم وطالما العمت ... ما لعيم
... ان تروا وان تجروا ... على اهالهم ...

الجزء الخامس من كتاب الشفاء

وهو الطبيعيات | وفيه السماع الطبيعي
الفن الاول | الفن الثاني
وهو سمع الكيان | والسماء والعالم
٤ مقالات | مقالتان وأصل

تصنيف الشيخ الرئيس ابي علي الحسين بن عبد الله بن سينا
صار مرحوم نعمة الله جلبي مخلفاتندندر

لكاسى المحلى
كتاب الشفاء للسماء والمهكى ... والكرس والفهم
نعم سلم اسكاله ... الى النجم
هو البحر لكن ... وباللك ...
وسعد كتاب ... بالقسط شهد اولوا العلم

... ايا طالب الدنيا ويا طالب العرى ... بعد الموت ...
ذا ... الغنى ... ان يسال ... حافيا

لهبة الله بن احمد بن عبد الواحد نفعه الله تعالى بالعلم

... ابو العدس العسق ... في العمل كان ...
... على العادة ... ومن ظهر في النفس كان ...
الا ... ومن ظهر في الطبع كان ...
... او ... عتيق
... او ... رحيق

... لعطف في ... البلاد وغربها و... في ...
... الا ... على ... ادعا ...

... ومحفوه ... ليل الحبتنا
الذاكرين ... من بعدما ... الاشى ... ما
... لا ... ابدا ... الله ... امسا

... الايام ... ودادى ... ادو ...
... بلاد ... الاحوال ...
وكم ... وكم تبدلت بالاحوال ...
فعلى النفس ... بالله ... ابسا

... شحر ... اوقنات ... جمع ...
... كم ...

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله

واذ قد عنّ بتيسير الله وعونه مما يجب بعثه في كتابنا هذا وهو تعليم اللباب من صناعة المنطق
فحري بنا ان نفتتح الكلام في تعليم العلم الطبيعي على النحو الذي نقرر عليه رأينا وامعن الله نظرنا وان
نجعل الترتيب في ذلك مقاربا للترتيب الذي يجري عليه فلسفة المشائين وان نتشدد فيما هو ابعد عن
البداية والخطر الاول والمخالف فيما يجد من الملحد ونسلكها مما نفس الحق يكشف عن صورته بسهولة
على المخالف قبل اليه وجده وان لا يذهب عمرنا في مناقضة كل مذهب والرجوع عن الاعتراض في
معاوضته على البالغ فكثيرا ما ترى المتكلمين في العلوم اذا تناولوا استعصم مقالة واهية واكبوا
عليها بحيل مسلكة كلما خرق منها عن كثب تضوا لاقوته وحصنوا كل ثغرة منه وسدوا فرجة فاذا الحجوا
في المشكل وخلصوا الى الجانب المشتبه مروا عليه صفحا وفخروا ان يكون وراءه سبيل مقابلة بسيلهم
وفتح معارض لفهمهم وفحمهم ما امكن وان يشرع من قبلها الصواب ونعرض صفحا عما نظنهم سهوا
فيه وهذا هو الذي صدنا عن شرح كتبهم وهتر فضولهم اذ لم نر من الاجدى الا مواضع نظن بهم سهوا
فيها فضطرا الى تكلف اعتذار عنهم او احتلاق فحمة وتخيلها لهم او الى المجاهرة بهم بالنقص
فوالغنا الله عن ذلك ونصب لهم قواما ان لوا طوقهم فيه وفسروا كتبهم فحراسهم الوقوف على
الفاظهم فسروحهم تهديه ونفاسيرهم يكفنه ومن بسط العلم والمعاني فسيحها في بال الكتب
مسطورة وبعض ما افادناه معذار لنحن مع قصر عمرنا وهذه الكتب التي علمناها وسمناها الشفاء
محموعا والله ولي تاييدنا وعصمنا ومن هاهنا شرعنا في غرضنا منوكلين عليه

المقالة الاولى في الاسباب والمبادي للطبيعيات

فصل في تعريف

مثلا الجنس من اجل اسما مثل ما في الانسان منها وذوات مباد لبعض من الاشخص يكون مثلا النوع من
انواعها مثل ما في النوع الانساني منها وكانت اضداد وان عوارض ذاتية معامة لجميعها واخرى
عامة بجنس واخرى عامة للنوع فان وجه التعليم والتعليم العقل منها الرسيد انما هو اعم وليلك
الى ما هو اخص لانك تعلم ان الجنس جزء النوع وتعرف الجنس يجب ان يكون اولا ومن تعرف
النوع لان المعرفة بجزء قبل المعرفة بالحد وتصوره قبل الوقوف على المحدود واذا اخذنا بالحد
نخص ماهية المحدود فاذا كان كذلك فالمبادي الاولى الامور العامة يجب ان تعرف هي
اولا التي تعرف الامور العامة والامور العامة يجب ان تعرف اولا التي تعرف الامور الخاصة
فيجب ان يبتدئ في التعليم من المبادي الى الامور العامة اذ الامور العامة اعرف عند العقول
وان لم تكن اعرف عند الطبيعة اي لم تكن الامور المقصودة في الطباع لنمته الوجود انها
فان المقصود في الطبيعة ليس ان توجد حيوانا مطلقا ولا جسما مطلقا بل ان توجد طبايع الاغيار
والطبيعة النوعية اذا وجدت في الاعيان كانت شخصا ما والمقصود اذا ان توجد طبايع الاغيار
اشخاصا ما في الاعيان وليس المقصود هو الشخص المعين الا والطبيعة الجزئية الخاصة بذلك
الشخص ولو كان المقصود هو الشخص المعين لكان الوجود ينقض نظامه بفساده وعدمه كما
لو كان المقصود هو الطبيعة العامة والجنسية لكان الوجود والنظام يتم بوجوده
مثل وجود جسم كيف كان او حيوان كيف كان فمن اقرب البيان ان المقصود هو طبيعة
النوع ليوجد شخصا وان لم يعين وهو الغاية الكلية فالاعرف عند الطبيعة
هو هذا وليس اوائل ما يدرك الطبع ان عينا ما لا قدر ما يقبل في طبيعته وراس وان لم يعرف الا قدم الغاية
والناس كلهم كذلك يكون معرفة الطبايع العامة والجنسية واما تميزون بعضهم
يعرف النوعيات وبتفهي اليها وبعرف الفصول وبعضهم يقف عند الجنسيات وبعضهم

ما يعرف الحيوانية وبعضهم يعرف الانسانية ايضا والفرسية واذا انتهت المعرفة الى الطبايع
النوعية وما يعرض لها ووقف البحث وانما يفوتهم من معرفة الشخصات والاحالات التي تتبين
تبين اذا فاتهم ايسنا من الامور العامة والخاصة ثم فاتهم ايسنا معا وسن العقول وجزا الامور
العامة اعرف عند العقول واذا فاتهم ايسنا معا وسن نظام الوجود والامر المقصود في الطبيعة
الكلية وجزا الامور النوعية اعرف عند الطبيعة واذا فاتهم ايسنا من الشخصات المعينة وسن
الامور النوعية ونسبتها الى العقول الجزئية للشخصات المعينة عند العقول كان يقدم ويتاخر
الا ان يستثنى الحاسة في الباطن فانه يحدث عن الشخصات اعرف عند نامي الكلمات بل الشخصات
رسمها في القوة الحاسة التي في الباطن يقتبس منه العقل المشار كان والمباينات ويتبع
طبايع العلميات النوعية واذا نسبتها الى الطبيعة وجزا العامة النوعية اعرف
وان كان ابدا افهام الشخصيات المعينة فان الطبيعة انما تقصد من وجود الجسم ان
سوصل به الى وجود الانسان وما الحاسة وتقصد من وجود الشخص المعين الكامل الفاسد ان
تكون طبيعة النوع موجودة واذا امكنها حصول هذا الغرض في شخص واحد وهو الذي
يكون مادته غير معرضة للتغير والفساد لم يحتج الى ان يوجد للنوع شخص اخر كالشمس والقمر
وغيرهما على ان الجسم والفلك في ادوارهما التي لا تبدل ان اولى من يتصور شخص هو
اكثر مناسبة للمعنى العام حتى يمثل تصور الشخص الذي هو شخص صرف من جاوحه واما بيان
كيفية هذا فان الجسم معنى عام وله ما هو جسم ان يشخص وكون هذا الجسم والحيوان ايضا
معنى عام وله ما هو حيوان ان يشخص فكون هذا الانسان فاذا نسبتا هذه
المراتب الى القوة المدركة وراعينا في ذلك نوعين من الترتيب وجدنا ما هو اشبه بالعام
واقرب مناسبة له هو اعرف فانه ليس يمكن ان يدرك الجسم والفلك الا هذا هو هذا الحيوان

الا وادرك انه هذا الجسم وان يدرك انه هو هذا الانسان الا وادرك انه هذا الحيوان وهذا الجسم
ويدرك انه هذا الجسم اذا لجهة من بعيد ولا يدرك انه هذا الانسان ويدرك وضع احوال الجسم
اعلم من هذا فالجهل كمال العقل وان ما بنا سبب العلم اعرف في ذاته ايضا لعند الحس واما في الاذهان
فان الخيال انما استفيد من الحس سمعا من النوع عبر محل وحد خاصته فاولا ما يرتسم في خيال الطفل من الصور
الى تخيلها على سبيل ما يتمثل في الصور في الخيال هو صوره شخص رجل او صوره شخص امراه من غير ان
يتمثل رجل هو ابو عمرو او رجل ابيه هو اباه وامراه هي امه عن امراه ليست هي امه ثم عنده رجل هو ابوه
ورجل ليس هو اباه وامراه هي امه وامراه ليست هي امه بل لا ينفصل الانسان عنده نسبا اصبرا
وهذا الخيال الذي يرتسم فيه مثلا من الشخص الانسان مطلقا غير مخصص هو خيال المعنى الذي يسمى مشتركا
واذا قيل شخص مشترك لهذا او هل شخص مشترك لما تطبع في الحس من شخص لا يدرى بعد اذا ارتسم
انه جسم من عمرو او زيد او حيوان او انسان فانما منع عليهما اسم الشخص المشترك باسرار الاسم وذلك
ان المفهوم من لفظة الشخص المشترك المعنى الاول هو انه شخص ما من اشخاص النوع الذي ينسب اليه
عمرو من غير ان يكون هو زيدا ولا هو رجلا ولا امراه ما فقوله كان معنى الشخص وهو كونه
غير منقسم الى عدة من سار كه في الحد وضم الى معنى الطبيعة الموضوعة للنوع منها او الصنفية
وحصل منهما معنى واحد سمي شخصا مشتركا عبر كانه يدل عليه قولنا حيوان ناطق مائت
هو واحد لانه قال على كثيرين وله حد واحد وكون هذا الحد خصه مضافا الى حد طبيعة النوع منها
والحد هذا هو شخص عبر معين واما الاخر فهو هذا الشخص الجسماني المعين ولا يصح ان يكون عبر حد
الا انه صلح عند الذهن ان يضاف الى معنى الحيوانية او معنى الجسمية ليس الذهن لا لان
الامر في نفسه صلح ان يضاف الى ذلك الجسم اي المعين منهما كان فالشخص المشترك بالمعنى
الاول صلح عند الذهن ان يكون في الوجود اي شخص كان من ذلك الجنس او النوع الواحد والمعنى

الثاني ليس صلح في الذهن ان يكون اي شخص كان من ذلك النوع لا لانه كون عبر هذا الواحد المعين
لكنه صلح عند الذهن صلاح الشائع والمجوز ان يعني بحيوانية معنى ملا دور حمار ديا وحماره
معنى دور حيوانية معنى انا نقياس اليه بعد حكمنا انه في نفسه لا يجوز ان يكون صالحا للامرين
بل هو واحد هما متعينا فهذا وهاهنا مقايسة اضافيتين العلل والمعلولات ومقايسة بين الاجزاء
البسيطة والمركبات واذا كانت العلل داخلة في قوام المعلولات وكالاجزاء لها مثل
حال الخشب والشكل الفياسي الى السرير فان نسبتها الى المعلولات نسبة البسايط الى المركبات
واما اذا كانت العلل مباينة للمعلولات مثل النجار والسرير فهناك نظر اخر ولكن المقايسة
نسبة الجسم الى العرض والى الطبيعة واما مقايسة ما بين الجسم ومن العلل والمعلولات على
ان العلل متى ما كانت عبر محسوسة فلا كثير تقدم وتاخر لاحدها عند
الاخر حسا وان كانت عبر محسوسة فلا نسبة لاحدها الى الجسم وكذلك حكم الخيال واما
عند العقل فان العقل ربما وصل اليها العلة قبل المعلول فسلك من العلة الى المعلول كما
اذا راى الانسان الغير مقارنا للوجع جرحه عند الجوهر وكانت العين في الطرف الاخر من
الغرفة فحكم العقل بالكسوف وحدا اذا علم ان الاداة متحركة الى الغرض فعلم ان الحي كانه
ربما وصل اليه المعلول قبل العلة فسلك من المعلول الى العلة وقد يعرف المعلول من قبل العلة
فلا يوجد طريق الا سبب لذلك وقد يوجد من طريق الحس وربما عرف اولا معلول فسلك منه الى العلة
ثم سلك من العلة الى معلول اخر وكانا فذا وضح هذه المعاني في تعليم الصناعة البرهان
واما مناسبة هذه العلل المفارقة المعلولات بحسب القياس الى الطبيعة الى الطبيعة فان
ما كان منها علة على انه غايته فهو اعرف عند الطبيعة وما كان منها علة على انه فاعل وكان
فاعلا لا على ان وجوده ليكون فاعلا لما يفعله فانه اعرف عند الطبيعة من المعلول وما كان

وجوده في الطبيعة ليس لذاته بل لفعل ما يحوزه حتى يكون المفعول عليه لاله وفعله معطيا له في وجوده انه كان في الطبيعة من هذه صفته فليس هو اعرف من المعلول بل المعلول اعرف في الطبيعة منه واما نفسه اجزاء المركبات الى المركب اعرف بحسب الحس اذ الحس يتناول اولا الجملة ويدركها بفصل اذا تناول الجملة يتناولها بالمعنى الاعمى اي الجسم او حيوان بفصلها واما عند العقل فالبسيط اقدم من المركب فانه لا تعرف طبيعة المركب الا ان تعرف بسايطه فان لم تعرف بسايطه فقد عرفت منه عرضا من اعراضه او جنس من اجناسه او اوصل الى ذاته كانه عرفته مثلا جسما مسدسا او ثقيلا وما اشبه ذلك ولم تعرف ماهيته جوهره واما عند الطبيعة فان المركب هو المقصود فيها في اكثر الاساء والاجزاء مقصود لتحصل منها اولا والمركب والاعرف عند العقل من الامور العامة والخاصة ومن الامور البسيطة والمركبة هو العامة والبسيطة وعند الطبيعة هو الخاصة النوعية والمرادة لكنه كما ان الطبيعة تبتدي في الايجاد بالعوام والبسايط ومنها يوجد ذوات المختلفات النوعية وذوات المركبات فكذلك العلم يبتدي من العوام والبسايط ومنها يوجد العلم بالنوعات والمركبات وكلاهما يتفقان في صدورهما اولا عند حصول النوعيات والمركبات

فصل في تعديد المباحث

للطبيعيات على سبيل المصادرة والوضع

ان الامور الطبايعية مبادي سنعدها ووضعها وضعا على ما هو الواجب فيها في بعض اصنافها وقول ان الجسم الطبيعي هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه امتداد وامتداد اخر مقاطع له على قوائم وامتداد ثالث مقاطع لهما جميعا على قوائم وكونه بهذه الصفة هو الصورة التي بها صار الجسم جسما والذي الجسم جسما انه ذو امتدادات ثلثة مفروضة فان الجسم يكون موجودا جسما وتاما

وان عبر عن الامتدادات الموجودة فيه بالفعل فان السمعاء وقطعة من الماء قد يحصل فيها ابعاد بالفعل طولا وعرضا وعمقا محدودة باطرافها ولكن اذا امتد شكلا بطل كل واحد من اعيان تلك الابعاد المحدودة وحصل ابعاد وامتدادات اخرى والجسم باق فجسمية لم يفسد ولم تبدل والصور التي اجناسها الهيولى وهي التي نحث عن ان يفرض فيها تلك الامتدادات باينة للاسطقس وقد اشير الى هذا في عبر هذا الموضع وعلمت ان هذه الامتدادات المعتد بها كمية اقطاره وهي لحقته وتبدل وصورته جوهره ولا تبدل وهذه الجسمية ربما تبعت تبدل اعراض فيها وصور كالتي تخرق فيها جسما كرويا هذا الجسم الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي على مباد ومن حيث هو كائن فاسد ليس يحتاج الى زيادة في المباحث الى تحصيل جسميته منها ما هي اجزاء من وجوده ومحاصله وغايته وهذه اولى عند هيولى تسمى مبادي وهي اسباب لوجودها فاما منه مقام الحشب من السرير والاخر فاما منه مقام وجوده والسرير هو شكلها من السرير والعالم منه مقام الحشب من السرير يسمى هيولى وموضوعا واما موضوعا فاسطقسا بحسب العناصر وان تخالفه والعالم منها مقام صورته السريرية يسمى صورة واذ صورته الجسمية اما مقدمة لسائر الصور التي للطبيعيات وانحاسها وانواعها واما مقارنة لها الا شكلي هي عنده فكون هذا الشيء والجسم كالخشب للسرير هو ايضا للسرير ذوات تلك الصور بهذه المنزلة اذ كلها مفرده الوجود مع الجسمية فيه فكون ذا جوهر اذا نظر الى ذاته غير مضاف الى شيء وحده ليا في هيئته عن هذه الصور بالفعل وبحكم شأنه ان يقبل هذه الصور او يقبلها اما من سائر طبيعته المطلقة الكلية كانها جنس لتلك الجسمية والمقارنة وكل واحد منهما تختص بقبول بعض الصور دون بعض بعد الجسمية واما من شأن طبيعة الجسم هي مشتركة فيكون بكليتها من شأنها ان تقبل هذه الصور بعضها مجتمعة ومتعاقبة وبعضها متعاقبة فقط فتكون طبيعة مناسبة مامع الصور على ان تقابل لها وتكون

وهذه المناسبة كانه رسم فيها وظل يخيل من الصورة تكون الصورة هي التي بها هذا الجوهر
بالفعل وموضع للطبيعي ان يقسم بما هو جسم مبدأ هو هيولى ومبدأ هو صورة وان ست صورة وجميع ما تحته
او سيئة صورة نوعية من صور الاجسام وان سيئة صورة عرضية اذا حدثت للجسم من حيث هو
كالاشكال والقوى والصحيح ان موضوع له ان هذا الذي هو هيولى لا يخرج عن الصورة فكلما مشبها
البتة ولا تكون موجودة بالفعل الا بان تحصل لها صورة وموجدها بالفعل ويكون الصورة التي يزول
عنها الا ان زوالها انما هو مع حصول صورة اخرى تتوجه عنها وتقوم مقامها الفاسدة معها الهيولى
بالفعل وهذه الهيولى من جهة انها بالقوة قابلة لصورة او لصور فبسبب هيولى ومن جهة انها بالفعل
جاعلة لصورة فيسمى في هذا الموضع موضوعا لها وليس معنى الموضوع ههنا معنى الموضوع الذي اخذناه
في المنطق جزء رسم الجوهر فان الهيولى لا يكون موضوعا بذلك المعنى البتة او من جهة انها مستركة لكل الصور
كلها اسمي مادة وطينة ولانها تحل اليها الصور والجزء البسيط القابل للصورة من جملة المركب
يسمى اسطقسا وذلك كل في الجزء فذلك مجراها ولانها تبدي منها التركيب في هذا المعنى
بعينه يسمى عنصرا وكذلك كل ما جرى في ذلك مجراها فكانها اذا ابتدي منها يسمى عنصرا واذا
ابتدي من المركب واسمي اليها يسمى اسطقسا اذ الاسطقس هو ابسط اجزاء المركب فهذه المعاني الخمسة
في قولنا الجسم والجسم مبدا ايضا فاعله وغايته والفاعله هي التي طبع الصورة والتي للاجسام في
ما تحتها صورة المادة بالصورة وقومت منها المركب بفعل صورته وبفعل مادته والغايته
هي التي لاجلها ما طبع هذه الصورة المادة وما كان كلامنا ههنا في المبادي المستركة فكون
الفاعل الذي وجد ههنا هو المستدل والغاية المعتبرة ههنا هي المستدل فيها والمستدل فيه ههنا
فعل على الجزء الذي اخذناه ان كون الفاعل مستركا فيه على انه علة الفعل الاول الذي يترتب عليه سائر
الافاعيل كالتي بعد المادة الاولى الصورة الخمسة الاولى اذا كان شيء كذلك على ما تعلمه في

موضعه فكون بعد الاصل الاول من بعد ذلك ثم كون ما بعده وبكون الغاية مستركا فيها
ما تحتها الغاية التي فيها جميع الامور الطبيعية ان كانت غاية ذلك على ما تعلمه في موضعه وهذا النحو
والنحو الاخر ان يكون المستدل فيه مستركا فيه نحو العموم كالفاعل الكلي الذي على كل واحد من
الفاعلات الجزئية للامور الجزئية والغاية الكلية المفعول على كل واحد من الغايات الجزئية للامور
الجزئية والفرق بين الامرين ان المستدل بحسب المعنى الاول يكون في الوجود دائما واحدا بالعدد
تشير العقل اليها اينما هي من غير ان يجوز فيها قولا على كثيرين والمستدل بحسب المعنى الثاني
لا يكون بالوجود واحدا واحدا بل امرا معقولا واحدا ولذوات كثيرة مستدل عند العقل
بانها فاعلة او غاية فكون هذا المستدل مقولا على كثيرين والمبدا الفاعل المستدل للجميع بالنحو
الاول ان كان للطبعيات مبدا فاعلي من هذا النحو فلا يكون طبيعيا اذ كان كل طبيعي فهو بعد
هذا المبدا وهو منسوب الى جميعها بانه مبداه لانه طبيعي فلو كان ذلك المبدا طبيعيا لكان
حينئذ مبدا لنفسه وهذا محال لان يكون المبدا الاول الفاعل غيره وههنا لطف فاذا كان
كذلك المبدا الاول للطبيعي بحث عنه بوجه اذ كان لاختلاط الطبعيات بوجه وعساه يكون مبدا
للطبعيات ولوجودات غير الطبعيات دون علتها عم وجودا من عليه ما هو علة للامور
الطبعية خاصة ومن الامور التي لها نسبة خاصة الى الطبيعيات ان كان سبكر الفعل فقد
يجوز ان يكون في جملة الامور الطبيعية ما هو مبدا فاعلي لجميع الطبيعيات غير نفسه لا مبدا فاعلي
لجميع الطبعيات مطلقا والمبدا الفاعلي المستدل النحو الاخر لا يجاوز بوجه الطبيعي عن حاله
ووجه ذلك البحث عن معرفة الكل اما هو مبدا فاعلي لامر من الامور الطبيعية انه كيف قوته
وكيف جوهر نسبته الى معلوله في القرب والبعد والمواجاة والملاقاة وغير ذلك وان يدل
عليه فاما فعل ذلك بطبعه الفاعل العام المستدل للطبيعيات هذا النحو الذي عرف الحال التي

فحصه وقوفا على الطبيعيات من الطبعيات وعلى هذا القياس واعرف حال المبدأ الغائي واما
آن المبادي هي هذه الاربعه ويستفصل الكلام فيها بعد فهو موضوع للطبيع مبرهن عليه في
الفلسفه الاولى هذا واما الجسم من جهة ما هو مغير او مستكمل او حادث كان فان له زيادة
مدا وكونه مغيرا هو غير كونه مستكملا والمفهوم من كونه حادثا وكذا هو غير المفهوم
من كونه جسما فان المفهوم من كونه مغيرا انه كان بصفة ما حاصله وطالت وحصل له
صفة اخرى وكون هذا الشيء بالقوة هو المغير وحاله كانت موجوده فعدمت وحاله كانت
معدومه فوجدت فيتبين انه لا بد من حيث هو مغير من ان يكون له امر قابل لما تغير عنه ولما
تغير اليه وصور محاصله وعدم لها كأمر مع الصوره الزايله كالثوب الذي اسود والبياض
والسواد وقد كان السواد معدوما اذ كان البياض موجودا والمفهوم من كونه مستكملا
هو ان يحدث له امر لم يكن فيه من غير ان يزول شيء عنه مثل الساكن يمشي فانه حين ما كان ساكنا
لم يكن الاعلى ما للحركه التي هي موجوده له بالامكان والقوه فلما تحرك لم يزل منه شيء الا العدم
وفط ومثال اللوح الساجي كتب فيه والمستكمل لا بد له حال وجوده ناقصه ثم كملت
وامر حصل فيه وعدم تقدمه فان العدم شرط في ان يكون الشيء مغيرا او مستكملا فانه لو لم
يكن هناك عدم لاستحال ان يكون مستكملا او مغيرا بل كان يكون الكمال والصوره حاصله
له دايما فاذا المغير والمستكمل يحتاج الى ان يكون وله عدم حتى يصح كونه مغيرا ومستكملا
والعدم ليس يحتاج في ان يكون عدما الى ان يصير تغيرا واستكمالا ورفع العدم يوجب رفع المغير
والمستكمل من حيث هو مغير ومستكمل ورفع المغير والمستكمل لا يوجب رفع العدم
فالعدم من هذا الوجه اقوم فهو مبدأ ان كان كل ما لا بد من وجوده اي وجود كان ليوجد شيء
اخر من غير العكس مبدأ وان كان ذلك لا يقتضي في كون الشيء مبدأ ولا يكون المبدأ كما لا بد من

وجوده للامر اي وجود كان بل ما لا بد منه في وجوده مع الامر الذي هو له مبدأ من غير عدم ولا ما فيه طيب
العدم مبدأ اولا فانه لما كان في ان يلابس في التسمية فلنستعمل له المبدأ المحتاج اليه من غير العكس
فحينئذ فقابل المغير والاستكمال وضد العدم وضد الصور وكلها مختلفة اليه وان يكون الجسم
مغيرا او مستكملا او هذا وشيء ما فانا حدثنا تاما والمفهوم من كون الجسم كائنا وحادثا نضطرنا
الى اثبات امر حدث والى عدم سبق وانما ان زال الحادث وهذا الكائن هو المحتاج ان تقدم كونه
وحدوثه وجود جوهر كان مقارنا لعدم الصوره الكائنه ثم فارقه وبطل عنها العدم
فهو امر ليس بشيء لنا عن قرب سيان ذلك بل يجب ان يوضع الطبع وضعا وتفحصه بالاسفار
ومن علم في الفلسفه ومما فاما فمتصاعد الى الاعلى فواده نفس المتعلم طرفا صالحا من العلوم
الدالة الا ان اقتناع البرهانيه لا يخلط بالجدل فالجسم له من المبادي التي ليست مفارقه له
ولما فيه القوه واما له الحصر باسم المبادي اما من حيث هو جسم مطلقا فالهيولى والصوره
الجسميه المذكوره التي يلزمها الكميات العرضيه او الصوره النوعيه التي يكمله واما من
حيث هو متغير او مستكمل او كائن هو بريد له بسبب العدم المقارن للهيولاه فلا كونه
ويكون مبدأ على ما قال وان اخذ ما يعم المتغير والمستكمل والكائن كانت المبادي هيولى وصورة
وعدما وان خصصنا المتغير كانت المبادي هيولى ومضاده وان المتوسط انما متغير عنه واليه
من حيث فيه صيرورة ما وسبب ان يكون الفرق بين المضاده والهيه والعدم مما ذكرته
فيحصل الى فما علمته والجوهر من حيث هو موجود هو مهيئه صوره ومدعوة الى الفرق بين الصوره
والعرض واما المتغيرات والمستكملات الا في الجوهريه فهي قابلة عرض ومدحرت العاده
ان يسمى كل هيئه في هذا الموضع صوره فلنسم كل هيئه صوره ومعنى بكل امر حدث
في قابل يصير له موضوعا صفة مخصوصه والهيولى بقاء وكل واحد منهما انما هو جزء مع كل واحد

نفيس

الوجود

منهما كالهما والصورة مغايرة للعدم بان الصورة ما هيه ما سمعتها ان اريد
على الوجود الذي للهيولى والعدم
لا تزيل وجودا على الوجود الذي للهيولى بل يجب بحال فنقايسه الهيئة الصورة اذا لم تزل موجوده
وفقد العدم ليس هو العدم المطلق بل عدم له نحو من الوجود فانه عدم شيء مع تهيؤ واستعداد
له فهو عادة معيب فانه ليس الانسان يكون عن كل لا انسانيه بل عن لا انسانيه ما فان لا انسانيه
والكون الصورة لا بالعدم والفساد بالعدم لا بالصورة وقد يقال ان الشيء كان عن الهيولى
والعدم ولا يقال كان عن الصورة فيقال ان السرير كان عن الهيولى اي الخشب ويقال كان
عن الا سرير وفي كثير من المواضع يصح ان يقال انه كان عن الهيولى وفي كثير منها لا يصح وذلك
يقال انه كان عن العدم فانه لا يقال كان عن الانسان كاتب بل يقال ان الانسان كان ذا تبا
ويقال عن النطفه كان انسانا ويقال عن الخشب كان سريرا والسبب في ذلك اما في النطفه فلانها
حلعت صورة النطفيه وكونها النطفه عن يدل على معنى بعد ما دل على قولهم كان عن العدم
حتى يقال انه كان عن لا انسان اي بعد ما لا انسانيه واما في الخشب فقد يقال ايضا
عن الخشب كان سرير وكان الخشب وان لم يخل عن صورة الخشب فقد خلا عن صورة ما
اذا الخشب ما لم يغير في صفة من الصفات وشكل من الاشكال بالنحت والنجر لا يقال عنه
السرير ولا يسند كل شكله فيشبه النطفه من وجه اذ كل منهما قد تغير عن حاله فيستعمل
فيه ايضا لفظ عن فهذان الصنفان من الموضوعات والمولدات تقال فيهما عن بمعنى بعد وصنف
من الموضوعات يستعمل فيه لفظ عن بمعنى اخر وسيأتي ذلك انه اذا كان موضوعات
ما الصورة من الصور انما توضع لها بالمراح والتركيب فقد يقال ان الكاتب يحور عنها وقد يدل لفظ عن
ولفظ من على ان الكاتب متوهم منها كقولنا عن الزاج والعفص كان المداد ويشبه ايضا
ان يكون الصنف الاول يقال فيه لفظ عن بمعنى مر بعد به وهذا المعنى فان النطفه

او الخشب كان عنهما اذا كان بعد ما دامت على حال ثم استحال شيء وقوم به
الكاتب الذي قيل انه كان عنهما فما كان من النطفه والزاج فلا يقال فيه انه كان الشيء الكاتب
فلا يقال ان النطفه كان انسانا والزاج حبرا فما قال ان الانسان كان كاتبا الا على نوع من
المجاز وتوسع صار اي تغير وما كان مثل الخشب فهو يقال فيه كلا الامرين فيقال عن الخشب
كان سرير وان الخشب كان سريرا وخالف الخشب من حيث هو خشب لا عند فساد
النطفه فنشأه النطفه من حيث نقل الكتابه ولكنه ما لم يتشكل بعد شكل السرير
فنشأه النطفه من حيث يستحيل الى الانسانيه وحيث لا يصح من حال ان يقال فيه عن فاذا
اضيف اليه العدم صح كما قال عن الانسان الغير الكاتب كل كاتب والعدم نفسه لا
يصح فيه البتة ان يقال الا مع لفظه عن فانه لا يقال ان عن الكاتب حبر دائما والا فيكون
كائنا عنه دائما نعم ان لم يعن بعين الكاتب بل الموضوع الموصوف
بانه عن حبر فيما فيه ذلك واما لفظه عن فصح استعمالها فيه دليلا على ان لا اشتقاق وهذا
وما اشبهه هو معنى الالغاز كخلاف والبجيدة من الاسماء الا ومعظمها اذا قوله اذا
عني بلفظه عن المعنيان الذان ذكرناهما جاز حيث جاز ولم يجز حيث لم يجز وقد ذكر
في مثل هذا الموضع حال تحول الهيولى الى الصورة وتشبيهها بالانثى وتسميه الصورة بالذكر
وهذا فتى لسنا فهمه اما السوق النفساني فلا خلاف في سلبه عن الهيولى واما السوق الشبيه
بالطبع الذي هو كون اسعانه على سيل الاستواء حال النحو الاسفل استكمال يعرض له وليته الطبيعي
هذا الشوق ايضا بعيد عنه فانه ان كان نحو ان يكون الهيولى مستافة الى الصورة وكان هناك
خلو عن الصور كلها او مالا صورة فارشه او فقدان الفناء عما حصل من الصورة
المكملة اياها نوعا وكان لها ان تخلع نفسها الى اكتساب الصورة حال النحو الى اكتساب

الاين ان كان فيها قوة محركة والست خالية عن الصور كلها والا لبقيت الملال للصور والحاصله
فيحل في تجسمها وقد فيها فان حصل هذه الصوره ان كان معها الملال لنفس حصولها وجب ارتفاع
انها وان كان في محال فيكون الصور عارضا لها بعد حين لا امتيازا في جوهرها ويكون هذا الالسبب
وجب ولا يجوز ايضا ان يكون عروضها لها بسبب ما فان الاخراج الاضداد فيها فان هذا الحال في المحال
بعاجز اليه بسبب الاستعداد والقبول واما الاستعداد والتحيز فانما يكون الغاية في الطبيعة
المكمله والغايات الطبيعية غير محله ومع هذا فقد يجوز ان يكون الهيولى تحرك الى الصورة
وانما انتهى الصور والطاريه من سبب مطلق صورتها الموجوده لا انها كسبها الحركة
ولم يحصلوا هذا الشوق الى الصوره المقومه التي هي كمالات اولية بل الى الكمالات
الثانية الاخيره لكل صور معنى هذا الشوق المتعدد مختلف وقد جعلوا اخلاق سوى انها
الى الصور المقومه في هذه الاشياء عبروا عن هذا الكلام الذي هو اشبه بكلام
الصوفية منه بكلام الفلاسفه وعسى ان يكون غيرى يفهم هذا الكلام ويفهم ويرجع
الله فيه ولو كان للهيولى بالاطلاق هوى ما استكمل بالصوره الطبيعيه حتى تحدث
من الصوره التي فيها النقصان نحو استكمالها الى الصوره مثل الارض والنار
في الضد لكان لهذا الكلام وجه وان كان مرجع ذلك الشوق الى الصوره الفاعله واما
على هذا الاطلاق فهما لست افهمه هم

فصل في تحقيق كون هذه المبادي مشتركه

لما كان نظرنا هذا انما هو في المبادي المشتركه فحق علينا ان نظر في هذه المبادي الثلثه
المشتركه انها على اي نحو من الوجود المذكورين يكون مشتركه لكنه سنظهر لنا ان الاجسام
منها ما هي قابله للكون والفساد اي منها ما هو لا بها مستعد صوره وتحلى صوره ومنها ما

ليست قابله للكون والفساد بل وجودها بالابداع واذا كان كذلك لم يكن هيولى مشتركه
على النحو الاول ولم النحو المذكور ان تكون هيولى واحده بعينها قبل صوره الكائنات
الفاسده وقابله صوره ما لا يعقد في طباعه ولا له كون هيولى لان ذلك يستحيل بل يجاز
ان يكون الهيولى المشتركه مثل الاجسام الكائنه الفاسده التي يعقد بعضها من بعض بتأثير
بعضها من بعض كما يستحيل من حال الاربعه الاسطقسات الى الاخر لا ان يحمل طبيعة الموضع الى
صورة ما لا يعقد والموضع لصوره ما يعقد طبيعة واحده في بعضها اصلا له بقبول كل
صوره الا ان ما لا يعقد وقع عن قابلته الصوره التي لا يصلها صور اليه وانها الكون لا
يعقد من جميع صورتها المانعه لمادتها عن طباعها لا من جهة المادة المطاوعة فان كان ذلك
وجب ان يكون كل ما يستحيل بعد فسد كون جديد هيولى مشتركه هذا الوجه والهيولى
المشتركه هذا الوجه سواء كانت مشتركه للطبعات كلها او الكائنات الفاسده
فانها معا ولا بالابداع وليست بكون من شيء ويفسد الى شيء والكائنات يحتاج الى هيولى اخرى
فتكون الحاجه عليها مشتركه واما هيولى للطبعات مبدا صوري مستزل بالنحو الاول
فليس يحتاج الصور ما تتوهمه انه ذاهل الاجسام فان كان تصرف الاجسام في
الكون والفساد ما يكون منها وراء الصوره الجسميه يكون منزلا الصوره الجسميه التي
فيها اذا استحالت هواء او ما فيه يعينها في انها قبول للاجسام مبدا صوري على هذه الصفه
مستزل لها ما بعد وبعد مبادي صوريه تخص كل واحد منها واحد منها وان كان الامر
ليس كذلك بل اذا فسدنا ما فيه فسدت الجسميه التي كانت فيه ولا في وفساد ما فيه
حدثت جسميه اخرى ما بعد موافقه في النوع فلا تكون للاجسام مثل هذا المبدا الصوري
المستزل وسنظهر لك الحق من الامر من في موضعه ولو كان للاجسام مبدا صوري

بهذه الصفة او الطبيعة من الاجسام او الجسم الجامد صورة لا نفارق ولكان ذلك المبدأ الصوري
مدار امر الانسان الصوري ولم يكن مما يكون ويفسد بل سيكون ايضا مما لا يدرج فلما العدم فواضح من حاله
انه لا يجوز ان يكون من جملة عدم مستدرك هذا النحو الاول لان هذا العدم هو عدم شيء ما من
ان يكون واذا كان من سانخان يكون لم يجز حينئذ ان لا يفسد هذا العدم حينئذ لا يكون
مشتركا واما المشترك على النحو الاخر من المعنيين فان المبادي الداخلة توجد مشتركة للانسانيات
والمغيرات اذ مشترك كلها في ان كل منها هيولى وصورة وعدما وهذا المشترك يقال انه
لا يكون ولا يفسد على نحو ما قال الكليات انها لا تكون ولا تفسد وقال الكليات ايضا
لا تكون ولا تفسد اي انه لا يكون وقت في العالم هو اول وقت وجد فيه اول شخص او عدد
او عدد اول استحاص محل عليها الكلي اذ كان قبله وقت وليس ولا واحد منها موجودا
فيه وفي الفساد ما يقابل هذا فهذا الوجه من الناس من يقول ان هذه المبادي المشتركة لا تكون
ولا تفسد وهم القوم الذين يجوزون في العالم دائما كونا وفسادا ما دام العالم موجودا
والوجه الثاني ان ينظر الى ماهية الانسان فيظر فما هو من حيث هو انسان يكون او
يفسد فوجه معنى انه يكون ومعنى انه يفسد ليس معنى الانسان من حيث هو انسان فسلبان
عن ماهية الانسان من حيث هو انسان لانه امر يلزمه ما ليس داخلا فيه وكذلك يقال في
هذه المبادي المشتركة بالنحو الثاني من نحوي الاشتراك المذكورة ونظرنا هاهنا
في المبادي هو من هذه الجهة ليس كلامنا هذا في الجهة الاولى واما اذا افضنا الى الاعيان
الموجودة منها هاهنا هيولات تكون ويفسد كالحشب للسرير والعضل للحيوان والهيول
الاولى التي اشرنا اليها لا تكون ولا يفسد انما هي متعلقة الحصول بالابداع واما الصورة
نعنها منها تكون ويفسد وهي التي في الكائنة الفاسدة وبعضها لا تكون ولا يفسد وهي

لعل المسئلة

وهي التي في المبدعات وقد قال لها انها لا تكون ولا تفسد يعني اخرقانه ربما مال الصور التي في الكائنة
الفاسدة لانها لا تكون ولا تفسد يعني انها غير مركبة من هيولى وصورة حتى يكون ويفسد اذ يراد
بالكون والفساد حينئذ حصول الصورة في موضوع ويكون الكائن مجموعهما والفساد ما بقابله
واما العدم واذا كان كون الشيء ان كان له كون هو حصوله بعد ما لم يكن وكان حصوله ووجوده
ليس وجوده له ذاتا لحصله نفسه بل كان حصوله له بالعرض لانه عدم شيء معين في شيء معين
هو الذي فيه يكون فيكون له نحو من الكون ايضا بالعرض من الفساد بالعرض فيكون هو ان يفسد
الصورة عن المادة فيحصل عدم هذه الصفة وفساد ان فحصل الصورة فلا يكون حينئذ العدم
الذي بهذه الصفة موجودا ولهذا العدم عدم بالعرض كما ان له وجودا بالعرض وعدمه هو
الصورة لكن ليس نوام الصورة ووجوده هو الذي بسببه ذلك العدم يعرض له اعتبارا ما وخواص
هذا العدم ووجوده هو نفس القياس الى هذه الصورة فكان عدم العدم اعتبارا ما
يعرض للصورة من الاعتبارات الاضافية التي ربما عرضت للشيء المعتبر بها به والقوة على
العدم هي هيولى المنزلة بين القوة المحضة هي بالقياس الى الفعل والاستكمال والاستكمال
بالعدم ولا فعلا محضا كما له بحسب ان يعلم ايضا ان هذه المبادي المشتركة على اي
نحو تكون مشتركا فيها بالقياس الى ما تحت كل واحد منها فانه تكون المشتركة فانه يعظم
علينا ما يقولونه من ان اسم كل واحد منها مشترك فانه ان كان كذلك فدون سعي الجماعة
مقصورا على ان يوجد للمبادي الكثيرة ملة اسما يعم كل اسم منها ما تحته من المبادي ويحتوي
الاسماء الملة على الجميع فان هذا اذا كان يمكن ان يكفي المحصل فانه ان يضطلع منا بان على اسما
وسئولي عليها ولو فعلنا ذلك اما لم نفعله بل قلنا ما نعلمه ولم يكن واحد منا الا اسما يلتئم
وما كان يحصل التمام في المبادي شيء البتة وليس ما افعل من رضي بهذا النفس وليس يمكننا

واحد منها

ايضا ان يقول ان كل واحد منها يدل على ما تشمله بالنوع اولا صرف فكيف وقد وقع تحت كل واحد

منها اضافات شتى تختلف في معنى المبدا سيما القديم والاخر والاخرى بالاحسان يكون دلالتها

خلاف الاشكال على الوجود والمبدا والوحدة وقد عرفت الفرق بين المشكك وبين

المقول المتواطي والمنطبق لجميع ما يقال انه هيولى طبيعة مسترسل في معنى انها امر من شانه ان يحمل

له امر اخر في ذاته بحيث ان يقبل وهو الذي يكون منه المنحى وهو فيه لا بالعرض وربما كان هو بسيطا

وربما كان مركبا بعد البسائط كالخشب السرير وربما كان الحاصل له صورة وجوهرية

او هيئة عرضية وجميع ما يقال له هو صورة وهو الهيئة الحاصلة لمثل هذا الامر المذكور

الذي يحصل منهما الامر الامور بهذا النحو من التركيب وجميع ما يقال له عدم وهو لا وجود

على هذا الشيء الذي سميناه صورة وهو من شانه ان يحمل له وجميع وطرنا في الصورة هاهنا

ولعنايتنا نامر ايتها مصروفة الى كونه مبدأ بانه لحد اخرى الكاين لا انه فاعل

وان جاز ان يكون صورة فاعلا وذكرنا ان الطبيعة لا يسمى بالمبدا الفاعل والعالي

المسترسل بالنحو الاول للامور الطبيعية كلها اخرى بنا ان يسمى بالمبدا الفاعل المسترسل

للطبيعيات التي بعده اذ فرغ من المبادي التي هي اخرى بان تسمى مبادي المقومة

الكاين او الجسم الطبيعي فحين ان يسمى بالمبادي التي هي اولى بان تسمى علة لا تعرف منها المبدا

الفاعل المسترسل للطبيعيات وهو الطبيعة ٥

فصل ٤ في تعقب ما قاله

برمانيدس وما اليسوس في امر مبادي الوجود

واذ قد تمهد هذا المبلغ فنقول ان بعض اصحابنا ان كلا من الذاهب المستشهد

ان الاقوام في مبادي الطبيعيات قبل الكلام في الطبيعة وكمال المنسوب الى

ماليسوس وبرمانيدس ان الموجود واحد غير متحرك ثم يقول ما اليسوس انه غير متناه وقول

برمانيدس انه متناه وميل مذهب من قال انه واحد غير متناه قابل للحكم اما ما او

هو الاغر ومذهب من جعل المبادي غير متناهية العدد اما الخلا الاجرى متنوعة في الخلا

واما الجسام صغارا متشابهة لما يكون عنها ما يبقى ويحيى وهو ابيه وغير قابل

لحالة كلها للكل وسائر المذاهب المذكورة في كتب المشائين وان يكلم على

الحوالي نقضوا به مذاهبهم وقول من ذهب ما اليسوس وبرمانيدس فانا نحيل له

ولا يمكننا ان نقص على عرضها فنه ولا نظنها سالمة من السفه والعناد وهو المبلغ الذي

يدل عليه ظاهر كلامهم فانهم اكلام اضاوا والطبعيات وعلى كثرة المبادي لها مثل

قول برمانيدس بالارض والنار وعلى تركيب الكاينات منهما وكون وشكا ان يكون

اشارتهما الى الموجود هي الى الوجود الواحد الوجود الذي هو بالحقيقة موجود كما

نعلمه في موضعه وانه غير متناه ولا يتحرك وانه غير متناهي القوة او انه متناه على معنى انه غاية

يسمى اليها كل شيء والذي ينتهي اليه يحتمل انه متناه من حيث انه يسمى الدة او ينشه ان يكون

غرضهما شيء اخر وهو ان طبيعة الموجود هي طبيعة الوجود هي واحد بالحد والرسم وان

سائر الماهيات هي غير نفس طبيعة الوجود لانها اشتابرض لها الوجود وبالجملة الانسا

وان الانسانية ماهية وليست نفس الوجود ولا الوجود جزء لها بل الموجود خارج عن طبيعتها

لاحق لها هيئة كما بينا فهو اخر عارض لها وينشبه ان يكون من قال انه متناه عنى

انه محدود في بسيط الس طابع ذاهب والكثرة ومن قال انه غير متناه عنى انه غير متناه في

لا يسع غير متناهية وليس يخفى عليك ما نظمه في مواضع اخرى ان الانسان ما هو انسان

ليس هو الموجود ما هو موجود بالمعنى خارج عنه وكذلك كل واحد من الامور

نسخة

كل شئ منها موضوع للموجود ملزومه الموجود فان لم نذهب الى هذا وكابرنا فليس
يمكننا ان نقضهما وحال ان القياس الذي ناقض بعدهما يدل لا محاله مولفا
من مقدمات ومحال ان يكون لمقدمات اما في نفسها الظهر من النتيجة او تكون مسلمة عند الخصم
وليس يمكننا ان نعرف في حال المقدمات بسلمانها اذا ان فانهما ان جوزا انخراب هذا الحال
فمن يقضي او ان يسلم على انكار كل مقدمة من المقدمات المستعملة في القياس عليهما على ان لجد
كثيرا من المقدمات التي نا قضنا بها الخفي من البحث الى مراد منها مسلما نقال انه ان كان
الموجود جوهرا فقط فلا يكون مشاهيا الا غير متناه لان هذا عارض للكم والكم عارض
للجوهر فيكون عند جوهر موجود وكم موجود فجوهر الموجود جوهر والكم كم وجوهر وان اذا
ناملت وجدت الشاهي وغير الشاهي يكفي في تحقق وجوده ان يكون كما متصلا او هو المقدار
المشاهد وناحية شديدة الى ان تبين ان المقدار المشاهد قائم في مادته وموضوع
وليس موجودا الا في موضوع فان هذا التدبير بنفسه بالحري وانا نه الا يكلف بعد به
فكيف وخلف المقدمة في انتاج ما هو بين بنفسه وكذلك ما قالوا من ان الجوهر يجري
باجزاء حده وغير حال واما سايرا لقوم فلا شئ انا ثمة محققة وهذا الموضع الى الفساد
منا بهم وسنقبل ما نتبعه كلامه ونقف عنده على جليه الحال في بعضه وقوفا شافيا
وقولا لا زالما فيا يوز سخمه بان البداوا حد موجد البهما لا ض من جهتين احدهما من جهة
انهم قالوا ان المبدا اجرد الذي من جهة انهم قالوا ان ذلك المبدا هو ما او هو اقدما لاشياء هو من
جهة ان ذلك المبدا هو ما او هو الاحق به الموضع الذي يتكلم على مبادي الكاسات
الفاسدات لا على المبادي العامة فانفهم وضعوا ذلك المبدا مبدا للكاينات الفاسدات
ايضا واما الدلالة على فساد قولهم ان المبدا واحد فهو ان من ذهبهم ان الامور كلها اسفقه

في الجوهر مخالفة في الاعراض وسطون مخالفة الاجسام للفصول المنوعة وسنصحح لنا ان الاجسام
مخالف الفصول المنوعة واما القائلون بان الجاري التي تكون عنه هذه الكاسات غير
مشاهية فقد اعترفوا انهم لا علم لهم بالكاسات اذ ما يجاريها غير مشاهية فلا يحاط بها علما
ولا يحاط بما يكون عنها واذ لا سبيل الى معرفة الكاينات فليس علموا ايضا ان مبادي
غير مشاهية واما نحن فنصحح مرجحة بحسبهم ان الغير المشاهية ما بقيا اجزا لا يتجزا
مشوبة في الخلا ومودعة في الخلط فالاحرى ان نشتغل بحث نظر في مبادي الكاسات
الفاسدة ايضا واذ بلغنا هذا المبلغ فلنختم هذا الفصل وهذا الفصل داخل في كتابنا بالعرض
فمن شا ان يشبهه ومن شا لا يشبهه والسلام

فصل في تعريف الطبيعة

قوله انه وقع عن الاجسام التي فيها افعال وتحركات فمنها ما صادرة عن اسباب خارجة
عنها يجب فيها ان الافعال والتحركات ما تنخرم الا وعود الجزو فمنها ما تعود عنها
لا منها من غير ان يستند صدورها عنها الى سبب غريب كما فانا اذا تحركنا عنه
بيرد مطباعه والجواذا اصعدنا منها عنه بسبط مطباعه وعسى ان يكون طبعنا بالنزور في
استحالتها انا والتطفو ونكونها جوابات وقريب من هذا القطن ويخرا نقا الحيوانات تتصرف
في انواع حركاتها ارادتها ولا نرى ان واترا لها من خارج يصرفها مالك المصارف فنتم في
اعسنا نحن ان التحركات والجملة الافعال والانفعالات الصادرة عن الاجسام قد تكون بسبب
خارج غريب وقد تكون عن خارجها لامر خارج عنها التي يكون عن خارجها الامر خارج فحن فاول
النظر نجوز ان يكون بعضه لازما طريقة واحدة لا تحرف عنها وبكون بعضه متقبل الطرائق
مختلف الوجوه ومع ذلك فيجوز ان يكون كل واحد من الوجهين صادرا بارادة وصادرا لا عن

اراده بل صدور الرض عن الجزء الهابط والحر او عن النار المشتعله مما مر ثم في انفسنا ثم ما يدريا
ان يكون ذوات الاجسام التي لا تخيل لها تحرك كان من حاق انها تخيل ومنعا عن كل من حاق لا تدركه
ولا سما اليد اعني ان يكون مقارنا وغير محسوس او عساه ان يكون محسوس الا ان غير محسوس
الذات ترى عن محسوس النسبة الى يده ومن المنعا عنه الا له على انه موجبه لكن لم يبر
المغناطيس يجذب الحديد حسا او لم يعرف عقلا انه جاذب للحديد اد خلك ان تعذر ادراكه
بطل العقل فاذا رأى الحديد يتحرك اليه لم يسعه ان يظن ان تحرك اليه عرضا على ما هو الظاهر
ان المحرك لا يصح ان يكون جسما ما هو جسم وانما المحرك قوته فيه لكنا نضع وضعا مسلما
الطبع ومن عليه للاتي ان الاجسام المحركه هذه الحركات انما تتحرك بقوى فيها هي
مبادي حركاتها وافعالها منها قوة تحرك ونعني بصدور الفعل عنها الفعل على نحو راطح من غير ارادة
وقوة كذلك مع ارادة وقوة متعلقة التحرك والفعل من غير ارادة وقوة متعلقة التحرك
والفعل مع ارادة وهذا لك القسمة مع بيان السكون فالاول من الاقسام كما التي في صوله
وقوفه في الوسط ويسمى طبيعة والثاني كما للشمس فحدورانها عند محصل الفلاسفة وقسي نفسا
محركة والثالث كما للنبات وتركيبها ونشوها ووقوفها اذ تحرك لا لما ارادة حركات الى
جهات سته تعرضا وتسخيرا للاصول وتعرضا وتطويلا ويسمى نفسا نباتية والرابع كما
للحيوان ويسمى نفسا حيوانية وربما قيل اسم الطبيعة على كل قوة تصدر عنها فعلها بلا ارادة
ويسمى النفس النباتية طبيعة وربما قيل اطبيعة كل ما يصدر عنه فعله من غير روية واختيار
حتى يكون الغضب وربما اشتبك بالطباع وذلك ما سبقهما من الحيوانات لكن الطبيعة
انها الاجسام الطبيعية طبيعية واني يريد ان نحن عنها هاهنا الطبيعة بالمعنى الاول
وما اعجب ما قيل ان البحث عن اسنادها من حقه ان يهزأ به واظن ان المراد بذلك ان البحث

عن اسنادها وهو ناص عن العلم الطبيعي يجب ان يستهزأ به يريد ان يعرض من الصناعة عنها على
مبادئها ولما ان لم يرد هذا اولا واخرا ما سبق هذا بل اريد ان وجود هذه القوة من يعنيه
فهو مما لا اصنع اليه ولا اقول به وكيف وقد بنا كلفة شاقة الكافي ان يشتبك كل متحرك
محركا وقد لحشم ذلك فعدها هذه الاركان تعتد به وكيف يسعى من يرى حركة
والشمس الحجة على اسنادها تحرك لها فضلا عن ان تسلم تحركا وتجعل مدارا الا ان الخصم وان القول
بوجود الطبيعة مبدأ العلم الطبيعي ويشق على الطبيعي ان يكلم من ينكرها وانما اسنادها
على صاحب الفلسفة الاولى وعلى الطبيعي بحقوقها وقد جرت الطبيعة بانها مبدأ اول
حركة ما يكون فيه وسكونه ولا ان لا اعرض ان على انها اخص من كل شيء ان يكون مبدأ
للحركة والسكون معا بل على انها مبدأ لكل واحد ان يكون الشيء من الحركة ان كانت
والسكون ان كان في البعض مزيد من بعد ان استقصر هذا الرسم وترجح ان يزاد عليه
زيادة فقال ان هذا انما يدل على نسبتها الى ما يصدر عنها وحين زاد في حدها فقال ان الطبيعة
قوة تنسب هيولى الصور والخلق هو مبدأ لكذا وكذا ونحن متدينون
بانه معنى الرسم الملخوذ عن الامام الاول ولم نقبل على كفاية هذا المكلف الزيادة ولكنه
موهما ان ما فعله قسري فاسد غير محتاج اليه ولا الى رده وقولنا ان معنى قولنا مبدأ الحركة على
مبدأ فاعلي صدر عنه التحريك في غيره وهو الجسم المحرك ومعنى قولنا الاولي وبالذات
منه وسمي المحرك فعلي ان يكون النفس مبدأ لبعض حركات الاجسام التي هي فيها والمحرك بوساطة مع
وقوع قولهم ان النفس بفعل حركة الاستدلال بوسط الطبيعة ولا ادري الطبيعة يستحيل ان تحرك
للاعضاء خلاف ما توجبه ذاتها الحاجة للنفس ولو استحالت الطبيعة كذلك لما حدث
الاعياء عند عمل النفس اياها غير مقتضاها والتجاذب مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة

فانه عنى بالكل الانفس لحدث مثلا والمماس لحل فالطبيعه منفعل ذاك انضاعا على ما سنصح لك ٥
وبكل ثلاثة هذا الجيل الشر هو المحرك بل امر يسمى المحرك فان كان للنفس توسط في التحريك
فذلك في غير التحريك كان مفعلة شبيهة في تحريك الكون والاذاء واذا اريد ان يكون هذا الجنس عاما
لكل تحريك زيد فيه الاول فان النفس قد يكون في المحرك وتحرك ما هي فيه تحريكها الانما
والاحالة ولكن لا اولا بل باستخدام الطبايع والكيفيات وتبيين هذا كله بعد وقوله ما هو
فيه ليفرق بين الطبيعه والصناعه والقياسات ٥ واما قوله بالذات فتحمل على وجهين
احدهما بالقياس الى المحرك والاخر بالقياس الى المتحرك ووجه حمله على الوجه الاول
ان الطبيعه محرك لذاتها اخص مما يكون محركا لغيرك لانها تسخر قاسرة وتسخل الاخر ان
لم يكن مانع حركه مما يبدد المحرك القاسره وحمله على هذا الوجه لئلا يرد ان الطبيعه تحرك
لما سيأتي عن ذاته لانه خارج وقوله لا بالعرض وقد حمل ايضا على وجهين احدهما بالقياس الى الطبيعه
والاخر بالقياس الى المتحرك ووجه حمله بالقياس الى الطبيعه ان الطبيعه مبدأ المكان
حركه بالحقيقه لا بالعرض والحركه بالعرض مثل حركه الساكن في السفينه
تحركه السفينه والوجه الاخر انها اذا حركت الطبيعه صنما فهي تحركه بالعرض لان
تحريكه بالذات للنحاس لا للصنم وليس الصنم من حيث هو صنم متحركا بالطبيعه كالحجر
فالمحرك لهو الطب طبيعه اذا عالج الطبيب نفسه وحرك الطب فانه هو فيه لانه
فيه لا من حيث هو مريض على من حيث هو طب فان الطبيب اذا عالج نفسه فيرى لم يبرؤه
لانه طب ولكن لانه معالج فانه من حيث هو معالج للشيء ومن حيث هو يتعالج قابل للعلاج
مريض فاما الزياده التي ذكرها بعض الاصحاب لا وايا ان يزيدها فقد ضل اطلاقا ان القوه التي جعلها
كالجنس في رسم الطبيعه هي القوه الفاعليه واذا حدث حركت بانها مبدأ لحركه

بدل الكاتبة

من آخر ٥ وآخر بانه آخر وليس معنى القوه الا مبدأ الحركه الذي يكون في الشيء وليس معنى السريان الا الكون
في الشيء وليس معنى الخلق والسكنى الا داخلا في معنى التحريك وليس معنى خط الخلق والاشكال
الا داخلا في معنى المحرك وليس معنى خط الخلق والاشكال الا داخلا في السكنى وليكن
هذا الرجل قال ان الطبيعه هي مبدأ موجود في الاجسام التي يكون الكم الا بها وتكون فيها
هو مبدأ اول لحركه ما هو فيه وسكونه بالذات لا بالعرض ليس الامر كذلك كثيرا
من عثر حاجبها فكر الحاجة اورد بدل الحاجة من كلامه لفظا مفردا مؤنثا لان الطائفه
فكون قد ذكر اشياء كثيره وهو لا يشعر ومعه لك ان هذا المنزل الذي هذا الرسم يزعمه
فحسب انه اذا قال قوه مفردا على ما ذكر عرضا فيه الى شيء وما فعل والمفهوم من القوه
هو مبدأ التحريك والتسكين لا غير والقوه لا ترتسم الا من جهه النسبه الا ضافيه فلا يكون
ما ظنه حقا من انه هرب من ذات يراد القوه فما عمله هذا الرجل باطل فاسد ٥ ثم معنى قول
الجاحظ الاول انه مبدأ للتحريك والسكون ليس يعني المبدأ الذي للتحركه المماسه دون المبدأ
الذي للتحركه في الكيف بل كل مبدأ لاي حركه كانت بالذات هو طبيعه كالمبدأ المحركه
الذي في الكم والذي في الكيف والذي في المكان وفي غير ذلك ان كان تحركه وستنضح
لك بعد اضافه الحركات فاما كونه مبدأ لحركه في الكم فهو حال الطبيعه للوجه
لزياده تخلخل وانبساط في الجسم او تكاثف وانقباض في الحجم فان هذا التغير يأتي عن كميه الكميه
وان شئت ان تجعل القوه الطبيعه ونظم اسم الطبيعه على ذلك وتأخذ الطبيعه على
احد المعاني المذكوره فافعل ٥ واما كونه مبدأ لحركه في الكيف فمثل حال الطبيعه
اذا اعرض لجسم ان استعد كيفيه غريبه لبدن مضر طبيعته لكون البرودة مقتضى
طبيعته فان العارض اذا زال رد طبيعته الى كيفيته واجابته اليها وحفظه عليها

وكذلك الابرد اذا ساءت امزجتها وقويت طبيعتها ردتها الى المزاج الموافق واما في الكبار فظهر
وبحال طبيعة الحجر اذا حركته الى اسفل وطبيعة النار اذا حركتها الى فوق واما كونه
مبدأ للحركة في الجواهر فمثل الطبيعة التي تخرج الى الصورة معدة واصلاح الكم والكيف
على ما تعلم واما محصول الصورة فهي ان لا يكون الطبيعة معنى لها الا يكون شيئية لها ويستفاد
من مواضع اخر والاولى ان نعلم هذا من صناعة اخرى وهذا هو حد الطبيعة التي هي الجنسية
وتعطي كل واحد من الطبايع التي تحتها معناها ان

فصل في شبه الطبيعة

بالمادة والصورة والحركة

طبيعة — ان كل جسم ماد وصوره واعراضا فطبيعته هي القوة التي تصدر عنها او تغيره الذي يكون
عن ابتداء لك بسكونه وثباته وصورته هي ماهيته التي بها هو ماهو ومادته هي المعنى
الحامل للماهية والاعراض هي الامور التي اذا صورت مادته بصورته وتمت نوعيته
لزمته او عرضت له من خارج وربما كانت طبيعة الشيء هي نوعيتها صورتها وربما
الطبيعي — اما في البسايط فان الصورة نوعيتها فان طبيعة الماهي نوعيتها الماهية التي بها الماء هو ماهو
لكنها انما تكون طبيعة بالعنصار وصورة فيه عنصارا واذا نسبت الى الحركات والافعال الصادرة
عنها سميت طبيعة واذا نسبت الى قوتيها التي لم تبلغ الى ما تصدر عنها من الآثار
والحركات سميت صورة فصورة الماء ملاقوته اذا مست هيولى ما نوعا هو الماء وتلك
غير محسوسة وعنها تصدر الآثار المحسوسة من البرودة المحسوسة والثقل الذي هو
الميل بالفعل الذي لا يكون للجسم وهو في حيزه الطبيعي وتكون عنها مثلا في حومة الماء اما
بالقياس الى المادة عنه فالبرودة واما بالقياس الى المؤثر فيه المشكل له فالرطوبة واما
بالقياس الى مكانه الغريب فالتحريك وبالقياس الى مكانه المناسب فالتسكين وهذه
البرودة والرطوبة اعراض يلزم هذه الطبيعة اذا لم يمنع عائق ويلزم كل الاعراض
تبع الصورة في الجسم اذا لم تكن الصورة معدة للمادة بل ان تفعل عن سبب خارج بعرض
كما قد يقبل الاعراض الصناعية وكثير من الاعراض الطبيعية واما في الاجسام المركبة
فللطبيعة شيئية من الصورة ولا يكون كذلك الصورة فان الاجسام المركبة لا يضر
هي ماهي بالقوة المحركة لها ما دامت الجهة بحالها وان كانت لا بد لها في ان تكون هي
ماهي من تلك القوى فكان تلك القوى جزء من صورتها وكل صورتها المجموع فرعاية معيار
فتحرك الانسانية فانها اضعف قوى الطبيعة وقوى النفس النباتية والحيوانية والنطق
واذا جمعت هذه كلها نوعا من الاجتماع اعطت الماهية الانسانية واما كيفية نفس هذا
الاجتماع فالاولى ان يسمى النفس الاولى اللهم الا ان يعنى بالطبيعة لا هذا الذي جردناه
بل كل ما يصدر عنه افاعيل الشيء على اي وجه كان على الشرط المشروط وفي الطبيعة وان
لم يكن نفسي ان يكون طبيعة كل شيء صورته ولحرغرضنا هاهنا في الطبايع اسم الطبيعة
هو ما حددناه ومن هذه الاعراض ما يعرض من خارج ومنها ما يعرض من جوهر الشيء ويدفع
بعضها الماهية كالسواد في الخيار وبار القرح وانصباب القامة ويدفع بعضها اعضاء
الصورة كالفرح وغير ذلك في الناس وقوة الضحك فان هذه وان لم يكن يلزم في وجودها
عن ان يكون مادة موجودة فان منبعثها من الصورة ومبتداها منها وستجد اعراضا يلزم
الصورة وينبعث منها او تعرض لها بوجه اخر لاتحاد الى مشاركة المادة وذلك اذا حققت
لك علم النفس وقد يكون اعراض مستركة بين الجنس جميعا كالنوم واليقظة
وان كان في بعضها اقرب الى الصورة من النفظة وبعضها اقرب الى المادة مثل النوم

والاعراض الّلاحقة من جهة المادّة فربّما بقي بعد الصورة مكان باب الفرح وسواد الحبشي الخامات والطبيعة المعتقدة هي التي اوما اليها والفرق بين الصورة وبينها ما اشرنا اليه والفرق بين الوجه وبينها الظهور كثيرا لان لفظ الطبيعة قد يستعمل على معان كثيرة واخر ما ذكرها هو وبينها فقال الطبيعة المبدأ التي ذكرناه وقيل الطبيعة لما يقوم بجوهر كل شيء الخشاب بحسب اختلاف المذاهب والاظهر ان يجعل اليد الاخيرة من كل جوهر بازاء قومه وعنصره وهو له فالطبيعة محل شيء عنصره ومن رأى ان يجعل الصورة اخرى بذلك جعلها طبيعة الشيء وعسى ان يكون في اهاها الخ فتم طنوا ان الحركة هي المبدأ الاول لافادة الجواهر وامانتها فجعلوها طبيعة كل شيء ومن جعل الطبيعة كل شيء صورته جعلها في البسائط ما هيتها البسيطة وفي المركبات المزاج وسنعلم بعد ان المزاج احد هو وترشد الآن اليه يسيرا فمقول ان المزاج هو ما نتج من تفاعل كيفيات متضادة في اجسام متجاورة وقد كان الاقدمون من الاوائل يشددون في التعريف بتفصيل المادة والقول بها ويصيرها طبيعة ومنهم افلاطون الذي يذكره المعلم الاول ويحكي عنه انه اصر على ان المادة هي الطبيعة وانها هي المفزمة للجواهر وهو لو كانت الصورة هي الطبيعة التي لكان السرير اذا عفن وصار خشبا يفرع عضدا وينبت فرعا سريرا وليس ذلك بل يرجع الى الطبيعة الخشبة فمتى خشبا كان هو الرجل اي الطبيعة هي المادة ولا كل مادة بل المحفوظ ذاتها في كل تغير وكانه لم يفرق بين الصورة والصناعة وبين الطبيعة بل لم يعرف بين العارض وبين الصورة ولم يعرف ان مقوم الشيء لا يكون منه بد عند وجود الشيء لسرانه الذي لا بد منه عند عدم الشيء او بدون ذلك عند عدم الشيء وما يعنينا ان يكون الشيء باقيا في الاحوال ووجوده لا يكفي في ان يحمل الشيء بالفعل اسم هذا الذي هو الصورة التي لا يفيد وجود الشيء بالفعل بل انما قوة وجوده بل الصورة هي التي تحمله بالفعل الا ترى ان الخشب والبز اذا وجدا كان الدنيء يكون بالقوة

شرايط

والركون به الفعل يستفاد من صورته فيجوز ان يوجد صورته لا في المادة لا تنحفي عنك وهذا الرجل ذهب عنه ايضا ان الخشبية صورة والفاعل الخشاب ومعلوم فان كان الذي يصنع فيه اياه كون الشيء طبيعة هو ان يكون مفيدة للسرير جوهرشه فالصورة اولى بذلك ولما كانت الاجسام البسيطة هي بالفعل صورتها او بعضها هي بها والا لما احتلفت فان الطبيعة ليست هي المادة وانما هي الصورة في البسائط وانها في هيئتها صورة من الصور ليست مادة من المواد واما في المركبات فغير خاف علينا ان الطبيعة المجردة وجدها لا تخفى ما هيتها بالجملة مع ان ما بالاكثر يسمو رتبتها الكاملة طبيعة على سبيل التزادف وكون الطبيعة مما احد على هذه وعلى الاولى الاستدلالية على ان الحركة هي المبدأ من ان يكون طبيعة للاشياء فانها تمنع مكابرة في حال النقض وغيره على الجمهور

فصل في القاط مشتقة من الطبيعة وبيان احكامها

هاهنا القاط يستعمل فيقال الطبع والطبيعي والطبيعة وما له الطبيعة وما بالطبع وما بالطبع وما خرى الجري الطبيعي والطبيعة وعرفتها واما الطبع فهو كل منسوب الى الطبيعة والمنسوب الى الطبيعة هو اما ما فيه الطبيعة واما ما عن الطبيعة والذي فيه الطبيعة فالمصور بالطبيعة او الذي الطبيعة كالجزء من صورته واما ما عن الطبيعة فالآثار والحركات وما جانس ذلك من الكتابة والنار وغيره واما ما له الطبيعة فهو الذي له الطبيعة فهو الذي له في نفسه مبدأ هذا المبدأ وهو الجسم المتحرك بطباعه والساكن بطباعه واما ما الطبيعة فهو اما موجوده بالفعل او غير الطبيعة او قوامه عن الطبيعة بالوجود الاول كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثاني كالانواع الطبيعية وما بالطبع فهو كل ما يلزم الطبيعة كيف كان

على مشاركه الفصل الاشخاص والانواع الجوهريه اولازما لها كالاعراض اللازمه والحاصله
والعلم الجزئي الطبيعي هو الحركات والسكونات التي يتبعها الطبيعه بنفسها اذا تمت
لذاتها لا خارجه عن مقتضاها والخارج عن مقتضاها انما كان بسبب عرب وربما كان عنها
بسبب قاهر فعلها وهو المادة قال الراس المسفط والاصبع الزائده ليس جاريا الجزئي
الطبيعي ولكنه بالطبع والطبيعه اذ سببه الطبيعه ولكل شئ لبسها بل لعارض وهو
كون المادة محال في كمتها او كيفيتها بل ذلك والطبيعه يقال على وجه جزئي ويقال على وجه
كلي والذي يقال على وجه جزئي هي الطبيعه الخاصه بشخص شخص والطبيعه التي يقال على وجه
كلي وربما كانت كليه حسنوع وربما كانت كليه على الاطلاق وكلاهما لا وجود
لهما في الاعيان وان وانما مامه الا في التصور بل لا وجود الا للجزئي اما احدهما فمعلوم انفعاله من
مبدا معطي الصور الواجب في استحفاظ نوع والثاني ما نفعله من مبدا معطي الصور الواجبي
استحفاظ الكل على نظامه وقد ظن بعضهم ان كل واحد منهما قوه موجوده اما الاولى
فساريه في اشخاص النوع والاخرى ساريه في الكل وظن بعضهم ان كل واحد منهما هو في
ذاته وقضيا انه غير الاول واحد ومنهم اهتمام الكل ومخلف في الفوايل وليس من هذا في
شئ يجب ان يصغى اليه وانه لا وجود الا لله تعالى والمحله التي في الفوايل ولم تكن الشئ محدده ثم
اعلم ان نعم لها نسبه الى شئ واحد والنسبه الى الشئ الواحد الذي هو المبدا لا ترفع الاختلاف
الذي عن الاشياء والاقوال والمنسوبات مجرده باعتبارها لا وجود للطبيعه بهذا المعنى لا في
ذات المبدا الاول فانه من المحال ان يكون ذاته شيء غير ذاته غير ذاته كما علم
بعد ولا في طرف السافل الى الاشياء كانه فاض لكنه بعد لا صاق ولا له وجود
في الاشياء متحدا بالاختلاف بل طبيعه كل شئ اخر النوع او البعد ولا ايضا ما تلونه

المبدأ

من شر والسمر كذلك فان السمر لا يفصل عنها لسي مقوم واحدا لا جسم ولا عرض
بل انما يحدث شعاعها في القابل فيحدث في كل قابل اخر بالعدد وليس لذلك الشعاع
وجود في غير القابل ولا هو من جمله شعاع جوهر الشمس ولا الخارج منه الى المواد فضيها
لعمر لو لم يخلف القابل وكان واحدا كان اخر واحدا لحبسه حيد وتلك الخصق
هذا كله في غير هذه الصناعه لكن ان كانت طبيعه كليه من هذا الجنس
فلا شك على انها طبيعه بل على انها امر معقول عند الاوايل والمادي التي منها محص
تدبير الكل او على انها طبيعه جرم اوايل الاجرام السماوية بما هي بتوسطها يستحفظ
النظام ولا شك انه طبيعه واحده ماهيه ساريه في الاجسام الاخرى فكذلك يجب
ان يتصور الطبيعه الكليه والجزئيه يعلم ان كثيرا مما وجارح عن مجرى الطبيعه
الجزئيه ليس كارح عن مجرى الطبيعه الكليه فان الموت وان كان غير مقصود في
الطبيعه الكليه من وجه واحد هو التخلص النفس عن البدن للسعاده في السعدا وهي المقصوده
لها خلق البدن واذا خلقت طبيعته بسبب من الطباع بالسوء الاختيار ليكون لقويم
اخر حال الهوى واستحفاظ الوجود حال هذا الشخص وجوده فانه ان خلد ولا لم يسع الاخرين
مكان ولا قوت في قوة المادة فضل الاخرين وهم يستحقون مثل هذا الوجود وليسوا اولى بالعدم
الدايم من هذا الخاص وهذه وغيرها مقاصد في الطبيعه الكليه وكذا الاصبع الزايده
هي مقصوده في الطبيعه الكليه الى بعض اربكي كما ماده ما استعدلها من الصوره
ولا تعطل واط صلت ماده بستحق الصوره الاصبعيه لم تحرم ولم تضيع ٥

فصل في كيفيه بحث العلم

الطبيعي ومشاركاته لعلم اخر ان كان يشاركه ٥

فلذا عرّف الطبيعيّ وعرّف الامور الطبيعيّة وما يتفرّع له فضل ايضاح ان العلم الطبيعيّ
عن اىّ الاجسام يبحث ولما كان المادّة المجرّدة عن هذا الجسم الطبيعيّ عوارضه الذاتيّة اعنى
الحلول والعروض والمحلّ الذى يشار اليها وكلّ الشكل من لوازم المقدار كان الشكل ايضا من عوارض
الجسم الطبيعيّ ولما كان الهندسىّ موضوعه المقدار وموضوعه عارض من عوارض الطبيعىّ والعوارض
الّتى يبحث عنها هى من عوارض هذا العارض فمن هذه الجهة تصير الهندسة جزئيّة موجودة عند العلم الطبيعىّ
لكن الهندسة اصرف فلا يشارك الطبيعىّ فى المسايل واما علم الحساب فهو ابعد للمشاركة واشدّ
مباينة لها فهذا علوم اخرى تحتها كعلم الاثقال وعلم الموسيقى وعلم الاكر المتحرّكة وعلم المناظر
وعلم الهيئة وهذه العلوم اقرب مناسبة الى العلم الطبيعىّ وعلم الاكر المتحرّكة ابسطها وموضوعه
كرة متحرّكة والمؤدّى مسدودة المناسبة للمقادير لانضمامها والركون انضمامها الا اذا انها السبب
مسافة او زمان كما ينبّه عليه فى تعريف الرافعىّ فى علم الاكر المتحرّكة لاستعمالها المقدارات
الطبيعيّة الّتى هى واما علم الموسيقى فموضوعه النغم والايقاع منه ولهما مبادٍ من علم الطبيعيّين
ومبادٍ من علم الحساب وهى الاعداد المتناسبة وعلم المناظر ايضا موضوعه مقادير مسوّية الى
وضع مّا من البصر وله مبادٍ من الطبيعيّات ومن الهندسة وهذه العلوم كلّها تشارك العلم
الطبيعىّ فى المسايل الّتى وجهها نظرىّ الاشتمال لها من حيث هى ذوات كمّ ومن جنسها عوارض
الكمّ الّتى لا يوجب تصوّر موضوعها الكمّ ان يحلّه كما فى جسم طبيعىّ فيه بالحركة ومحلّ
ولا يحتاج الى خلاء واما علم الهيئة فموضوعه اعظم اجزاء موضوع علم الطبيعيّين ومبادئه طبيعيّة
وهو يباينه اما الطبيعيّة فمن الحركة الاخرى السماويّة بحسب ان يكون محمولة على بطلان
واحدة ما اسّسه ذلك فى استعمال البرهنة فى اوّل المجسطى واما الهندسيّة فمن الاحقى ومخالف
سائر اهل العلوم فى ان مسايل الطبيعىّ فى المسايل ايضا فيكون موضوع مسايله شيئا من موضوعات

مسايل العلم الطبيعىّ والمحمولة ايضا عليه عوارض من عوارض الجسم الطبيعىّ ومحمول فى مسايل العلم
الطبيعىّ مثل ان الارض كرّيّة والسماء كريّة وما اشبه ذلك فهذا العلم كما يمتزج بطبيعىّ
غير تعليمىّ كذلك العلم التعليمىّ المجرّد يمتزج بالمادّة البتّة وكان ذا موقع لان المجرّد فى مادّة معيّنة لشكل
المقدار ما المبرهن عليها على المسايل المشتركة لصاحبها الهيئىّ والطبيعىّ بخلافه اما مقدمات
التعليمىّ فى ضربيه مما طريقه او هو نسبته واما مقدمات الطبيعىّ فى اخوذة مما توجبه طبيعة
الجسم الطبيعىّ وربما خلط الطبيعىّ وادخل المقدمات التعليميّة فى براهينه وخلط التعليمىّ
فادخل المقدمات الطبيعيّة فى براهينه واذا سمعت الطبيعىّ يقول لو لم تكن الارض كرويّة
لم يحس وصل الكسوف القمرىّ هلالا ايضا فاعلم انه وخلط واذا سمعت التعليمىّ يقول واشرف
الاجرام اما اشرف الاشكال وهو المستدير وان اخذ الارض تميل اليها على الاستقامة وما اشبه
ذلك فاعلم انه وخلط وانظر كيف تخلص الطبيعىّ فى البرهان على ان حركة ما من البسائط
كريّة كما التعليمىّ ويستعمل فى ذلك ما احدّ عليه حال الكواجب فى شرطها وغيرها
وارتفاعها عن الاثقل والخفة فيها وان ذلك لا يمكن الا ان تكون الارض كريّة والطبيعىّ
يعلم ان الارض جرم بسيط فتلك الطبيعة الّتى تجمع طبيعة متشابهة يستحيل ان
يكون مختلفا فيكون فى بعضه زاويه وفى بعض محدّب مستقيم او يكون بعضه على
ضرب من الانحناء والاخر على خلافه فيخرج الاول والثانى بالاباحة وهو من مناسبة المعاملات
والاوضاع والمجاذبات من غير ان يكون محتاجا الى ان يكون فيها تعرّض لقوة طبيعيّة موجبة
فيها لمعنى وغير الذى ورائى بوجه ما احد من مقتضى طبيعة الجسم الطبيعىّ بما هو طبيعىّ
فالاول يكون واعطى الاشبه والمار اعطى العلة والمار اعطى العلة والاعراض بها
اعداد فلا يوجد فى الموجودات الطبيعيّة اذ يوجد فيها واحد واحد اخر وكون كلّ

طرفيها واحدًا ليس كونه ذا نهايتين أولى من كونه ذا ثلاث نهايات أو أربع أو عشر وإذا لم يكن ذلك بالنظر إلى الوحدة لم يلزم
لها خارج عن ماهيته واعتبار ذلك الواحد من حيث هو في نفسه من حيث هو هو لا يوجد معها هو
صورة الاثنينية وذلك الوجود وذلك في عشر ذلك من الأعداد وهذا هو العدد وهو
المعدود وقد يوجد في الموجودات الغير الطبيعية التي يسبح أنها لا نهاية فلس العدد داخلا
في العلم الطبيعي لأنه لا هو جزء ولا نوع من موضوعه ولا هو عارض خاص به فهو ليس لا يبحث
بحثا لأن الطبيعي ولا يغير الطبيعيات ومعنى العلم أن يكون وجوده خاصا كما قيل إنه معلول
به منتسبا إياه بما هو مبادئ لكل واحد منهما أو الجزء وبالجزء يتعلق إن كان ولابد من الوجود
العام فكون من الأمور الآتية له فطبيعة العدد بحث يصلح أن يعتبر مجردة عن المادة
أصلا والنظر فيها من حيث هي طبيعة العدد وما عرض لها من هذه الجهة ونظر مجرد عن المادة
قد تعرض لها أحوال ينظر فيها الحاسب تلك الأحوال لا تعرض لها إلا وقد وجب تعلقها
بالمادة وإن لم يجب تعلقها بالجزء ولا نحن نخصصها بمادة معينة ويكون النظر
في طبيعة العدد من حيث هي كذلك نظرا رياضيا وأما المقادير فإنها يشارك المتعلقات
بالمادة وبينها أما مشاركتها للمتعلقات بالمادة فلأن المقادير هي من المعاني القائمة
في المادة لا محالة وأما مباينتها فمن جهات من ذلك أن من الصور الطبيعية ما يظهر من أمره
في أول الأمر أنه لا يصح أن يكون عارضا لكل مادة مع مثل الصورة التي للجسم حتى ما
فإنها مستحيل أن يوجد في المادة الجوهرية من حيث هي على مزاجها إلا كالدور الذي يصح أن يحل المادة
جميعا أي مادة كانت والصورة الإنسانية وطبيعتها فإنها مستحيل لها أن توجد في المادة
الخشبية وهذا الأمر لا يلزم النفس في الحقيقة كبير أمر تكلف بل يعرف بما له ومنها ما لا
يستحيل في بادي النظر أن يعرض لأي مادة اتفقت مثل البياض والسواد وأشباه هذا الجنس

كالدور

قال النفس لا يستوحش من إحالتها أن يبقى مادة واسعة كالهيولى والنظر يجب من بعد أن طبيعة
البياض والسواد عرضا صورته الامتزاج واستعداد مخصوص وأن الاستعداد السواد بمعنى الدلول
لا بمعنى التصبغ ليس قابلا للبياض الذي بذلك المعنى لأنه من مزاجه وغريزته لكنهما وإن كانا
كذلك والاستعداد لا واحد منهما في النفس الامتداد لا لأمر ليس هو وهو وظل الجسم هو السطح
أو البعد وأن المباين الموزي والمفعول ثم ورد بنقاد أيضا هذان القسمان المذكوران في
أمر وهو أن النفس لا تقبل واحدا منهما الا وقد لحقته خاصية تسبب أمرا آخر غاير ذاته
كالموضوع فإن النفس إذا حصرت صورة الانسانية لم يمكن أن يحتوي معها فسبب لها إلى مادة
مخصوصة لا يحتمل الانكماش والباض أيضا إذا حصرته الصورة احتوى معها انساطا
هو فيه ضرورة ولي أن يصور بياضا لا يصور مقدارا ومعلوم أن الباضية غير المقدارية
ويحمل بسبب الباضية على المقدارية شبهة بسببه شيء إلى الأمر موضوع له لم المقدار مغاير
هذين الصفين فما اشتركا فيه إذا النفس قبل المقدار على أنه مجرد كيف لا يقبله
وهو محتاج إلى استقصاء البحث حتى يكشف له أن المقدار لا يوجد إلا في المادة وفارق
القسم الأول الذي نحن فيه وهو أن النفس إذا تكلف نسبة المقدار إلى المادة لم تضطر
أن يجعل له مادة مخصوصة ومقدار والقسم الثاني فإن النفس وإن اضطر في صور المقدار
إلى أن تجعل لها مادة مخصوصة فالقياس والعقل لا يضطرها إليها أيضا إذا النفس يسعني
في بعض صور المقدار عرض صورته في المادة والقياس لا يوجب أيضا أن يكون للمقدار اختصاص
بمادة موضوعة معينة لأن المقدار لا يفارق شيئا من الوجوه التي ظهر منها كونه خاصة مادة
ومع ذلك فهو مستغن في الوجود والحد عن المادة وقد ظهر أن البياض والسواد
هذا حكمهما أيضا وليس كذلك فإنه لا الصور الخيالية ولا الرسوم ولا الحدود

المعطاة لها معنى عند ذلك إذا حقق واستقصى وإنما تخرجان بمعنى آخر وهو أن المادة ليس يخرج قوامها
كما هو خروج قوام المركب لكنه يخرج حدها وكثيرا من الأشياء يكون خروج حد الشيء ولا يكون
جزءا من قوامه إذا كان حده يضمن نسبة ما إلى شيء خارج عن وجود الشيء وقد شرح هذا المعنى
في كتاب البرهان في صناعة الحساب وصناعة الهندسة صناعتان لا محالة وأنهما
البرهانيتان أن يعرض للمادة الطبيعية وأخذ أمقدمات يعرض للمادة بوجه ما كصناعة
الكرة المتحركة وأشد منها صناعة المرئيات وأشد منهما صناعة المناظر وأشد من
ذلك صناعة الهيئة بأخذ المادة أو شيئا من عوارض المادة وذلك لا يبحث عن أحوالها من الوجوه
أن يأخذها فذلك لأن هذه الصناعات أما أن يبحث عن عدد شيء أو مقدار أو متكلم في شيء
والعدد والمقدار والمتكلم عوارض لجميع الأمور الطبيعية ويعرض مع العدد والمقدار
الأوائل الدائرة أيضا ما العدد والمقدار فإذا ارتبط بحث عما تعرض من أحوال العدد والمقدار
في أمر من الأمور الطبيعية لم ضرورة أن يلتفت إلى ذلك الأمر الطبيعي وكان الصناعة الطبيعية
صناعة بسيطة والصناعة العلمية التي هي حساب صرف وهندسة صرفة صناعة بسيطة
وسواء كانتا صناعتين موضوعاتها من صناعة ومحمولات المسايل فيها من صناعة وإذا
كان بعض العلوم المنسوبة إلى الرياضية مما يحوج النفس إلى التفات نحو المادة المناسبة منه
وبين الطبعيات فكقولنا بالعلم الطبيعي بعضه وما اشتد نظر من يظن أن الإلهي يشتغل
في العلم الطبيعي بالصورة وتخلي عن المادة أصلا

فصل في تعريف أسباب العلل

اعلم أما الطبيعي في نحيته

ناحية الطبيعة

فقد فرض بعض الطبعيين ومعهم نظر من مراعاة أمر الصورة فرضا كليا واعتقد أن المادة

الحد الاصغر والحد الاكبر اذا الذات ما حصلت النقطة وقد كانا قبل ذلك في القياس نوع الطن
بل في القياس موضوع السيح فحطى ذلك الى ان القياس نفسه موضوع النقطة لان الحد الاصغر
والحد الاكبر طرفاها فهما موضوعان لصورة فانهما موضوعان لصورة النقطة وليس حد الحد
الاصغر والحد الاكبر موضوعان لان يكونا حدا اصغر وحدا اكبر وليسا حدين وضعين
للنقطة لان كل واحد منهما اذا كان على نمط النسبة الى الاخر كان حدا اكبر وحدا اصغر
وحد النقطة هو ان ينسبا معا بالفعل نسبة معينة الى الاوسط وان يكون لهما الى النقطة نسبة
اي بالقوة واذا كانا على نمط اخر كانا موضوعين للنقطة بالفعل وحد النقطة هو ان ينسب
كل واحد منهما الى الاخر نسبة الجزء والوضع او الذاتي والعرضي بعد ان نسبهما معا مع خط
طبيعي ايضا عرضي هو في القياس حد اكبر او اصغر هو بالقوة موضوع النقطة بل الخط من نوعه فليس
محض ان يقال انه احدا بالعدد كعرض لان يكون موضوعا لكونه حدا اكبر وحدا
اصغر وموضوعا لكونه جزء النقطة فليست النقطة كما يعني ان نحل المعدوم موضوعة للنقطة
واما قوله المادة الى ما عنها يدل فقد يكون المادة مادة لقول الكون وقد يكون لقول الاستحالة
وقد يكون لقول الاجتماع والتركيب وقد يكون لقول الترتيب والاستحالة معا هذا اما قوله في
العلة المادية وهاهنا صورة فقد يقال للماهية التي اذا حصلت في المادة فوسمتها نوعا وقال صورة
لبعض النوع وقال الصورة للشكل والتخطيط خاصة وقال صورة لهيئة الاجتماع كصورة العسكر
وصورة للمعدات المتزينة وقال صورة للنظام المستفاد كالشريعة وقال الصورة لكل هيئة
كيف كانت وقال صورة لجوهر كل شيء كان جوهرا او عرضا وقال النوع قارها وقال
للجنس الاعلى وما قارن صورة المعقولات المفارقة للمادة والصورة المأخوذة اخذ المادي هي في القياس
الى المركب منها ومن المادة انها جزء له يوجد بالفعل في مثله والمادة جزء لا يوجد بالفعل فان وجود

المادة لا يكفي في كون الشيء بالفعل بل في كون الشيء بالقوة وليس الشيء هو ما هو مادته او بوجود
الصورة صيرورة الشيء بالفعل واما هو صيرورة الصورة للمادة فيعلم نوع اخر والعلة الصورية قد يتبين
بالقياس الى الجنس او نوع هو الصورة الى مقوم المادة وقد يتبين بالقياس الى الصنف وهو الصورة
التي تمام المادة وتنافي عما وهو طارئ عليها كصورة الشكل للسرير والناصر بالقياس
الى جسم ايض واما الغاية فهي المعنى الذي لاجله يحصل الصورة في المادة وهو الخير الحقيقي او الخير
المظنون فان كل خير يصير غرضا لاجله يعرض بالذات فانه مرتم به ما هو خير بالقياس
اليه فربما كان في الحقيقة وربما كان الظن فانه اما ان يكون ذلك او يظن انه خلاف ذلك

فصل آ في مناسبات العلل

الفاعل ربما جعل سبب الغاية وكيف لا يجوز ذلك والفاعل هو الذي يجيز الغاية موجودا
والغاية ربما جعلت سبب الفاعل وكيف لا يجوز ذلك وانما يفعل الفاعل لاجلها والا لما كان
ينفعل والغاية تجعل الفاعل الى ان يكون فاعلا ولهذا اذا قيل لم تناضل فقيل ليصح فكون هذا
جوابا كما لو قال لم تمشي فقيل لاتي اريد ان اتصح وتكون حراثا والرياضة فاعل للصحة والصحة
سبب على الرياضة ويجاز ان يقال الصحة هي الارتياض لم يكن جوابا صحيحا عن صادق الاخبار
ويجاز ان يقال الرياضة فعل الصحة كان الجواب صحيحا والفاعل السبب عليه لصيرورة الغاية
غاية ولماهية الغاية وقسمها وفي عامة ما تقدم الغاية في الاعراض وفي سائر الماهية والوجود
كما علمت والغاية علة لكون الفاعل فاعلا فهو علة له في كونه علة ليس الفاعل علة للغاية
في كونها غاية وهذا يستضح في الفلسفة الاولى فالفاعل والغاية كما قدمنا ايراد عن قوس
من المركب المعلول وان الفاعل اما ان يكون معينا للمادة فيكون سببا لاتحاد المادة
العريبة من المعلول لا سببا او تبا من المعلول او يكون معطيا للصورة فيكون سببا لاتحاد

فصل آ في اقسام احوال العلل

ان كل واحد من العلل قد يكون بالذات وقد يكون بالعرض وقد يكون قريبا وقد يكون بعيدا
وقد يكون خاصا وقد يكون عاما وقد يكون خاصا وقد يكون كليا وقد يكون بسيطا وقد
يكون مركبا وقد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل وقد يتركب بعض هذه مع بعض فالصور
هذه الاحوال اولا في العلة الفاعلية فقول ان العلة الفاعلية بالذات هو مثل الطبيب اذا عالج
والبناء اذا ابتنى وهو ان يكون العلة مبدأ لذات ذلك الفعل واحد من حيث هو عبد الله والعلة
الفاعلة بالعرض ما لحق ذلك وهو على اصناف من ذلك ان يكون الفاعل ينفعل فعلا
ويكون ذلك الانفعال مزيلا لضد ما عرض ضده فصار الضد الاخر حاصلا به فيفعل الضد الاخر
مثل السقمونيا اذا برد ياسها الصفراء ويكون الفاعل مزيلا لمانع شيء عن مثله الطبيعي
وان لم يكن يجمع المنع ضدا مثل ان الانسان هرب فانه يقال انه هو هارب لهذا
ومنها ان يكون الشيء الملحق عنه بالذات لانه ذو صفات ويكون من حيثه
واحدة منها مبدأ لذات لفعل ولا ينسب اليها بالذات الى بعض المعارف منها لما قال ان الطبيب
يبني الى الموضوع الذي للطبيب هو بانيا فيبني لانه ما لانه طبيب او من حيث الموضوع
وحده عن مقترن ذلك الصفة فيقال ان الانسان يبني ومن ذلك ان يكون الفاعل بالطبع او
الارادة متوهما الى غايته ما ولا سائقها الى عرض منها غاية اخرى مثل الحجر الذي ما عرض
له ذلك لانه ما له جبط فانزلق ونفذ هاما فمر فلحق على ما شاء فتحها ومن يقال انه
انه فاعل بالعرض وان كان طالبا الشيء لم يفعل اصلا الا انه سهو ان يكون واكد الامر بسبب حضوره
امرا محمودا ومحذور معرفة ذلك مستحب فربه ان كان ينفعل ما محمود وينبغي ان يستحب

الصورة القريبة والغاية سبب الفاعل فانه فاعل وسبب الصورة والمادة متوسط لتحريكه للفاعل
المركب فالمباعد القريب من الشيء هو الموصول والصورة ولا واسطة بينهما وسر الشيء باهما علناه على
انهما جزآن يقومانه بلا واسطة وان الحد الذي هو مركب واحد منهما انما كان فاعلا عن العلة
التي هي ذلك لكنه ربما عرض ان كانت المادة علة بواسطة ولغيره بواسطة معا من وجهين اما المادة
فانها كان المركب ليس نوعا بل صنفا وكانت الصورة لا التي يخص باسم الصورة بل هيئة عرضية
محددة تكون المادة مقومة لذات ذلك العرض الذي هو ذلك الصنف من حيث هو صنف فتكون
علة ما للعلة لكن وان كان كذلك من حيث المادة من المركب وعلة مادية بلا واسطة بينهما
واما الصورة فاذا كانت الصورة صورة حقيقية ومن مقوله الجوهر وكانت مقوم المادة
بالفعل والمادة علة المركب فتكون هذه الصورة علة لعلة المركب لذته وان كان كذلك
من حيث الصورة جزء المركب وعلة صورية بلا واسطة بينهما والمادة اذا كانت علة علة
المركب فليس من حيثي هي علة صورية المركب وربما ان يكون ماهية الفاعل والصورة والغاية
ماهية واحدة فتكون هي التي يعنى لها اما ان يكون فاعلا او صورة وغاية قال في الاب مبدأ الكون
الصورة الانسانية من المطفة وليست ذلك كل شيء من الاب بل صورة الانسانية وليس الحاصل في
النطفة الا الصورة الانسانية وليست الغاية التي يتحرك اليها النطفة الا الصورة الانسانية
لكنها من حيث تقوم مع المادة نوع الانسان فهي صورة ومن حيث يتهيأ بها المتحركة النطفة
هي غاية ومن حيث يتبدى تركيبها منه فهي فاعلة فاذا قيست الى المادة والمركب كانت
صورة واذا قيست الى المركبة كانت غاية مرة وفاعلة مرة اما غاية فباعتبار انتهاء
الحركة وهي الصورة التي في الابن واما فاعلية فباعتبار ابتداء الحركة وهي الصورة
التي في الاب

بعده ان كان يتبعه امر يحدوه ويخيره منه ونظر الى صورته سبب لان الى الخير او الى الشر
واما الفاعل القريب فهو الذي لا واسطة بينه وبين المفعول مثل الوتر لتحريك الاعضاء والبعيد هو الذي
بينه وبين المفعول واسطة مثل النفس لتحريك الاعضاء واما الفاعل الخاص فهو الذي لما استفاد عن
الواحد منه وحده شيء بعينه مثل الدواة التي يتناول بها زيد فيريده والفاعل العام هو الذي يستدرك
في الاستعمال عنه اشياء كثيرة مثل العود المغني لاشياء كثيرة وان كان بلا واسطة واما الجزئي
فهو اما العلة الشخصية لمعلول شخصي كهذا الطبيب لهذا العلاج او العلة النوعية لمعلول نوعي
مثل العلة التي في نوع العموم والخصوص مثل الطب للعلاج واما الكلي فان يكون الى الطبيعة
غير موازية لما يازائها من المعلول بل العمل الطبي لهذا العلاج او الصانع للعلاج واما البسيط
فان يكون صدور الفعل عن قوة واحدة مثل الدفع والجذب في القوى الدنية واما المركب
فان يكون صدور الفعل عن قوى لما معه النوع كعدد محركة كون سفينة او مختلفي النوع
كالجمع الكائن عن القوة الجاذبة والحاسة واما التي بالفعل فمثل النار بالقياس الى ما لم يستعل
فيه وبحسب استعدادها فيه والقوة قد يكون قريبة وقد يكون بعيدة والعدد كقوى الحس
على الكتابة والفرسة كقوى الناس لمفتي للكتابة الذي يعد على الدابة وقد يكون بالجزء
بعض هذه مع بعض وقد ذكرناه الى هنا ... ولنورد هذه الاعتبارات ايضا في المبدأ
الغائي واما الناقص فهو الذي لاجل غيره مثل الشيء بالقياس الى الامر للاستعمال واما الى الغرض
فعلى اصناف فمنها ما يكون المادة مع صورة مضادة لصورة ونزوالها حتى تحلها فوجد
مع الصورة الزائلة مادة للصورة الحاصلة حتى تحلها ان الماء موضوع للحياة والطفل موضوعه
للانسان والطفل ليست موضوعه ما هي نطفة لان النطفة شيء اعدت لكون الانسان
او يوجد الموضوع مع صورة ليست حاضرة في كون الموضوع موضوعا والمريض صحا

للصورة الاخرى المفقودة فيجعل موضوعا مثل قولنا ان الطبيب يعالج لانه يبرئ انما يعالج
من حيث هو طبيب والمريض من حيث هو عليل فالموضوع للعلاج هو العليل لا الطبيب واما
الموضوع القريب مثل الاعضاء للبرء والعبد مثل الاخلاط بالاركان والموضوع الخاص
مثل جسم الانسان بما جاء صورته والعام مثل الخشب للسرير والكرسي ولغيره وقوى من
العرض الخاص فقد يكون السبب الحاصل قويا وعاما مثل الخشب للسرير والموضوع الحري مثل
هذا الخشب لهذا الكرسي ولهذا الجوهر لهذا الكرسي الكلي مثل الخشب والجوهر
للكرسي والموضوع البسيط مثل الهيولى للاسيكلها والحسب عند الحس الحسيات
والمركب مثل الاخلاط للبدن ومثل العناصر للتراب والموضوع بالفعل مثل بدن الانسان لصورته
والقوة مثل النطفة لها والخشب العير المصور بالصناعة لهذا الكرسي وهاهنا اقسام قد يكون
القوة قريبة وقد يكون بعيدة واما هو الاعتبار الذي من جهة القوة وهو الصورة الى الدار مثل
سكل الكرسي الى الكرسي والذي بالعرض مثل السافل والمراحاله وربما كان بالقياس الى الدار
مثل صلابة الخشب لقبول الكرسي وربما كانت الصورة بالعرض وسبب المجاورة كحركة
الساكن في السفينة فانه يقال الساكن والسفينة متحركة بالعرض والصورة الفرسة
مثل التربيع لهذا التربيع والبعيد مثل ذي الزاويتين والصورة الخاصة لا تخالف الجزئية وهو مثل
حلالتي وفصل الشيء الخاصة السوى العامة فلا فارق الكلية وهو مثل الحيوان الخاصة والصورة
البسيطة مثل صورة الماء والدار التي هو صورة مركبة موضوع من غيره صور مجتمعة والمركبة مثل صورة
الانسان التي تحصل من غيره قوى وصور تجمع والصورة بالفعل معروفة والصورة بالقوة من وجه
ما هو القوة مع العدم واما اعتبار هذه المعاني من جهة العاقبة فالعاقبة بالذات هي التي تخلوها

ليتركه الطبيعة او الارادية لاجل بعضها لا غير هاهنا مثل الصحة للدواء والعاقبة بالعرض على
اصناف فمنها ما يقصد ولكن لا لاجله مثل ادق الدواء لاجل تركيب الدواء لاجل الصحة وهذا
هو الشافع والمطعوم نافعا والاول هو الخبز والمطعوم خبزا ومنها ما يلزم العاقبة او يعرض
لها اما ما يلزم العاقبة فمثل الاكل عاشه المعوط وقاتله لازم للعاقبة لا عاقبة بل العاقبة
هو كف الجوع واما ما يعرض للعاقبة مثل الجمال الرياضة قال الصحة قد تعرض لها الجمال وليس الجمال
هو المقصود بالرياضة ومنها ما يكون الحركة متوجها لا اليه فعارضها هو مثل التوجه
لتجارة الحائط ومثل من يرمي طيرا فصيب انسانا وربما اصابت العاقبة الرامية موجودة معها
وربما لم توجد واما العاقبة القريبة فكالصحة للدواء والبعيدة فكالسعادة للدواء
واما العاقبة الخاصة مثل العارض يصدقه فلانا واما العامة فكاسم الاضعف للشرب
الرخو فان عاقبة كله واسترخاء البعض ايضا واما العاقبة الجزئية فكنفض زيد على المال الغريم
المفقود كان في صفوه واما الكلية فكاستضافة الظالم مطلقا واما العاقبة البسيطة
مثل الاكل للنشج والمركبة مثل لبس الحرير للجمال ولغير الفعل وهذا المعنى غامض بيان
واما العاقبة بالعرض والعاقبة بالقوة مثل الصورة بالفعل والصورة بالقوة واعلم ان العلة
بالقوة ربما كان المعلول بالقوة متى اداما العلة بالقوة علة فالمعلول بالقوة معلول ويجوز ان يكون
كل واحد منهما بالفعل اذا اخرى مثل ان يكون العلة انسانا والمعلول خشبا او يكون الانسان
نجارا بالقوة والخشب مجورا بالقوة ولا يجوز ان يكون ذلك المعلول موجودا والعلة معدومة
البتة والذي يدل على ان ليس يجب بالعلة بالقوة ان يعلم ان البناء ليس يبني
بعد البناء على ان البناء معلول البناء وان معلول البناء هو بناء جزأ البناء الى الاجتماع وهو لا
يتأخر عنه واما تأليف الاجتماع وحصول الشكل فشيء عن علل موجودة اذا اتفقت

البناء وخصوص هذا المعنى وما اخرى مجراه تماما سلف موكول الى الفلسفة فلنعرض عن الاشتغال

فصل في ذكر الخير

والاتفاق والاختلاف بينهما واضح حقيقة حالهما
واذ قد كلمنا على الاسباب وكان الخير والاتفاق وما اشبه من ذلك مما سنه وطريقها انها من الاسباب
فجرى بنا ان نعد اقسام الاسباب فهذه المعاني وانها هل هي في الاسباب او الشيء في الاسباب
وان كان فهي من الاسباب واما الذوات فليست من هذا كانوا الحظوظ وامر الخير والاتفاق
مصروفا ما حركت ان يكون الخير والاتفاق مدخل في العلل بل اكثر ان يكون لها ما يحيى من الوجود
انه وقال انه من المحال ان يخلق الآسا انسانا وموجبه وشاهد هذا فقد اعتمادها وميزانها
عن ان يكون علة وذاتها علة مجهولة الخير والاتفاق فان الجاهل قريبا اذا عثر
على كنز ربما اهل العنا وا والقول بان الخير السعيد قد يلحقه وان لم يطلبه فاكسر جزموا
القول بان الخير السعي والحقه ولم يلحقه هذا الخير البتة بل كل من يحفر الارض فمن
يناله ومن يسأل عن شيء فمن عنده ويقولون ان فلانا ما خرج الى السوق
ليبيع في دكانه لحق غريما له فطفر بخيره فذلك من فعل الخير والشكل الاول
ذلك لانه قد توجه الى مكان به غريمه وله حس صبير قراه والوا والبين وان كان
عاشه فوجه غير هذه الغاية يحب ان لا يكون الخروج الى السوق سببا حقيقيا
للظفر بالغريم كما انه يجوز ان يكون لشيء واحد غايات شتى بل اكثر الامر كذلك
اكنه بعرض ان يجعل المستعمل الكل لجزئ تلك الغايات غاية فتغطل الاخرى
بوضعه لا في نفس الامر وهو في نفس الامر غاية تصلح ان يضعها غاية ويرفض ما
سواها البين لو كان في الانسان شعاع الكمال العزيز هناك خرج ويمه فظفر به

مكان

بلغ

لم يقل ان ذلك واقع منه لكن يقابل لما عداه الله تعالى او بالاتفاق وقد رى ان جعله احد
الامور التي يوجد احدها اخر جيد غاية صون الحجر عن ان يكون وضعه سببا لما هو سببه
كيف نظن ان ذلك تغير يجعل جاعل فجعلا طائفة وقد لم يجعلهم طائفة اخرى على خلوا امر الحجر
جدا وتتعجبوا وقائل ان يقول ان الحجر سبب الهي مسور بن ينفع عن ان يدركه العقول
حتى ان بعض من يرى راي هذا القائل ان الحجر الذي سقوط به اولا الله يعبادته
وامر فيه له هكذا ولكن ما سره صنم يعبد على نحو ما يعبد عليه الاصنام وفرقة قد سمت
الحجر وجدها الاسباب الطبيعية فجعلت كون العالم بالحجر وهذا وجه يقرب الحابس
وسيعه فانهم يرون ان قياسي الاكل الجراد صغار لا يشتهى لصلابتها ولبعدها الخلا
وانها غير متشابهة بالعدد ومشوبة في خلاء متشابهة الافراد وان جوهرها في طباعه
متشاكل وباشكالها مختلف وانقيادها الحركة في الخلا اقبل ان تصادم منها جملة
تجتمع على هيئة فتكون منه عالم وان في الوجود عوالم مثل هذا العالم غير متشابهة بالعدد
مرتبة في خلاء متشابه وبمع ذلك فيرى ان الامور الجزئية مثل الحيوانات والنبات كائنة
لا بحسب الاتفاق وفرقة اخرى لم يقدم على ان يجعل العالم بكليته كليا بالاتفاق
ولكنها جعلت الكائنات مكونة على الجادي الاسطقسية بالاتفاق في الانواع كالتي
هيئة احتماعه على نمط يصلح للبقاء والنسل وما اتفق ان لم يكن كذلك لم يسل وانه
قد كان في ابتداء الامر الكثير ربما سول حيوانات محملة الاعضاء من انواع مختلفة وكان
يكون حيوان نصفه ثور ونصفه غير وان اعضاء الحيوان ليستدل على ما هي عليه من الفائدة
والحلول الكفائي لا عراض بل انفقت كذلك مثلا قالوا السن انما حادة
لتقطع ولا الاضراس عريضة لتطحن بل انفقت ان كانت المادة مجتمعة على هذه الصورة

واما ان كانت هذه الصورة نافعة ويصلح البقاء فاستفاد الشخص ذلك بقاء وما امر لان
الانسان ليس انما لا لاستحفظ به النوع بل انفاقا فمقول ان الامور منها ما هي
دائمة ومنها ما هي اكثر الامر شاذ ان الدائمة واكثر الامر تجري والطبائع اذا لا قته
وان الخارج من بيته الى بستانه في اكثر الامر يصل اليه ومنها ما ليس دائما ولا في اكثر
الامر والامور التي تكون في اكثر الامر هي التي لا يكون فاقل الامر وكونها اذا كانت
لا بد وا اما ان يكون على الطراز في طبيعة السبب الهيا وجده اولا يكون كذلك فان
لم يكن كذلك واما ان يخلق السبب الذي قرن به سببا وشرب اوز والمانع اولا
يخلق فان لم يكن كذلك ولم يخلق السبب الذي قرن به كونها على السبب اولى من لا كونها
اذ ليس في نفس الامر لا هذه وجده وفي مقارنة له ما يرجح الكون على ان لا يكون
فيكون كون هذا الشيء على الشيء ليس اولى من لا كونه فلا يكون كائنا على الاكثر
فاذا انتهى الى السبب المذكور وجب ان يكون مطردا كنفسه اليه الا ان يعوق عائق
و يعارض معارض ولمعارضه ما لخلف في الاقل ويجب من ذلك انه اذا لم يقع عائق
ولم يعارض معارض وسلمت طبيعته ان يستمر الى ما يخوه وحينئذ يكون الفرق بين الدائم
والاكثري ان الدائم لا يعارض معارضه والا كثري يعارضه معارض
ومنع ذلك ان الاكثري يشترط رفع الموانع واما طلب الهوارض واجب وخلاف الامور
الطبيعية ظاهر وفي الامور الارادية انها قال الارادة اذا صحت ومتت وواتت الاعضاء
للحركة والطاعة ولم يقع مسهم مانع او سبب ناقض للغرض وكل المصور شانه
ان يوصل اليه فيرى انه سيحصل اذا وصل اليه واذا كان الدائم من حيث هو دائم لا يقال
انه كائن بالحجر فالاكثري ايضا لا يقال انه كائن بالحجر فانه من جنسه وفي

مثل احكمه نعم اذا عوارض وصوارف فربما قال ان الضافة عن وجهه كائن بالحجر او بالاتفاق
وانت تعلم ان الفاسد لا يقول لما يكون كثيرا عن سبب واحد بعينه او دائما انه كائن
اتفاقا او بالحجر وفي ما يكون المساوي وما يكون على الاقل والامر منسبة في الكائن
بالمساوي وان يقال فيه انه اما نافع او كائن بالحجر او لا ينفع وهو اشترطوا
المتأخرين ان ما يكون بالاتفاق والحجر فانما يكون في الامور الاقلية الكون عن اسبابها
والتي رسم لهم هذا الحجر لا يشترط ذلك بل اشترط ان لا يكون دائما ولا اكثريا وانما
دعا المتأخرين الى ان جعلوا الانفاق مقابلا للامور الاقلية دون المساوية صور الحال في الامور
الارادية فان هؤلاء المتأخرين يقولون ان الاكل والمشي والاستلقاء ومما اشبه
ذلك هي من الامور المساوية للقصد وغرض بادية انها اذا مشى ما قرن او اكل ما اراد انه
لم يقل انه اتفق ذلك واما الحجر فلا يستوجب زيادة اشتراط على ما اشترطه مطلقهم ومن
بطلان قولهم شيء يسير وهو ان التي الواجد يكون نفعا بين واعتبار الكثير نافعا واجبا
ومقابل اخر واعتبار اخر مشاويا والاقلي اذا اشترطت فيه شرائط واغيرت احواله
صار واجبا فاما على ان شرط الماهر في كون كف الحابس مضافا عن المصروف فيها الى الاصابع
الحس والقوة الافاضية والاجسام صادفت استعدادا تاما مما وهو طبعه
الصور ومستحقه وهي اذا صادفت ذلك لم تنظلها اعتها هجب هنا ان يخلق اصبع زايدة
هكذا ابدا وان كان الى الامكان واقرب اما القياس الى الطبيعة الكلية فليس
اقليا وناذرا ما القياس الى الاسباب التي ذكرناها امرا هو واجب ولعل الاستقصاء في الحجر
يدل ان التي سماها الحجر ان يوجد سببا به ولا يخرج عن طبيعة الامكان لم يوجد عنها
ولكن يبقى هذا وامثاله موخرا الى الفلسفة الاولى واذا كان الامر على هذا فغير يجب ان

يكون طبيعة واجبة بالقياس الى اكثر ما يه وبالقياس الى ما هو اخر منها وبه فان البعد من
الاكثري والمساوي اوجب من البعد من الواجب والاقلي فالاكل والمشي اذا قيسا الى
الاراده وقصد الاراده حاصلا خرجا عن الامكان المساوي الى الاكثري واذا خرجا
من ذلك لم يصح ان يقال انهما اتفاقا او كانا بالحجر واما اذا لم يكونا فالى الاراده ونظر
اليهما نفسيهما في وقت يساوي كون الاكل ولا كونه فصح ان يقال انهما اتفاقا فما هو
ان كان يكون ذلك بالقياس الى الدخول الى الاراده وكذلك قول الاوايل صادقة وان
ان كان شيء يغيثه وانفق ان كان واقعا فان هذا كله متعارف ومقبول ومع ذلك الصحيح
والحكم اذا كان الامر الكائن نفسه عن متابع ولا متوقع اذا هو دائما ولا اكثريا
فصح ان يقال السبب الموجب اليه انفاقا ومجبر وذلك اذا كان من سانه ان يودي
اليه وليس موديا اليه دايما ولا اكثريا ما واما اذا لم يكن موديا اليه ولا موجبا له
ما يعوق دلان عدم كون الغير والمانع الا موجودة لان انفق ان كان سببا لكسوف القمر
ربما يصح ان يقال انفق ان كان معه المعوق لا سبب الكسوف ربما يسببا بالعرض للكسوف مع
الكسوف وليس الكون مع الكسوف هو الكسوف والحكم اذا كان الذي ليس من
سانه ان يودي الى الشيء ليس سببا انفاقيا فالمانع ان يكون سببا انفاقيا اذا كان من
سانه ان يودي اليه فليس دايما ولا في اكثر الامر حتى لو فطن الفاعل لما جرى عليه حركات
الكل وصح ان يريد مخالفة ليصح ان يجعله غايته كما لو فطن الخارج الى السوق ان العرس والطريق
يصح ان يجعله غايته وكان حديد حارجا عن حد المساوي والاولى لان خروج العارف
لحصول العرس وجهه يخرجه يودي في اكثر الامر الى مصادفته واما خروج العرس العارف
من حيث هو عرس عارف فيما اخرى وربما لم يودي وانما يكون انفاقا بالقياس الى الخروج

لا يشترط زايد ويكون غير دائم ولا دائما فما الخروج بشرط زايد وسنرى هذا ان الاسباب
الاتفاقية تخرج شيء يكون من اجل شيء لانها اسباب فاعليتها بالعرض والغاية شيء ان الغرض
منها داخله وعمله الاسباب التي بالعرض والاتفاق وسبب من الامور الطبيعية والارادية ليس
ليس شيء لاجل الاتفاق بل اكثر الاشياء وهو مما يكون من اجل شيء ليس له سبب اوجبه بالذات وقد
يعرض ايضا لا بقصد وليست بالاتفاق ومثل الخطيط العزم على الارض عند الخروج الى الخلاء العزم
وان ذلك وان لم يقصد فهو مرتبط بالمقصود لكن لغايات ما ان تقول انا رأيت فلانا اذ كان
بالاتفاق وان جاء الاتفاق اكثر بل كقول الفاضل ان ملاقاتي قصدت لملاقيه كذبي فانه لو كان
في الدنيا ولم يسمع هذا القول كثير من الامر في الدنيا وجواب ان هذا الفاضل انما قال
ذلك لانه حسب الامر في نفسه بل يجيب اعتقاده فيه فانما كان الغالب ظنه ان زيدا سمع
ان عمرو في البيت فلا يقول ان ذلك اتفق بل ان الجيد يقول ان ذلك اتفق ولكن انما يقول
هذا اذا كان عنده وفي ظنه وفي حال الوقت وفي مال الحال انه كان في البيت او غلب كان
يجوز ظنه في ذلك الوقت فحكم بالمشاورة دون الاكثر والواجب وان كان بالعباس لان
الوقت الحاضر اكثر وقد يرتبط كثير من الامور الطبيعية الدائرة الوجود مثل الابرة الذاهبة
على وزن من الاوزان او الدائرة المجاورة للمغناطيس الموجود انه موجود بالاتفاق ولانه اقل
وليس كذلك فان كون الشيء في الاقل اذا دخل الشيء في الاتفاق ولا اذا فليس كل ما يوجد احيانا
اذا قيس الى السبب الفاعل له فكان وجوده عنه اقليا او السبب الفاعل لهذا الذهب
والدواء الذي اصدر عنه ذلك اقوته ولو حال ان المادة الواقية واذا كان كذلك فضد وقل
هذا الفعل عن ذاته دايما او في الاكثر صدورا والطبيعيا ومعلوم ان السبب الاتفاقي قد يوجد ان
تنافى الغاية الالهية ويجوز ان لا ينافي مثل ان الرجل اذا خرج موجها الى مخرجه فلقي غريمه

انفاقا وفيما انقطع الأعن عادته الدائمة وربما لم يقطع بل ترتب نحوها ووصل الميها والخيط الرابط
اخا تشنج راسا في ما وقف وهابط الى معبطه فاوصل الى عادته الطبيعية فكون بالعباس
الهاسيا اذا تراه وبالعباس الى الغاية الوحشية سببا اتفاقيا وبالعباس الى الغاية الدائمة
بالهلاك كقولهم شرب الدواء السهل فسهل فكان شربه باطلا والى الغاية العرضية بالعباس
الهاما يكون ايضا اتفاقا وهو ربط زايد وهو كون حدث امور لا لغاية بل على سبيل العبث ولا امور
اتفاقا كالوقوع بالقيء وما اشبه ذلك وليس كذلك وسنبين في الفلسفة الاولى حقيقة
الامر فيها فاذا الاتفاق اعم من الخير في اعتباهذه فان كل خير اتفاق وليس كل اتفاق خيرا
فكما لا يقولون خير الا لما يودى الى شيء يعتد به ومبداه ارادة عن روية احسان من الفاعلين
الفاعلين فان الواو العرفية كما يقال للعود الذي يشوى نصفه فصيد ونصفه لا كفى
ان يصفا منه سعيد ونصفا منه سفي فهو مجاز واما ما مبدا طبيعي فلا يقال له كان
بالخبط بل على ما يخرج اسم الكائن من بقاء عينه الا اذا نقس الى مبدا اخر اراد ي فان الامور
الاتفاقية تجري على مصادفة تحمل بين شيئين او اشياء كل مصادمه فاما ان يكون
فعلا كالتصادم بين متحركين ان صادما او يكون احدهما ساكنا والاخر متحركا
اليه فانها اما ان يسكن كلاهما على اثر التصادم الذي كانا عليه وبين ما بينهما تصادم
واما ان كان كذلك جايز ان يقع حركان من مبدا احدهما طبيعي والاخر ارادي يتصادمان
عند غاية واحدة وهو كون الناس الى الارادي خيرا يعتد به او شرا يعتد به وهو جيد
حاله ولا يكون الناس الى حركة الطبيعي خيرا وفي شر رداءة الخبث وسوء التدبير
فان سوء التدبير هو احداث سبب في اكثر الامر يودي الى غاية مذمومة ورداءة الخبث
هو ان يكون السبب في اكثر الامر غير مودي الى غاية محمودة ولكن يكون عند منوالها

التي الخير يودي اليه والذي المهمول هو الذي قد تكرر وحصول اسبابه مستعدة والخير عند حصوله
والشيء المشؤوم هو الذي تكرر حصول اسباب مستعدة بالخير عند حصوله والشيء المشؤوم
مستنكر من حضور الاولى عوده ما اعتيد تكرره من الخير ومن حضور الثاني وجودها اعتيد
تكرره من الشر وهو يكون للسبب الذي اجل الاتفاق في عاداته انفاقه غير محمود وذلك
لا يخرج عن الاتفاق الخير عن الاسباب الدائمة ويتبع اذ ما اليه من الانتفاء وه ٥

فصل في نقض حجج من اخطأ في باب

الاتفاق والبحث ونقض مذاهبهم ٥

وادى بنا ما هية الاتفاق ووجوده في رأينا ان نشير الى بعض حجج المذاهب الفاسدة في
شان الاتفاق وان كان الاجدى ان نوخر هذا البيان الى ما بعد الطبيعة والى الفلسفة الاولى
فان الحاجة الى بحثها مع هذا البيان اكثر منها ساعتذ وهذا
الوجه وهي بعض الاشياء تجري العادة فيه على ما الاذهب المبطل للاتفاق واما الحجج بان كل
شيء يوجد له سبب معلوم ولا فطر الى اجلال وسبب هو الاتفاق وان احتاجه ليس شيء
المطلوب لا مطلقا اذ ما وجد اكثر شيء سبب لم يكن للاتفاق وجود بل كان السبب
الموجود الذي لا يوجبه على الدوام او الاكثر هو السبب الاتفاقي في نفسه من حيث
هو كذلك واما قوله انه ورد كون شيء واحد عادة كثيره معا فان المغالطة فيه
لاسم الاسم والغاية فان الغاية مقال لما ينتهي اليه الشيء كيف كان ومقال لما هو صدد الفعل
والمقصود المحرك الطبيعة محمود والمقصود الارادة ايضا محمود وقد يعني بالغاية
الدائمة هذا وقوله انه لا يمكن ان يصير الغاية غير غاية بالجملة اذ اجعل الطفر
بالعرض غاية صار الامر غير مخيل وان جعل الوصول الى الدكان غاية صار الامر مختبا

قال المجيب عنه ان قوله ان الجعل لا يغير الحال في هذا الباب هو غير مسلم الا ترى ان الجعل
يجعل الامر في احد هما اكثريا وفي الاخر قليلا حال الطفر مقام الخير الخارج اليه لطفر به من
حيثه وذلك فانه يجعل في اكثر الامر طفرته وغير الشاغر الخارج الى الدكان
من حيثه وذلك فانه ليس في اكثر الامر طفرته بغيته فان كل جعل مخالف له
حكم لامر في اكثريته وغير اكثريته فذلك مخالفه حكم الامر في انه اتفاقي
او غير اتفاقي ٥ واما دعوى غير الخبيس الذي يجعل يكون العالم الاتفاقي وبين ان الكائنات
تكون بالطبيعة فما سنكشف فساد رايه هو ان يسلم ما هيته الاتفاق وانه غاية عرضية لامر
طبيعي او ارادي بل نبين بالتفسير والتفسير يتضح له طبعه او اراده فانه سيظهر له ان ليس شيء
على تفسير الغير انها يه فتكون الطبيعة والارادة في دايما او اغلبا من الاتفاق فتكون السبب
الاول للعالم طبيعة او اراده على ان الاحكام التي يعول بها ويراها اصلية ويراها منفعة للجواهر
محلها الاشكال ويراها تحركه بالاتفاق في الخلا اذا احتمعت وتماست ولا هو عنده ولا
صوره الا الشكل وقط فان اجتماعها ومقتضى اشكالها الايتبع بعضها بعضا بالجبور
لها الاتصال واستمرار حركتها الى ما ابدا فيما يجعل انفصال يتخلل منفصل ولا يبقى لها
الاتصال ولو كان كذلك لما دامت لها مستمرة الوجود على هيئة واحدة فان صادف
متابعة شرط وزمان طويل ولو كان يقول ان في هذه الاجرام قوى تحدثه في
جواهرها سفولها ان تصادم وضغط ما بينها ويقف الضعف منها من الضاغطين
وتكافأ بل الضاغطين حسب القوتين فسفي ذلك ان كان بما او هو انه يقول سببا
لا ان يترك هذا الايكون ولا سفو وسنشير اليه بعد والجملة ان يجعل الامر الدائم الذي
لا يتبع ممنوع عن طاهر والحد ولا امر حادث كائن بخبث او اتفاق وهما متقابلان

وجعل الامور الجزئيه لغايه وفيها ما نرى الاتفاق واما انه ليس من جرى مجراه فانهم جعلوا
الجزئات تكون بالاتفاق بل لظنوا الاتفاق الصوره وجعلوا الجهول المادّه بالاتفاق وصوّر
صوّرتها الصوره لا لغايه مثلا واما الانبات يا لم يستحل القطع بل الفوّه ان حصلت هذا المادّه
لاقبل الاهذه الصوره فاستعدّت بالصوره ودخلت في هذا الباب الجمع والهيوله والما
كيف تكون الطبيعه بغير الاجل شتى وليس لها روّيه ولو كانت الطبعه بغير الاجل شتى
لما كانت الشهوه بهاء والزوايد والموت في الطبيعه البتّه فان هذه الامور ليست بمقصد
ولكن يقال ان تكون المادّه تحتمل هذه الاجوال وكذلك الحكم في سائر الامور
الطبعيه الى ان قلت ان كانت على وجه يفضي الى صلاح فليس بالاتفاق والى ضروره المادّه
بل ظنّ انها تصدر عن فاعل بغير الاجل شتى ولكان ذلك لما كان الا ادائما لا يختلف
وهذا كالمطر الذي يعلم يقينا انه كثير الضرور ما المادّه بل السبب اذا خرجت تحلل البخار الى
الجوّ الباردة ترد فصار ما يغلب لامر ضروره فانه يقال ان يقع فيصلح وظنّ الاتفاق مقصوده
في الطبعه لذلك الصلاح وقالوا ولو لم يقع الى اساده الى السبب حدوثا وقد عثر في هذا الباب امر
آخر وهو النظام الموجود في صور الامور الطبعيه وسلكها الى ما توجبه الضروره
التي في المواد وليس ذلك عجب ان تعثر به فانه وان سلم ان الشوك والكمثرى بطبائعها كان
للرجوع والسؤال الى السادة نظاما كليس دون ذلك وهو نظام الارجل من اوله الى آخره
بعكس من نظام الشوك فكان واجبا ان يطرد الارجل لاجل شيء هو الموت ثم اذا كانت
الطبيعه بغير الاجل شتى والسوال باق في ذلك الشيء بعينه وانه لم تعمل الطبعه على ما هو
عليه وقسّم المطالبه الى غير الغايه فقالوا وكيف تكون الطبيعه فاعله لاجل شتى
والطبيعه الواحد مختلف افعالها لاختلاف المواد كالحرارة تجفّ شيئا كالشمع

وتعقد شيئا كالبيض والملح ومن الغايب ان تكون الحراره تفعل الاحراق لاجل تتبّي بالماء بل نهما
خلاف الضروره ولان المادّه قابل الجفاف فحال لها فيها عند مماسّة الجمر الاحراق وكذلك الحكم
سائر القوى الطبعيه والذي يجب علينا ان نقوله في هذا الباب ونعيده هو انّ ملاك بيّر
مناقشه الان في الاتفاق مدخلا في كون الامور الطبعيه وذلك بالقياس الى افرادها
فانه ليس يحصل هذه المدره عند هذا الجزء الارض ولا يحصل هذه الحبّه من البرّ وهذه
البقعه من الارض لاحصول هذه النطفه في هذا الرحم ابدا دائما ولا اكثريا بل الناصح
انه وما جرى مجراه اتفاقي وبالغير الاطرد في مثل كون النبله عن البرّه باسم المادّه
من الارض والحسن عن النطفه باسم المادّه من الرحم هو ان ذلك الاتفاق ليس باتفاقي
بل امرا توجبه الطبيعه وتستعده قوه وكذلك ليس اعدوا ايضا على قولهم ان المادّه
الى شيء بالاقبل الا هذه الصوره ولكن اعلم انها لم تحتمل هذه المادّه هذه الصوره
لانها لا اقبل الا هذه الصوره بل احتملت هذه المادّه لهذه الصوره لانها لا اقبل الا هذه
الصوره فالفلس الذي انما ليست فيه الحبّ والحبّ الحبّ لان الحراثل والحشف لحف
بل هذا لصنعه صانع لم يصلح الا ان يكون بسبب واحد ما يفعله هذه النسبه مجانبها على
هذه النسبه والذي اقول الصادق وظهر صدقه ما علناه وهو ان الطبعه الواحد ما داسقط فيها
حبّ البرّ ليست سنبله برّ او جبه شعير ليست سنبله شعير ويسهل ان يقال ان الاغذيه
الارضيه والمائيه تحيل بالنبات والمقدّر في حرهما البرّه وروّيه فانه سيظهر ان تحريكهما
عن مواضعهما ليس الا انهما والتحريك الى الغايات معلوم فحسبان يكون تحريكهما عن
مواضعهما انما هو بجذب قوى مسكنه في الحيوانات جاذبه ماذر الله لم تخلوا اما ان
يكون في تلك البقعه ما خر اصلح لكون البرّه واخرى صالح لتكون الشعير او يكون

الصالح لكون البرّه صالحا لكون الشعير فان كان الصالح لهما الحرا واحده صالحه بسقطت الضروره المنسوبه
الى المادّه ورجع الامر الى ان الضروره قاهره على المادّه من صوّر لخصها مثلا الصوره وخرجها الى
تلك الصوره وانفعالا في اكثر الامر بفعل وقد بان ان ما كان كذلك فهو فعل يصدر عن ذات
الامر منوجها اليها ما دايم فالغايه واما اكثري فغايه وهذا ما مهدنا ان الغايه في الامور
الطبعيه وان كانت الاخرى مختلفه فلما سيه ما تنل القوّه التي في البرّه وتنال المادّه ملحوظ
تلك المادّه بعينها وتحركها الى حيّز مخصوص في الدوام او الاكثر مهما لك يكسبها صوره
ما وكون ايضا القوّه التي في البرّه تحرك بنا ايها هو المادّه الى نيل الصوره ومن الجوهر والاديم
والشكل والاين ولا يكون ذلك لضروره المادّه وان كان لا بدّ من ان يكون المادّه على
تلك الصوره وملخص ان طباع المادّه مصالحه لهذه الصوره وغير قابله لغيرها مثلا فعل
بدّ من ان يكون استعدادها بحيث يكتسب هذه الصوره بعد ما لم يكن لها لضروره فهما عن
سبب اخر تحركها اليه فحصل لها ما هي صالحه لنيله او لا يصلح لقبول غيره وسيتبين من هذا
كلّه ان تحريكات الطبيعه للمواد هي على سبيل قصد طبيعي منها الى حدّ محدود وانها تطلب
مستمرّ على الدوام او على الاكثر وذلك ما عنيته بلفظه الغايه بمرّ الظاهر ان الغايات
الصادره عن الطبيعه حالها كالصادره عن الطبيعه عن معارضه ولا ممنوعه كلها اجراء وكما ان
ما بعد ما دامت في الغايه صار وكذلك المادّي ليس عنها دايما ولا اكثر بل في حال
تنقد النفس منها فسها سببا عارضا فعال ما اذا اصاب هذا النفس الحي ذوي وما اذا اصاب
هذه المواد حتى اسقطت واذا كان كذلك والطبيعه تحرك لاجل الخيريه وليس هذا
بدّ من الحوار والاثبات فنقول حيث كانت الاجرام البسيطه وافعالها الى تصدر عنها
كالطبع فانها نحو غايات سوقها اليها دايما ما لم يعق عن نهجها على نظام محدود لا تخرج عنه

الاسبب معارض وكذلك الافعال التي للانفس الحيوانيه الباقيه والناسيه
والمبخره فانها اشبه الامور الطبعيه وهي لغايه وان كانت الامور تجري غالبا
وليس الاثبات البرّه شعيره ولا لاستولد سنجره من بقل ورمّان ثم سؤلا عنهم بالاتفاق
عز ابل ولا لاسكور هذه المواد بل بقي الانواع محفوظه على الاكثر ومعاد على
ان الامور الطبعيه لغايه انا اذا حسبنا معارضا او صورا لعنّا الطبيعه بالصناعه
كما نعلل الطبيب معتقدا انه اذا زال العارض او استوفت القوّه وجمعت
الطبعه الى الصحه والخير والبشر اذا عدمت الطبعه الرويه وجب من ذلك ان يحكم
بان الفعل الصادر عنها غير متوجه الى غايه فان الرويه لست ليست الفعل اذا غايه
بل التي تغيّر الفعل الذي تختار من بين سائر افعال جايز اختيارها لكل واحد منها غايه
تخصّه فالرويه لاجل تخصيص الفعل الا لجعله ذا غايه ولو كانت النفس مسلمة عن الموانع
المخالفه والمعارضات المفسده اكان يصدر عنها فعل مسبّبا على نهج واحد من
غير رويه وان شئت ان تظهر في هذا الباب فتامل حال الصناعه فان الصناعه لا تنشئ
في الغايه والصناعه اذا صارت ملكه راسخه واستعملها الا الرويه وصارت
بحيث لا تحضرها الرويه بعد ذلك وبالجاهر فيها على الفاذ فيما زاولته كمن يضرب
او يضرب بالعود فانها اذا اخذ يروّي في اختيار حرف حرف او فخم فخم واراد ان يقف
على عدد بلد وتعطل انما استمرّ فيه وان كان ابتدا ذلك الفعل وقصده انما وقع
بالرويه وانما المبني على خلاف الاول والاسلا فلا يروّي فيه وكذلك حال الاعضاء
المزاولة بالعمل ومبادرة اليد الى الجلّ العضو المستحل من غير فكره بالرويه
ولا استيحاء للصوره ما يفعله في الحال واوضح من هذه القوّه النفسانيه اذا جرت

عضو اطاعة الحكم وتحريكه وتشعر بتحريكه وليس تحريكه بالذات وبلا واسطة بل
المتخيل لكيفية الفعل والوتر يتبع بتحريك ذلك العضو والشعر لا يشعر بتحريكها
العضلة مع ان الفعل الحقيقي فاعل واما حديث السوفسطائي وما جرى مجراها
فان صحتها موضع فحص وقصور عن مجرى الطبع وبحثها زيادة وما كان نقصا وقحا
موعدة فعل بعيدان المادة وفي لم يضمن ان الطبيعة يمكنها ان تخرج كل مادة الى الغاية
ولا ضمان لاعدام ايفائها غاياتها بل ضمنا ان ايفائها في المواد المطبوعة التي هي غايات
وهذا لا يرجع خلف والموت والبول هو لقصور الطبيعة المدبرة عن الزام المادة صورتها
بجميعها اولها عليها ما دخال بدل ما يتحلل ونظام البول ليس امضا غير مؤد الى غاية البتة
فان نظام البول بسبب غير الطبيعة الموكلة بالبدن وذلك السبب هو الحرارة
وسببها هو الطبيعة ولكن العرض ولكل واحد منهما غاية فللحرارة غايتها الخليل الرطوبة
والجافة فتسوق المادة الى الطعام وذلك غاية والطبيعة التي البدن غايتها لحفظ البدن
ما دام باقيا بعد امداد ما يتحلل وان الاسهال حمية اخيرا بتبع اول الاسهال هذه
بدأ العلة يذكر وما في العلوم التجريبية فحزن ذلك الامداد بالعرض سبب لنظام البول
واما البول من حيث هو نظام ومتوجه الى غاية هو فعل الطبيعة وان لم يكن فعل الطبيعة
البدن بل بضمن ان كل حال الامور الطبيعية يجب ان يكون غاية للطبيعة التي شأنها
بل قلنا ان كل طبيعة تفعل غايتها لها واما فعل غيرها فقد لا يكون غاية لها كما البول
والتحليل والبول وكل خلل وان لم يكن غاية نافعة فالناس لم يدر فيه غاية
واجبة في نظام الكل وقد اومأنا الى ذلك فيما سلف وعلة تحال النفس سيهلك
على غاية في البول واجبة وغايات في مناسب الضعف واجبة واما الزيادات

هي اصلا كاينة لغايته ما دام المادة اذا فارقت حركة الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستحقها
الاستعداد الذي فيها ولا يعظمها فيكون فعل الطبيعة فيها غايته وان كان المستند على الملك
الغاية اتفاقا سببا غير طبيعي واما امر المطر وما قبل فيه فليس ينبغي ان نسلم ما قيل فيه بل يقول
ان قرب الشمس وبعدها وحدوث السحونة يقربها والبرودة مبعدها على ما يتعلمه بعد بسبب
دوري نظام الامور كثيرة من الغايات الجزئية في الطبيعة ووقوع الشمس بعد مدة وجزء كانها
المايلة يصدر عن ذاته التخير المصعد الى حيث يرتفع فيهبط الضرورة وليس يعني ذلك
ضرورة المادة بل هذا الفعل الالهي المستعمل للمادة الى ان ينتهي الى ضرورتها فلزمها
الغاية فان كل غاية وجل الغايات لزم ضرورة في مادته والعلة المحركة تريد
المادة ولعلها حيث ينتهي الى الصورة وهو الصورة التي هي ان كانت ما هو الغاية المقصودة
تأمل ذلك في الصناعات كلها وقول لهم ايضا وليس اذا كان المحركة غاية وللفعل
غاية وجب ان يكون لكل غاية غاية والا لم تقف السلسلة عن لم فان الغاية في الجملة
يكون مقصودة ذاتيا وسائر الاسباب تقصد لها وما يقصد لاجل شيء اخر فجرى ان يسأل
عنه بالم المغيض للجواب بالغاية واما ما يقصد لذاته فانما يلتوي به السؤال عن انه لم
فجد هذه الاعمال لم طلبت الصحة والطلبت الخيرية او لم هرب عن الرمد ولم نفرت عن
الشر ولم طلبت الحركة والاجالة منتهى الغاية لانها موجودة او لانها غاية لكان
حيث ان يكون لكل غاية غاية لكنها تنتفي دائما من حيث هي زوال متجددة صادرة
عن سبب طبعي او ارادي وليس حيث سخن ان الحرارة فعل الاحراق شيئا حتى ان الحرارة
فعل الخبز ويفني الخبز ومثله لا مساكلها او مساكلة الجوهر الذي فيه انما يكون
الاتفاق والغاية العرضية في مثل الخرق ثوب معين وخلل ليس لمغايرة ذاتية فانه ليس

لوجود شيء عن الفاعل الا ان يكون الصورة وهي غاية الغايات كالخزم مثلا
ويكون لها انما لا لسبب ما هي محركة للفاعل الى ان يكون فاعلا على الخواص واما ما اليه
في بيان نسبة ما يغير الفاعل والغاية ومع ذلك فلا بد ان علة وجودها في حال الملاءة عن
الفاعل علة لوجود الفاعل فاعلا ولا يكون من حيث هي موجودة في المادة علة للفاعل
بل من حيث هي ماهية ومعنى واذا كان السواد عرضا موجودة لم يصلح الجواب بها من
حيث هي موجودة بل من حيث هي معنى وماهية وربما كانت الصورة المسؤول عنها ذات
معنى داخل فيها او عارض لها ذاهب عنها فيكون حالها ان يكون حال المعنى جوابا تاما كما
لو عرف فلان فقيلا لان العدالة حسن وكون الحسن معنى في العدالة جار مجرى الصورة
ولا يكون الصورة المسؤول عنها جوابا بل صورة وغير هما لان الحسن هو جزء لها وعارض لها واما
الحسن معنى عام من العدالة لما عارض لا لزم فيها لم يخرج ايضا عموم واذا حمل الصورة ان يحمل عليها
وعلى حيث هي حيث هي كان حمله الداعي الى الاحتياج وحكم الماده هذا اللا هو بعينه
فانه اما اول لم يخرج فلان من الخشب سريرا اعني لانه كان عنده خشب ليكن مقنعا الان زاد
مقالكن عنده خشب ملبي لم يخرج لان عنده سرير وكان لا يحتاج اليه في الحال اخرج الامور
الاداة به بعد ان ينهي العلة تمامها فيها فان الارادة سبب غير ذاتي لامور لا يسهل ايصالها
وربما لم يتعرض كثير من الناس عنه واما الامور الطبيعية فكفى فهم المادة الاستعداد
والقابلة للصورة لفاعله فكون حمل نسبة الماده هنا جوابا ما حرى ذكره في السؤال بصور
الفاعل واما اذا تضمن السؤال الفاعل فانا نقول ان صح فلان فيصلح ان يجاب بالمبدأ الفاعل فقال لانه
شرب الدواء ويصلح ان يجاب بالمبدأ الماديّ مضافا الى الفاعل فقال لان مزاجه بنية قوي الطبيعة
ولا يكفي ذكر الماده وحدها واما الصورة فقلما انفع وقطع السؤال بذكرها وحدها بان يقال
لان مزاجه لعدل يصلح لان يسأل اخر بني على الماده او فاعلا واما اذا كان السؤال

لم حمل الصورة واما ان يحمل الصورة وحدها
الصورة فحمل الماده والحيوان

خسروه
هرمه لاجل انه توبخ بعضهم ولانه الذاهد العود الحرقه لاجل هذا النشار بل لكي يحمل ما
يناسب الجوهر وكل خلل ما كان يحال وبعضها يكون بحال وقد اتفق الان ان لبسه هذا
الثوب لفعل الذاهد في الطبيعة غاية وان لم يكن مراده فهذا المتسبل الا بالعرض ويجوز الغاية
بالعرض لا يمنع وجود الغاية بالذات بما الغاية بالذات فنذكره على التمام الخرق فيخرق من هذا كله
ان الماده وان كان لا يلزم المادي بحركتها الصورة ويلزم ما ينافي عضا الحيوان واجزاء
الناقة لم تتشكل في الامور الطبيعية لغاية موسنتهم من ذلك شيئا والخرق كلا منا
في الطبيعيات ومعرفة فلا ينكر ان يكون في الامور الطبيعية امور ضرورية بعضها
تحتاج اليها للغاية وبعضها يلزم الغاية ٥

فصل في دخول العلل في المباحث وطلب اللم والجواب عنه ٥

واذ قد برأ لك عدة الاسباب واجمالها فقول انه يجب ان يكون الطبيعي معينا الاحاطة بكليتها
وخصوصا بالصورة حتى يتم احاطته بالمعلول واما الامور التعليمية فلا يدخل فيها مبدأ الحركة
اذ لا حركة لها ولا شيء لا يدخل فيها فاعل متحرك ولا ماده التي بل يتأمل فيها العلل الصورية
فقط واعلم ان السؤال عن الامور المادية باللم ربما تعذر علمه من العلل فان فضل الفاعل قولهم
لم قاتل فلان فلانا فيجوز ان يكون جوابه الغاية كقولهم لكي ينفعه ويجوز ان يكون جوابه
المشير والفاعل المتقدم للفاعل وهو الداعي الى الفعل مثل ان يقال لان فلانا اشار عليه او لانه
غصبه جفنه وهذا هو الفاعل الصورة الاختيار الذي تبعث عنه الفعل الاخير واما انه هل
يجب بالصورة او هل يجب بالمادة فعينه نظر اما الصورة فانها صورة الفعل وهو الفاعل
ولا يثير السؤال الا عن علة وجوده عن الفاعل ولا يصلح ان يجاب بها فانها ليست علة

عن المادة واستعدادها بان يقال مثلاً لم يموت الانسان وبال الموت فقد يجوز ان يجاب بالعلة الغائية
فيقال لاجل كذلك لتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن وقد يجوز ان يجاب بالعلة المادية فيقال
لانه مركب من الاضداد ولا يجوز ان يجاب بالفاعل في الاستعداد اللذي ليس كالصورة
لان الفاعل لا يجوز ان يعطي المادة الاستعداد كانه ان لم يعط لم يكن مستعدة اللهم الا ان
يعني بالاستعداد التهيؤ التام فقد يعطيه الفاعل كما يقال لم المراه اذا ميل ابها لم يقبل الشبح
فيقال لان الصاقل صقلها واما الاستعداد الاصلي فلازم للمادة ويجوز ان يجاب بالصورة اذا
كانت هي المتممة للاستعداد فيقال في المراه مثلا لانها املس صقيلة وبالجملة السوال
لا يتوجه الى المادة الاولى الا مع صورة فيسال عن علة وجود الصورة في المادة واما اذا
تضمن السوال الصورة فالمادة وحدها لا يكفي ان يجاب بها الجواب فيضاف اليها استعداد
وينسب الى الفاعل والغاية فيجاب بهما او الفاعل يجاب به واذا شئت ان يرهن ما يقال على
سبيل المجاز ويذكر الامر الحقيقي فان الجواب الحقيقي ان يذكر جميع العلل التي لم يجمعها المسله
فاذا ذكرت وختمت بالغاية الحقيقية وقف السوال ٥

المقالة الثانية

في الحركة وما يجري مجراها معها

فصل ١ في الحركة

لقد ختمنا الكلام في المبادي العامة للامور الطبيعية فحري بنا ان ننتقل الى الكلام في
العوارض العامة لها ولا اعم لها من الحركة والسكون كما سيتبين من حاله
عدم الحركة فحري بنا ان نقدم الكلام على الحركة فنقول ان الموجودات بعضها
بالفعل من كل وجه وبعضها من جهة بالفعل ومن جهة بالقوة ويستحيل ان يكون شي من الاشيا
بالقوة من كل جهة لا ذات له بالفعل البتة فيسلم هذا وليوضع وضعا مع قرب تناول البيان

الوقوف عليه ثم من شأن كل ذي قوة ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها وما امتنع الخروج
اليه بالفعل فلا قوة عليه والخروج الى الفعل عن القوة قد يكون دفعة وقد يكون
لا دفعة وهو اعم من الامرين جميعا وهو بما هو اعم امر يعرض لجميع المقولات فانه لا مقولة
الا وفيها خروج عن قوتها الى فعلها اما في الجوهر فكخروج النامي الى الفعل عن القوة
وفي الكيف فكخروج السواد الى الفعل عن القوة وفي المضاف فكخروج الاب الى الفعل
عن القوة وفي الاين فكالحصول فوق بالفعل بعد القوة وفي متى فكخروج الغد الى الفعل
عن القوة وفي الوضع فكخروج المنتصب الى الفعل عن القوة وكذلك في الجدة وكذلك
في الفعل والانفعال لكن المعنى المصطلح عليه عند القدماء في استعمال لفظة الحركة ليس ما
يشترك فيه جميع اصناف هذه الخروجات عن القوة الى الفعل بل ما كان خروجا لا دفعة بل
متدرجا وهذا ليس يتأتى الا في مقولات معدودة مثلا كالكيف فان ذا الكيف بالقوة يجوز
ان يتوجه الى الفعل يسيرا يسيرا الى ان ينتهي اليه وكذلك ذو الكم بالقوة ونحن سنبين
من بعد ان اي المقولات يجوز ان يقع فيه هذا الخروج من القوة الى الفعل وايها لا يجوز ان يقع
فيه ذلك ولولا ان الزمان مما يضطر في تحديده الى ان يوخذ الحركة في حده وان الاتصال
والتدرج قد يوخذ الزمان في حدهما والدفعة ايضا انما يوخذ الان في حدها فيقال هو ما يكون
في آن والان يوخذ الزمان في حده لانه طرفه والحركة يوخذ الزمان في حدها لسهل علينا ان
نقول ان الحركة خروج عن القوة الى الفعل في زمان او على الاتصال او لا دفعة لكن جميع هذه
الرسوم يتضمن بيانا دوريا خفيا فاضطر مفيدنا هذه الصناعة ان يسلك في ذلك نهجا اخر
فنظر الى حال الجسم عندما يكون متحركا في نفسه ونظر في الخصوص الوجود الذي يخص الحركة
في نفسها فجعل الحركة في نفسها كمالا ومعنى لا كونها بالفعل اذ كان لا يمكن انها بالقوة

اذ كان الشي قد يكون متحركا بالفعل وبالكمال دفعة وكماله هو الحركة فالحركة
تشارك سائر الكمالات من هذه الجهة وتفارق سائر الكمالات من جهة ان سائر الكمالات
اذا حصلت صار الشي بها بالفعل ولم يكن بعد فيه مما يتعلق بذلك الفعل شي بالقوة فان الاسود
اذا صار بالفعل اسود لم يبق بالقوة اسود من جملة الاسود الذي له والمربع اذا صار بالفعل مربعا
لم يبق بالقوة مربعا من جملة المربع الذي له والمتحرك اذا صار بالفعل متحركا فبعد انه يكون
بعد بالقوة متحركا من جملة الحركة المتصلة التي هو بها متحرك ويوجد ايضا بالقوة شي اخر وهو
انه متحول فان ذات المتحول ما لم يكن بالقوة شي ما يتحول اليه وانه بالحركة يصل اليه فانه لا يكون
حاله وقياسه عند الحركة الى حال الشي الذي هو له بالقوة كما كان قبل الحركة فانه
في حال السكون قبل الحركة يكون هو ذلك الشي بالقوة المطلقة بل يكون ذا قوتين لامرين احداهما على
الامر والاخرى على التوجه اليه فيكون له في ذلك الوقت كمال الامرين وله عليهما قوتان يحصل له كمال
لاحدى القوتين ويكون قد بقي بعد ما بالقوة في ذلك الشي الذي هو المقصود بالحركة بل في دلالتهما
وان كان لاحدهما لحصل بالفعل الذي هو لاحد الكمالين واولهما فهو بعد لم يبلغ تمام ما هو بالقوة
في الامرين جميعا احدهما المتوجه اليه بالحركة والاخر في الحركة فان الحركة في ظاهر الامر
لا تحصل الحيث لا يبقى قوتها البتة فتكون الحركة هي الكمال الاول لما بالقوة لا من كل
جهة فانه يمكن ان يكون لما بالقوة كمال اخر كالانسانية او الفرسية ولا يتعلق ذلك
بكونه بالقوة بما هو بالقوة فيكون متعلقا وهو لا بقاء في القوة ما دامت موجودة ولا الكمال
اذا حصل فالحركة كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد حدت بحدود مختلفة مشتبهة
وذلك لاشتباه الامر في طبيعتها اذ كانت طبيعة لا يوجد احوالها ثابتة بالفعل ووجودها
فيما يرى ان يكون قبلها شي قد بطل وشي مستانف الوجود فبعضهم حدها بالغيرية اذ كانت

توجب تغير الحال وافادة لغير ما كان ولم يعلم انه ليس يجب ان يكون ما يوجب افادة الغيرية
فهو في نفسه غيرية فانه ليس كل ما يفيد شيا يكون هو وان كانت الغيرية حركة
لكان كل غير متحركا ولكن ليس كذلك وقال قوم انها طبيعة غير محدودة ولا يجري
ان يكون هذا ان كان تصحيحا لها صفة لها غير خاصة فغير الحركة ما هو كذلك كاللانهاية
والزمان وقيل انها خروج عن المساواة كأن الثبات على صفة واحدة مساواة واما الامر الغير الثابت
الى وقت عليه وان الحركة لا تتساوى نسبة اجزائها واحوالها الى الشي في ازمنته
مختلفة فان المتحرك في كل آن له آن اخر والمستحيل له في كل آن كيف اخر وهذه رسوم انما اخطأ
اليها الاضطرار ونبين الجهال ولا حاجة بنا الى التطويل في ابطالها ومناقضتها فان الامر السليم
يكفيه معرفة ما قلناه واما ما قيل من حد الحركة انها زوال من حال الى حال او سلوك
من قوة الى فعل فهو ذلك غلط لان نسبة الزوال والسلوك الى الحركة ليس كنسبة الجنس
او ما شبه الجنس بل كنسبة الالفاظ المترادفة اياها اذ هما اسمان للمعنى ولفظة الحركة
وضعا ولكن الاستعمال المتكرر نقلت الى الاحوال ومما يجب ان يعلم في هذا الموضع ان الحركة
اذا حصل من امرها ما يجب ان يفهم كان مفهومها اسما لمعنيين احدهما لا يجوز ان يحصل بالفعل
قائما في الاعيان والاخر يجوز ان يحصل في الاعيان فان الحركة ان عني بها الامر المتصل المعقول
للمتحرك بين المبدا والمنتهى فذلك لا يحصل البتة للمتحرك وهو بين المبدا والمنتهى ~~فذلك لا يحصل~~
~~المتحرك وهو بين المبدا والمنتهى~~ بل انما يظن انه قد حصل نحوا من الحصول اذا كان المتحرك عند المنتهى
وهنالك يكون هذا المتصل المعقول قد بطل من حيث الوجود فكيف يكون له حصول حقيقي
في الوجود بل هذا الامر بالحقيقة مما لا ذات له قائمة في الاعيان وانما يرتسم في الخيال لان صورته قائمة
في الذهن بسبب نسبة المتحرك الى مكانين مكان تركه ومكان ادركه في الخيال

لان صورة المتحرك ولا حصول في مكان وقت وبعد من الاجسام كون انطبعت فيه ثم
يلحقها من جهة الحس صورة اخرى حصول له اخر في مكان اخر وقت وبعد اخر حتى يستمر الصور
معا على انها صورة واحدة تحركه ولا يكون ظاهرا في الوجود حصول قار كما في الافراد الطرفان
لا يصلح فيهما المتحرك في الوجود معا ولا الجامع الذي يتقومهما الهما وجودا قارا واما الذي للموجود بالفعل
الذي هو الجزء ان يكون الاسم واقعا عليه وان يكون الحركة التي توجد في المتحرك فيه جزء الحركة المتوسطة
حتى يكون له في الطرف الاول من المسافة لم يحصل عند الغاية بالفعل هو في حد منه متوسط حتى ليس يوجد ولا
في آن من الآنات التي يقع في مدة تخرج وجه الى الفعل الا في حال الحدوث وصوله وفي آن وهب
وضعه قاطعا المسافة ما هو وبعد في القطع وهذا هو صورة الحركة الموجودة في المتحرك وهو
توسط بين المبدا المفروض والنهاية بحيث اي حد فرض فيه لا يوجد قبله ولا بعده فيه لا يحصى
الطرف فهذا الوسط هو صورة الحركة وهو وصفه واحد يلزم المتحرك ما دام متحركا
فهو غير بعد بالعرض وليس المتحرك متوسطا لانه في حد دون حد بل هو متوسط
لانه بالصفة المذكورة وهي انه بحيث اي حد فرضته لا يكون قبله ولا بعده فيه فكونه
بهذه الصفة امر واحد بالعدد انه حاصل في اي حد كان ليس يوصف بذلك في حد دون حد وهذا
بالحقيقة هو الكمال الاول والملاقاة للحصول هو الكمال الثاني وهذه الصورة توجد في
المتحرك وهي في الجسم حيث يقال في كل آن نفرض انه في حد وسط لا يكون قبله فيه ولا بعده
يكون فيه والى هذا قال من ادرك حركة في زمان فما ادرك بعد الحالة التي تشبه مبدا
ومنتهى وصلا اليه يقف عنده ولا يقف عنده تلك الحالة الممتدة هي في زمان وهذا محال
فوجودها على سبيل وجود الامور في الماضي وبانها بوجه اخر لا الامور الموجودة في الماضي
فذكان لها وجود في آن من الماضي كان حاضرا ولا كذلك هذا فكون هذه الحركة

يتبع بها القطع واما ان يعني بالحركة الكمال الاول الذي ذكرناه فكونه في زمان لا على
معنى انه ملازمه مطابقه الزمان بل على انه لا خلاء من حصول قطع ما في زمان فلا القطع مساو
حدود زمان لانه متبعض وكل آن من ذلك الزمان مستغرق فيه فان قال فانا نرى الكون في
المكان ولا يحصل قبله ولا بعده فيه وكذلك الاضافة البه والامر الذي يجعلونه اناه امر كلي
معقول ليس بموجود في العقل انما الموجود هو الفعل الكون في هذا المكان ولا يحصل قبله ولا بعده
فهو كذلك الاضافة الى هذا المكان والامر الكلي انما يثبت بالشخص ولا يكون شيئا واحدا
موجودا بعينه الا بقوة عليه اهل الصناعة فقول اما الكون في المكان من حيث هو كلي على
متمكن كثير من لا شك ان الحال فيه على ما قد وصف واما من حيث هو كلي على متحرك واحد
لا معنا فالامر فيه مشكل فانه لا بد ان يكون معنى حتى يقال على موضوع واحد وقد يكون
ويكون لم يثبت واحدا بعينه مثل الجسم الاسود اذا ابيض فان الجسم اذا كان اسود فقد كان
فيه سواد وكان السواد لونا وكان اللون كالجنس السواد مثلا والتخصيص فانه ما كان
سوادا فلما ابيض ولا يمكننا ان نقول ان ذات السي الذي كان عرض له فعاد انه التخصيص بانه
وقد ان تخصيص اخرجه الى الخشبة موجوده وبين على تخصيص انها اخرجا حائط بوصار شيء بعينها اخر
سقف فان قال ليس كذلك مثله مثل ان يعدم الحائط والخشبة التي فيه ثم يورث في البيت
حائطا وخشبة اخرى مثال الخشبة وذلك لان السواد قد بطل فصار وسقفيته من
طبيعة الجنس التي كانت سقفا انه عينها والا فليس بضرورة منوع ما وعارض لا يتنوع وعلم هذا
من مواضع اخر فاذا كان الامر على هذا فاطلاقهم ان حكم الكون في المكان الموجود هذا المتحرك
نادة معادا التخصيص انه وفي هذا المكان نادة معادا التخصيص اخر حكمه حكم الاول وليس ذلك
لحكمه حكم ادة معادة معنى في هذا ونادة معادة في هذا او طويته نادة سنفرغ عن هذا ونادة عن ذلك

وهو واحد بعينها او عرض اخر من الاعراض يبقى واحدا بعينه ويلحقه تخصيص بعد تخصيص فنقول
اولا ان هذا التخصيص بعيد او داخل في امر المكان ليس انه هو موجود بالفعل نفسه كما ظهر ذلك
بعيدا المنفصل لا انه لا فعل بل يعرض ان يتغير الاسباب يقسم المسافة فيجعلها بالفعل
مسافات على احد انواع القسمة وما بين وجوده القسمة ايضا مسافات لا يشتمل عليها ان
وحركة على التخوم التي قلنا انها تكون في آن بل الحركة التي على نحو القطع ويكون
الزمان مطابقا لها ولا يكون المعنى الذي سميناه اناها هو مكثر فيها بالفعل الا خلاء لا يكثر
بالفعل الا مكثر المسافة بالفعل والخلاء يكثر كثيرا ما بالفعل وذات الحركة على الموضوع
الواحد اذ المسافة حقا موجودة ولم يكن قوة بالبعد كانت الضرورة واحدة بالبعد
ولم يكن على النمط الذي يكون عليه الحال في الزمن وجوده في الموضوع في حال واحدة وفي حال
سائرة مجال القسمة التي تخصص كلا الى الموضوع بالفعل لان الحركة لا توجب بالفعل انفصالا
بل استمرار الاتصال استمرار الاتحاد معه متغيرة هذه الحال فالناس الى الموضوع حتى يعدم منه امر
ثابت السير فانه تتم اختلاف النسبة الى الفعل التي تختلف بالفعل وانما تكثر الواحد بالفعل يكثر
من قبل النسبة اذا كانت النسبة متكثرة بالفعل واذا كانت المسافة واحدة بالاتصال
لا اختلاف فيها لاختلاف النسبة فلم يختلف بسبب خلاء عرض في واحد في بعد ذلك اذا عرض
المسافة قسمة ما اختلاف ولم يكن ذلك مما تعلق به الحركة ولا الحركة تعلق به ولا احدهما
موجب الآخر ولا موجبه كانت الاضافة التي تعرض غير متكثرة بالذات بل العرض ومن طريق
نسبة الواحد الى الكثير ومن النسبة خارجية غير داخلة في ذات الشيء وبالجملة لا يكون
هذه الحال الا التي هي ما الخشبة لا الفاس لا امر خارج لحق بعارضة فصل السواد
والبياض ولا عرض التخوم ومكان مطلقا يصير كثيرا كونه كثيرا في هذا المكان وذلك

المكان لانه ليس في مسافته الحركة انقضت الى الفعل ومكان معين دون مكان حتى يدور
ان يكون هذا الكون في المكان مطلقا جنسيا او نوعيا ينوع له ويتشخص بسبب نسبته الى
المكثر كثيرة بالفعل واعلم ان الحركة وتعلق بامور ستة وهي المتحرك والمحال وما فيه
وما منه وما اليه والزمان اما تعلقها بالمتحرك فلانها فيه واما تعلقها بالمحال فلان الحركة
اما ان تكون للمحل لعارض من جنسه هو جسم طبيعي او تكون نادة عن سبب ولو كان المحل
له لذاته لا بسبب اصلا كانت الحركة لا تعدم البتة ما دام ذات الجسم الطبيعي المتحرك
بها موجودة لكن الحركة تعدم عن كثير من الاجسام وذاته موجودة ولو كانت ذات
المحل سببا للحركة حتى يكون متحركا لكانت الحركة تنبع عن ذاته لكن لا تنفك عن
ذاته ما دامت ذات الجسم الطبيعي وهو غير متحرك فان جسما طبيعيا قد يكون ساكنا
لعدم ما يحركه على حسب الطبيعة ما فيه ان كل الحركة ليست من خارج واما خارجا
عنه ان كانت عن خارج والجملة لا يجوز ان يكون ذات التي سببا للحركة فانه لا يكون شيء
واحد يحرك ويتحرك الا ان يكون محركا لصورته ومتحركا بموضوعه او محركا وهو
ملحوظ مع شيء ومتحركا وهو ملحوظ مع شيء اخر ومما ليس المكان لا يحرك ذاته ان المحرك اذا
حرك لحق اما ان يكون يحرك لان يتحرك واما ان يكون يحرك لا يتحرك فان كان المحرك
يحرك لا بان يتحرك فحال ان يكون المحرك هو المحرك لا بغير غيره فلا كان يحرك بان يتحرك والجزء
الى فيه بالفعل يحرك ومع يحرك لانه موجود وشيء يتحرك بالقوة وحركة بالفعل فكون حديد
اما الخروج حتى ما من القوة الى الفعل يتبع فيه بالفعل وهو الحركة وحال ان يكون ذلك الشيء فيه
بالفعل وهو بعينه فيه بالقوة وصلاح ان يكسبه مثلا ان كان حارا ما فيسخن بعينه
بحرارته ما ان كان حارا اما القوة حتى يكسب مزيد حرارة غير نفسه فيكون بالفعل وبالقوة

مع او بالقوة لطبيعة الجسمية طبيعة هو فيه طول وعرض وعمق وهذا القدر مشترك فيه فلا يوجب
حركة والا لاشترك فيها بعينها فان يتحرك بهذا القدر معنى اخر حتى يلزم الجسم حركة حتى يكون
جوهرا طولا وعمقا وخاصية اخرى مع الذاهب تحرك بسبب ذلك فيكون فيه مبدأ اخر هذا يدل
على الشرط الذي اذا وجد كان جسما وان كان من خارج فذلك فيه اظهر وهذا في اثبات ان
اول متحرك اعرض كما قول الجبل والجبل العبار وعنه ما نقوله ان كل متحرك كما بين من بعد منقسم وله
اخذ الاقتضاء عن قوتها اسكنه طبيعة الجسم التي لها ان مع مع امر زايد عليها وكل قوة هي
شيء لا تمنعه طبيعته فهو من القوة الممكن من حيث ذلك طبيعة هو قوة المتحرك ساكنا من حيث
هو متحرك قوة لا يستحيل الاشتراط وذلك الجزء ليس هو ذلك الكل وكلاهما متحرك لان انه مفروض ما
ليس هو وبالقوة غير قوة ساكنا وقوة ما اذا كان غير محال في نفسه لا يجب في الوهم سكوته
وكل جسم فان فرض سكون الجزء منه يوجب سكون الكل لانه بعد للمعاوق لان السكون
الذي للكل هو كما بين الكل مجموع سكونات الاجزاء اذا حصلت اجزاء بقدر او عدد حال
وكذا ليس وللشيء من الاجسام متحركا كذا انه فان والحال ان فرض كما ان المتحرك لذاته لا يسكن
اذا فرض غير ساكنا اما لم يصح اذا كان فرض سكون ذلك الغير ممكنا غير مستحيل وبدا ذلك
على ان يكون ما لزم ان يسكن معه جائزا غير مستحيل واما اذا كان سكونه مستحيلا لا محالة ان
يكون فرضه ساكنا لم يلزم عنه سكون المتحرك لذاته مع انه محال هذا ان كنا نرى المحالات
تلزم المحالات فيجوز ان يكون المتحرك لذاته متحركا فرض حال اخر جاز ان يلزمه سكونه
المحال فانما ما استحال سكونه في الوجود واما لزوم القول بسكونه عند فرض محال الا يكون
بل عند فرض ما سقط عنه كونه متحركا لذاته وامر غير فرضا فرض الى الحال لزم ذلك الحال
وذلك شرطي وهذا كما لو فرضنا اليوم جزأ للعشرة والبسيط العشرة نكون حينئذ ربما بيّنه

وشيأ وذلك ما لا يكون وليس يلزم ذلك ان يكون قولنا ان العشرة اربعة اكثر من ما بينه
باطلا وكذلك فعسى ان المتحرك بذاته وان لم يكن قوته يكون من حيث هو جسم طبيعي يكون
من حيث هو متحرك لذاته على طبيعته اي وان كان يكون ذلك له من حيث طبيعته حتى
فليس يكون ذلك له من حيث طبيعته الخاصة به يستحيل فرضه كما ان الانسان من حيث هو
حيوان لا يمتنع ان يكون ناطقا ولا ضاحكا ومتعجبا وانسانا فاذا كان يمتنع عدم لزوم فرض الى المفروض
المحال فيه فيسلم ان له متحرك لذاته فلا يمكن ان يكون عنه اخص ساكنا من حيث هو
جسم او من حيث هو المتوهم اي الممكن والعلي وجه اخص فانا نقول انه ويلزم ان يكون
المتحرك لذاته اذا فرض ساكنا على ما في غيره مقولا في جواب ذلك ان الجسم من حيث هو جسم
لا يمنع عليه السكون فان يمنع السكون عن شيء عارض عليه عن الجسمية واذا كان لا يمكن
عليه الحركة في كل جسم لم انا نرى الجسمية وهو انه ليس بالحركة ولا الماء اذا اضطر
الا ان استحال الجزء كان واذا الاحتياج هو هذا ولم يضبط في اول الامر على الكل انه اذا توهم
ساكنا من حيث هو جسم لم يستحل ما فرض له معنى ان بدء من الجسمية بعد ما تحرك لذاته واجب
الحركة مستحيل فرض السكون وان كان ذلك الاحتياج بكفيكم هذا الكفي وان كان
العرض في الاحتياج غير هذا الغرض كان لي بكم الدعاء الاول ولا ارادة وجه وانما
هو تبيين ما كما لا مه وهو نفسه لم يذهب الا بكان في الفرض فيه من حيث هو جسم
ولا غير الامكان بالا ان كما انه من حيث هو كم هو غيره ساكنا يوجب كونه
ساكنا فليس متحركا لذاته وليس هذا مسلما الا من على ما اوضحناه في التقرير الاول
للشك فانه يجوز ان يكون الذي متحركا لذاته هو موهوم محال فعرض من توهمه ان يصير
هو غير متحرك لذاته ولا يلزمه ذلك المحال ان يتحرك حكمه محال يلزم ذلك المحال

بل يجوز الا يكون المتحرك لذاته حتى اذا توهم ساكنا سكن لكنه حينئذ يجب عدمه
فان هذا المحال ما لم يلزم ولا يلزم محالا فرض له هذا القول محال ليس يحتمل لجواب اقنع به
ولا بعد ان يكون عند غيره لجواب والظن ان ما حد الاحتياج لا يبلي الا هذا كل الابلاج وذلك
ان كانت هذه المقدمة مسلمة كل الا سكن محالا او عنده محال بما الاحتياج اعني ما المقدمة وهي
كل ما منع حركته لفرض سكون غيره فليس متحركا لذاته وهذا غير قولنا كل ما
منع حركته لفرض سكون غيره محال وغير محال الحق لو قلنا كل ما منع تحرك لفرض محال
في غيره لم يكن متحركا لذاته فسلم خلق هذا القول والقياس واخر الكتاب وصحة هذه المقدمة
فلنحقق عنها ما نحن بصدد ان الاحتياج في تحقيق هذه المقدمة وانما ينشأ له هذا العسر
علينا وعلى هذا الاحتياج شك اخر وهو ان الفضل وان كان يمكن الزمن اذا لا يمكن ان يتم
مثال الا اذا سلكنا او متحركا الا بالفرض لا يفارقه اذا ما نحن اذا للفضل الا
بالعرض الاحاد وضع وهذا اسبق بعد فاذا كان يتم السكون في الجزء الا متحرك
يوهما الا ومفضل بالفعل لم يكن لهذا الاحتياج ما خذ سديدا ويدعي يوهم فضل اذا ما كان معا
ولو انك توهمت في الجزء العرض سكونا ومفضل ومن توهمت معي منشأ وكل السكون
الاسم واما السكون بحد ولا ما لم يتوهم وذلك الجزء هو الامور الحالة في الجزء
جميعا فلم يكن هذا الملخص مما يغير ما نحن بصدد على الحقيقة ان نرجع عنا فيه واما نقول الحركة
بما منه وما اليه مستنبط من حدها لانها اول كمال الجسم الذي له بالقوة وبهي به اليه وله
حالة القوة الى قبل الكمال وهي الحالة التي الكمال الاول تركها والنزعة الى الكمال
الثاني وبما كان ما منه وما اليه ضربين وبما كانا من الضدين اي الواحد اذا من ضرب الاخر
او بغير ضرب اخر وبما قد يكونا ضدين لا من ضرب اخر كانا من جملة ما هو بها نسبة الى الاضداد

او المتى هو ان يكون ذلك بالفعل او بالقوة القريبة من الفعل كالحى فى وجود كل منهما جار فانه بالوسط الجيد المعين فيه متمم وبالجملة فانها تشعر بالبدا والمتى على هذه الصوره والشرط المذكور لان من حيث هما بالفعل من المشهور ان الحركة والتحرك واحدة واما الحدث باعتبار منها فحيث كانت حركة والحدث بالعين الحاصل عنها حيث يكون حركة فهى انواع واصناف من المقولات فالاين منه قار ومنه غير قار ومنه سيال هو الحركة فى المكان والكيف منه قار ومنه سيال هو الحركة فى الكيف اى الاستحالة والكم منه قار ومنه سيال وهو الحركة فى الكم اى النمو والذبول وبالجملة كل ما يتصور فى مذهب كمى قال والجوهر منه قار ومنه سيال هو الحركة فى الجوهر اى الكون والفساد وقالوا ان الكم السيال نوع من انواع الكم المتصل لامكان وجود حد مشترك فيه الا انه يفارقه بانه لا وضع له والمتصل وضع واستقرار قال والسواد والسواد من جنس واحد لان السواد قار والسواد غير قار وبالجملة فان السيال فى كل جنس هو الحركة فى ذلك الجنس هو لا لكنها اذا نسبت الى العلة التى هى فيها كانت مقولة ان يفعل او الى العلة التى عنها صارت مقولة ان يفعل وقوم خصوا هذا الاعتبار بالكيف السيال واخرجوا منها مقولتى يفعل وينفعل واخلاف اصحابنا هنا المذهب اعنى القول بالسيال فمنهم من جعل الالوان والذى بين السواد والسواد اصنافا فصليا منوعا ومنهم من جعلها اقترانا بالمعنى الغير المنقول اذ هو كزواج يعرض على خط مصير حطا اكبر ولا يخرج به عن نوعه وقال الاولون ان السواد هو السواد هو سواد سيال وليس هذا مما لا خلاف فيه بل السواد هو بينه ما هو بين السواد اذا ما ان السواد الذاتى بفصل ويمكن ان يتبطل الخمر جميعا اما الاولى فيفرض بالعدد واما الثانية فبالبياض كونه

انه وقع الخلاف فى نسبة الحركة الى المقولات فقال البعض ان الحركة هى قوله ان يفعل وقال البعض ان نظر الحركة يقع على الاضافة التى تحتها بالاشتراك الذى ذكر وقال بعضهم ان نظر الحركة لفظ مشكك مثل لفظ الوجود بيننا اول اشتاد بره لا بشو لو ولا شك ان التحرك بالاشتراك لان الاضافة الداخلة تحت لفظ الوجود والعرض دخولا اوليا هى المقولات واما الاضافة الداخلة تحت لفظ الحركة فى انواع واصناف من المقولات فالاين منه قار ومنه سيال هو الحركة فى المكان والكيف منه قار ومنه سيال هو الحركة فى الكيف اى الاستحالة والكم منه قار ومنه سيال وهو الحركة فى الكم اى النمو والذبول وبالجملة كل ما يتصور فى مذهب كمى قال والجوهر منه قار ومنه سيال هو الحركة فى الجوهر اى الكون والفساد وقالوا ان الكم السيال نوع من انواع الكم المتصل لامكان وجود حد مشترك فيه الا انه يفارقه بانه لا وضع له والمتصل وضع واستقرار قال والسواد والسواد من جنس واحد لان السواد قار والسواد غير قار وبالجملة فان السيال فى كل جنس هو الحركة فى ذلك الجنس هو لا لكنها اذا نسبت الى العلة التى هى فيها كانت مقولة ان يفعل او الى العلة التى عنها صارت مقولة ان ينفعل وقوم خصوا هذا الاعتبار بالكيف السيال واخرجوا منها مقولتى يفعل وينفعل واخلاف اصحابنا هنا المذهب اعنى القول بالسيال فمنهم من جعل الالوان والذى بين السواد والسواد اقترانا فصليا منوعا ومنهم من جعلها اقترانا بالمعنى الغير المنقول اذ هو كزواج يعرض على خط مصيرا حطا اكبر ولا يخرج به عن نوعه وقال الاولون ان السواد هو السواد هو سواد سيال وليس هذا مما لا خلاف فيه بل السواد هو بينه ما هو بين السواد اذا ما ان السواد الذاتى بفصل ويمكن ان يتبطل الخمر جميعا اما الاولى فيفرض بالعدد واما الثانية فبالبياض كونه

معوله ان يفعل هو الحركة او الحركة ان ينفعل هو الحركة

فصل فى نسبة الحركة الى المقولات

نسبة الحركات الى المقولات

امرا عرضا خارجا عن هويته الا يمكن له وامكن من غير ان يكون فضلا وهذا هو مذهب ثالث وهو مذهب من يقول ان لفظ الحركة وان كانت مشككة كما قبل فان الاضافة المشتركة انواعه تحتها المشتركة انواعا مما لفظا على السيال المذكور فلا الفتور نوع من الكيف ولا الفتلة نوع من الاين فان وقوع الحركة فى الكيف ليس على ان الكيف جنس لها ولا ايضا موضوعا لها فان جميع الحركات انما هى فى الجوهر من حيث هى فى موضوع لا غير ولا يمكن ان يقال فى هذا الاين ولكن اذا تبدلت جوهريته سمى ذلك التبدل ما دام فى السيلان حركة فى الجوهر وان كان فى الاين بحركة فى الاين والجملة ان كان ما عنده وما اليه كيفا فالحركة فى الكيف وان كانا كما فالحركة فى الكم وهكذا يقال الحركة على هذا النوال وقال الكم انما اخذ فى رسمها الخاص الجنس هو من الالفاظ الخامسة الوجود والوحدة وانت تعلم ان الكم والكيف والاين ليست اخلاقا تحت جنس واحد واذا لم يكن هذه المقولات داخلة تحت جنس واحد ولا نسبة انما الا الاولى اليها انصاحا صار ايراد احتراز الجنس لغو فى رسم الحركة معنى جنسيا لهذا الرسم شيئا واوليا على ما نبه عليه لفظ مشكك لا غير والمذاهب المذكورة فى هذا المطلوب هى هذه الثلثة والذى يجب المذهب الاوسط اولا لان السكر ما يقال به من ان السواد قد يتزايد فى نفسه او ان النمو جميعه والحرى ان لا يكون السواد سوادا اشد بل اسوادا سوادا الموضوع فى سواده وذلك لانه لو كان اذا قضا سوادا اشد لما امكن ان يكون ذلك السواد بعينه موجودا وقد فرض كذلك هذا خلف ولا يمكن عدم الاسود زائدا او لا يكون موجودا واذا لم يكن موجودا فحال ان يقال ان ما وجد عدم وبطل هو ذا اشد فان الموصوف بصفة موجود يجب ان يكون امرا موجودا ثابتا الذات وان كان السواد ذاتا لا يليق سيالا كما زعموا انها كيفية سيالة بل هو ثابت على الدوام نعرض عليه زيادة لا تثبت مبلغها بل يكون فى كل آن بلغ الحد دون هذه

الزيادة المفروضة هى الحركة لا السواد فاشتداد السواد وسيلانه او اشتداد الموضوع فى السواد وسيلانه فيه هو الحركة لا السواد المشتد وظهر من هذا ان اشتداد السواد خرج عن ان يكون الاول اذ يستحيل ان يشتد الموجود منه وزيادة عليه مضافة اليه بل كل ما بلغه من الحدود فكيفيته مساوية لكل الذين يشبهون جميع الحدود والمشابهة لحد واحد سوادا جميع المشابهة للسواد الذى قبله سابقا والسواد المطلق هو واحد وهو طرف خفى والبياض كذلك وما سوى ذلك كالممزوج والممزوج ليس هو احدا الطرفين ولا اشاركه فى حقيقة البتة بل فى الاسم وانما يكون الانواع المختلفة والوسط لكنه يعرض لما يقرب من احد الطرفين ان يتساويه فى الاسم لكن بالمرتبة منهما فوقهما نوعا واحدا ليس كذلك لان نحو هذا فى العلو والكثيف واما المذهب الاخير فهو اضعف من هذا المذهب ولا ارتفه الا امر متوسل بالمذهبين وبناء على ان الواضعين لهذه المقولات هذا العدد كلهم امروا بما ان يحدوا والان يكون الحركة جنسا من الاجناس العالية واما ان يزيد او ينقص المقولات فواجب ان سألهم او يحملوا ما هو لان ينفعل هى الحركة والا يطلبوا فى مقوله ان ينفعل من صرح الواطوما اراهم يقصرون فيه ولا يحفظونه فانهم قد يخلوا فى مقوله الجدة من المعانى مما يحملهم على اكثر من ذلك فى الحركة على انه لا بعد ان يكون لفظة الكمال والعمار والكثاز وفيها على الجواهر والسعة والمائية وفيها على الكيف كثيف قار وفيها على اصناف الحركة التكثيف فان وقوعها على اصناف الحركة الصحيح وذلك لان التكثيف هو ان يكون اللفظ واحدا المفهوم

لكون

لكن الامور التي بنا ولها ذلك المفهوم مختلف بالتقدم والتاخر فيه كالوجود فانه للجواهر اولا وللاعراض بتبعها ومفهوم الحركة وهو الكمال الاول لما بالقوة من حيث هو بالقوة ليس مما يستفيده بعض ما يتسمى بالحركة من بعض فليس يكون لفاعله بهذه الصفة بل الحوالي يكون وجود الفاعل مسببا لوجود الاستحالة فيكون العدم والمتاخر في المفهوم من لفظه الوجه خلافي للمفهوم من لفظه الحركة كما ان الاستحالة قبل الاستحالة في مفهوم الوجود وليس قوله في مفهوم العدد يعد به فان العدد يعد به مع السبب العدد يعد به للاشياء من جهة العدد به للثانية كما ان الوجود للثاني يحل في الوجود في الثانية ومفهوم الوجود غير المفهوم من العدد وانت ستعرف هذا في مواضع اخر وللاعداد يكون الكمال وان كان مشتركا فالقياس الى امر اخر وهو منسوب الى الجسم لكنه بعيد ان يكون مستركا فالقياس الى اشياء متواطئا بالقياس الى ما يلحقها وقد رجع الى ما كنا فيه وقول المطاعين حجة اما قولكم في قوله ان يبقى في نفس الحركة او نسبة الحركة الى الموضوع كما قولون وان كانت نفس الحركة فهي نفس الحركة المطلقة او نفس حركة ما فان كانت نفس الحركة المطلقة فالحركة اجل الاجناس وان كانت نفس حركة ما مثلا نفس الفعل ما وهو الاستحالة صح ان اردي في عدد الاجناس فانه وان كانت المعلقة جنسا فالاستحالة ايضا جنس والحركة جنس وان كل واحد من هذه يصح ما يسمى به الاخر وان كانت المعلقة ليست جنسا بل اسما مشتركا فوجد نحته معنى هو جنس وان كان اخص من عوميه وان اردتم بقوله ان نفعل هي الحركة مطلقة فان كانت نسبة الحركة الى المادة فلا علم الا ان يكون الحركة المطلقة او في ما فان كانت الحركة المطلقة فلا علم اما ان يكون الحركة المطلقة معقولة على اصنافها الواطيا او التشكيل وان كانت بقوله بالتشكيل او الحركة لفساد ذا بها جنس فصار الاجناس اكثر من عشرة ولا يكون لها جنسا اولى

من ان يكون بسيطة الى موضوعها جنسا وان لم يكن اولى فليس دونه في الاستحقاق وان كانت بقوله بالتشكيل فذلك بقوله ان يفعل الى هو نسبة هذا التشكيل اسمه الى موضوعه بقوله بالتشكيل فليس بخير وان كانت المقولة هي النسبة اصنف الحركة حتى فيلزم سائر الاصناف ومع ذلك فيكون بعضها جنسا والقياس الى الموضوع جنسا الخر وترتيب الاجناس بتداركه ايرادا لما يلزم ان طالبوا بالسبب التي جعلوا المفسر الكيفية جنسا ولم يجعلوا نسبتها الى الموضوع خمسا وهذا لم يجز واسنه الحركة المطلقة او حركة ما فجعلوها جنسا ولم يجعلوا الحركة بعضها جنسا وان كان ما اخذوه من طبايع الامور وذاتها مجردة الماهيات لامع عوارض لها من نسب وغير ذلك فحسن ان يجعلوا مقولة ان يفعل هي بعض حاله الانفعال لا ما هو نسبة لها الى شيء وهذا الكلام انما يتم كله بعد ان يعرف ما قلناه فانه ما من حال الفعل والانفعال الا والمحرك الاول يصير ان يجعلوا مقولة ان يفعل والحركة من ما يليه والجدة واما الخرق فانه للاستدراك كل الشدة في حفظ العاقل المشهور من ان الاجناس عشرة وان كل واحد منها جنسي الجنسية ولا شيء خارج منها وهكذا ان يفرغ هذا البيان بعينه لمن جعل الحركة اسما مستركا على الاطلاق واذا اصبحت الذاهب التي ابنيناها ولم نعلها بقي الخوض واحدا وهو المذهب الاول فاذ ظهر وجه نسبة الحركة الى المقولات واتضح معنى قولنا ان الحركة في المقولة ما هو فعل الان

فصل في بيان المقولات

ان الحركة في كم مقوله بعرض الى يقع الحركة فيها وجدها الاغيرة

انا نضع اصلا وان كان بنا اشتمل على كثير من بعض ما يلي ان قولنا ان مقوله كذا فيها حركة ويعرض في غير منها ان بعد معان احدها ان المقوله موضوع حقيقي لها قائم بذاته والثاني ان المقوله وان لم يكن الموضوع الجوهري لها فتوسطها لحمل الجوهر اذ هي موجودة فيها اولا كما ان اللاسه

لما هي الجوهر متوسط السطح والثالث ان المقوله جنسها وهي نوعها والرابع الجوهر يتخيل من نوع لذلك المقوله الى نوع اخر ومن صنف الى صنف والمعنى الذي نذهب اليه هو هذا الاخير ومقولا ما الباقي فان قولنا ان في حركة هو قولنا يجاري فان قوله لا يعرض فيها الحركة وذلك لان الطبيعة الجوهرية اذا فسدت بعض فسد وانما حدثت بعض فسد فلا يوجد من ذوقها الصرف فيها الصرف كما المتوسط وذلك لان الصور الجوهرية لا تقبل الاشتداد والنقص وذلك لانها اذا قبلت الاشتداد والنقص فاما ان يكون الجوهر هو في وسط الاشتداد والنقص شيء نوعه او لا يبقى فان كان شيء نوعها فيه تضاد الصور الجوهرية البتة بل انما تضاد عارض الصورة فقط وكون الذي كان ناقصا فاشتد فعدم والجوهر لم يعدم فكون هذا امتحالة وغيرها لا اذ وان كان الجوهر لا يبقى مع الاشتداد فكون الاشتداد فجاء جوهرا اخر وذلك في كل ان نفرض الاشتداد فيه جوهرا اخر بكون الاول قد بطل وكون بتر جوهر وجوهر امكان انواع جوهرية غير متناهية بالقوة وهذا في الكتابات وقد علمت ان الامر بخلاف هذا فالصورة الجوهرية اذا بطل وتجدد فعدم وما كان هذا وصفه فلا كون بتر قوته وفعله واسطة هي الحركة

وتقول ايضا ان موضوع الصور الجوهرية لا يقوم بالفعل الا بقبول الصور وهذا علمت وهي نسبته الا نجد الاشياء القوة والالات الغير المحصلة بالفعل فيتخيل ان تخرج من ليس فان كانت الحركة الجوهرية موجودة فلها متخيل موجود وذلك المتخيل كون الصورة وهو بها ما هو بالقوة وخروجه فاما بالفعل فان كان قبل المحصل الذي كان قبل محصل موجود الى الجوهر الثاني لم يفسد ولم يتغير جوهر بتة بل الى اجزاله وان كان جوهر الجوهر الذي عنده والذي اليه فلون قد فسد الجوهر الاول الى الجوهر الوسط وتبدل جوهر ان الفعل والكلام فيه كالكلام في الجوهر الذي فرضنا الحركة فيه فانه اما ان يكون في تلك المدة كلها على طبيعة الجوهر المغير اليها ولا

فكون المغير الاول دفعة واما ان يكون في بعض تلك المدة محافظا النوعه الاول وفي بعضها الاخر واقفا والنوع الاخير بلا وسط فلزم فساد قبل من نوع الى نوع دفعة فكون تلك المدة مطابقة لحركة غير حركات موضوعه الجوهر اذ كانت لا تقال ان الجوهر به لا في مدة وزمان ولا يكون ان يقال ان هذا القول يلزم ايضا على حركة الاستحالة فذلك لان الهيولى في الخرق مخالفة في قوامها الى وجود صوره بالفعل والصورة اذا بدلت حصلت نوعا بالفعل بخلاف كون الجوهر الذي يتبدل الجوهر تبدلا مخالفا ليس بالعرض ولا كذلك في الاعراض التي شوهرت من كيفيتين لا فانها مستغنى عنها في قوام الموضوع بالفعل وقد تبين ان الجوهر لا حركة فيه لان طبيعته لا تضاد اذا ما يمكن ان يتضاد عن طبيعة المطيعة اخرى على سبيل النقص والاشتداد حتى يكون للحالة التي هو فيها عن الحركة حالة متوسطة بين طرفي ما يمكن ان يتضادا عنه البعد وهذا الضد ان تاما اخر هذه القضية وقولنا انه لا بد لتجدد الماده او الموضوع في حد التضاد فان عنى بالموضوع الموضوع الحقيقي الفاعل فنوعا الفاعل الاعراض الذي ذلك النوع ولا يكون الصورة الجوهرية مضادة لانها هيولى لا في موضوع وان عنى ذلك الموضوع اي محل كان فيشبه ان يكون الصور والمادية مضادة للصورة والمادية لا كيفيتها فقط وذلك لان الشيء فيه بالصورة هو الذي يعينها اصدر الكمالات التي لها وذلك لان الصور مستركة كان في محل وسعها فان علته الخلاف ولزوم امر الشيء ما استلزم شيء ان الثاني لا يكون وانه لا ضد لصورته كانه وضع ان كل منكر فلصورته ضده والهيولى يكون لعاله فمحل النار والهواء والماء والارض مضادة الصور فلم انكر ان يكون للصورة الجوهرية ضد البتة فيشبه ان يكون الضد الذي نذكره ههنا هو الذي بينه ومن شيء لخر غايته الخلاف والنار يكون بينه وبين ذلك غايته خلاف اذا كان شيء بالنار معه خلاف

دونه وهو الواسطه حتى تحمل استمرارا فانه كالاستمرار في بعد من سير وليس بين الصور الجوهريه التي في الاستحاله الاولى واسطه بهذه الصفه كما ليس بين النار والهواء واسطه او بسيط

يكون بين الاعراف المتضادين حد الضد ويتقابلان بين شيئين بينهما غاية الخلاف وهذا على ما قلنا يجب ان يكون لا واسطه فيه لان بعد الضد يعقبه الضد وبعقب الاخر من غير ان يخلو بينهما عاقب اخر وان كان ويصح ايضا ان يكون بعض المتوسط اذ كان ذا طرفين متوسط فيكون الانتقال مستمرا من الطرف الى الاوسط ثم لا يرى ان المحال في الصوره الناريه عقب المائيه من غير ان يقبل اولا صوره الهوا المتوسط لان استمرار مختل اذ يجب ان يكون لا محاله على الصوره الهوائيه فلا تكون الصوره المائيه مضاده للناريه ولا الصوره الناريه مضاده للصوره الهوائيه اذ لا يستمر الانتقال من احديهما الى الاخرى الا من الناريه الى الهوائيه ثم منها الى المائيه فان كان الغرض عنه يرده الى الثاني الاول الذي جاوزناه نحن وهو ان طبيعه الجوهريه لا يصح ان يسير اسيرا الا بعد الشده والضعف فولا يكون لاستداده والضعه طرفان لحصان في هذا الشرط باسم الضديه وسنبين ذلك في الفلسفه الاولى ان الصور الجوهريه لا تقبل الاستداد والضعف بل ان اشرحا كنه لما رؤى الذي يكون حوالا ان يكون اسيرا اسيرا والذي يكون سالبا اسيرا اسيرا فمن ذلك ان هذا الحركه والذي يجب ان يعلم هو ان الذي لا بد ان يكون حوالا يعرض له ان يكون حوالا اخرى ضرا ما سهما استحالات في الكيف والكم فيكون الذي لا بد ان يستحيل اسيرا اسيرا ثم هو بعد ذلك الى ان يخلع عنه صوره المتبوعه وصير علقه وذلك الى ان يتحمل مضغه وبعدها عظاما وعصبا وعروقا واعورا الخ لا يدركها وكذلك الى ان يفيض صوره الجنين هم كذلك يتحمل وسعر الى ان يتسد فيفصل الكل

ظاهر للحال يعلم ان هذا سلوك واحد من صور جوهريه الى صور جوهريه اخرى ويظن ذلك

ان الحركه حركه وليس كذلك بل هذا الحركات وسكونات شتى واما ان الحركه في الكيف فذلك ظاهر الحركه في الناس من يقول الحركه في انواع الكيف فيها الا في الصنف المنسوب الى الحواس فقال اما نوع الحال والملكه فهو متعلق بالنفس وليس موضوعه الجسم الطبيعي واما القوه والاقوه والصلابه واللين وما اشبه ذلك فانها تتبع اعراضا تعرض للموضوع صيرا الموضوع مع بعض تلك الاعراض موضوعا لها فلا يكون حينئذ الموضوع للقوه وهو بعينه الموضوع لعدم القوه وكذلك الحال في الصلابه واللين واما الاشكال وما اشبهها فانها امور يوجب في المادة التي يعلمها جمعه اذ لا يقبل الشد والضعف ولا ادري ما اقول في الالغاء والاستقامه وعن ذلك وعندي ان الامر ليس على ما يقولون وان موضوع الحال والملكه كل شيء ابدا او هما معا بحال التركيب فانه يوجد فيه كمالا ما بالقوه مرجعه ما هو بالفعل وجوهرها واللين والذي للموضوع ليس واحدا للصلابه واللين والقوه والضعف هيئة تعرض عليهم فالقوه والليونه وكان يجب على قولهم ان لا يكونا حركتين بل انما يعني للموضوع في هذه الاشياء طبيعه النوع الحامله للاعراض ما دامت تلك الطبيعه باقيه ولم يتغير النوع ولم يفسد الصوره الجوهريه فان الموضوع بارتفاع ان قال انه لعارض يعرض لها وزياده مضاف اليه صير موضوعا قريبا لتلك الحاله التي فيها الحركه اولا انه يتم الاشكال بسببه لا يكون حركتها حكم سائر الكيفيات في وقوع الاستحاله فيها لانها تكون دفعه والكم منه ايضا حركه وحملك على ان جعلت احدهما زياده مضافه تسمى لها الموضوع او فصال ينظم الى الحال فصار له الموضوع وصورته في الامرين ما قيل وهذا يسمى دورا ونحوا ودورا يكون لا يزاد ونزاحه علما ومفصلا من بعض منه بل ان يعمل الموضوع نفسه مقدارا اكبر او اصغر تخيلا او تكاثفا من غير ان يفصل في اجزايه وهذا وان كان

بل نفه استحاله تقوم وهي من الكيف فلك عن ان ذاده في الكم او نقصانه فيه ولا يرد هذه الحاله سلوك من قوه الى فعل يسيرا يسيرا فهو كما ما بالقوه نحو حركه لانه قد يشكل مقال ان الصغير والكبير ليسا متضادين والحركات كلها من المتضادات دفعوا اما اولا فلسنا نحن ممن يشدد كل التشدد في ان يكون الحركات كلها من المتضادات لا غير بل اذا كانت تشترك بكلا الجنسين معا وسلك السير من احديهما الى الاخر يسيرا يسيرا سمنا الذي يتحرك وان كان الاضاده هنالك على ان الصغير والكبير كذلك يتحرك فيهما سمنا الذاتي والدال ليسا الصغير والكبير الاضافيين المطلقين بل كان الطبيعه حيث الانواع الصغير وجودا الحيوانيه والنباتيه محدودا في الكبير لا بعدا هما ويتحرك فيهما سمنا فيكون العظم هناك عظما على الاطلاق ولا صغر صغرا ما الغير العظم لنوع ذلك النوع وكذلك الصغير يكون صغيرا بالاطلاق واذا كان كذلك لا بعد ان يكون التضاد ثابتا بينهما فان قال قايل ان التوحركه في الكان لان الكان يتبدل فيه فالجواب انه ليس اذا قلنا ان النمو حركه في الكم وان ذلك مع تمام يكون معه حركه في المكان فانه لا يصح ان يكون وضع النمو يتبدل لان الكم وتبدل ان فكون حركتان معا واما قوله المضاف فيشبه ان تكون حال الاشكال فهما لهو من حال الحال دفعه وان اختلف في بعض المواضع فيكون التغير بالجمله واولا في قوله اخرى عرضت لها الاضافه اذ الاضافه من سانها ان تلحق قولا في اخرى لا تحتوي لانها اذا كانت كذلك لقوله مما قبل الاشد والاضعف عرض للاضافه مثل ذلك فانه للاشياء التي تحتوي قبل الاشد والاضعف كان الاشخص قبل الاشد والاضعف فيكون وضع الاضافه قبل الاشد والاضعف ويلزم ذلك قولا اولا فيكون الحركه في الامر العارض له الاضافه للاضافه واولا الاضافه فيه العرض وبالجمله واما قوله الاجزاء في حركه

الحركه فهي بين واضح واما قوله متى يشبه ان يكون الاشكال من متى الذي اقر او انقاد فيه كالاشكال من سنه الى سنه ومن شهر الى شهر او يشبه ان يكون حال متى حال الاضافه في ان يمس متى لا شيء فيه غرضي لانه يكون الاشكال الاول في كيف او كم وهو ان الزمان لا يدل الا على التغير وغرضي يسبه فيه البته واما ما لا تغير فيه فمستغن انه ليس في الزمان وقت يكون لحركه فيه واما قوله الوضع فقد قيل انه لا حركه فيها البته اذ لا تضاد في الوضع وانه اذا انتقل السير ما الى العود فانه لا يزال في حكم القايم الى ان يصير قاعدا فيه وكذلك اذا انتقل من عود الى قيام فانه لا يزال في حكم القاعد حتى يصير قايما دفعه والحق يجب ان يحدث الوضع حركه والملاكر بر جاحبه الى التضاد الخفي في طرفي الحركه متى لك بتمام الحركه الغالك على ان الوضع لا بعد ان يكون فيه تضاد حتى يكون المسافي متضادا كالمنبطح والذي قام من الانتقال الى العود انه يكون فيه ان عنى به ان العود الذي هو الطرف يحدث دفعه فهو صادق وكذلك السواد الذي هو الطرف والابيض الذي هو الطرف يحدث دفعه وان عنى ان كل وضع ينتقل عنه الى العود يكون ذلك الانتقال دفعه فهو كذب لان الانتقال عن القيام الى العود يحتمل لا قبل لا حتى يبادر الى ما هو القعود كالحال في الانتقال من السفل الى العلو لعينه واما كيفيه وجود الحركه في الوضع فهو ان كل مسير له وضع من غير ان هاز ان يكون المكان بل يبادر يبدل نسبه اجزايه الى اخذ مكانه والى جهاته فهو متحرك في الوضع لا محاله لان مكانه لم يبدل بل تبدل وضعه في مكانه والمكان هو الاول بعينه واذا كان البدل في الوضع كان مع ذلك درجا سيرا فيه واذا كان ذلك البدل حركه في الوضع اذ كانت الحركه هي بدل الحال بعد الصفه وبالعكس ويكون منسوبا الى الحال التي بدل الى اخر لا بدل وليست تعني بهذا ان كل متحرك في وضع فهو ثابت في مكانه فليس بحسب من قولي

ان كان في مكانه بتبدل وضعه بالتدريج فهو متحرك بالوضع ان كان يخرج في الوضع كذلك بالا امتنع ان يخرج الى لا يتغير وضعه الا وقد تغير مكانه فما لا امتنع ان يكون شئ لا يتغير كمه الا وقد تغير مكانه بل الغرض هو ان بث وجود المتحرك في الوضع بهذا المتحرك في الوضع متحرك مادي الوضع واما انه هل يمكن ان يكون الشئ يتبدل وضعه وجده ولا يتبدل مكانه فليعلم امكانه من حركة الفلك فانه اما ان يكون كالفلك الاعلى الذي ليس في مكان يمكن ان يقال انه يتبدل مكانه لا بمعنى تبدل المساوي المساوي الذي اياه بعينه المكان واما ان يكون في مكان لكنه لا يغاره وكليته مكانه بل انما يتغير عليه هيئة اجزاء له الخارجة مكانه التي تلقاها واذا لم يكن هناك الا هذا التغير والمكان ثابت وهذا التغير تغير هذه النسبة وهذه النسبة هي الوضع فهذا التغير هو تغير في الوضع وليس هناك الا تغير هذا التغير فليس هناك تغير اخر الى في الوضع واما كون حركة الفلك الاعلى غير مكانية فواضح عند من يرى ان حركته في كيفه او كميته او اين وهو يرى انه ليس بحركة في مكان واذا تعقبته وله مقولة لم يجد هذه الحركة بذلك اما خلا الوضع او الاين وليس في الوضع فان قال قائل ان افلاك كل خرقة متحركة في المكان والكل فيه متحرك في المكان والجواب وهذا ان الامر بخلاف ذلك اما الفلك فلانه بالاتفاق يحرك ولو وصلناه لما جزا فليست بمغاير وكل جزء منها جزء من مكان الكل فليس جزء مكان الجزء جزء مكان الكل بل هو جزء مكان الكل وكل جزء مكان الجزء مكان الكل فليس جزء مكان الجزء جزء مكان الكل بل هو جزء مكان الكل واما عن ان كل جزء مكان الكل جزء مكان الجزء وذلك لان جزء مكان الكل لا يحيط بالجزء المكان جزءا تعلم بحط براعي الفضل ليست اجزاؤه في مكان الا بالعرض مثل وضوح لهم هذا في كيفهم وهو هذا ظهر اذا كان كل جزء مغاير ومكان نفسه فالكل مغاير ومكان نفسه لانه فرق من حمله ان كل جزء ومن حمله ان كل جزء ومن يصفه لا حرس لك الصفة

والكل

لان الكلية صفة خاصة مباينة لصفة كل واحد من الاجزاء الا ترى ان كل جزء هو جزء والكل ليس بجزء والجزء العشرة واحد والعشرة ليست بواحد ان رجع الى المسئلة فمعلوم انه يجوز ان يكون مكان يسمى على شئ في اخذا بالفعل كالماء وغيرها مما لا يخرج منه مغاير مكانه والكل لا مغاير مكانه لما لم يخرج مسماه لا شئ انا واز سلمنا فانه ان كان جزء منه مغاير مكانه الخاص والكل لا مغاير مكانه الخاص ولم يمنع السئل في ان الكل غير متحرك في المكان وان كان الجزء متحركا وعندي ان الكل ليس ساكنا ما قلناه ثم نصف سبعة فقد بقينا ان الوضع فيه حركة والعرفا يقال ان مولا ان مع الحركة في المكان لس هو ان يكون المتحرك مغايرا للمكان بل ان يكون متحركا وهو في مكان وان لم يغارقه ويقال له جسد جبان يكون اجزاؤه متحركا ومتغيرا معا وان كان لم يتحرك او متغيرا غير متعلق بامر مغارقه وامر وجوده فلا حركة في الصفة ولا متغير الا الحركة والمتغير المذكور انهما اسران الا الاسم وان كان يتعلق بامر غير وهو تغير المكان فهنا الحالة تبدل فيها الحركة الخاصة وان كان الشئ في مكان كون الذي سنخيلا وهو في مكان وذلك لا يجب ان يكون الاستحالة استحالة مكانه وان كانت في مكان ولا تغير صافي الا الحركة وفي اما معناه والمحرك في كذا اما على ما علمت واما مقوله الجدة وفي الى ليه والغاية لم الحركة فيها والذي يقال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما فيه وله وما فيه والاسفل وكون الى هذه النسبة على الوجه الاول انما هو في السطح الحاوي وفي المكان والاين وكون فيها على ما الحز لها انها واما الحركة واما مقوله يفعل وينفعل فيتماطران فيهما تحركة من وجوه من ذلك ان الذي يكون لا يفعل ولا ينفعل وسدرج هنا سرا الى ان يصير يفعل او ينفعل فكون ان يفعل او ينفعل على ان الى التدريج مثل السواد فانه غاد السود فيظن انه هاهنا من المولين حركة واضافاته وسعة التي من ان لا يكون سعة الحركة ويقبله

لان ما يقبل الحركة وهو خاصيته مباينة لصفة كل واحد من الاجزاء الا ترى ان كل جزء هو جزء والكل ليس بجزء والجزء العشرة واحد والعشرة ليست بواحد ان رجع الى المسئلة فمعلوم انه يجوز ان يكون مكان يسمى على شئ في اخذا بالفعل كالماء وغيرها مما لا يخرج منه مغاير مكانه والكل لا مغاير مكانه لما لم يخرج مسماه لا شئ انا واز سلمنا فانه ان كان جزء منه مغاير مكانه الخاص والكل لا مغاير مكانه الخاص ولم يمنع السئل في ان الكل غير متحرك في المكان وان كان الجزء متحركا وعندي ان الكل ليس ساكنا ما قلناه ثم نصف سبعة فقد بقينا ان الوضع فيه حركة والعرفا يقال ان مولا ان مع الحركة في المكان لس هو ان يكون المتحرك مغايرا للمكان بل ان يكون متحركا وهو في مكان وان لم يغارقه ويقال له جسد جبان يكون اجزاؤه متحركا ومتغيرا معا وان كان لم يتحرك او متغيرا غير متعلق بامر مغارقه وامر وجوده فلا حركة في الصفة ولا متغير الا الحركة والمتغير المذكور انهما اسران الا الاسم وان كان يتعلق بامر غير وهو تغير المكان فهنا الحالة تبدل فيها الحركة الخاصة وان كان الشئ في مكان كون الذي سنخيلا وهو في مكان وذلك لا يجب ان يكون الاستحالة استحالة مكانه وان كانت في مكان ولا تغير صافي الا الحركة وفي اما معناه والمحرك في كذا اما على ما علمت واما مقوله الجدة وفي الى ليه والغاية لم الحركة فيها والذي يقال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما فيه وله وما فيه والاسفل وكون الى هذه النسبة على الوجه الاول انما هو في السطح الحاوي وفي المكان والاين وكون فيها على ما الحز لها انها واما الحركة واما مقوله يفعل وينفعل فيتماطران فيهما تحركة من وجوه من ذلك ان الذي يكون لا يفعل ولا ينفعل وسدرج هنا سرا الى ان يصير يفعل او ينفعل فكون ان يفعل او ينفعل على ان الى التدريج مثل السواد فانه غاد السود فيظن انه هاهنا من المولين حركة واضافاته وسعة التي من ان لا يكون سعة الحركة ويقبله

لان مغاير الحركة او يفعله وكون ذلك ظاهرا فالحفظ ان ذلك حركة واضافة فان الانتقال ويكون بطيئا كسدرج سرا السير الى السريع وشديد والعكس وظن ان ذلك حركة الا السرعة فاقول اما الوجه الاول فلا يكون الحركة في الفعل والانفعال في اقتضاء الصورة الى ما يصح ان يصير الفعل والانفعال واما الوجه الثاني في محله ما سنتقن بعد من انه لا سبيل الى ان نصل السيل من شئ حال الشئ او متغير الى الشئ الا بانقطاع وفعل وفعه واما الوجه الثالث فالاعتقاد في بعد الاستحالة من السرعة بالقوة الى السرعة بالفعل سرا سرا حركة وهو استحالة لما بالقوة من حيث هو بالقوة ما لم يكن السرعة والبطء طبيعي الحركة لا يعقلان ولا يفعلان بل عارضين وكيفيتين لها او انفعالا واضافة والجملة لا يجوز ان يكون في طبيعة ان يفعل او ان ينفعل حركة على سبيل ما قال الحركة في المقولة فانه ان جاز ان يكون سيال من البرد الى الشئ يسيرا سيرا فلا نعلم انه لا يكون ذلك البرد بتبرد او عند ما ينتهي السيل برد فان كان عند ما البرد يعبر برد ومعلوم ان الانتقال الى الشئ اخذ من طبعه الشئ وطبيعة الشئ اخذ من طبعه الشئ فهو كون عند ما هو مصدر البرد بعد ما هو مصدر البرد فهو يعد الوقوف على البرد وبعد الانتهاء اما سلم ومع ذلك فيجب لا محالة ان يكون ذلك الانتهاء نفس حصول البرد او بعد الانتهاء فان كان نفس الشئ فليس بين البرد والبرد والشئ الا زمان سكون او ان لا يتحرك فيه ولا سكون كما علمته وان كان المصير الى الشئ والانتهاء اما ان يكون في المصير الى الشئ اخذا من طبيعة الشئ او لا يكون فان لم يكن فليس ذلك استحالة البتة وان كان فهنالك اخذ لا محالة من طبيعة الشئ وهو والاخذ من طبيعة الشئ هو الشئ وكون عند الانتهاء الى المبرد والوجه الى الشئ موجودا اللهم الا ان نفرض الشئ ما هو في الغاية شئ ويكون الانتهاء اليه مما هو اضعف منه في الشئ بعينه وكذا حركة فانه مقسم الزمان على ما سيعرف

وحينئذ يستكمل الشئ به في ان لا يكون شئ فان كان شيئا هو منقسم الجواهر ويكون كل جزء من الشئ فرض شيئا ويكون الجزء المتقدم منه اضعف ولا يكون ذا غاية فلا يكون شيئا بهذا البيان وفرض شيئا هذا خلف فلما ان كون الشئ عن مقسم البتة ولا اخذ من حركة فيه شئ ولكن ان يكون منقسما فلا يكون من الشئ ما هو غايته فليس اذا كان شرط الشئ ان يكون ذا غاية بل ان يكون اخذا في الشئ به ولا شئ في الغاية وقد عرفت الكلام في الشئ عرفت والسخن وجب ان يكون هذا القدر كافيا ونرفع جميع ما يوسوسه الوضع فنقطع به كل مرة هذه الجملة الحركة انما بقي المقولات الاربع التي هي الكيف والكم والاين والوضع ونريد ان نقف على نسبة الحركة الى المقولات واذ وعدنا طبيعة الحركة في ان نعرف السكون

فصل في تخفيق تقابل الحركة والسكون

ان امر السكون ما شكل ايضا وذلك لان المشهور من مذهب الطبيعيين ان السكون مقابله الحركة هو مقابلة العدم والقنية ثم من البين انه لا يصح ان يقوم بهما مقابلة الا احد هما ان السلب لا يحل في العدمية وقد جعلنا لفظ الحركة واقعا على معنى صوري لا على معنى امرا ذا ولنا انها اذا كان كذلك فمقابله لا محالة هو ان يكون الحركة معناها العدم والقول الجملي ذلك عاد الى الحركة وكان من سبيلها ان تحرك فان المسلك ومع قيام شأنه ان يتحرك ان يكون ما تحرك به الحركة موجودا وهو ان يكون مثلا في مكان وزمان وايضا الظاهر لحصول في مكان وحدوثا ذا حال انه ساكن فيها معنيان موجودان في الساكن احدهما عدم الحركة ومن سبيله ان تحرك والاخر ان له وجودا زمانا فان كان السكون هو الاول لزم ان لا يكون السكون معنى وجوديا فالمتبع ان

لان مغاير الحركة او يفعله وكون ذلك ظاهرا فالحفظ ان ذلك حركة واضافة فان الانتقال ويكون بطيئا كسدرج سرا السير الى السريع وشديد والعكس وظن ان ذلك حركة الا السرعة فاقول اما الوجه الاول فلا يكون الحركة في الفعل والانفعال في اقتضاء الصورة الى ما يصح ان يصير الفعل والانفعال واما الوجه الثاني في محله ما سنتقن بعد من انه لا سبيل الى ان نصل السيل من شئ حال الشئ او متغير الى الشئ الا بانقطاع وفعل وفعه واما الوجه الثالث فالاعتقاد في بعد الاستحالة من السرعة بالقوة الى السرعة بالفعل سرا سرا حركة وهو استحالة لما بالقوة من حيث هو بالقوة ما لم يكن السرعة والبطء طبيعي الحركة لا يعقلان ولا يفعلان بل عارضين وكيفيتين لها او انفعالا واضافة والجملة لا يجوز ان يكون في طبيعة ان يفعل او ان ينفعل حركة على سبيل ما قال الحركة في المقولة فانه ان جاز ان يكون سيال من البرد الى الشئ يسيرا سيرا فلا نعلم انه لا يكون ذلك البرد بتبرد او عند ما ينتهي السيل برد فان كان عند ما البرد يعبر برد ومعلوم ان الانتقال الى الشئ اخذ من طبعه الشئ وطبيعة الشئ اخذ من طبعه الشئ فهو كون عند ما هو مصدر البرد بعد ما هو مصدر البرد فهو يعد الوقوف على البرد وبعد الانتهاء اما سلم ومع ذلك فيجب لا محالة ان يكون ذلك الانتهاء نفس حصول البرد او بعد الانتهاء فان كان نفس الشئ فليس بين البرد والبرد والشئ الا زمان سكون او ان لا يتحرك فيه ولا سكون كما علمته وان كان المصير الى الشئ والانتهاء اما ان يكون في المصير الى الشئ اخذا من طبيعة الشئ او لا يكون فان لم يكن فليس ذلك استحالة البتة وان كان فهنالك اخذ لا محالة من طبيعة الشئ وهو والاخذ من طبيعة الشئ هو الشئ وكون عند الانتهاء الى المبرد والوجه الى الشئ موجودا اللهم الا ان نفرض الشئ ما هو في الغاية شئ ويكون الانتهاء اليه مما هو اضعف منه في الشئ بعينه وكذا حركة فانه مقسم الزمان على ما سيعرف

ولا يفعل فيهما ولا ينفعل ما هو اضعف منه في الحركة وصفة طامر للجماعة

السكون المقابل للحركة هو المعنى الصوري منهما وان حده والدال على وجوده صورتا منهما فاذا اردنا
ان نبين من هذا الجدول حد الحركة وجب ان نكون اولا ان نعرف حد الحركة فمن هذا الحد يتضح
هذا الحد من حد الحركة على ما وجه الفارابي الامكاني في اقتضاء حد الضد من حد ضده ليست اقول
ان سبيل الحد بالضد ان يتضح من حد ضده هذا شيء مفتاعنه في تعليم البرهان وبحثنا فيه بوجه
ما في تعليم الجدل بأي قول ان ذلك وان لم يكن واجبا ولا يكن طريقا الاقناص لان مفهوم كل غير ان يكون حد
الضد واردا في حد ضده ويكون الامكان سبيلا اليه وان كان الحد ان متضادتين ومقابلان حد احدهما الكون
السكون مثلا وان كان الحد الامكاني لا يكون حد هذا الغير هو السكون لان السكون مقابل الحركة
بايكون معنى يلزم منه السكون والسكون هو الذي يدل عليه بالحد العدمي وقول اما اولا وان هذا الاسم
لانه بالاسم المقول للحركة الذي هو باصطلاح احد مفهوم لفظ الحركة فان قولنا كمال اول
لما للقوة من حيث هو قوة اذا اردنا ان نخصصه بالحركة الكائنة صار هكذا وهو انه كمال
اول في الامر المقوم لما هو قوة ان من حيث هو قوة وهذا ليس مقابل الحد السكون الذي حددناه اولا على
ان يلزم ما قابل ذلك وهذا لا يخفى فانا سلمنا ان معنى كل واحد من الاسمين المفروضين السكون
يلزم الآخر ما هو وان سلمنا ان مضمون حد الحركة هذا السكون على ان السكون معنى
صوري لحد الا ان نقول انه كمال اول لما هو بالقوة ان من حيث هو بالقوة فيخرج الاول من هذين الحدين لا لازما للسكون فان السكون
من حيث هو سكون ليس يحتاج ان يكون كمالا اولا حتى يكون للشيء كمالا ما وانه يجوز ان نقول
السكون سكونا والشيء لا كمال فيه عن ما هو واما الحد الثاني وانه يجعل من شروط ما هيته
كون السكون سكونا ان يكون وجوده الحركة وهذا ليس بواجب فان حدنا الحد الاول
والثاني لم يكن وجد شرط المقابلة ولم يكن الحد ان غيرا بل الحد ان غير ما لم يكن له مفهوم صادق اصلا

وان اردنا ان نأتي مقابلا لكمال القوة فالحصول السكون حد بالعدميات فقد بان انه
ليس يكن ان يضبط الحركة حدا مطابقا حتى المكون وبكون السكون مقابلا لها
وبكون السكون مع ذلك قوة فان جعلنا الاصل احد السكون الذي ذكرناه حتى فيه اول
شيء الزمان او متعلق الزمان والزمان يرد الحركة وبكون السكون يرد الحركة لان الزمان
ليس بعضا لحركة ثم البعض وبكون الزمان يخرج ايضا عن الحركة لانه داخل فيما دار فيه
حتى والحركة قبل الزمان في الشعور ولا يجوز ان يكون الحركة حد عدما ان كان
السكون هنا لا العدم لا دخل في مفهوم العدم بل الامر بالعكس فان الحركة
داخلة في حد الزمان الداخل في حد السكون الذكور المعنى الصوري فيه اذا لا يجوز ان يقول انه
في هذا الاعتراض ان الحركة هي ان لا يكون الجسم اين واحدا وما طردها لم يكن ان يجوز
هذا الاعتراض على من حد الحركة بقوله ان الحسن ما يكون اين ما هو حسن فيه وان السكون كون
في اين واحد وما والتي قبله وبعده فيه وكون واستعملنا في مفهومها القبل الزماني والبعد
الزماني وهما يتحددان بالزمان فتحدد بالحركة كون وصارت الحركة ماخوذة في مفهوم
نعتهما فظاهر ان الحركة لا تفهم من هذه الجهة فليس هذا رسما واضعف من هذا ان يؤخذ
متوسعا فيه فقال ان السكون كون في اين واحد وما والحركة كون في اين ولا حد لازما فان
قال ما هو معا قيل هنا لك وشركه حال المحل في اين الحركة وانها هذا ان السكون
في كل زمان آنا وليس بحركة والسكون يؤدب وانتفخ انه لا وجه لتصحيح ما بحد الحركة
بحد السكون والسكون حد المعنى العيني وفي ان يكون السكون حده المعنى العيني واعلم ان في كل
صنف من اصناف الحركة سكونا مقابلا له والمتوسط كون يقابله والاستحالة كذلك
وكما ان السكون المقابل الاستحالة ليس هو الكيف الموجود زمانا بل السكون في الكيف

مكان الشيء غير مكانه فيلزم ان يكون في الفلك وصيره معه حيث صار واذا كان كذلك
كان منتقلا معه والكان فيه معه حيث صار فيلزم ان يكون الفلك معه حيث صار منتقلا معه والكان
كما هو مفروض فيه وانه كان فيه ساكنا فيلزم ان يكون الفلك ساكنا وهذا محال
ويكون الفلك لا ساكنا ولا متحركا وهذا محال واما ان يكون غير جسم فان كان جسما لم يخل
يكون في مكان اخر او معه فان كان معه فيلزم ان يكون الجسمان في مكان واحد بعينه
وهو محال ثم كيف يكون جسما ولا هو بسيط من الاجسام ولا مركب منها وان كان غير جسم فكيف يقوم ان يكون
مساويا لما يحويه او اعظم منه او اصغر منه والبعد كما ان هذا الاستدلال
ورفع الجسم فكذلك رفع السطح والخط واللفظة فان كان الانتقال يوجب للسطح مكانا فيجب
ان يكون السطح مكانا للخط ومعلوم ان كل واحد من السطح والخط مكان ويكون
مساويا لما اذ ليس في الكان مساواة الا في خير لا يتجزأ غير وما ليس له الا لفظة فقط فكان
اللفظة فقط فلم صار ما يحيط مكانا والاخر بمكنة بل اعني ان كل واحد منهما
مكانا او ممكنا فيكون القياس للآخر منهما الى الاخر بمكنة والقياس الآخر من الاخرى
اليها مكانا وهذا لم يلتفظ به احد ثم ويجب ان يكون الكان مكانا والمتمكن فيه وزادوا
فقالوا ان كل لفظة مكان والحق ان يقال انها انتقالا او خفقة فاذا كان خفوقا
القوم الذين يقولون الحركة فقالوا لا يعني يجب للجسم مكانا وحركة لا مسألة يجب للفظة
مكانا وحركة فقد خرجتم في اللفظة حركة فقد اعطيتموها ايجابا وحملتم الخفق موقلا
وهذا مستهجن الطلان على ان اللفظة ليست الا ذات الخط وذات الخط معنى على حدة
يكون المعنى العيني مكان او حركة واما اللفظة فذات الخط ولا يقال انها ذات والبقاء بها
ان يحيى الشيء ولا يفهم منه ذات ولا ذات اللفظة مكان لذي الجسم مكان الكان ما يوجب
للجسم مكانا يوجب للفظة مكانا ولا شيء فان الكان غير كما ان المحل منه الحركة اذا تحول

مجلس

والحركة كون بالقوة في اين واحد وما

فليتأمل

ان الحركة كون بالقوة في اين واحد وما

مكان السكون لقبول الاستحالة ليس هو الاين الواجد الموجود زمانا بل هو سكون ذلك
الاين فالسكون عرف الحركة كما ذكرنا والحركة والسكون في بيان ان نعرف المعنى المسمى زمانا
والمعنى المسمى زمانا اذ هما من الامور الشديدة والمناسبة للحركة

فصل في اسداد القول في المكان

وانزاد نحن مطلبه وشعبه فيه

اول ما يجب ان يتخص عنه غرض المكان وجوده وانه هل هو امر مكان ام لا مكان الا نحن
انما نفهم بعد باسم المكان لا ذاته ما يسبقه لان الجسم انه يسكن فيه وينتقل عنه واليه
بالحركة فان الفحص عن وجود الشيء ويكون بعد الحقوق ماهيته ويكون قبل الحقوق ماهيته
اذ كان وقوفنا على عارض له مثلا وقوفنا على ان له هنا مشتاقا له النسبة المذكورة والعلم ما
ذلك الشيء وحينئذ يحتاج اذا فحصنا عن ذلك الماهية ان نبين وجوده اثم ان يكون وجود ذلك
النسبة بيانا لها الحق ان الذي يبين انها هو الماهية التي تحملها النسبة وهذا اس قوانين الفحص
موضع اخر وقول ان من الناس من نفى ان يكون للكان وجودا صلا وسيفهم ما يجب وجوده
واما النفاة فيفهم ان الحجج التي احتجوا بها ما نعرب منه عن ارتضاها هذه وهو ان الكان اذا كان
موجودا ولا بد اما ان يكون جوهرا او عرضا فان كان جوهرا فاما ان يكون جسما او جوهرا
معقولا لا ان كان جوهرا محسوسا او كان جوهرا محسوسا فله مكان او لا مكان له وعلى التقديرين
وان كان جوهرا معقولا يستحيل ان يقال ان الجوهر المحسوس يفارقه ويعارفه فلان المعقول لا
اشارة اليها ولا وضع لها وكما يفارقه الجوهر المحسوس او يعارفه فهو مفهود واشارة اليه
ووضع له وان كان عرضا والذي يدل عليه هذا التعريض هو كالذي يدل عليه الساير والذي يدل عليه السابق
يسئل له منه الاسم فيقال مبيض واسم الجوهر الذي يحل فيه الكان يجب ان يسئل منه الاسم فيقال

الحركة

العارض لاجلها اما ان يكون من شانه ان يقوم لا في موضوع او يكون ليس من شانه ذلك فان كان
من شانه ان يقوم لا في موضوع فقد فارق البعد هذا البعد الذي عن ان يقوم مقارنا لغيره لا في موضوع
بعينه فما هو انه البعد وهو قائم به وهو قائم في نفسه فهو موضوع يقوم به بعد الخلاء ان لم يوجد
للبعد ليس الا شيأ هو في نفسه لا في موضوع ومقارنه بعد وجسمه وان كان ليس من شان ذلك
المعنى ان يقوم لا في موضوع فكون له وجوده معه او بعده الا في موضوع فكيف يصير به البعد
قائما لا في موضوع وهو يحتاج الى موضوع قال ان موضوعه والبعد وانه اذا جعل له موضوعه
جعل موضوعه لا في موضوع كان معنى هذا الكلام انه ما لا قوام له في نفسه يعرض لما لا قوام له
في نفسه الا في موضوع فجعله قائما في نفسه لا في موضوع ويكون يعرض الاشياه وطبيعة عرض
ويعرض له ان يكون جوهرا فيكون الجوهر بيّنة مما يعرض لبعض الطباع وهذا امر الاستحالة وجودا
في الفلسفة والجملة فان البعد المشار اليه القابل للابعاد هو طبيعة واجبة ما لا بد
ولا بد منها في بعضها الا في جنس واحد فيكون ذلك الطبيعة اما ان تجرده في موضوع او تجرده
ما وجوده لا في موضوع واما ان كانت تارة هي بعضها جوهرا وتارة هي بعضها لا جوهرا فاما ان
لا جوهرا فمحال اذ لو كانت هذه الطبيعة اذا اطلقت اخرج الى الحس اجساما وهو الجوهر به فلا يكون
بادئة لا محاله فانها لو كانت هذه الطبيعة من جنسها الاعلى لكان جوهرها لا بشرط وكان اذا
قسم جنسها الاعلى فترى شيأ منها هي بعضها الذي هي جوهر واما ان كان هذا المعنى الموضوع للبعد
ملائما غيره او لا ملائما فالملائم انه بعد خاص في الاوطار ولم يكن كل بعد وقد
كل بعد مقارنا للمادة ما ولمعنى ما يلحقه بعد كونه بعدا اجساميا في الاوطار ويكون الملائم
في خاص المعنى هو ذلك الكلام بعينه وهو محال لان غيرا لتمامه وليس هو اللوح وذلك المعنى
المعنى الفصل المعنى الذي اذا طبيعة البعد اذا كان بحيث ينقسم في الابعاد الثلثة فهي طبيعة

نوعية للمقدار وكذلك الطبيعة الخط وكذلك الطبيعة السطح لان كل واحد من الطبيعة النوعية على
ما بينتها من الوجه الاول والجنس على ما بينتها من الفصول ان الطبيعة الجسمية مفصولة بالفصول التي
بها هي واذا طلبت بحسب العقل مفصلة التي بها حتى تكمل في العقل صورتها وتوجد عند تصورها وجودها
والجملة فيكون فصلا له لانه هو فانه اذا قيل بعد مطلقا اي امر يقبل الانقسام المتصل بالقبول
كان الفصل الذي يلحق هذا انه ذو بعد اثنين اخرج الجهات فصار يكون في المعنى الجنس من البعد
فجعله مقررا في الوجود وفي العقل وعقر اليه العقل في تخيله موجودا او معقولا مشروعا
عنه واما كون البعد بعضه ملائما للسواد او البياض وكون بعضه ملائما للماء وبعضه
قائما بالمادة فليس يلحق بعديته ولا يحتاج النهائي بحسبه انه بعد وقوته به بالهيولى او بالصفة
من حيث هو في مادة او من حيث وجوده وتكيف وجوده اعني من خارج والفصول هي التي
تكيف بما ماهية التي سواء اذا فرض موجودا في الاعيان او لم يلتفت الى ذلك وهذا العلم
لستتم من صناعة اخرى لطبيعة البعد لستتم بعدا في ماهيته بان يكون له بحوز لها الاقسام
والامتداد حميلا يكون ما سواه لواحق يلحقه لاحتياج اليه في تقرر كونه بعدا لما يصح ان
نفرض موجودا ولا ينتهي العقل الى حوق شيء اخر بعد محمل البعد كما ينتهي اذا خيل اللون موجودا
او الحيوان موجودا ان يكون صاحبا ووصف نوعا حتى وجد ولذلك لا يجوز العقل ان يكون
الفصل المعنى مطلقا على النوع وبقي خصة جنسه له وهذا ابوضح في مواضع اخر واذا كان ذلك
فلا يكون هذا الانفصال من بعد في مادة ونعني لا في مادة انفصالا منوعا لا انفصالا
مغيرا فرضا لازما محاذيه عن مقوم طبيعة البعد نوعا والاسامة بالطبيعة لا يستحيل ان يوجد
لكل واحد منها العارض الذي لا يخرجه عن كونه ما استحال ذلك لعارض والزمان وسبب من
خارج وكانا معنيا الان في غير النظر الذي مر غرضنا ان نتكلم فيه وهو النمط الاشبه

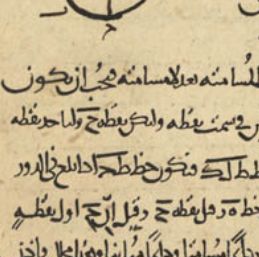

بالكلام الطبيعي ونقول ان كان البعد مفارقا فالخلاء اما ان يكون متناهيا واما ان يكون غير
متناه لان طبيعة الخلاء عند جميع من يوجب وجوده هي بحيث لا تنتهي الا الى بعد ولا جائز ان
كان الا متناهيا انتهى اليه الى الخلاء لزم ان يكون عند هم بعد غير متناه واما خلاء وملا
محدد يحدده الملا او الفلك خلاء ملا ومحال ان يكون غير متناه على هذه الصفة كما نوضحه بعد
محال ان يكون خلاء على ما يقولون واجبا ان كان خلاء فلا يخلوا اما ان يدخله الملا او لا يدخله وان
دخله الملا فلا يخلوا اما ان يبقى بعد الخلاء مع الداخل موجودا او معدوما وان كان معدوما
والنور ان يسمونه مكانا بأن يكون الذي هو ما يحيط بالجسم من الخلاء المفارق له وذلك لانه
في ذلك لا عتراد فوعدم ما يتبين ذلك من بعد الخلاء ولا يكون ايضا جميع ذلك بل انها تنتهي الى تلك
المحدد لان جميع ذلك ليس هو معدوما الا هذا الطرف الذي هو حتى يتحرك فانه هو فقط
لعارض لحقه واما ما وراء ذلك فليس كذلك هو مكان التي لا يبقيه معه جسم
اخر ومع ذلك فان كان هذا البعد نارة يعدم ونارة يوجد فيكون نارة بالقوة ونارة بالفعل
وكل ما كان ذلك فان كونه بالقوة معنى موجود قبل وجوده في طبيعة فابله لوجوده ليس
الطبيعي هو على سبيل الاصل الموضوع فيكون الخلاء موقفا من بعد وملاء مصورا ذلك البعد
مصيرا ذا وضع ويكون اليه اشارة وهو الجسم فيكون الخلاء جسما وان كان في مع الداخله
فيكون بعد يخلو ويبعد وهذا قد اطلنا امكانه ونقول انه لا يجوز ان يكون في الخلاء حركة
ولا سكون لا مكان فيه حركة ويكون في الخلاء ليس مكان واما انه لا حركة فيه فذلك
لان حركة اما قسرية واما طبيعية ونقول ان الخلاء لا يجوز فيه حركة طبيعية وذلك
لانها اما ان يكون مبتدئة واما ان يكون مسيمة ولا يجوز ان يكون في الخلاء حركة مبتدئة
وذلك لان الخلاء ما شأنه ان لا يعوق ولا يفني الا ان يكون واحد جسم غير متناه فذلك الجسم يمنعه

ان يتحلل فيه الهباء فليس حيثما تحول على الاستدارة على دائرة ما حد ولنخط الدائرة بعضها
تحول وليكن مركزها ط ولنفرض خارجا عنها امتداد ز المستقيم لا نهاية موازيا لا حد
اما في جلا او في ملا او فيهما جميعا ولنخط خط حرص المركز وس يقطع المعلاف
كانت الاستدارة فلا خط طح مجموعا وكالعود على آد في غير جهة ه فاذا اخرج من
جهة ح الى غير النهاية فليس يلاقي زاد لا شك ان لخط حهة لا الى بعد ه ز وما بعد فهو لا
يصل اليه والابعد ه ز متناه وطف بدائرة آد حدث كل جهة ولنفرض ذلك
فليخرج طح تعدا وخطا لا يلاقي زا ما دام في تلك الجهة الى ان يطوف على خط آط ثم
حاذوه فحينئذ لا محاله يلاقيه ز فانه اذا مار في جهة ه ز وكان عوده على آد او غير عمود
واذا انفرج الى غير النهاية فالقطع ه ز لا محاله
ولا في بعضه وليس بعضه والحاه بعضها
فاذا كذلك ان فرض في خطه ز نقطة ك
ونصلها بمركز ط فخطوط كثيرة هي التي تلتقي
خط طح على خطوط منها صارت في نهاية قاطعة
القطع التي بينها خلال الخط ولما كانت المسامة بعد لا مسامة فمحال ان يكون
اول آز زمان المسامة التي هي فصل بين الزمانين في سمت بعضه والحد بعضه طح والحد بعضه
ك فليقطع طح والا ان يصل بين ط ك على خط طك فيكون خط طح اذا لقي الدور
حتى يلقى بعضه ك كان مساويا لبعضه ك من خطه ه ز فليقطع ه ز وقد ابرح اولا بعضه
نسلم من خطه ز هو الخلف بل يلزم ان يكون دائما مسامتا وحائما مسايرا به هذا المحال واذن
لا تحركه مسدة في الخلاء الذي فرضوه وقولهم لا تحركه طبيعة مسيمة وذلك لان

ليحركه الطبيعيه مثل احد جهتيه وتوجهه ومتى ان يكون ما تحركه بالطبع مخالفا لما يقتضيه الطبع
فانه ان كان ما تحركه في جميع اجزائه مقتضيه فلا يمتنع الا يكون الطبيعيه تحركه طبعا الجذب
مثله طبعا قال لما تحرك الطبيعي فقد طبيعي ومن المحال ان يكون مقهورا عنه بالطبع مقصودا بالطبع بل
نقول ان ابرانه لا يخلو اما ان يكون المحرك الطبيعيه تحريكا بالطبع جهة واما لا تحريكا بجهة ومحال ان يحرك
المحرك لا بجهة مخصوصة فان كان تحريكه بجهة فلا يخلو اما ان يحرك متروكا او متحركا متوجها اليه
والاسبا متروكا فاما ان يكون موجودا عقليا لا وضع له اشار اليه او حسيا له وضع فيسار
اليه فمحال ان يكون عقليا لا وضع له لان ذلك لا يحرك اليه وفي ان يكون بالقطع للبعد او بكون
تحريكا فان كان تحريكا فلا بعض منه يكون اقرب الى المحرك اليه واذا وصل اليه المحرك فاما ان يكون
متصلا في الجهة البعض هو الجهة المقصودة والباقي خارج عنه واما ان لا يكون حتى آيه الجهة
المحاج ان يشير اليه فان كان يحتاج ان يدل فهو سبيل الى الجهة لا بعض الجهة المقصودة وجميعه
يحركه سائرا اليه وان كان غير محتاج ان يشير اليه فلا خلاف اما ان يكون قد انه المحرك
لا لانه في نفسه لا يحتمل وضع الجسم لانه ليس قطاعه الاشكال تابعة لها في القبول اولى
لا تتأثر الصلاة ان كان لا تتأثر اما لفقد شرط او تحرك الفرض في جسم غير قابل للاشكال
يوجد لا يكون لجسمه فضل جديد لا جسمه في حال المطلق وجوده وحال الجسم ايضا لا يخلو اما
ان يكون محتاجا الى الطبع الجزء الخلا الذي هو فيه او لا يكون محتاجا فان كان محتاجا به فعل الخلا
مخالف لبعضه في الطبيعة حتى تتخصص بعض الاجسام لطبعا دون بعض وان كان غير محتاج جاز
فيستقر فيه واذا قد ان ذلك الجزء الخلا خلا ان تحرك الجسم الفوقاني محركا اليه تحركه
الطبيعة الى الجزء الاول الذي كان في ذلك الجسم من الخلا وتحرك الجسم الجزء الاخر الذي
صار اليه ولا يجوز ان تحرك الجزء الاول والا تحركه الى ذلك الجزء هي الى تحرك الطبيعة

والذي الذات واما الى ذات الجسم الذي كان فيه فعدادات العوض ولا يجوز ان تحرك بالطبع
الا الجزء الاخير الجسم المحرك ان لم يشعر بوجه من الوجوه ما يقال ذلك الجسم عن حيز الجذب
كيف شاء ان ارجحيه ذات مقصودة تحركه لان ذلك الجسم فهو وقصد جهة اخرى مرادا
طبعها الا ان يكون مرادا لا يمتنع تحركه الجسم المحرك اليه كحال ما بين المغناطيس
والحديد بحديد يكون المحرك قسريا لطبعه فان شعر هذا احد الوصلت
المحركة اذ ليه لطبعيه وهذا كله باطل على ان الكلام في بقاء ذلك الجسم الطبع
او تغير الطبع وحمل المحرك فيزيده وتقوله ده وان كان الموجبا له لا يجز امر حتى يصير اليه
وجه من الوجوه والوضع وجوه اما نقطه واما خط واما سطح والخلا معدوم ذلك اما ان يقول
الجهات كلها متساويها اما نقط او خطوط او سطوح او كون جهة نقطة وجهة خطا
وجهة سطحا فان كانت الجهات كلها نقطا او خطوطا او سطوحا او النقط والخطوط والسطوح
لا تختلف الا بعوارض تعرض لها اما لها المحرض جهات حتى هي كذلك واما عرضه عنها وجمع ذلك
ما يرجع جهة لا الى الخاصة الاشكال والطابع التي هي نهايات لها والخلا ليس كذلك
فاذا لا يجوز ان يكون وجه اختلاف احدهما على هذه الصفة بالنوع وان كان ليس كذلك الجهة
نقطة وجهة اخرى سطح او خط او على وجه اخر فلحمله العمة فكيف يمكن ان يكون
والخلا في موضع نقطة بالفعل فقط وفي موضع خط بالفعل فقط او سطحا بالفعل او وجه اخر
والخلا واحد متصل لا انقطاع فيه لانه لما اداه له فقبل الاحوال ووضعنا ان
ذلك ليس بسبب جسم ما بان من الماء والخلا ليس مما يختلف جهات واذا لم يكن فمحال
ان يختلف جهات واما ان يستحيل ان يكون يتحرك بالطبع ومكان مقصودا بالطبع
فليس كذلك في الخلا لا يمكن تحريك بالطبع في الخلا بوضع فهو اولى لا يمكن ان يتحرك بالطبع من

يتحرك الطبيعيه مثل احد جهتيه وتوجهه ومتى ان يكون ما تحركه بالطبع مخالفا لما يقتضيه الطبع
فانه ان كان ما تحركه في جميع اجزائه مقتضيه فلا يمتنع الا يكون الطبيعيه تحركه طبعا الجذب
مثله طبعا قال لما تحرك الطبيعي فقد طبيعي ومن المحال ان يكون مقهورا عنه بالطبع مقصودا بالطبع بل
نقول ان ابرانه لا يخلو اما ان يكون المحرك الطبيعيه تحريكا بالطبع جهة واما لا تحريكا بجهة ومحال ان يحرك
المحرك لا بجهة مخصوصة فان كان تحريكه بجهة فلا يخلو اما ان يحرك متروكا او متحركا متوجها اليه
والاسبا متروكا فاما ان يكون موجودا عقليا لا وضع له اشار اليه او حسيا له وضع فيسار
اليه فمحال ان يكون عقليا لا وضع له لان ذلك لا يحرك اليه وفي ان يكون بالقطع للبعد او بكون
تحريكا فان كان تحريكا فلا بعض منه يكون اقرب الى المحرك اليه واذا وصل اليه المحرك فاما ان يكون
متصلا في الجهة البعض هو الجهة المقصودة والباقي خارج عنه واما ان لا يكون حتى آيه الجهة
المحاج ان يشير اليه فان كان يحتاج ان يدل فهو سبيل الى الجهة لا بعض الجهة المقصودة وجميعه
يحركه سائرا اليه وان كان غير محتاج ان يشير اليه فلا خلاف اما ان يكون قد انه المحرك
لا لانه في نفسه لا يحتمل وضع الجسم لانه ليس قطاعه الاشكال تابعة لها في القبول اولى
لا تتأثر الصلاة ان كان لا تتأثر اما لفقد شرط او تحرك الفرض في جسم غير قابل للاشكال
يوجد لا يكون لجسمه فضل جديد لا جسمه في حال المطلق وجوده وحال الجسم ايضا لا يخلو اما
ان يكون محتاجا الى الطبع الجزء الخلا الذي هو فيه او لا يكون محتاجا فان كان محتاجا به فعل الخلا
مخالف لبعضه في الطبيعة حتى تتخصص بعض الاجسام لطبعا دون بعض وان كان غير محتاج جاز
فيستقر فيه واذا قد ان ذلك الجزء الخلا خلا ان تحرك الجسم الفوقاني محركا اليه تحركه
الطبيعة الى الجزء الاول الذي كان في ذلك الجسم من الخلا وتحرك الجسم الجزء الاخير الذي
صار اليه ولا يجوز ان تحرك الجزء الاول والا تحركه الى ذلك الجزء هي الى تحرك الطبيعة

موضع ايضا فاذا شاهدا الاجسام تتحرك بالطبع الجذب ما يخالف مع خلا في المرتبة والنقط لا مر
في المحل فيها او لا مر في نسبة فانه اما لا مر الذي في المحل فقد يكون لها خلاف قوة مسألة فان لا تزيد في
الثقل الذاتي او الخفة الصاعدة لعوته او لزاد عظمه بسرع والا بطئ بسبب وقد يكون لا خلاف
شكله والشكل مثلا اذا كان مربعا وقطع المسافة مسطحه لم يحرك فيه وطرق قطع المسافة
راسا وكذلك المربع قطع المسافة راسا مخالف خلاج ان يحرك يسارا كثيرة وهو الذي
يلقيها وكذا هذا لا خلاج فكرس سبب السرعة في حال الاهدار على شدة دفع ما يأتي الشيء
ويقاومه مقاومة ما على شدة الحرق فان الادنى والاخرق اسرع والاعجز عنها ابطأ وهذا لا
يصور في الخلا المثل هذا الوجه فانه لا يكثر ينفع انا فيما لخلو له منه وانما الذي يكون من قبل المسافة
فهو انها كلما كانت اطرق كان قطعها اسرع وكلما كانت اعلط كان قطعها ابطأ وذلك لحسب
المحرك بالطبع الواحد والجذب السبب هذه الاهدار على ما وصفه الذراع الخارق والاعجز عنه فان الارض
سدد الاعمال عن الذراع الخارق والمحيط الاكثف سدد المقاومة له وليس يوجد احد المحيط اكثف
في الارض والجاورة وموجوده في الماس الاحمر والزفته والغلط اخلف في الزيادة والنقصان ويتحقق
ان السبب في ذلك المقاومة فلما قلت المقاومة زاد السرعة وكلما زادت المقاومة زاد البطء
فكون المحرك اخلف سرعته ويطؤ بحسب اختلاف المقاومة وكلما وضعنا قلة مقاومة
فحسبان يكون الزيادة اسرع وكلما وضعنا كثرة مقاومة وحسبان يكون المحرك ابطأ فاذا
تحرك في الخلا المحل لما ان قطع المسافة الخالية المحرك في زمان لا في زمان ومحال ان يكون ذلك
لا في زمان لانه يقطع البعض من المسافة فيقطعه الكل فيجب ان يكون في زمان ويكون ذلك الزمان
نسبة لا محالة الى زمان تحرك في الملاقوم ويكون مثل زمان مقاومة ملكات نسبتها الى مقاومة الخلا
نسبة الزمانين والباطن زمان مقاومة هي اصغر والنسبة الى المقاومة المفروضة من الزمان الى الزمان

ومحال ان يكون نسبة زمان المحرك حتى لا مقاومة اليه نسبة زمان تحركه في مقاومة
ما لو صح لها وجود فضلا كان يكون زمان الطامس زمان مقاومة اخرى لو وهمت اقل من المقاومة الاولى
الاولى يجب الا يكون لها وجه ما في مقاومة توهمت موجودة من الزمان نسبة الى زمان
لا مقاومة ما لا يجاز ان يكون المحرك في زمان ولا نسبة في زمان وهذا محال ولا خلاج
في ياسا هذا ان يحيل هذه المقاومة الى على الشبه المذكور ما سبقها وجودا وعدما لانا نقول
ان زمان هذه المحرك في الخلا يكون مساويا لزمان تحركه في مقاومة ما لكان موجوده
هذه المقاومة صلاة او خلافها مقاومة المحرك في الخلا يحركه في غير مقاومة وهذه
المقاومة اضداد ذلك وتحرك في غير مقاومة فليست مساوية البطء تحركه في مقاومة
ما على نسبة ما لكانت موجوده فلزم من هذه المقدمات ان الاحركة في الخلا هي مساوية
الزمان لها تحركه في مقاومة ما وليس لها من الاولى الا يتحرك في الكان في الخلا
في الخلا وهو خلف ثم ما حول ان يقول العامل على هذا الركل قوة تحركه فيس جسم فلها قضى
بمقدار الجسم وعظمه ومقدارها في شفها وضعيفها ما ما لو لم يكن مقاومة اصلا لم يعد ذلك
وقد زاد الخلا عنه بحسب زيادة مقاومات ما وليس بزمان يكون كل مقاومة ما مؤثرة في
ذلك الجسم فلا يلزم اذا كانت مقاومة ما مؤثرة ان يكون صغيرها مؤثرة وصغيرها مؤثرة
فلما يلزم اذا كان عدد تحرك بقلا وعلوه ان لن يصف العدد تحرك سريعا او كانت قطرات
كثيرة سقطت على الحجر علة قبل ان يكون قطرة واحدة مؤثرة اذا جاز ان يكون المقاومة الى زمانها
على نسبة زمان مقاومة الخلا لا مؤثرة شيئا وانما مؤثرة مقاومة اخرى لو كانت وجوده فالجواب
عن هذا انا لم نقل المقاومة على انها لو كانت موجوده مقاومة مؤثرة لكان زمانها زمان
تحركه في لا مقاومة وانما قلنا لو صح ان هذه مقاومة مؤثرة لكان المقاومة اذا جاز انها اعتبرت

مؤثره فما قال مقاومه غير مقاوم فهو فيه لقاومه والدابر لا يغره وهذا الدابر على وجهين احدهما
الكسر من الجسم من قوة الحمل والذي ما نظن ليجوز المقاومة مسكوناً ما لا يزال يحرك متواتراً
عزفاً وما يأتي متساوية لتحصر باوا حدها تحيز الجسم لما بطوات تسع لم يعد انه ما من دابر على
احد الوجهين الا وفي طباع المحرك ان يفعل اقل منه لو كان يؤثر وهو بعض ذلك ان يكون بعض الـ
المقاومات التي تحملها طبيعة الجسم مساوياً في زمانه لغير المقاومة وهو محال فظهر انه
لا بد من خلا المحرك طبيعة البتة وهو قولنا لا محركه قسرية وذلك ان المحرك القسري
اما ان يحرك مفارقة المحل او بمفارقة فان كانت مفارقة المحرك للمحل فالمحل متحرك فحسب اما المحرك
عن قاسر او عن غير او عن طبع فان كان عن قاسر لزم الكلام الى ان ينتهي الى غير او طبيعة وان
كان عن غير والنفس فحركة الحيوان بل يخالف ايضاً في الشدة والضعف حتى ان خلا الجسم مع
التيسير المقاوم للمحركة مما يحسن ان يخترط طبعاً اذا قوم فمن غير المحرك وذلك الميل
يخالف القوة والشدة وما يلزمه ما يلزم الميل الطبيعي وان كان طبعاً لزم ما قبل فاذا كان النفس
والطبع لا يسعى في الخلاء لم يجز ان يكون الخلاء قاسراً يلزم المحمول فيه المحرك وان كان الخلاء
عند الباذل للحركة فقد يلزمها الاختلاف من جهة ما يحمل فيه ويلزم ما قلنا في المحركة الطبيعية
بعينها وايضاً فان المحركة القسرية بمفارقة المحرك فقد يكون موجوداً ومحرك المحمول قد زال
ومحال ان يكون ما يتحلل عن الاتصال من المحركة موجوداً وسمه غير موجود حتى يكون فعال
مستغنى المحركة وان يكون ذلك السبب موجوداً في المحمول يؤثر فيه وذلك اما قوة معرضة للاجتناب
في المحمول من المحرك كالجواذب والدافع الدابر واما نابذ مما لا في المتحرك مما سنفرد فيه وهذا الدابر معمول
على احد وجهين اما ان يكون الجزء الاول من السبب الذي فيه المحركة ما ادفعه المحمل الى المتحرك وهو ملاقيه
دفع خلا فيليه واستمر الى آخر الاجزاء وكان هو الذي المعاون موضوعاً في خلا المتوسط

فوق الاصل

ما فيه ان يتحرك فيمان يلي الاجزاء المتماسة المتحركة ما سرع من حركة المدبر الذي دفعه المحمل
لان خلا اسهل اذ فاقامن هذا المدبر واما ان يكون هو والدافع ذلك الجسم المتوسط المدفوع على التي
لا ان يتم فيعطف من انه محمتنعاً وان تم خلا الاجتماع دفع الجسم الى ورائه وهذا كله لا تصور
في الخلا واما ان كانت الاجسام فيه اذ كان هو المحرك ما ان يكون عن قوة او عن جسم محرك الملاقاه
والجسم المحرك بالملاقاة اما ان يحرك بانه يحمل واما بانه يدفع الملاقاه واما التي بحسب الملاقاة
فحكمه حكم المحمل فان كانت المحركة القسرية في المدفع عن قوة والاجسام بقي ولا يعدم
البتة ولا ينقطع البتة وخلا لان المؤثر اذا حدث في الجسم فالخلا اما ان يبقى واما ان يعدم فان عدم
المحرك شيئاً واما ان عدم او ضعف فالخلو اما ان يكون بعدم او ضعف عن سبب
او عدم او ضعف لما بها والكلام في العدم معرفة الخلو في الكلام في الضعف وقولنا
ويستحيل ان يعدم لذاتها فان ما يتعين العدم لذاته يمنع وجوده زماناً وان عدم بسبب فلما
ان يكون ذلك السبب والجسم المحرك او بعضه وغيره فان كان في الجسم المحمل وقد كان
عن سبب ذلك السبب اول الحركة بل كان معاوناً ومصاحباً وسبباً معالياً ولكونه
كذلك سبب اخر والامر في ذلك يتسلسل الى غير النهاية فان كان السبب خارجاً عن الجسم
او كان بعض السبب الذي في الجسم فيجب ان يكون الفاعل او المعين مما فعل ملاقاة او من فعل
غير ملاقاة فان كان فعل ملاقاة فهو جسم بلاقي المحمل فلا يكون في الخلا البتة فهذا السبب
فالمؤثر القسري لا يمر في الخلا البتة ولا ينقطع وان كان لا فعل ملاقاة بل يكون سبب الاشياء
يؤثر على المماسة فما بالله لم يؤثر في اول الامر ويكون الكلام عليه كالكلام في السبب لو كانت
في الجسم بل الاولى ان يكون يمر المعاون على الاتصال والتي يسقط هذه القوة وهو فصلها
وهذا لا يمر الا ان يكون المحركة في الخلا اضعف فهذا ذلك ان سبب الحركة قوة فان كان

السبب جسماً ما فاقاً المحمول على سبيل حمل ووضع رجع الكلام الى السبب المقارن وقد قيل فيه ما قيل فمر ان
المحركة قسرية مفارقة المحمل او مقارنة فخلا صرف وقد وضح بما قلنا ان الخلا لا
حركة فيه لا طبيعية ولا قسرية معقول ولا يكون فيه وذلك لانه كما ان التي يسكن
هو عادم للحركة ومن شانه ان يحرك ذلك الذي يسكن فيه هو الذي يعدم فيه الحركة
ومن شانه ان يتحرك فيه والخلا ليس من شانه ان يتحرك فيه وقد بلغ من غلو العامل في الخلا
في امره ان جعلوا له قوة جاذبة او محركة ولو وجد اخرجني والا ان السبب لجذب الماء في
الاواني التي تسمى سرافات الماء والخلاء الا لات التي تسمى زراقات الماء انما هو جذب
الخلا فانه يجذب اولى شيء الاكثف ثم الالطف وقال الجوهري بل الخلاء يحول الاجسام
الا فوقها فاذا خلخل الجسم خلا الخلاء صار الخف واسرع حركة الى فوق وقول لو
كان الخلاء قوة جاذبة لجاز ان يخلف في اخر الخلا الاشد والاضعف احسن كان اخر
جذاب من الخلا اسبل الاخر فكان يجب ان يكون الخلاء الذي منه اولى من الاجذاب الى
شيء اخر ولا الاجتباس في شيء منه اولى بالاجتباس في شيء منه اخر وسر قوله المار ان كان جابس
الماء فيها هو الخلا الذي املأ به فلما اخلي عن الاناء نزل وان كان جابس الماء في معنه
ولحفظه ولا يتركه يفارقه ولا يدع الاناء الذي فيه ان ينزل ايضاً لان ذلك الماء احتبس
قال محمد ايضاً فما قولون في انا نجد الخف من الماء وكذلك ايضاً قولهم في ريح الخلا
للاجسام فانه لو خلا الاناء ان يكون في الخلا المتخلخل لاخراج الجسم المتخلخل هو الذي يجذبه
الى فوق ويجب التي ملازم له ويكون ذلك الخلا ملازم المتخلخل في حركته هلون سفلاً
معه ويحاج الى ان يكون ايضاً ذلك سفلاً اذا بعد ميتز في الوضع او لا يكون ملازماً
له بل لا يزال يسبل الحركة منه خلا بعد خلا فان كان كذلك يفرضه كون ملازماً له

فان الخلا

هي فيه مشابه بمزاج الحاب اشتاز ان يكون رخو واحد باخذ بينه وجزاء تلطر سيره وحلم الجزئين
و الطبيعه واحد وما فيه للحركه عسر مخالف ممن هو الانسان بين ان الملا الامعلم وان هذه
الالاف السرافه والزوافه لا يجوز فيها الامور واحد عن الجري الطبيعي لاجل امتناع وجود خلا
ووجوب لازم مفلح الاجسام الا عند اوراق شيء يكون مع بدله ملاق عوضا عن المفارق ولا مثال
خلوا فيه مسطح عن سطح ملاقيه واذا كان صحيحه الذي في السرافه يلزم بالطبع صحيح جسم
ملاقيه كسطح الاصبع ولزم ان يكون محسوسا عن البرول عند اجتياز سطح السطح مؤونة عن النزول
معه فلزم ان يوقف دوره ولو جاز ان يكون خلا وافراق سطوح لا عن بدل ولا لزم ان لا صحح الحواب
الماوي الزراقه للزوم مهاوزل من طرفه للطرف الداني وامتناع الانقطاع والبدل الموحي الى وجود
الخلا والطاعه المتصاف المعر وان الساعا امكن رفع بقراكبر مفترح صغير تهدم عليه
واشرا احرس الجبل التعجبه التي تسمى بامتناع وجود الخلا ٥

فصل في تحقيق القول في المكان وتعريفه وتحطيئ من حده

واذا كان المكان هو الذي منه الجسم وحده والجواز ان يكون فيه مع جسم عبره اذكار ساما
وكظر يجد ومفارق والواحد منه سيغاب عليه عبره متمكنات وقالت هذه الصفات لها او بعضها
لانوجد الا لهيولى او صوره او بعد او سطح ملاق كيف كان وجمعها الا توجد والهيولى
ولا في الصوره والبعد لا يوجد لما حالا ولا يغير خلا والسطح العبر الحاوي ليس بمكان
ولا جاوي منه الا الذي هو نهايه الجسم الشامل فالمكان هو السطح الذي هو نهايه الجسم الحاوي
لا عبره محمد حاوي ومسا وتنا سب المتقلات ومساوه المستقل شغلا ومفارقه المستقل الانتقال
عنه ومواصله بالاستقال اليه ويستحيل ان يوجد فيه جسمان معا فظهر وجود المكان

عبره ومستقه منه الاسم لغيره كالولاده فهي في الوالد والعالم فهو في العالم ومستقه منه المعلوم الاسم لهم
العلم ويجوز ان يستقه من المكان اسم المتمكن لا يكون المكان فيه بما هو في المكان ولذكر ان الجسم
محطا جسم اخر حتى يكون سطحه الباطن مكانا له هو معنى معقول يجوز ان يستقه اسم الالف
المحيط لو كان يستقه منه مصدر والمكان الذي يصدر ولم يستقه ان يستقه منه على هذا المعنى مصدر
فليس يجب من هذا ان لا يكون المكان عرضا واما الشكل الذي قلنا في جوابه عنه ان المكان ليس بجسم ولا
مطلقا للجسم المحطا به معنى انه مطوق على نهايته انطباقا اولا واما وقولنا ان المكان مساو للمتمكن
قول مجاوي لا يدبه كون المكان محسوسا بما المتمكن بخلاف انه مساو له بالحقيقه وليس كذلك بل
مساو لنهايته المحسوسه وهو محسوس به لمحسوسه لا لجواز ان يكون في ملاق الفهامه الحاوي جسم عبر
الجسم الذي يساوي نهايته الظاهره بل انما به واذا ركن ما قلنا من مطابقه المكان ومساواه المتمكن
واما قسامه ولا اولا بتا سمه لا يصح ان يعلل على ادراك الشكل لانا واما الاستطاله
الثلاث فانه لان يلزم لو طال ان كل اسفا لي كفكار الات او العرض وجسان يساوي المكان ومن
لا يقول ذلك بل يقول ان الفاعل الذي الذات وهو ان يعارف كل المحصره ومحطه به معارفه عرضا له
لا بسبب ملزوم هو معارفه ذاته وهو الذي يجب ان يكون مبدأ المكان واما السطح والخط والنقطه
فانها لازم ما هي معه من الجسم ولا معارفه قائمه لذلك الجسم ومعارفه كل ما معه وعنده وقولنا
نطرف بعد لزم ان نكون الخط ومعارفه خطا والسطح سطحا ولو كان السطح والخط والنقطه مما
يجوز ان يعارف بانها نحو ذهنيه فيها لكان يلزم ما قلنا واما قولهم ان الناظر عديم عنه نظر وموضعه
الخاص به عبرها الموضع ولا يعقل الخلا الشكل صحيح اذ نعم واما الشكل الرابع فانه لكان
يلزم لو كان محالا ان كل ما لا بد منه هو علة وليس كذلك وانه كذلك ايضا للعلة من المعلول
ومن لوازم المعلول وليس على الحال لا بد للمعلول من العلة ومن لوازم العلة التي ليست بعلل وليس

سمي منها بعلة العلة بل العلة هي التي لا بد منها وهو المثلا لغيره واما تم فالمكان من الامور
التي لا بد منه للحركه وليس اتم من الحركة سماه عليه بل عسا ان يكون اتم منه بالطبع
حتى انه ان كانت علة كان مكان وليس اذا كان كان علة اذ هذا المقدم عن تقدم
العلة يجب ان يكون الذي مع وجوده هذا مفقودا الوجود المعلول حتى يكون علة وهذا انما
يحقق لك في ضاعه اخرى فيجوز ان يكون المكان امرا لعمر الحركة لا زما الحركة وليس بعلة
وايضا فان يكون الحركة موجودة في المحل مما لا يمنع ان يكون المكان ضاعة عضرية لها
وكثير من الامور معلولة موضوعة عن عدد كثير من الناس والحركة مفارقة فلا يعد ان يعلل بالمفارق
والمفارق على انهما كليهما موضوعان ويكون الحركة موجودة في المحل وفي المكان فان طال
هذا طال بسبب انه لا يصح صحة وجود الحركة في المحل والجملة المكان امر لازم لموضع الحركة
وان موضوع الحركة من حيث هو بالفعل موضوع الحركة بالفعل الذي من حيث هو بالفعل جائز عليه
المحل لا من حيث هو بالفعل موجود فيه الحركة فقط هو في مكان لا محاله وان كان فيه
في مكان ليس بعلة له فالمكان لازم لعلة الحركة العضرية واما الشكل الخامس
فانا نبيع لو كان الذي يلزم مكانا واحدا واما اذا كان جايبا
نسأل هذا بعد مكان ليس بلازم بعد كم يطرد ولم يلزم اجب فلنظر الان حجج
المحطين فيما عنه فلما قاس من قال ان المكان معاف عليه والصول يتعاف عليه فقد علم
انه عبر مستقيم الامر بعال وكل ما يتعاف عليه مكان ولا مسلم صغير لان المكان هو
بعض ما يعاف عليه وهو الذي يعاف منه الاجسام بالحصول فيه وهذا ما قال ان المكان
اول الحاوي محدد هو الصوره وذلك انه ليس المكان اول الحاوي الذي يحوي شيئا مغارقا ولا جنبا
الصوره لانحوي شيئا لان المحوي منفصل عن الحاوي والصوره لا منفصل عن الصوره وايضا فان

(بعض الاوائل يعاف على المسول يعاف عليه وكل ما يعاف عليه مكان حتى يكون هذا المكان الاول من جمله المكان وهذا لمكان من جمله الكل ذي عبر)

بسطحه بحيث لا يكون في مكان بل انما يكون في المكان بجسمه او على انه لا جسم بسطح
ان يكون في مكان فلا يخرج منه ان يكون مكانه جسما او انه ليس يجب اذا كان
امر يقتضي جسما ما او اضافة الى شيء ما مسمى وصفه له ان يكون لمقتضي ذلك الوصف فليس اذا
كان الجسم يخلج الاصابع لكونه جسما لا لكونه موجودا يجب ان يكون مباينا ايضا الحيا
اهل العرض يخلج الموضوع مقتضى بعد ان يكون فيه فهو مصادرة على المطلوب الاول والجملة
انه ليس اذا كان لجسمه مقتضى المكان يجب ان لا يجتمع جسمه المكاني ذا انه لو كان
لجسمه مقتضى الجاور لم يلزم ان يكون جميع جسمه ملاقيا للجاور والجملة فانه غير مسلم
ان الجسم مقتضى لجسميته مكانا الا بمقدار ما سلم انه مقتضى لجسميته محاويا ومعنى القول جميعا
ان خلو الجسم الملحوظ كذلك والحد موصوف بانه في مكان له في محاو وليس كون السرير كله
في بيت هو كونه ملاقيا له بكليته فان ما به حوال ان جميع هذا المآل حاصلة في هذه الجزء والا معنى به
ان جملته ملاقية للجزء واما الجزء الى بعد هذه المسمى عالما واه المكان والمحل فقد
وقع من حوابها واما الى بعد ان له محل مسمى على ان المكان لا يتحرك فالمسلم ان المكان لا يتحرك
بانه ولما انه لا يتحرك ولا يزول فذلك غير مسلم ولا مشهور وان الجمهور لا يجوز ان يتحرك المكان
الذي فيه الجزء مكانا ومحوزون الجزء مكانا ومحوزون ان لا يحل حركته واما الحجة التي بعد هذا فهي اولى منه
على عادات الجمهور وليس ذلك بحجة في الامور العقلية وثانيا انه كما لا يمنع العامة ان يقول
ان البعد المفطور في الجزء مملوء وفارغ دال لا يمنع ان يقول ان البسيط المقعر الذي في الجزء
فارغ ومملوء على ان مقعر العامة المحسر جمعا فانهم لا فتوى لهم في لفظ لم يخترعه العامة لهم
بفهم معناه محصلا فيسهل ان يكونوا الى ان يطلقوا ذلك في البسيط المقعر اسرع منهم الى غير
ذلك وذلك لان المانع في عرفهم هو الذي يحط شيئا في مصب في ضمنه حتى لا فاقة من كل جهة

لا ترى الغير مقولون مما ينفصل من الجزء مملوءا والزق مملوءا ولا يعرفون حال البعد الذي يدعونه
فيدخل الجزء بل يصفون الجاوي بهذه الصفة والجاوي اشبه بالبسيط منه بالبعد فان البعد
لا يحيط شيء بل يحيط به ما يملؤه فان كان موجودا فان الجزء العامة لا يجاسرون ان يقولوا
ان الجزء مملوء وربما توهموا عن ان يقولوا ان البعد الباطن مملوء والجزء اسم لجوهر الخزف
المعمول على شكل البسيط الباطن المحيط ولكان البسيط يعنون منه اكان مع ام هذه الجزء
ولكانوا يقولون في البسيط ماء ولونه والجزء فقد ان الغير اذا قالوا ان الجزء فارغ ومملوء
وجعلوا ذلك كقولهم مكان فارغ او مملوء حفروا الى المحيط ولعمر انما يستعين ان يقولوا في
البسيط المطلق انه فارغ ومملوء لان البسيط المطلق ليس هو المكان بل المكان بسيط بشرط
الاحاطة واذا حمل ان البسيط المطلق بسيط بهذه الصفة لم يجز ان يطلق واما الحجة التي
بعد هذه فمثاها على ان صير المكان بعد الجسم اكان جسما كانا وهو امر صواب واجب
وهذا التوبيخ بتنمو السهو ات فانه ان لم يكن واجبا ان يكون كل جسم في مكان وجوبا
في نفسه كان يعني انه يجب سعيا ما طلا عسى ان يكون الاوجب من الاحسام ان لا يكون
في مكان فان كان واجبا فيخرج الدور منا ولو كانت هذه المقدمة واضحة وهو ان كل جسم
في مكان ولم يكن البعد كالجسم جسما واشيء من الاشياء التوهمه مكانا غير البعد المفطور
مكان البعد المفطور موجودا كاسم الملجمة مسمى الى ان يقول ان البعد مكان واما ليس شيء من
ذلك واجبا فما الذي يجوز عنا في ان يحل جسما كون الجسم في مكان ونسلم ايضا
ان كل جسم في مكان فليس يجب ان يكون ذلك الا كان هو الابعد فانه يجوز ان يكون هذا الذي ليس
بمكان لكنه لازم وعلم ان كل جسم عموم المكان فان غني بعد الاقوال انه يكون اشبه بالذي
الجمهور ان كل جسم في مكان فليس يجب ذلك حجة وان ذهب هذا الرأي الى الجمهور والذين هم العامة

مرحشا لا يعدون معها مقهورا لله بل يعلمون ويقرون على ما في المشهور والوهم كمنه رأي آخر
البعد وهو ان كل موجود في مكان وانه ضياة اليه وهذا الا ان يساوان فان العامة مصرف
عنها سيصير وتعرف بردعليها بعد الفطرة العقلية والوهمية وقد عرفها الوهم هذه المقدمات
حتى حملها المنظور منها انها وهمية ذوي عقله ولا يجب ان يلتفت اليها على ان حكمهم
ان كل جسم في مكان ليس يملك جميعهم في ان كل موجود حاله ما شاء وله حيز ولا يفهمون
من الحيز عنوانا يفهم من الوضع لم يكن هذا اصلا جيدا لما وصف على ما سنا ان يكون ما قالوه
جيدا وكل موجود ان يكون المكان اعم من البعد وحال واحد منها ما توجد كل جسم فلا يكون
وجود البعد ملازما لكل جسم دلالة على انه مكان لما كان لجواز ان يكون شيئان موجودين
لكل جسم واحد هما دون الاخر مكانا واما الجملة التي بعد هذه فليعلم ان طلب الهاربة على جهتين
طلب ممكن وطلب محال فاما الطلب المحال فهو ان يكون ذو الحيز طلب ان يدخل الجسم بسطحا
ونهايته جسم والطلب الممكن طلب ان لا جسم ملاقاه محيط به محيط وهذا المعنى يجتمع مع وضع
الهاربة بما دام ليس اذ الم يطلب الهاربة وجب ان يطلب مرتبا في اعادة مرتبة ولا تمام طلب
مرتبا في الوضع منظم عن حاجة ان يكون كل وضع في بعد على ان يكون كل وضع هو نسبة ما بين
جسم وجسم اخر اليه وجهة ولا بعد الا بعد الاجسام المسالبة فاما محل اختلاف الخلاف الجواب
عن المنع على المحل والكاشف ان الكاشف على وجهين كاشف لجميع الاجزاء المكيفة وهو
مطلقا ان خرج الجواهر الحاملة اجزاء مقدمة مرعى ان يكون هذا الخلاء معدوما وقابله
محل وكاشف يكون لا بأس الاجزاء المتفرقة اجمعية ان يادة نفسها اعتبارا جما اصغر
نارة وجما اكبر اخرى اذ كان كلاهما امرين على ضيزنا ليس احدهما اولى به من الاخر فاذا
قيل جما اصغر والله كاشف وقابله بكاشف تحلل هذا المرتبي صناعة اخرى

قال ليس هذا الموضع ليصرح اذ هو زعم خلاف ان هذا العنصر سطر وسع ذلك الشيء الذي يحيط
عنه ٥ واما حدثنا ان الامتداد هو ذو بعد فيه فلا يحل ذلك صحة حال الاتاطة حادا
لا زمانا هو فيه اصلا ٥ واما حدثنا الروا والسراب ٥ ان يكون الماء الذي لا يروي لا يطفئ غلوانه ٥
الجسم حسا ومجوز ان يكون الشراب بعضر فيخرج منه مخاراو هو اصغر اصغر ويجوز ان يصغر كاشف
طبيعي او قسري على اعظم واما حدثنا الثاني فان الغاز اسعد يعود من مما سيذكر من اخذ الاعضا
وهي هما الاعتبار فيسكن منهما صفيح الجسم ولو كان الامتداد الذي في الاكل الجسم وحال
دخوله وقله جسما واحدا الاذ ابراه واما حدثنا الغار وهو فان الجواب عن ذلك مبني على المذكور
في المحلل والكاشف وهو انه من الجائز ان يكون الجسم يسفد جسما اصغر وجسما اكبر وان
يكون ذلك عاما طبيعيا ومنه ما هو قسري فكما انه يجوز ان يخترق ويبرد وهو ما هو
طبيعي ومنه ما هو قسري في ذلك الثقل والعظم والصغر واذا كان هذا جائزا لم يمتنع كل
اسفاص جزء من جسم يجب ان يرفع الذي على جسمه الاول حتى اذا اخذ جزء هو اسفل
الغار ومحال ان يرفع الذي على جسمه فكون ما فوقه خلا واذا لم يرتفع هذا الجسم ذلك الجسم
فاذا كان خلا فجائز ان يجوز الهواء طبعه مقتضى جسما مساويا له بصغر في حال ان يصير
اعظم وان يقطع جزءا لا يستقر من غير ان يحل الى استخلاف جسم بدل ما انقطع عنه وفي
جسمه سبيلا فاذا كان انقطاع ذلك الجزء ملاء كرا او منبسط انسلخ الاصغر الذي
في جسم الاول لاستباع وقوع الخلاء وجب ان لا يكون هذا الانبساط ممكنا وكان
للغاسر ومخرج الخرج هذا المحل ان يفعل بما يراه في جسمه ولزم سطحا ما يليه في جسمه
وذلك قبض منه وتعظيم اياه فالمستقر الجامع الغاسر فانبسط انبساطا عظيما وصار
بعض المنبسط واقعا خارج الغار وهو المصوص وفي الباقي ما الغار وهو ضرورة

قوله لانها منبسطة الخ قد يرد عليه ان الجزء الذي يحل محل الجزء الخارج يجب ان يكون مساويا له فلا يكون الخلاء متناهيا وقد يجاب بان المراد بالمساواة المساواة في الجسمية لا في المقدار فلا يرد ما ذكر ويمكن ان يقال ان المراد بالمساواة المساواة في المقدار لكن لا نسلم ان الخلاء متناه بل نقول انه غير متناه وقوله لانه لو كان متناهيا الخ قد يقال ان هذا مبني على ان الخلاء لا يتناهى الا بالقوة وهو ممنوع بل يجوز ان يكون متناهيا بالفعل ويجاب بان المراد بالتناهي بالفعل ان يكون بحيث يمكن ان يفرض فيه حد ينتهي اليه الجسم وهذا لا يمكن في الخلاء لان كل ما يفرض فيه حد ينتهي اليه الجسم يمكن ان يفرض ما هو اعظم منه بحيث يكون ذلك الحد في وسطه وهذا لا يمكن في الجسم لان كل ما يفرض فيه حد ينتهي اليه الجسم لا يمكن ان يفرض ما هو اعظم منه بحيث يكون ذلك الحد في وسطه لان ما يفرض ما هو اعظم منه يكون ذلك الحد في طرفه لا محالة

قوله لانها منبسطة الخ قد يرد عليه ان الجزء الذي يحل محل الجزء الخارج يجب ان يكون مساويا له فلا يكون الخلاء متناهيا وقد يجاب بان المراد بالمساواة المساواة في الجسمية لا في المقدار فلا يرد ما ذكر ويمكن ان يقال ان المراد بالمساواة المساواة في المقدار لكن لا نسلم ان الخلاء متناه بل نقول انه غير متناه وقوله لانه لو كان متناهيا الخ قد يقال ان هذا مبني على ان الخلاء لا يتناهى الا بالقوة وهو ممنوع بل يجوز ان يكون متناهيا بالفعل ويجاب بان المراد بالتناهي بالفعل ان يكون بحيث يمكن ان يفرض فيه حد ينتهي اليه الجسم وهذا لا يمكن في الخلاء لان كل ما يفرض فيه حد ينتهي اليه الجسم يمكن ان يفرض ما هو اعظم منه بحيث يكون ذلك الحد في وسطه لان ما يفرض ما هو اعظم منه يكون ذلك الحد في طرفه لا محالة

قوله لانها منبسطة الخ قد يرد عليه ان الجزء الذي يحل محل الجزء الخارج يجب ان يكون مساويا له فلا يكون الخلاء متناهيا وقد يجاب بان المراد بالمساواة المساواة في الجسمية لا في المقدار فلا يرد ما ذكر ويمكن ان يقال ان المراد بالمساواة المساواة في المقدار لكن لا نسلم ان الخلاء متناه بل نقول انه غير متناه وقوله لانه لو كان متناهيا الخ قد يقال ان هذا مبني على ان الخلاء لا يتناهى الا بالقوة وهو ممنوع بل يجوز ان يكون متناهيا بالفعل ويجاب بان المراد بالتناهي بالفعل ان يكون بحيث يمكن ان يفرض فيه حد ينتهي اليه الجسم وهذا لا يمكن في الخلاء لان كل ما يفرض فيه حد ينتهي اليه الجسم يمكن ان يفرض ما هو اعظم منه بحيث يكون ذلك الحد في وسطه لان ما يفرض ما هو اعظم منه يكون ذلك الحد في طرفه لا محالة

قوله لانها منبسطة الخ قد يرد عليه ان الجزء الذي يحل محل الجزء الخارج يجب ان يكون مساويا له فلا يكون الخلاء متناهيا وقد يجاب بان المراد بالمساواة المساواة في الجسمية لا في المقدار فلا يرد ما ذكر ويمكن ان يقال ان المراد بالمساواة المساواة في المقدار لكن لا نسلم ان الخلاء متناه بل نقول انه غير متناه وقوله لانه لو كان متناهيا الخ قد يقال ان هذا مبني على ان الخلاء لا يتناهى الا بالقوة وهو ممنوع بل يجوز ان يكون متناهيا بالفعل ويجاب بان المراد بالتناهي بالفعل ان يكون بحيث يمكن ان يفرض فيه حد ينتهي اليه الجسم وهذا لا يمكن في الخلاء لان كل ما يفرض فيه حد ينتهي اليه الجسم يمكن ان يفرض ما هو اعظم منه بحيث يكون ذلك الحد في وسطه لان ما يفرض ما هو اعظم منه يكون ذلك الحد في طرفه لا محالة

فصل في ابتداء القول في الزمان
واختلاف الناس فيه
ومناقشة المحققين فيه

ان النظر في امر الزمان مناسب للنظر في امر المكان لانه من الامور التي يلزم بكل حركة والحال في اختلاف الناس في وجوده وما هيته كالحال في المكان فمن الناس من نفى ان يكون للزمان وجود البتة ومنهم من جعل له وجودا لا على انه في الاعيان الخارجة البتة بوجه بل على انه امر يتوهم ومنهم من جعل له وجودا لا على انه امر واحد في نفسه بل على انه نسبة ما على جميع ما لا امور ايا ما كانت الى امور ايا ما كانت فقال ان الزمان هو مجموع اوقات والوقت عرض حادث مقدر وجوده عرض اخر مع وجوده فهو وقت الاول اي عرض حادث كان ومنهم من جعل الزمان موجودا وحصفه فالمه منهم من جعله جوهرا واما من انه

الهوا الى الخلاء الذي اقتضاه طبيعته لو لم يكن ثمة نخونه فيجد الماء مدخلا لاستحالته وقوع القوة الخلا فلهذا اما شاهدت من ان المدخنة اذا كانت مملوة ماء او كان يتقبض منه هواء ثم ادخل فيها الماء الى نفسه كما يوسد فم الغاروره ماصع وبحت نار حاره لا يكسرها ثم كبت على الماء ضرب ايا كيفما امتصاص منها للماء واما الجواب عن الحجة التي بعد هذه فقد سبق بطلان هذا الجواب وقال ان المحرك يدفع ما يليه من هوام الهوا ومنع دخال الجسم لا يطيع فيه الهوا المتقدم الدافع فيكاد الموج من المدفع وغير المدفوع ويضطر الى قبول جسم اصغر وما حاذاه يكون ما يعصر ويكون بعضه يخرب معه وبعضه يعصى ولا يخرب فمحال ما بينهما الجسم الذي كبر حدثه من قال وهو معدوم معدوم اعد قوام معدوم فلنكتفا هذا القدر من الكلام في المكان فلنشرع الان في الزمان ☙

فصل في ابتداء القول في الزمان
واختلاف الناس فيه
ومناقشة المحققين فيه

ان النظر في امر الزمان مناسب للنظر في امر المكان لانه من الامور التي يلزم بكل حركة والحال في اختلاف الناس في وجوده وما هيته كالحال في المكان ☙ فمن الناس من نفى ان يكون للزمان وجود البتة ومنهم من جعل له وجودا لا على انه في الاعيان الخارجة البتة بوجه بل على انه امر يتوهم ومنهم من جعل له وجودا لا على انه امر واحد في نفسه بل على انه نسبة ما على جميع ما لا امور ايا ما كانت الى امور ايا ما كانت فقال ان الزمان هو مجموع اوقات والوقت عرض حادث مقدر وجوده عرض اخر مع وجوده فهو وقت الاول اي عرض حادث كان ☙ ومنهم من جعل الزمان موجودا وحصفه فالمه منهم من جعله جوهرا واما من انه

ساعة سنة فان كان غير منتظم فيحتمل ان يكون منه سنون وشهور وساعات وما اخر ومستقبل وان كان منتظما فاما ان يكون موجودا جميع اجزائه معا وهو الجميع او اشاره وجب ان يكون الماضي والمستقبل منه موجودين معا وان كان بعض اجزائه موجودا وبعضها معدوما فلا خلو اما ان يكون المنقسم الى اجزائه بعضه موجودا والباقي معدوما على سبيل الحاضر والمستقبل او الماضي والباقي على سبيل الساعات والايام وما اشبه ذلك فاما الماضي والمستقبل فاحدهما ان فاق من مثلي الزمان معدوم واما الحاضر فان كان منقسما وجب السلبة بعينها وان كان غير منقسم كان الامر الذي فيه نوعا ما ان ليس بزمان ومع ذلك فانه لا يجوز ان يوجد بالفعل ولو وجد بالفعل لكان اما ان ينفي ولما العدم فان ينفي كان منتهى معه زمانا وشيء ما اخر او لم ينفي كله آنا وكان الحاضر والمستقبل معا في آن واحد وهذا محال وان عدم لكان اما ان يعدم في آن يليه لا زمان بينهما واما ان يعدم في آن بينه وبينه زمان فان عدم في آن يليه وبينه زمان لزم ان يبقى زمانا وقد اطلنا دليلا وان عدم في آن يليه كان الآن الاول متصلا مع آخر الزمان بينهما وهذا ما بينه وبينه زمان والجملة فكيف يكون للزمان وجود وكل زمان فرضته موجودا عند فارضه يتميز آن ماض وآن فيه الناس الى الماضي مستقبل وعلى الحال لا يصح ان يوجد معا بل يكون احدهما معدوما واذا كان معدوما فانه يصح وجوده لاحد الطرفين وهو معدوم فهو يكون المتوهم في معدوم والجسم لا فهو يكون شيئا واصلا ليس بمعدوم وموجود فهو هي الشبه الفوته التي على بعض من ينفي الزمان ويقول انما انه ان كان لا بد للحركة في ان يكون حركة من ان يكون في زمان وليس في خارج هذه الحركة في ان يكون حركة الى ان يكون في حركة اخرى تحل محل الاولى اصلا عند حصولها بل ربما احتيج الى ذلك في بعض الامور لا لان يكون حركة بل لان يوجد هناك في الخارج شيء ان تحرك الى ان يحرك وهذا القدر من شرط الحركة بما هي حركة ولا من لوازمها واذا كان

فالذهن ان شئ وجوده هاهنا وبين وجوده هناك شيئا في نفسه يقطع هذه المسافة بهذه السرعة او البطء الذي لهذه الحركات او لهذا العدد من الحركات والسكونات المزجاة
فكون هذا اعني الفلك الحركة لا وجود له لكن الذهن يوهمه في نفسه لحصول الاطراف
الحركة فيها فالفعل معا مثلا ما ان للجمل والوضع والمنظم وما جرى هذا المجرى انشأ فيها
الذهن على الامور المعية وله ومناسبات منها ولا يكون الامور الموجودة شيء منها وقال
الطائفة التي ذكرناها اولا بديا ان الزمان ليس الا مجموع ما وقع او يقع دائما اذا ثبت او قائما مثالية
وجمعها الرسل ان مجموعها الزمان واذا كان كذلك فاذا عرفنا الادوار عرفنا الزمان
وليس الدور الا ما اوجبه الموقت وهو ان يعين ما عارض معروض مفروض مثلا يكون كذا
بعد ومتى ما اذا يكون مع طلوع الشمس بعد طلوعها وغروبها ويكون الوقت طلوع الشمس وليجعل بدلا له
ودوم زيد الصلاة بعد طلوع الشمس واذا ما صار طلوع الشمس وقتا صار بعينه الوقت اياه
ولو شاء الجعل غيره وقتا الا ان طلوع الشمس وكان اعم واعرف واشهر ولذا اختير ذلك
وملخص محراه للوقت فالزمان هو جملة امور هي اوقات موقته او من سائها الا ان الجمل اوقاتا
موقتة فلو اوان الزمان على غير هذا الوجه لاوجد له معروف خالص الكون للاكوان
وقالت طائفة ان الزمان جوهر اي متحقق لا يكون جوهرا او موجودا واحدا او جوهرا او وجود
محسوسا لاحاجة فعل الاب بدليل كلما حادث ان يرفع الزمان وجب ان يسبب الزمان لان
يرفعه قبل شيء او بعض ومهما تعلت ذلك معا او مع رفعه قبليا او بعديه فكون الاب
الزمان مع رفعه اياه قبليه والعديه الى يكون على هذا الصورة لا يكون الا الزمان او بزمان والزمان
واجبا الوجود لا يجوز ان يرفع وجوده وما لا يجوز ان يرفع وجوده فليس يعرض وما كان موجودا
وليس يعرض معه جوهر قالوا واذا كان جوهرا واجبا الوجود فهو جوهر اني قالوا واذا كان واجب

والزمان صالح ان يوصف بحركة الجوهر المتوهم الاصل والحركة لا تخلو ان تكون ذلك بالنسبة
على انه جوهر مقدم فانه يصح ان يقال ان السريع هو الذي يقطع مسافة طولى في زمان اقصر ولا يصح
ان يقال في حركة اقصر وبطء الحركة الاولى الذاتية هذا الحكم بعينه فانها يصح ان يقال انها
انها اسرع الحركات كلها فانها تقطع مع قطع الحركة الاخرى اعظم معها في هذا مما سلم فيه بعدك
وهذه المعية راجعة الى امر غير الحركتين بل يأتي على معنى كلتاهما الهيه ومتساويان
فيه ومختلفان في المسافة فذلك المعنى ليس ذات احدهما لان الذاتي لا يشارك الاخر في ذاته وشاركه
في الامر الذي هما فيه معا وبعض من هذا الوضع ان يظهر فساد قولنا من حمل الازمان اعراضا موقتة
لامور من ذلك انهم يجعلون نفس ذلك العرض الحادث من حيث هو حركة او كون او سواد او
سائر ما يفرد ذلك وقتا والضرورة يضطر الى ان قولوا انه يصير وقتا للوقت ويضطرون
الى ان يكون الوقت مقدرا وموجودا حتى اخر مع وجوده وهذا الامر او هذه المعية فهم بينهما
ضرورة معنى غير معنى كل واحد من الغيرين وكل معنيين غيرين فبينهما اذا امرا
معا فاذا كان وجودهما معا او وجود واحد منهما موقتا ما نده مع وجود الاخر والمفهوم
من المعية هو امر ما لا محالة للسر هو مفهوم لاحدهما وهو المعية مقابلة لمعنى ان لا يعدم احدهما
او اخر وهذا الشيء الذي فيه للمعية هو الوقت الذي يجمع الامرين كل واحد منهما فمحال ان يجعل
ذلك الامر عليه كما لو كان عرض ذلك الامر مما ينفع في ذلك لوجب ولو كان ذلك الامر في نفسه وقتا
لكان اذا بقي مدة وهو واحد بعينه وجب ان يكون مدة بقائه واستدامتها وقتا واحدا غير نفسه
وقد علم ان الوقت الموقت هو حد بين متقدم ومتاخر وان المتقدم هو ما مضى والمتاخر
لا يخلف ما هو حركة او سكون او غير ذلك فليس كونه عرضا كذلك كونه حركة
او سكونا او كونه متقدما او متاخرا او معا بل جمعه للعلم والمتاخر والمعية امر اخر

هو حال الزمان
واما الحجة التي اعتمدوها لجاعلوا الخلا الزمان حركة فهي بينة على من يقدم مقدمة مسلمة وذلك
وهو ان كل ما يقتضي ان يكون في طبعه شيء ماض وشيء مستقبل فهو زمان فان هذا غير مسلم
فلم كثيرا ما ليس بزمان هو ماض ومستقبل كالطوفان والقيامة بل الحق ان يكون مع هذا الشرط
اخر وهو ان يكون الذي له ماض هو الذي منه الذي هو نفس الماضي لو نفس المستقبل الذي هو طبيعته
الامر الذي اذا مضى الى امر اخر كان ذلك الامر الذي حدث ماضيا ومستقبلا والحركة اذا مضت ليكن
نفس وجوده حركة هي انها ماضية بل يكون وقارت الماضي وذلك يصح ان يقال الحركة في زمان
ماض ولا يجوز ان يقال الحركة في حركة ماضية اللهم الا ان يعني بحمله الحركة الماضية وليس
قصدنا هذا بل ان يكون الشيء مطابقا للوجود ذلك الذي هو فيه واما الطوفان فان الزمان هو دوره
واحد من الفلك فهذا الحالة ان كان زمان وخرج زمان وليس يدوره وانما يعد من هذا كله
ظن من ظن ان الزمان هو الفلك بقياس من مجنس في الشكل الثاني على ان الجزئي المتعين يكافئه
وهي قوله وكل جسم فلك فانه ليس كذلك بل الحق ان كل جسم ليس فلكا هو فلك
واما الذي عد الزمان فليعلم انه كل جسم مطلقا فان الفلك بعينه ايضا في زمان على الوجه الذي
يكون الاجسام في الزمان على ما وعدنا ان نشير الى المذاهب الباطلة في ماهية الزمان فحقيق
بنا ان نشير الى ماهية الزمان ونوضح لنا من هذا الوجه وشبح حال الشبه للاذهان في وجوده

فصل في تحقيق ماهية الزمان واشباهها

نقول ان الذي الواضح انه ولا يجوز ان يدعى ان يكون للحركة وشيئا معا واحدها بقطع مسافة
اول والاخر مسافة كثيرا ما لاختلاف البطء والسرعة واما الفواصل وعدد السكونات
المحاله كما ارآه قوم ولا يجوز ان يقدر ان يقطع مسافة ما بين احدهما وبين الاخر احدهما منتهى
الى اخر المسافة والاخر مبتدأ منه وذلك للاختلاف المذكور ويكون في كل جزء من الاجزاء

لم يكن قبل اوامعه وقبل الظاهر بعد فاذا الزمان لا يوجد الا مع وجود حدّ حال وحيال يستوعبه
الحدّ والا لم يكن زمانا ايضا لانه اما كان لمجرد فعقه لم يكن سيالا حتى كان شيء منه يوجد
امّا ان يكون بينهما امكان تجدّد امور او لا يكون فان كان بينهما امكان تجدّد امور فكون فيما
بينهما قبل وبعد والقبل والبعد انما يتحققان بتجدّد امور وقد صنا انه ليس هنا تجدّد امور هذا
خلف وان لم يكن بينهما هذا الامر كان بينهما ملتصقان والخلو امّا ان يكون حال الالتصاق
مستمرا او لا يكون فان كان مستمرا فعدمه اما ان يكون مستحيلا استحالة بعد وان
كان ممكنا كما عاد الكلام من راس فيجب ضرورة ان كان زمان ان يكون تجدّد امور اما على
الاتصال او على الانفصال فان تحرك كما لم يكن زمان ولان الزمان كما قلنا مقدار وهو
متصل يحاذي لاتصال الحركات والمسافات فلا محاله فصل مشوم وهو الذي يسمى الآن ٥

فصل في بيان امر الآن

يعول ان الآن يعلم من جهة العلم بالزمان وان الزمان لما كان متصلا فلا محاله فصل مشوم
وهو الذي يسمى الآن وهذا الآن ليس موجودا البتة بالفعل بالقياس الى نفس الزمان والا لقطع
اتصال الزمان بل انما وجوده على ان يتوهمه الوهم واصلا كما يتوهم الامتداد الواصل لا
يكون موجودا بالفعل في المستقيم الامتداد حتى هو واصل والا لكان جزءا يتسلم بعد وقبل
فلا نهاية بل انما يكون بالفعل او قطع الزمان ضرورة امر القطع ومحال ان ينقطع اتصال الزمان
وذلك لان ما حمل الزمان بقطع لو حمل امّا ان يكون ذلك القطع وابتداء زمان اخر انتهاؤه فان كان
في ابتداء الزمان وجب ان كان يكون ذلك الزمان لا قبل له واذا كان لا قبل له وجب الا يكون
معدوما ثم وجد واذا كان معدوما ثم وجد يكون وجوده بعد عدمه فيكون عدمه
قبل وجوده فيكون له قبل ضرورة ويكون ذلك القبل معيّا عن العدم الموصوف به على النحو

الذي قلنا في غير هذا الموضع فيكون الشيء الذي به تقال هذا النوع من التقدم حاصلا ولا هذا
الزمان فيكون هذا الزمان قبله زمان يكون متصلا به خلاف قبل وهذا بعده وهذا الفصل
يجمعهما وقد فرض فاصلا وهذا خلف وهذا ان فرض فاصلا فهي اذ ان نهايته لم يخل اما ان
يكون بعده امكان وجود شيء او لا يكون فان كان لم يكن بعده ان وجد شيء ولا واجب
الوجود حتى يحال ان وجد شيء مع عدم ما اسمي اليه من نهايته فقد ارتفع ان يكون وجود
واجبا وارتفع الامكان والوجود واجب والامكان المطلق لا يرتفع وان كان بعده
ذلك فله بعد موجود فالان واجب الفاصل والزمان لا يكون له آن بالفعل موجودا بالقياس
الى نفسه بل بالقوة اعني القوة القريبة من الفعل وهو ان الزمان منهما ان يفرض فيه الان
دائما اما بالفرض العارض او بما اداه الحركة محالا مستمرا غير منقسم كحد الطلوع او
الغروب او غير ذلك وذلك لان حقيقة الفصل في ذات الزمان نفسه بل في اضافته
الى الحركات على ما تقدم في الفصول الاضافية في المقادير الاخر كما يفصل خرسم من خراخر
سواء اوهما نفسه او فرض فارض من غير ان يكون وجد اصلا فيه بالفعل فصل في نفسه بل اصل
فيه فصل بقياسه الى غيره وهذا الان اذا حصل بعده بالنسبة فليس يكون عدمه الا في
جميع الزمان بعده وقول القائل انه اما ان يعتمد في ان يليه او لا يليه هو بعد ان يسلم
ان له فسادا مستدا في آن بل انما فساده وهو طرف الزمان الذي هو في جمعه يعدم فانه
لا يفهم من الفساد غير ان يكون الشيء معدوما بعد وجوده ووجوده في هذا الموضع وهو
انه طرف الزمان الذي هو فيه معدوم كما انك اذا قلت انه في طرف الزمان الذي هو معدوم
فيه موجود وليس لفساده مستدا فساده واول آن عدم فيه لا بين وجوده وعدمه
فصل هو وجوده لا غير وانت تعلم انه ليس للمتحرك والساكن والمتكون والفاسد

ما يملكون والمساوي
الوجود كلاهما المتمم والناقص

اول آن هو فيه متحرك او ساكن او متكون او فاسد اذ الزمان بنفسه بالقوة القريبة من الفعل
يظن من انه يقبل على هذا آن الآن امّا ان يعدم طبيعا قبليا لا متمما احدا الى العدم مده
او يعدم دفعة فيكون عدمه في آن كقولك لحاجز ان يمنع فاده معقول ان المعدوم او الموجود
دفعة بمعنى الذي يحصل في آن لم يجد ليس لا متمما المقابل الذي يعدم طبيعا قبليا او الذي وجد طبيعا قبليا لا قبليا
بل هو اخص من ذلك المقابل وذلك المقابل هو الذي ليس يوجب الى الوجود او الى العدم الا بتحاله
او غير ذلك طبيعا قبليا لا وهذا اصدق على ما منع عليه دفعة وصدق على الامر الذي يكون
في جمع زمان ما معدوما وفي طرفه الذي ليس بزمان موجودا فان هذين ليسا بوجدان او يعدمان
طبيعا قبليا لا والاول انضاف ذلك وهو الذي يكون وجوده او عدمه في آن كهذا الوجود او
ذلك الوجه الاول لان ايجابه الاول قد فرض فيه الحكم في الزمان الذي هو نهايته طبيعا قبليا
كالحكم في جميع الزمان وفي هذا الوجه قد فرض الحكم في الآن مخالفا للحكم في الزمان
من غير ان وضع آنا بعد الآن المخالفة والا لوقف مشاغبه بان آنا والكان ذلك الآن
هو الطرف الذات وليس كلامنا في ان هذا الوجه الذي يصح وجوده او لا يصح فانا لا نحكم
فيه من حيث يصدق ويوجد بل نحكم فيه من حيث هو محمول عليه سلب ما وذلك السلب
هو انه ليس يوجد او يعدم طبيعا قبليا لا وفي ذلك شركة وذلك الشركة يخص من هذا السلب
والاخص لا يلزم الاعم وليس يجب ان يكون الشيء من حيث هو موضوع ما او محمولا يحب ان يصدق
عليه وجوده او لا يصدق عليه فاما في صناعة المنطق واذا كان وجدانا ليس يوجد او يعدم طبيعا قبليا لا
اعم من ان يوجد دفعة او يعدم دفعة بمعنى انه يكون حاله في آن مستدا قليس قول القائل انه
اما ان يكون طبيعا قبليا لا وان يكون دفعة هذا الوجه صادقا واصلا والمعضل المحيط بطرفي النقيض
او المحيط سقيم ولا يلزم نقيضه وايضا فان مقابل ما يوجد دفعة هو ما لا يوجد دفعة اي

لم يوجد في آن مستدا وليس بينه وبين حاله انه يوجد او يعدم قبليا لا طبيعيا وان يصدق معه
الذي حسبت ان وجه المذكور اللهم الا ان يعني بما يوجد دفعة الذي لا يوجد آن الا ووقوفه
حاصل الوجود ولا يوجد آن هو فيه بعد في المستقبل وذلك في المعدوم دفعة بحسبه
فان كان عني بذلك ان هذا لا يلزم المقابل وصحح العضيه ولكن لم يجب ان يكون وجوده طبيعا
دفعة او عدمه وهذا شيء وان كان كذلك فهذا الوضع ممتنع ان يكون سببا الى ان
ما قلناه وهو انه ما الحري ان يوجد فيه هل الآن المشترك من زمانين احدهما الامر المتحال وفي
الآخر المحال اخرى فيخلوا الامر منه عن المحالين جميعا او يكون فيه على ما يجري المحالين دون الاخرى فان
كان الامر ان دون المتناقضين كالماس وغير الماس والموجود والمعدوم وغير ذلك فمحال
ان يخلوا الشيء الآن الا وهو فيه جميعا محالين يكون لا محاله على احدهما فاثبت يتحرى على
احدهما يكون وهو ان الامر الموجود حاله يرد عليه امر يعدمه فلا محاله اما ان يكون ذلك
الشيء او ما يصح ورود الذي يسناد به حاله في اي آن احدث وفي زمان وجوده
ولا حاجة في ان يكون ذلك الى ان طابق بوجوده ما كان هذا الشيء في الفصل المسترل موصوفا
كالمماسة والترجيح وغير ذلك من المحالات فانه الى يسناد وجوده في كل آن
ولا حاجة في ان يكون من زمان وجوده واما ان يكون الشيء مخالفا وهو ما اصفه فمنع وجوده في
زمان فلا يمنع في آن يكون وجوده في الزمان الذي وجده والان الحاصل بينهما الاحتمال فيكون
فيه معادلا مثل المفارقة وترك المماسة والحركة فمن حال ما يجوز ان يسناد بحاله في
آنات من زمانه دون آنات الوضع ابدا ومنعه لا يجوز ان يسناد بحاله الا انه اما ان يجوز
مثل الا مماسة التي هي المماسة فانها لا تمنع الا بحركة واحدة فان حال ولكنها اشبه لا
مماسة كما ما نا نشابه فيه وان اختلف احدهما من جهة اخرى فليس خلاف من جهة ما

مسافة ولا مساسه وامّا الذي لا يوجد ذلك فكالحركة فانّها لا تستدعي بحسبها في آن من الآنات بل تكون
في زمان يحدث ويعدم جزء منه من حيث هو زمان لا محالة فالتي تغير المتحرك اذا تحرك والتماس
اذا زايل الآن الفاصل من زمانه اذ لا امتداد مقارنة فيه والحركة فيه مماسة وعلى حركة
وهذا وان كان داخلا في عرض المسافة تابعا من حيث هو في مسافة اخرى هذا الذي ذكرناه هو الآن
المجتمع في الماضي والمستقبل كما انه حدث بعد ان لم يكن وبعد هذا الآن وبعده آن آخر على نحو
اخرى فهذا الطرف المتحرك وليس بعضا من حركته ولا مسافة ما بل حظا ما انه
اعني ذلك الطرف هو المستقبل من ذلك الخط مفروض فيه بعض لا الفاعلية للخط بل التوهم واصله له
كذلك فشبه ان يكون الآن في الحركة بمعنى القطع شيء كذلك وشيء كالنقطة الداخلة
في الخط التي لا بعضه وذلك انه شبيه مستقبل وحد في المسافة وزمان المستقبل فعل قابله مضافة على
مسافته متصلة بطرفه زمان متصل فان كان المستقبل بالحالة التي زمان من الحركة هو طرف عن مستقبل
محال بسيلانه اتصالا لا يطابقه من المسافة بعضه ومن الزمان آن فانه لا يكون مع ملاحظة المسافة
وبعد خلفه ولا الحركة بمعنى القطع فقد انصت ولا الزمان مع مسافة وانما يكون معه من حيث
والحد طرف له عن منقسم انقسامه ويكون معه حالها من الزمان الآن ومن القطع التي بيننا انه
بالحقيقة هو الحركة ما دام الشيء يحمل من المسافة الحد امّا بعضه واما غير ذلك وهل واحد
من هذه بقياسه والمستقبل اتصافها به لنفسه من حيث اما كذلك انه شيء محدد من المبدأ في المسافة
الى حيث وصل كما فانه من حيث هو مستقبل شيء من المبدأ الى السمي وذاته الموجود المتصلة الآن
حد وبعامة لذاته من حيث هو الى هذا الحد فحري بنا ان ننظر هل كما ان المستقبل ذاته واحده
وبسيلانه فعل ما هو جزء ونهايته وضع المسافة ايضا كذلك في الزمان شيء هو الآن بسيلانه
فيكون هو ذاته غير منقسم من حيث هي هو وهو بعينه باق من حيث خلا وليس باقيا من حيث

هو آن لانه انما يكون آنا اذا اتخذ بعد الزمان كما ان ذا يكون متقبلا اذا كان بعد المحدد
ويكون بعضه بعضا او شيء الحركة كما ان المستقبل من حيث هو مستقبل انه لا يكون ان يحدث من
بل هو معروف وان له ما له كذلك الآن من حيث هو آن لا يحدث من كل الشيء الذي لا يزال ما صار آنا
على ان يحدث آنا كما ان المستقبل من حيث هو عرض له الاستقبال حتى ان يحدث آنا فان كان شيء مثل
هذا الموجود آنا فيكون خفاء ما قال الآن بعد ان سيلانه الزمان ولا يكون هذا هو الآن الذي مفروض بين
زمانين يصل بينهما كما ان القطع المتوهم فاعلة بحركتها مسافة هي عبر بعضه المسافة المتوهمة
مفارقا كان له الشيء وجود فهو وجود الشيء مقوما ما المعنى الذي حققناه مما سلف انه بحركة
من عبر لحد متقدم الامتاخر ولا بطبيعة كما ان كونه حادثا الآن اذا استمر سائلا في المسافة
لحدث الحركة هو ذلك كونه حادثا الآن الذي سميناه ما لان اذا استمر في متقدم الحد ومتاخرها
احدث الزمان فشبيه هذا الشيء الى المتقدم والمتاخر هو كونه آنا وهو في نفسه شيء بفعل الزمان
وبعد الزمان ثم الحدث اذا حدث آنا من حد وقبلها محدث بعد زمان وبعد الحدث
بعد الخط بان يكون كل بعضه مستوفى من خط بين ماضيا مقدرا والعادة الحقيقي هو الذي هو اول
معطى للشيء وحده ومعطى له الكثرة والعدد الكثرة والآن الذي هو بهذه الصفة بعد
الزمان فانه ما لم يحدث آن لم يعد الزمان والمتقدم والمتاخر بعد الزمان على الوجه الذي اي بانه جزؤه
ومحمل جزئيته وجود الآن فلا المتقدم والمتاخر احب الزمان كل جزء من شانه الانقسام
كما جزء الخط فالآن اولى بالوحدة والوحدة اولى بالتعديد والآن بعد على الجهة التي بعد القطع
ولا منقسم والحركة بعد الزمان بان يجر المتقدم والمتاخر سبب المسافة مقدارا لحركة من
عدد المتقدم والمتاخر والحركة بعد الزمان على انها واحد عدد ما الزمان وهو المتقدم
والمتاخر والزمان بعد الحركة بانه عدد له بعضه مثال هذا ان الناس لوجودهم هم سبب

وجود عدد هم الذي هو مثلا عشرة فوجودهم وجود عشرة بعضه والعشرة بعد جبان الناس
لا موجود من واشباه لهذا بعد وجزء كذلك في عدد والنفس اذا عدت الناس كان العدد وليس
هو طبيعة الانسان والعشرة التي حصلها الاثر او طبيعة الانسان قبل النفس بالانسان تعد العشرة
كذلك فالمحركة تعد الزمان على المعنى المذكور ولولا الحركة كما فعل في المسافة مع وجود
المتقدم والمتاخر ما وجد الزمان عند حاصل الزمان بقدر الحركة والحركة بقدر الزمان والزمان
بقدر الحركة على وجهين لهما انه بحسبها احاط وقدر والذي اشير اليه على كميته وقدرها والحركة بقدر
الزمان على انه مدار على قدره بما يوجد فيه من المتقدم والمتاخر من الاين وقد اللذان على
القدر وقدره بكون ما يدار الكيل على الكيل وقدره بكون ما يدار الكيل على المكيال
وكذلك المسافة بقدر الحركة على قدر الحركة وقدره الحركة على قدر المسافة مقدارا لزمانه مساوره
فيتغير وقدره مسافة رسمه لكن الذي يعطي المقدار للاخرة واحدها وهو الآن هو بذاته قدر ولا
الزمان نصل فيه قدره صلح ان يكون طويلا وقصيرا ولا عدد ما لتعاين المتقدم والمتاخر على ما اتفاه
صلح ان يكون كثيرا وذلك الحركة فانها تعرض لها الاتصال وانفصال فمثال على ما حواس
المتصل حواس المنفصل الذي تعرض خلقا لها من غيرها والذي هو اخص لها السريع والبطيء فقد
حللنا على الوجود حالا ان بالفعل الذي له وجود بالقوة على الخروج وجوده بالقوة

فصل في حل المشكوك المقولة

الزمان والمكان المقولي في ملاحظة رسمانيه مثل الاكوان في الزمان والمكان
لا في الزمان وفي الدهر والسرمد وهيئة وهو دائما وبعد والابد
واما الآن فان جميع ما يقال في امر اعدامه وانه لا وجود له فهو مبني على ان لا وجود له في الاين
وقد مر ان هذا لا وجود له مطلقا وليس ان يقال لا وجود له في آن خاص لا يمنع ان يسلم ان

الوجود الخاص على هذا النحو لا يكون الزمان الا في النفس والتوهم واما الوجود المطلق المقابل
للعدم المطلق فذلك الشيء له فانه ان يدرك ذلك بحس فالحس صادق في انه ليس
بمتظرف في المسافة متمددا وامكان الحركة على حد من السرعة مقدارها وان كان هذا السلب
كاذبا بل كان للحركة على ذلك الحد من السرعة مقدارها فمتى قطع هذه المسافة متحركا
قطع عبرها بالضرورة واسرع على ما وسعه فاما الاسباب التي بها ملاحظ وهو ان هذا مقدار هذا
الامكان والاسباب دلالة على وجود الامر مطلقا وان لم يدرك دلالة على وجوده محصلا
فان اعتبر هذا وما يشبهه الجملة بسبب التوهم فانه وان لم يوهم كان هذا النحو من
الوجود وهذا النحو من العدم ظاهرا مع هذا فحسن ان نعلم ان الموجودات منها ما هي محققة
الوجود محصلة ومنها ما هي ضعيفة الوجود والزمان شبيه بان يكون ضعيف وجودا
من الحركة وبخاسا لوجود امور ما فيما يرون ان يعرض الزمان من حيث هو زمان
مضافا بارادته الاضافة ولما كانت المسافة موجودة وجد والمسافة موجودة صار
الامر الذي من سببه ان يكون عليها وطابقا لها او قطعا لها او مقدارا وقطع لها النحو من الوجود
حتى ان قوما ليس لانه له وجود كذب فان ان يجعل الزمان وجد حاملا على هذه السبيل
بل على سبيل التحصيل هو الا في الوهم فاذن المقدمة المستعملة في ان الزمان لا وجود له
ناقصا معناه ولا وجود له في ذاته وليس يمنع ان يكون ان يكون له وجود وليس
ان بل وجوده على سبيل الاكوان ما يكون اكثر من شيء وشيء ما كان منهما التي التي
هو الزمان وليس في ان واحد البتة والحق ما بينهما ان الزمان ان كان موجودا فهو موجود
في ان او في زمان والمكان من هو موجود ما ليس يحتاج ان يشتغل به فان الزمان موجود
لا في ان ولا في زمان والله شيء بل هو موجود مطلقا وهو نفس الزمان كيف يكون

يكون له وجود في زمان على ما برهنا فيما تقدم ان الا يكون موجودا او يكون موجودا في آن
او يكون وجوده ثابتا في زمان ولا يخفى ما في القسم الاول والثاني من الانقسام ووجوده في آن
او موجودا ثابتا في زمان لان الزمان لا وجود له والحد مع المحدود فانه لا ثابت في زمان وما
هذا الا كون فاما ان يكون المكان غير موجود او يكون موجودا في مكان او في وجود مكان
وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون موجودا في مكان واحد مكان واما غير موجود لان الاشياء
ما ليس موجودا البتة فهي في مكان وغير المكان اما ان يكون موجودا في الزمان والمكان من جملة القسم
الاول والزمان من جملة القسم الثاني وسنعلم بعد هذا الذي قلنا انه ان كان الزمان موجود بحيث
يتبع كل حركة زمان وكون كل حركة تستتبع زمانا فالجواب عن ذلك انه فرق بين ان يقال ان
الزمان موجود لكل حركة وبين ان يقال انه متعلق بكل حركة وايضا فرق بين ان يقال ان
ذات الزمان متعلقة بالحركة على سبيل العروض لها وبين ان يقال ان ذات الحركة متعلقة بالزمان
على سبيل ان الزمان يعرض لها لان الاول معناه ان شيئا ما يعرض لشيء والثاني ان شيئا ما يستغرق شيئا ما
الاول فلانه ليس من شرط ما يعرض الشيء ان يكون عارضا له ولما مات وقد الحمار بالمواء
والمواء لما هو مساو له والثاني فلانه ليس اذا تعلق ذات الشيء بطبيعة شيء يجب ان يتعلق
طبيعة الشيء به وبين انا نبرهن ان ما سوى الزمان انه متعلق بالحركة وهيئة من امور الحركة ان
كل حركة سواء كان زمان او ليس لهم هو بين ان كون كل حركة متعلقة بها زمان يصحها ولا ان كل
ما هو زمان هو عارض لمعين يكون لكل حركة وذلك ان الزمان عارض لها انما هو بعينه من الحركات التي لها
ان ذواتها لا تتعلق بها الزمان وكيف تتعلق بها الزمان وكان لها زمان يكون موصولا بالزمان
وقد منعنا ذلك فهو اذا وجد الزمان لحركة على صفة صحيح ان تتعلق بها وجود الزمان بقدره
سائر الحركات وهو ان كل حركة حركة يصح عليها الاستمرار ولا يحدد لها بالفعل الوقوف فان

قال قائل انا لا نجد لكل حركة انها كان بعد الزمان حتى يكون حركة اخرى بعدها
بلا عدم ولا الخلاء قيل ما ذكرناه في الشكوك ان الجسم في اي وجه تحرك اغير محالة الحركة
جسم اخر فيجوز ان يتحرك ولا يجوز الا يكون له زمان والجواب عن ذلك انه سيبين ان كل حركة
جزئية مستديرة يحوم مستديرة لمتعرض للمستقيم جهات فلم يتحرك كان مستقيم طبيعة فلم
تكن مستديرة يجوز ان يكون كل حركة جسم الاجسام واحدة ولا الجسام اخرى مستحيلا او ان يكون
بين الاستحالة فليس كل محال يعرض لكون بين عروض الاستحالة بل كثير من المحالات لا يظهر
وتنتفي استحالتها ببرهان ما ان اعتمدنا الوهم واخذنا فيما المستديرة بالوهم
وانبسط السعفة المناسبة في الوهم اخرى وثبتنا في الوهم زمان محدود لا نشكوه والوهم
وليس بطرفا في هذا ما يصح في الوجود فالزمان اخر وجوده متعلق بحركة واحدة معلومة
وبقدر ايضا سائر الحركات التي يستحيل ان يوجد دون حركة الجسم الفلكي الزمان الا
في الوهم وذلك لان المقدار الموجود في جسم بقدره وبقدر ما يحاذيه ويوازيه وليس يجب
بقدره وهو واحد عينه للجسم ان يكون متعلقا بالجسم بل يجوز ان يتعلق باحدهما وبقدره
وبقدر ايضا الاخر فالذي يتعلق بالحركة انما ليس الا لان المسافة متصلة لان اتصال
المسافة صيرة على وجود عدد لها وهو الزمان وكون الحركة متصلة لان الحركة بها على وجود عدد
لها هو الزمان وكون الحركة متصلة متحيزين من جهة المسافة ومرجعه الزمان واما هي
في ذاتها فليست كذلك اما بالقوة وليس يدخل في ماهيته هذا المعنى اتصال او بعد وما له
لا يفهم من كمال ما بالقوة واستكمال الشيء الذي ومرجوح مرفوع الى فعل الذهن العدد ما بين
المبدأ والمنتهى متصل وابل للقسمة التي تفعلها المتصل بالهوى انا نعلم نوع من النظر نعلم بها ان هذا
المعنى يكون على المقدار المتصل لا غير فلو انا توهمنا له اجزاء لا تتجزى وكان المتحرك حين يتحرك

ـه الاوسط منها كان فيه عند حركته من الاول الى الثالث شيء اما بالقوة وهو يتوهم على استقامة نفس
كونه لهذه الحال بالقوة ولا يجب ان يكون منقسما وذلك لم يعرض اشياء اخرى لا يعرض وجوب
ذلك انها لا تكون الا على متصل فابلة لهذا التوهم كذا بين ان الاتصال امر عارض يلزم الحركة وجهة
المسافة وليس جهة الزمان لا يدخل في ماهيتها ولا في ملابسها لان المسافة والزمان في الحركة
اتصالا ولذلك متى يحال احدهما الحركة انحال الاخر مسافة او زمان واما اتصال الزمان نفسه
الذي هو اتصال الحركة بالمسافة لا اتصال المسافة وحدها فان اتصال المسافة وحدها لا يوجد
موجودا لوجب اتصال الزمان كما ان مسافة ما يتخيل فيها المتحول ومتى تبين من هذا
متخيل حتى يفيد ان في اتصال المسافة وجودا ولا يكون الزمان متصلا لا يجب ان يكون على
الزمان اتصال المسافة موسط الحركة ولان اتصال الزمان اتصال المسافة مشروط ان لا يكون فيها
سكون فعلة اتصال الزمان اتصال الحركة من جهة ما هو اتصال الحركة وليس هذا الاتصال
المسافة مضافة الى الحركة وهذا لا يكون بهذا السكون وليس هذا الاتصال علة ليصير الزمان
متصلا بل لانحياد الزمان فانه ليس الزمان سيالا يعرض له الاتصال الخاص به بل هو من ذلك
الاتصال فلو كان نتيجة الزمان اتصالا لا لعلة معنى لانحياد الزمان المتصل لكان الاتصال
عارضا للزمان لا جوهر الزمان وكما انه قول ان لو كان سبب لصيرورة الحركة بين اللين
بكثافته انه اذا كان عدم حركة ما من شأنه ان يحل لا عدم الحركة مطلقا ولا
تعدان يكون بين حركتين ما يعدل السكون بوجهما يقوم وباحرهما داخل وهي السكون
في الزمان دون كذا العرض والعشرات التي يشملها الحركة المكانية وانها تبدي من طرف الى
طرف وهي باحدة في الزمان لان الزمان واحد وما اخرا والزمان وقوط وكذلك ليس كما في
الزمان الذي واذا كان بعض ما يلحق المغير كله جملة فيها يلي الاستداد النقص

وبقول ان اتصال المسافة يسمى الزمان والحركة ايضا بالحركة صار الحركة
الحركة بها مشتقة واعتبار اتصال المسافة مشتق واعتبار مقدار الحركة شيء
فاعلم ان اتصال المسافة من حيث هي الحركة علة لوجود ذات الزمان الذي هو بذاته
متصل او اتصال لا انه علة لوجود ذات الزمان متصلا والامر لا علة له فهذا اصح
ان الزمان امر عارض للحركة وليس بجنس ولا فصل لها ولا سبب من اسبابها امر لا ينفك لها
بقدر جسمها ومن المباحث في امر الزمان ان نعرف كون الشيء في الزمان وقول انما نكون
الشيء في الزمان على الاصول التي سلفت ان يكون له بحيث المتقدم والمتأخر وكل ما له في ذاته
معنى المتقدم والمتأخر هو ما حركة واما ذو حركة واما الحركة فالامر بالقوة هو
واما المتحول فالة من ذلك الحركة ولانه وقيل لانواع الشيء ولاخر ابه وانها ما انه
انها شيء في الشيء فالمتقدم والمتأخر والآن ايضا والساعات والسنون يقال انها في الزمان
فلان في الحركة الزمان كالوجود في العدد والمعدوم والمتأخر كالروح والفرد
في العدد والساعات والايام كالاسر والملة والاربعة والعشرة في العدد والجسم
في الزمان كالعشرة الاعراض في العشرة ولان لا يكون اما ان يتوهم مستمرا ما بتا
ابدا واما ان يتوهم بحيث يعرض له متقدم وتأخر العرض ذلك سبب لكون الشيء
بكثافته انه اذا كان عدم حركة ما من شأنه ان يحل لا عدم الحركة مطلقا ولا
تعدان يكون بين حركتين ما يعدل السكون بوجهما يقوم وباحرهما داخل وهي السكون
في الزمان دون كذا العرض والعشرات التي يشملها الحركة المكانية وانها تبدي من طرف الى
طرف وهي باحدة في الزمان لان الزمان واحد وما اخرا والزمان وقوط وكذلك ليس كما في
الزمان الذي واذا كان بعض ما يلحق المغير كله جملة فيها يلي الاستداد النقص

ـه المكان

والزمان

وجود الزمان

ـه المكان

والزمان

وجود الزمان

كل ما يمر الاتصال الاتصال الزماني فقط قال ليس بقار ولا غير قار في الزمان فقط وذلك ليس له فاعل
الزمان الذي هو اصل الحركة في مسافته او شيء مسافته وهو مع ذلك ذو تقدم وتاخر هو
متعلق الزمان موجوده بعد وجود علة الزمان وهو الحركة التي فيها اسفال وهذه العزلة تشارك
الحركات المسافية في انها مقدرة بالزمان والاشتراك في ان الزمان متعلق الوجود بها معلول
لها فارقها المسافات وحدها او على عرضها في قولنا الحركات المسافية واما الامور التي
لا تقدم فيها ولا تاخر بوجه فانها ليست في زمان وان كانت مع الزمان كالعالم فانه مع
الحركة وليس في الحركة وان كان سبب لوجوده تقدم وتاخر فيما لا يجتمع وجوده ما هو متحرك وله
وجود تاخر لا يقبل التقدم والتاخر معا لان وجوده وذات وجوده تقوم منه ما لا يقبل قدما
وتاخرا ليس في زمان وهو من الجهة الاخرى في الزمان والذي الموجود مع الزمان وليس في الزمان
موجود مع استمرار الزمان كله وهو الدهر وكل استمرار وجود واحد فهو في الدهر والذي
بالاستمرار وجوده بعينه كذا هو مع كل وقت يعرض على الاتصال الزماني الدهر هو
فاما ثبات الغير ثبات وفسبة هذه المعية الى الامر كنسبة ذلك الغير الى الزمان
ونسبة الامور الثابتة بعضها الى بعض والمعية الدهرية هو معنى وجود الدهر ونسبته
الى الوجود ما ينتمي به السرمد وكل استمرار وجود هو سلب الغير مطلقا فاما غير فاما لا في
وقت فهو السرمد والعجب من قول من يقول ان الدهر مدة السكون او زمان غير متحرك
ولا معلول بدء ولا زمان ليس في حامل ولا بعد واذا كان فيه قبل وبعد وجب تحدد حال
على ما قلناه فليس الزمان حركة والسكون بحدوده التقدم والتاخر على الجوهر الثابت اساسا لها
لا غير والزمان ليس بعارض شيء من الاشياء لكنه اذا كان الذي مع استمرار الزمان وجدا
او بعدم ولم يزل عليه ظاهره نسب الناس ذلك الى الزمان اذ لم يجدوا اهنا لما يقارنا

غير الزمان الذي شرحنا به فان كان الامر محمودا حامد ذلك الزمان وان كان مذموما ذمه ولذلك الامور
الموجودة في اكثر الامر ظاهره العلل والعدم والفساد خفي العلة فان سبب الشيء معقول وسبب
الفساض والاندراس مجهول في الاكثر ولذلك ان سبب اسفوت جزء ما كثر ما عرض لذلك
ان يكون اكثر ما ينسب الى الزمان هو من الامور العدمية الفسادية مكان الهرم والاسفاض
وفناء المادة وغير ذلك فلزم ان صار الناس يعزون ذم الزمان وهجوه والزمان له عوارض وامور
تدل عليها الفاظ نحن نذكرها ونعدها فمن ذلك الآن وهو يفهم منه الحد المشترك بين الماضي
والمستقبل الذي فيه ملابث لا غير وقد يفهم منه كل ما فيه استمرار لك ولو ايام الماضي والمستقبل
وقد يفهم منه طرف الزمان وان زال على استمرار الا ان كان الحال يحمل طرفا فاصلا في الدهر
غير واصل وان كان يعلم خارج المفهوم انه لا بد من ان يكون مستمرا كما لا يدرك ان من
فصلا وطلسوع عن الطرف يقصد ومعنى لفظه وقد يعلون ان الزمان قريب جدا من الآن الحاضر
فيبين ويحقق بهذا القول ان كان انما ان يحد عنه فله حدان لا محالة هما آنان متصلان
في الزمان ليسعه به وهذا الآن ان يكون في الذهن خيرين مع الايام لكنه قد يشعر
الذهن في بعض الاوقات بتقدم آن على آن في الوجود وتاخر آن وطلب البعد المسافة بينهما اما شعر
بالآن المتقدم من آني الساعة واليوم وفي بعضها يعزل الآنان من الغرب بحيث لا يشعر الذهن
بما بينهما في اول وهلة ما لم يستند الى استبصار فيكون الذهن شعر بهما كالقائمة وفيما
معا وكما قلنا آن واحد وان كان آن الغيب والاستقبال مع الذهن عن ذلك في اذهاننا والحس
الى ان يرجع الذهن منه بكرة الآنان كالقائمة وفيما معا ومن الالفاظ الزمانية قولهم بغتة وبغته
هو نسبة الامر الواقع في زمان غير مشعور بمقداره مضر الى الزمان وبعد ان لا يكون الامر منتظرا
متوقعا ومن هذه الالفاظ قولهم دفعة وهو يدل على حصول شيء في آن وقولنا على مقدار

قولنا قليلا قليلا وقد سر خلال ومن هذه الالفاظ قولهم هوني وهو يدل على آن قريب في المستقبل
من الآن الحاضر لا بمقدار البعد بينهما قصرا شعورا يعتد به ومن ذلك قولهم فيما وهو
يدل على نسبة الآن في الماضي في بيان من الآن الحاضر الا ان المدة بينهما مشعور بها وقد يعبد
في المستقبل نظير ما في الماضي والمتقدم اما في الماضي فيدل على ما هو ابعد من الآن الحاضر والمتاخر
على مقابله واما في المستقبل فبالعكس فالمتقدم هو الماضي والمتاخر هو المستقبل والمتقدم
والمتاخر هو الماضي والمتاخر هو المستقبل والتقدير زمان مستطال ما بينهما ومن الآن انما يمس
الى الجدود والمتقابلة للزمان وايضا التقدم في الزمان مطلقا والحقيقة هو الذي ليس لزمانه

ابتداء

المقالة الثالثة

في الامور التي للطبيعيات من جهة ما هي كذلك

فصل وكيفية البحث

الذي يخص هذه المقالة

ان الطبيعيات هي اجسام واحوال الاجسام والكمية مخالطة ما للاضافة والجهة التي للاجسام
هي الاطار وما الى الاحوال الاجسام مثل الزمان ومثل اشياء اخرى يلحقها ما الدار او بالعرض
واحوال الاجسام يلحقها الكم اما من جهة كمية الاجسام التي لها او معها واما من جهة
الزمان كما على الحركة واما من جهة القياس اي عدد ما صار عنها او مداره وهذا البعد الخاص
لحوق الكم وهذا كما قال وهو مساهيه وهو غير مساهيه والاحوال التي بعد الاجسام من
كمية اما احوال الصحيحة ان يكون بارزا جسيم جسيم مثل حال الناتي والالتوائي في العظم وحال
الناتي والالتوائي في الاقسام والصغر واما احوال يكون بقياس بعضها الى بعض مثل النسبة

والتماس والتشابع والاتصال وما يجري مجراها واما احوال الاجسام والحركة والزمان فيها اصور من احوال
كمية انها لها واما اثبات وانها متطابقان او ليس كذلك بالاضافة لها واما القوى فيها
وغير من احوال الكمال فيها انها كيف كذا في امور اخوات نهايته او غير ذوات نهايته
وكيف كذا منها

فصل في النتالي والتماس

والتشابع والداخل واللاحق والاتصال والوسط والطرف ومعها وفرادى
وقبل ان نتكلم في كل امر منها في الجسام واحوالها والاعظم نحقق ان نتكلم في نتالهما والتناهيها
والصغر والانقسام وقبل ذلك فحقيق ان نعرف التالي والمتماس والداخل والتشابع والملاصق
وان نعرف الوسط والطرف وان نصرف معاني الكل وفرادى وقول ان المتتاليين هما الذان ليس
بين اولهما وثانيهما شيء من جنسهما مثل السوط الواحد فان التالي منهما للاول هو الذي ليس بينه
وبين الاولى شيء من جنسهما وقد يكون من نفس النوع مثل بيت وبيت وقد يكون من محاذيه النوع مثل
صف من انسان وصف من حجارة ونحو محاذيه لا يوجد بينه شيء من جنس ما في المحاذي عن يمين حتى
يجمعهما اسم عام جار كالخشب او عرضي كالساج والعاج صفا او السخونة جميعا واذا كان
بينهما ما ليس على الامر المجتمع عليه شيء ما ليس من جنسهما ناسا ان هذا ناس واصاحبه
مثلا اذا احدث هذه الاشياء من جنس هي ساج مثلا يكون الفرس ناسا والانسان والجمل
والنخلة والحجر من جنس هي حيوان كان الفرس ناسا والانسان ولم يكن الحجر والنخلة ناسا ولم
يكن الحجر من جنس هي ناسا ويكون الشخص الانسان الا الانسان واما التماس فهو الذي ليس بين
طرفه وبين طرف ما الذي يماسه شيء ووضع التماس هما الطرفان طرفاهما معا لا في الكل
بل في الوضع الذي عليه الاشارة فان الاطراف ليست في مكان البتة ولها وضع ما والمعظم ما
لها وضعا والوضع هو ان يكون الشيء حيث يكون بنسبة اليه في جهة مخصوصة والتماس

زال البياض دال على اختراعه والمراد بحده الذي فقال انه المتصل الذي اذا فرض فيه فرضان فصاعدا فانه ينقسم بهما في جهة من الجهات وبعده عن الآخر بعده الآخر وكون هذا المقدار اعم من المتصل الذي طبائعه واهذا وما المتصل ومحوان يكون الجسم اسم بالفعل وان يكون بالقوة لان اسم الفعل يعدان يكون بلام في المدركة ومحوز ان يكون زيد المتصل والمتقابلة واحد ولكل لا يجوز ان يقاع اسم المتصل هنا بهذا المعنى عليه من حيث هو ثابته وبعضه الآخر واحد وان من حيث يتبعه في الحركة على الخط المذكور وقال متصل الشيء وهو طرف لهذا وقال وهذا هو حيث المتصل واما الذي يقال انه المنقسم الى اشياء مثل القسمة هاهنا فهو رسمه وقال لان هذا اعم وهو مما سنه لان المتصل يفهم به المعنى الاول فهما حقيقتا ولا يدرى ان هذا المعنى يلحقه او لا يلحقه الا بعد ان يعلم ان المتصل المحاجز وايانه وجود هذا المتصل الحد اوسط واما قولنا قوة اي فانما قال لان كل واحد منها مكان خاص ليس جزء من مكان غيره اما له وللاخر وقال تعالى المكان ليس كمكان الدار بان يكون مكان واحد منهما هو بعينه مكان الاخر كما ما مذهب الاخرقان هذا مستحيل في المكان وغير مستحيل في الزمان بل انما قال تعالى لان المكان لا يشاركه شيء واحد بكون لجملتها مكان وكون كل منها مكان خاص خارج من خاص المكان الخاص حرز من المكان العام والوسط والبعد هو الذي ينفع الغير اليه هل العبرة الى عبوره في الدار اي غير دار هذه الانسانا فعه في معرفة عرضا ومع حال فانهما الاحوال اليه لزم الطبعات من حيث هي ذوات كوره

فصل في حال الاجسام

واما نسبها وهو ما احاط به وما تعلق به المطلوب كل الجسم

معمول هو احاطة الاس في الدهر هذه الاجسام المحسوسة منفهم من جملها ما الجسم من اجزاء لا

عرفي البنية وجعل كل جسم منقسما الى عدة منها متساوية ومنفهم من جعل الجسم من اجزاء لا انهاية لها ومنفهم من جعل كل جسم يشتمل على اشياء الاجزاء الموجودة فيه بالفعل واما عرفي اجزاء اصلا بالفعل واذا كان الجزء بالفعل فكان كل واحد من اجزائه المتفرد جسما ايضا لان الجزء بالجسم عنده اما ان يكون جسما لا اجزاء له واما ان يكون مما اقسام اجسام لا اجزاء لها ومعنى قوله لا اجزاء له انه ليس في الجملة جزء مفترض متميز بالهو وبالجد بالانفصال وليس يعني انه ليس مرشانه قبول الانقسام بل عنده انه متميز الانقسام دايما وكلما قسم فالحاصل من القسمة جسم له في عنده ان ينقسم لكنه ويبالمرجز ضمنه بسبب عدم ما ينقسم به او فوائده متميز الفاسم او صلابته او استخالة انحداره وهو في وسط وهو الجسم فانه قبل القسمة لا اجزاء له البتة بالافاعل الجز وجود الحد القسمة والقسمة اما سفر تو الانفصال واما يعرض متميز لحواله خواعر جزء اما عرض عن مضاف الحاضر او عرض مضاف الحاخاده والمواراه واما المنوهم والفرض ٥ واما الذين قالوا ان الاجسام تنتهي الى اجزاء لا تتجزى فمنهم من جعل اجزاء لا تتجزى اجساما وسماها ومنهم من جعلها خطوطا عرضا منقسمة ومنهم من جعلها غير اجسام ولا خطوط ولا اشياء لما وانفسها اقطار وابعاد ومعارف اصحاب المذهب الاول من هؤلاء من المتقدمين ومنهم شيعة ديمقراطس وابرخيلوس وابيقورس الذين هم الجوار وهؤلاء يقولون ان الجذب من هذه الاجسام هي الماس وانها لا تتجزأ منها متصل البتة وان الاجسام المحسوسة ليست بمتفقة الاتصال فان كل الاجسام الاولى موجودة بالفعل في الاجسام المحسوسة متميزا بعضها عن بعض وانها للاجسام المنقسمة الى القسمة المتوهمة وهي معرفة الصغر وبعضها الكبر ٥ واما اصحاب الخوف فيجوزون ان يكون جسم هو من المحسوسات لا جزء له بالفعل ويجوزون ان يكون الاجزاء الحاصلت بالفعل منفصلة ملقى مرة اخرى فيحصل منها

واحد وظاهر شد كل واحد منها فلا يكون ما كنا فيه وهو دال ما كنا فيه مقول لا اجساب دهو الحس فاذا قرن الاخرين من اصحاب الخوف ان الاخرين يحاولون جزء غير جسم وكل واحد من هو لا يجيء محصلا ما الفاعل ان جزء لا خرى ولا هو جسم من يجيء من كل جسم فانه قابل للتفرق واظهر من ذلك واذا وقع قابلة للتلاشي كما كانت واذا كان كل جسم يعني قابل التفرق بالفعل ولا ان فيها الفاكل يحذف الاجسام وصعوبة التفكيك وسهولته فالوا ليس ذلك لان جنسها مخالف ويعنون بالجنس الطبيعة النوعية فالوا ولا لاختلاف الفاعل ولا لعدم شيء والانتظام بذكرونها فاخرهو الذي فيه الخلف واذا كان في الخلف فهو هناك ولا لم يجز ان يحال الوجود الكلية من الاشياء الذي فيه وما لا يتلاشى فهو فطر جسم لان كل جسم ينقسم وما لا يتلاشى فانه لا ينقسم وهذا لا يحتاج عبد اله لان يقول طبيعة لا انه حد عنه فيسير بينهم ذلك اذا اوردنا حتى وقالوا انها انه لو كان كل جسم ينقسم فهو كان عرضا هو فكان للجسم امتلام واصناف واقسام واضاف من عرضها به فكان المخرج اذا اراد ان يقطع مسافة لحاجة يقطع نصفها وما بقي منها واحتاج حالتي زمان ثم ان يقطع انصافا لا نهاية فكان يجب الا يقطع المسافة ابدا وجب الا يقطع الجلوس السريع العدو والسلحفاة البطيئة العدو وكانت الازمنة لا يمر من قطع تعاسر عليها والمثل الاول لازما والثاني للحس لان الحركة موجودة فاقسام الجسم منها هو قالوا انه لو جاز ان ينقسم الجسم الى غير نهاية لوجب ذلك ان يكون الخردلة منقسما كما سلخ الى ان يسوى اديم الارض كله وقالوا لان الجسم منقسم الى غير نهاية لكانت الخردلة اذا قسمت اقساما وملاقسام الخردل العظيم وهذا محال ٥ وقالوا ايضا ان اللفظة لا تخلو اما ان يكون جوهرا قائما بنفسه او لا يكون فان كانت قائمة بنفسها فقد حصل الجزء الذي لا يتجزى وبكون التي يلفظها ايضا لفظ اخرى فتوالى اللفظ فاعلم

لجسم او لخط فاعلم ان اللفظ جسم وان كانت عرضا فهي حال محلا وكل جزء في محل فهو حال فيما يليه وكون له وكون اللفظة محل جوهرا لا عرضا وقالوا ايضا ان جاز ان ينقسم الجسم الى اجزاء غير متناهية جاز ان يتجزأ عرض متناهية وان يركب مع غيره تركيبا لا نهاية له وهم ان يقولوا ايضا انا اذا وضعنا خطا منقطعا على خط حتى يكون الخط المحاذي للفظة املا قطعا ومد الخلفه او الى اسم سبب ان يدلوا به على المعنى المفهوم من محل الخط وقد صار ان للفظة مماسة غير المماسة وزوال المماسة دفعة وكون في آن صار عرض مماسة وهي في حال الاولى ملامة لنقطة تالية للنقطة الاولى وكون الخط مسالية في الخط والخط موافقا عنها ذا الكلام على زوال المماسة للنقطة الثانية محالا هو في زوال مماسة للنقطة الاولى وكل احد من جوهر وجوهرا وبعرض منقسمة وهي الى جعلها او قلد ير اصغر الحاذات وقالوا انها محالا ما هولون وتحركه الكرة على سطح ملس الفرس يكون على اسه واقعة سقطة بعد نقطة هو الخط الذي يمسحه الكرة من نقطة والذين جعلوا هذا الجزء المتجزى الجسما وهو شيعة ديمقراطس قالوا ان الجسم لا يخلو اما ان ينقسم كل جزء منه الانقسام الانتهى كله فان كان قطاعه ان ينقسم وغير منقسم ارتفع وقوع الجمع احاد من موجودا لم يعرض منه محال بل انما عرض منه كذب عن محال الاثنين الغير محال لانه لم المحال فلم قرض اكل قسمة منكسة في الجزء فصار جزء الفعل قسمة لاحاد اما ان يحصل الاشيا ويحصل نقطة او فيحصل الجسام لا ينقسم لكن المحال ان يبقى الا الاشيا و لا النقطة فاما ان كان كل نقاطه الا اشيا ولا فيه لا شيء وهذا محال وان كان ان يقاضه ملا النقطة فاما ان كان كل نقاطه الا اشيا ولا فيه لا شيء وهذا محال وان كان ان يقاضه ملا النقطة فالمفهم النقطة وهذا ايضا محال صار اجتماع اشيا على ان النقطة جزء لا تتجزى لا يرد على جزء نقطة واحد وانها انما شلا فاما بالاسر والتجنب بعضها بعضا من الاواه ولا يتجزأ

ل الا لايف هو يرشا غله مكانا ولا يدرك منها منفصل مفيا ان يكون اسمه الى الجسام ليس في طبيعتها
ان يفصل منها الا بالوهم والفرض واما الذين قالوا بوجود اجزاء غير متناهية بالفعل فقد وقعوا
الى خلف امتناع ترتيب الاجسام من الاجزاء الغير المتجزية ومن الاجسام الغير المتجزية قالوا فان
الاجسام ايضا قد يتماسها اذوات اقسام وان لم يفصل بالفعل بعضها عن بعض والعرض كان
كل جزء منها ايضا جزاء من الجسم وان لم يفصل البته قالوا وقفي ان يكون لجزء الجسم لا نهايه وسبب
ذلك ينتهي الجسم انقساما لا يتناهى اذا لانقسام العرضي والفرضي انما يرد على الجزء الموجود في الجسم
يجاوزه وهو كون الجزء الجسم بحسب احتمال الانقسام فان احتمال انقسامه اغير متناه وكان الجزء اغير
متناهية ولما صنع اصحاب الجزء على هو لا والمجوهم الى مسلما النقل والدره والسلحفاه والخاوس
والحمله الى ان يكون الجزء كما ثانيا على انضاف لا يتناهى ولا يبلغ الغايه الذي هو الجبا والى الجبا
اليه اشيروس منها قالوا بالطفره وهو ان الجسم يقطع مسافه حتى يجيل فحد منها متصوره
عند متوسطه ولا يمر بما بين حاشيتي الوسط والورد اول من شبه اشيروس من التاجر الذي
مثالا من حدود ان الاباره القريبه من طرف الرحى والدوامه والاخرى القريبه من المركز وقد رواية
لو كان لجزء الذي عند الطرف يمر مع حركه الجزء الذي عند الوسط بالسواء لقطعا معا مسافه
واحده وهذا محال ان يمر الشيء في الوسط لانه متصل ملتزم بعضه ببعض فيتبين الذي في
الوسط يمر ثم يعود طفرانه معا الذي عند الطرف يمر ثم يعود طفرا ثم يمر حتى يصل في بعد اكثر
من بعد الذي في الوسط وهذا استشنع الاولون من القائلين بالطفره ولزمهم هذا الكلام
فلجوا وقالوا ان يكون حركه متصله اسرع من حركه ما يوسط سكون اضطروا الى ان جعلوا
الذي في الوسط يسير كسيرهان اكثر من سكونان الذي على الطرف واضطروا الى ان يكون
المتوسط من السكون والى ان حكموا بان الجزء يسقط عند الحركه اخرا وهما اصعفان من بعض

نعكسا لا يلزم احدهما ان يتوهم مع الاخر بل يمكن احدهما وتخيل الاخر فلم يلزم احدهما وتناعه
الطفره والاخر وتناعه التفكك ٥

فصل في ابتاث الراي الحق

منها وابطال الباطل ٥

واذ قد تم الكلام على خلاف المذاهب في مسلمانه فلنشرع في مسلك نحن نذهب اليه الحق ونعمل
على الله التوفيق الذي اوردنا محالا لغوه فنحله اولا ما قلنا ان الجسم فيه اجزاء بالقوه
عرضا مشاهيه فظهر بطلانه من وجهين احدهما بتخيله قطع انتهاء بعد زمان متناه ولا ايتاء الطفره
بين الطرفين في مسافه وبان كل قدر واما هو من آحاد واحاد لا يتركب واحد وجود بالفعل لا يتركب
كثره واما لا يتركب واحد لا يتركب اجزاء الا نهايه بل الجزء الواحد لا ينقسم من جهته هو واحد واذا
لضيف البه احاد حلنا له يخرج اما ان يكون الاضافه على سبيل المماسه او على سبيل المداخله
او على سبيل الاتصال فان كان على سبيل الاتصال الحادث المتصل من مقادير منها محدوده فبطل
الراي وان كان على سبيل المداخله يزيد منها قدر وان لم تتناهى فعالا لا نهايه لها في الوجود
وان كان على سبيل الالتاء فكل واحد من الجزء بعضه وضع بعض مخصوصا ومحال ان يكون
له بعضه وقد حسبا على اوضح من بعد فيكون جسما والجسم اذا قدر اجسام اموال مساهمه
العده كان من تركيب الجسم لا محاله وله نسبه الى الجسم الغير المتناهي الاجزاء نسبه محدود الى
محدود في عظمه فاذا وقفنا في الاجزاء على ان النسبه بلغ المولف من الاجزاء المتناهيه مبلغه
كان جسما مساويا للمولف من اجزاء متناهيه العدد وكذلك الجسم الاول هو مولف من اجزاء متناهيه بالعدد
واما مذهب القائلين بان الجسم ينتهي الى اجسام لا تنقسم الفوت للاتصال فانا نوخر الكلام
في النظر في امر هذه الاجسام فانهم ليسوا يمنعون كون الاجزاء التي انتهاء تنتهي اليه منه

ذات احتمال الانقسام وضع ذلك بالفعل او عسانا لخوارذلك اولا يجوزه
معان سمع اخر من النظر انما الموضع الاخر به النظر في الاسقصات ٥ واما مذهب المتوسطين
للاجسام من غير الاجسام محبان فمخ بطلانه فقول ان هذه الاجزاء اذا اجمعت فكان منها
جسم فلا ان يجمع على سبيل المماسه او على سبيل المداخله او على سبيل الاتصال
اما لاستحاله المجموعه اما ان يكون بينها بعد او لا يكون فان لم يكن بينها بعد فاما ان يكون
بلا فيها بالاسر او لا بالاسر وان كان بالاسر كانت مداخله على ما اوضحنا وان كان لا
بالاسر فلا ان يحصل كرسي بملاقي الاخر او يكون ذلك الشيء مشتركا فان لم يحصل في مماسه
وان كان مشتركا فهو اتصال وكذلك هذه الاجزاء اذا اجتمعت لم تجتمعها من احد هذه
الوجوه فان اجتمعت على التوالي فقط لم تحدث منها الاجسام المتصله والمتر وكلامنا فيها فاما ان
لا يجتمعا على اتصال وتماس في كل واحد منها منقسم الى مسئول وقوابل ومتموس ومحال على
فرض استرخائي الفصول السالفه وجب ان يكون احد الاجزاء الذي في احد منها والحقا خاليا فلا
لا حدهما ان يكون مجتمعا على الاخر متوسط هذا الخلاء فيكون كل واحد منها بالقياس
الى ما يليه الاخر وهو اثر منفسه متموس متوسط منقسما وان كانت الاقاء بالاسر وكانت الحله
فلا يخلو اما ان يكون كل واحد من الجميع كالجزء الذي لا يتجزأ فلا يكون واحد منها
هذه الاجزاء الذي لا يتجزأ لا يجتمع احتمالا كما الفنه منها جسم فالجسم اذن غير منقسم اليها واذا ليس
شيء فيه من الاجسام الى اجزاء لا يتجزأ ان ينقسم وهو كذلك سائر الاقادير اعني
السطوح والخطوط والاجزاء فلا يرخص في ان يقول ان تضمخ من اجزاء لا تتجزأ اضاء عليها الشمس
او عرض لها الحال الذي وجه فجاز ان تكون الوجه الاخر ملك الحال او قول ان الصفحه التي لها او منها
وجهان بالقوه على ما هو وجها الصفحه والوجه الذي لا يلي الشمس هو ذلك الوجه بعينه

Harvard College Library

كالاضافات فيهما وكالوحدة وكالاثنين الذي هو اول فان ذلك ليس كالبياض المفترض في محله فان
عنى العرض ما تقول ان ذات مساو لذاك ما هو فيه فاشبيه هذا بقطعه بعرض ولا يخفى ما فيه
ليس يجب ان يكون كل موجود اما مطلقا لذات صار يا فيها واما موجودا لا في موضوع لانه ليس
احدهما بفيض الآخر ولا من الفيض والعنى بالعرض معنى الشيء يصير به الشيء ما صفته وليس حرا في
قوامه والنقطة عرض لانه نفاسه اموجود مطلقا هو بها مشاره وليس كل من يوجوده وكونه عرضا
لموضوعه هو انه صفة تعرفه الصفة لانها به لموليس غيره هذا كلام واما حديث قسمة الانقسام
بالتركيب سواء كان بالجسم في نفسه او تركيبه مع غيره فليس بصحيح لان الانقسام
بحالة الاجزاء والتركيب يحتاج الى اخر كما ذكرنا فحاصله يسهل ان يوجد اخر حاصله ملاقيها به
حتى يركب معها فاما حديث المماسة وانها هو فيما اصل في باب الزمان اذا ذكرنا تمام الجواب
مقتضاه وهو ان المماسة لا تحصل دفعة في آن واما حديث الاولية المذكورة فانها ليست
غير منقسمة بل هي منقسمة وفقا لذوقيا اصغر منها الفوة بلا نهاية بما قام البرهان على انه لا يقف
دونه من خط منقسم حادثة اصغر من ذلك وليس ادراك انه ليس بين صفتي كذا اصغر من
كذا دالا على ان ليس شيء البتة اصغر منه وكل من حصل علما باصول الهندسة علم ان ذلك
الزاوية منقسم الى ما شئنا قسمة لا نهاية بها حديثا اورد من السطح والكرة فانه لا يدري هل
ممكن ان يوجد كرة على سطح هذه الصفة في الوجود او هو في الوهم فقط على ما هو عليه العلماء
ولا يدري انه ان كان في الوجود فهل يصح وجوده عندنا ولا يصح وبما استحال ان يخرج به هذا كله
فليس يلزم ان يكون الكرة مماسة للسطح والخط في ايحالة كان النقطة لا تعقل بل يكون في
حال الثبات والسكون للمماسة ما شئنا بالخط وفي حال الحركة والمركز الشيء ودب والعمل
مماس فيه بالنقطة الذي الوهم اذ ذاك لا يتوهم الا مع توهم الان والان لا يوجد له الا في الجملة

وبالجملة فان هذه المسئلة لا يصح مسلما الا للمسلم والكرة والذي سطح فيه آن واجب ان لا ينقطه
وليس يلزم من هذا ان يكون المتحرك منتقلا من نقطة الى نقطة بجاورة لها اعتادوه من ان الى ان عاد
له فانه لو سلم هذا لم يخل اذ كان الكرة والسطح بالصحة ان يحال نقطة ملاقيه منها الف الخط
وان تحاور منها الف الزمان واذ كان المسلم والكرة لا في السطح فان كل الف
في الحركات والا منه غير مركب من امور غير منقسمة وهو ان ذلك لا الف في المساقة وكل
اما يلزم من تجاوز النقطة لو صح تجاوز الان اذ كان يستعمل خال وبانت سالمة النقطة لما صادره
على المطلوب الاول فانه لا يتم هذا البيان الا بان له في هذه الحال ملاقي نقطة وفي الحال
الثانية ملاقي نقطة والا لانت تجاوزه والنقطة فتجاوزه فان لم يكن هذا لم يتم الاحتجاج وانت
ستحقق ذهابا ان شاء الله ان ليس في اجزاء الحركة والسكون والمسافة ما هو اخر حركة
او جزء سكون او جزء مسافة ولما احتج حكيم الجبر وصرفه فيه وتسليم بعد تمامه واجده لنفسه وهو
ان الجسم منقسم كله لان نقدر على عبور احدهما انه منقسم بكليته معا والاخر انه لا
منقسم فسمته الاولى اجزاء ايضا بعد انقسامه ولا نقف فاما الاول فليس ذلك تسليم ولا
نقضه الصادر هو ان الجسم يقف في انقسامه الى ما لا ينقسم بالفعل ولما ان لا ينقسم كله بالفعل
معا وهذا لا يمنع ان يكون منقسما بعد انقسام بالقوة فيه وليس ايضا اذا كان كل واحد
من الاعضاء لا ينقسم الا ممكنا فالكل ممكن الوقوع حتى انه كل ضعيف عدد جائز
على العدد وليس كل ضعيف عدد جائزا ان يقع معا فالكل الذي ان كل قسم اردنا واحد
واحد من اضافة قسمة هي لا نهاية ما هو ممكن ان يقع في الجسم ولا تسلم ان الكل يقع انه
لا يستحيل اولا شيء الى ان يكون قوة القسمة لا بفعل بها بالفعل وهذا مستحيل والحمله فان
هذا من جملة الخطأ الواضح مستانه لفظ الكل وحد واحد وستبلغ في ابطال وجود هذه

فصل في مناسبات المسافات

والحركات والازمنة وهذا السادس تميز ان ليس منها اول ولا آخره

هو لما الان انها اذا كانت المسافة منقسمة الى غير النهاية بالقوة ولم تكن حركة لا تجري الى ممكن القطع
لكانت مسافتها اما غير محدودة وهذا محال او محدودة ولم تكن الحركة من مبدإ لها اليوم الغير منقسم
اول ولم تكن الحركة من مبدإ لها منقسما ولا اول من غير الجزئي ومع ذلك لكانت تلك الحركة حراما لحركة
الى استوفى المسافة ولا انقسمت الحركة انقسام بانها بالانقسام الحركة سبب
انقسام المسافة او الزمان من الموجود حركة سريعة وبطيئة ومنها تستبين ان كل واحد من
هذه منقسم فان المسافة التي تقطعها سريعة في زمان يلزم ان يكون الذي تقطع منها منقسما
المسافة والسريعة منقطع حال الاول في زمان اول منقسم الزمان والحركة تتبع المسافة والزمان
في الانقسام فما على الحركة نعرض لها ضرب من الانقسام لا بطيئة فيه في الزمان وذلك
هو انقسامها بانقسام المحل ومشبهان يكون هذا غير الحركة لانه اولى فان اجزاء المحل
الحركة لانه لا نهاية لا خلوا الا ان يكون اجزاء حاصلة بالفعل او اجزاء القوة فان كانت اجزاء الجملة
بالفعل ولا خلوا اما ان يكون لجزء منها على سبيل ما يسير او اتصال وكيفما كانت فان كل واحد منها لا
يعاري ان كانت لا نهاية ان كانت منصلة فلا محالة لها بالفعل وان كانت منفاسة فلها اصل
لكنها بفعل او من حيث انها سطح هو حركان الكل لا يعاري كمال الخيط بها فلا يعاري
مكانها ولا يخلو وان كانت الاجزاء بالقوة فيجد الحركة عنها الطفر وقد سبب لها الجزاء
حدة بالفعل واما في سائر الحركات فان كان لها اجزاء بالفعل صح ان يقال اجزاء الغير غير الجزء وان كان
لها اجزاء بالقوة فلحركة اصلا اجزاء بالقوة لو صح ان يزال اجزء من الغير غير لحصه هو جزء غير

الكرة فان من هذا الغير الذي في هذا الجزء من ذاك الغير الذي في ذاك الجزء لحصل مجموع غير الكل
احدال الجملة المجتمعة لغير وجملة الغير غير كل غير فهو ليس ولا سبيل لمحل هذه الغيرات الا الكل
والاخراء وليس لجزء هو الكل ولما كان كل جزء ذا غير فهو في زمان يقتضي الغير انها به فمحال ان
نفرض الجزء الذي هو اول لحركة المحل ذا غير لانه لو كان ذا غير كما هي اول حركة فانها لا محالة
في مسافة وكل المسافة منقسمة بالقوة واذا قسمت كل واحد منها مقدما والاخر متاخرا
فكان الجزء الذي الحركة اولا هو اول حركة وقد جعل هذا اول والحركة هذا اخلف بالاول في الحركة
وفي الغير انما يفهم على الجزء وجزء جملته احدها الاول يعني الطرف وهو الذي يوافق اول المسافة
وطرفها اول الزمان المطابق لذلك الحركة وطرفه هذا اول واول معنى اخر وهو انه اذا فرض للجزء
بعضيم بالفعل او العرض كان الجزء المقدم اول الجزء الحركة الذي بالفعل او وبطل ان الحركة اول على
وجه اخر وهو انه وزوال بعضهم ان من الاجسام وان كانت منقسمة الى ما لا نهاية له في القوة وليست
بمنقسمة قطعا لصورها وهي انها غير مبنية الكون فان الجسم سالغ حدا لا يصح لو انقسم بعده ان يكون
ما او هوا او نارا فالوا والصحركا المسافة واذا كان المسافة من حيث هي مسافة حد
عنده لا بعداد في الصغر كان الجزء المحدود في الوجود اصغر الحركات ولا وجد حركة مفرده
اصغر منه وان كان وجوز ان يتوهم ما هو اصغر من ذلك وهو وصفها او خرجها اذ كان ذا
تجزي في نفسه بالقوة لكن ذا الجزي لا يحرك الا الغير سالغ حركة واحدا على معنى الافراد والفصل
وسكلم وهو بعيد فان كان ذا المحل الذي هو اول حركة او آخر حركة وذلك في
القوة وهو ما ليس او يحركه الى هي اصغر الحركات فاما آخر حركة بعض الطرف ليس بحركة ولا
يكون الشيء بعض ذلك الاول اول المحل واما ان يوجد الذي يكون اول ما حل المحل اولية وضعية
فرضيه لا حقيقية وهذا الوجه الثالث فهو واضح ان الحركة شيئا هو اصغر حركة

يمكن ان يوجد فانما يصح على انها تحركه نفسها مفرده وانما بالفعل واتفاقا بالقوة لا ان يكون هي
اول ما تحركه ذلك الاول بعضها وقد اسمرت الجماعة بعده فان هذا التعريف الذي كلامنا
فيه هو بالعرض وان الوحدة الغير المقسمة للحركة ليست بحسب العرض بل بحسب الوجود
اللهم الا ان يقول قايل ان قولنا ان الحركة مستمرة في جملتها تحركه ان عرض او لا ان
تحركه اصغر منها في الوجود اللهم الا ان يعرض هذا الكلام الا ان نوضح هذا المذهب
فاما الاولى والحركة التي يكون بعضها اياها موازنا لقسمة المسافة التي لا يقف عند حد
والقسمة فلا يكون معادلة واتفاقا بل تقسيم الحجر ازيد من عرض او لا وكذلك ما
جاء في المقدار في ذلك فهو واضح لا يقف عند حد دون الى اشد وانتهاء ولا يقسم هذا التخوم الانقسام
واذا كان كذلك فالحركة المتصلة لا تخلو ان يوجد في جزء في المتصل وذلك الجزء في المتصل
اما ان يعرض له فعل يعين الحدود على احد الوجوه المذكورة وليس لغير الحدود وقوف البتة في الاحتمال
اما الوقوف على ان يكون للفرق والتقطيع الفعل وحينئذ يكون متصل البتة وشبيه ان يكون
هذا الفرق والتقطيع سنا في الجدد وكلما كثر فرقها وقطعها وان لم يكن فرق فيها
بتعيين الحدود تخريب المتصل الذي يقع لا على وجه الفرق والتقطيع غير سنا وانه وانصاف
هذه التخريبة سنا وبعلين بعضها اوفر بعض واصغر التحركات لا يعدم هذا التخوم التخريبة
على ان عدم التخريبة يجوز ان لا يكون حركة حادثة الى الفعل عن بدا والى منتهى ثم عنده
بالفعل اصغر منها واذا كانت الصورة هذه فلا يكون للحركة اول جزء هذا اللهم الا الطرف الا
ان يكون حركات ما لم يعبر متصلة ومتقدمها بهذه الصفة فلانه لا يوجد فيه حركة
مفردة متقطعة منفصلة بل يكون اجزاء تلك الحركة متصلا بعضها ببعض فلو كان في جملة تلك
الحركة جزء هو اول الجزء التي وقعت بعض اجزاء المتصل الاخير في المتصل اصغر منه فلم يكن

يعرض
جزء

بعينه ذلك الجزء من الحركة الاعتدام التي لا يبطل الانفصال الذي كلامنا فيه اذ قد فرضنا انقسام
الحركة هكذا الى هذا الاول هو النوع من الانقسام كان اول الحركة ما يشرف فيه امتداده فلم
يكن على انه انتهى فلم يتحرك وكذلك حركة منقسم الانقسام الحافظ للاتصال
الغير النهايي فكل ما عداه او لا معنى الحركة الا على طرف فله اول اخر ما هو وذلك يكون
وكذلك التي تسمى وقوفا هو نوع الحركة في السرعة ان كانت طبيعية او في البطء كما
غير طبيعية بما فسرنا بهما بالجملة الى السكون وذلك الامور العارضة مع الحركة كالفارقة
والمعارية والمحاورة والاكساد التي هو امر او الحركة فاما الموافاة والمحاسة وما اشبه ذلك
فلا معنى له وفي الاولى وعلى انها هي السبب المطلق وموضع القول في ذلك بعد فاما الجواز
يكون زمان الاجتماع ان كان له وجود فالوجود يذهب الشايبين ان ذلك محال فان لا يتحرك
لا يصح ان يتحرك والمعول لهم في ايضاح ذلك هو ان كل متحرك فانه يتحرك اولا فلا متحرك بعينه وبعد ذلك
ايضا من نفسه وكذلك لهم في اجراء هذا في المسافة فلو كان ما لا يتحرك يتحرك لكان ربما
المسافة مع الاجزاء الاخر والكلام لفظة مسافة لانها اولى ما تفارق وهذا الكلام لا يعني
وجه وذلك ان هذا الحكم ليس يتناول المتحرك الا ان دون المتحرك العرض الذي موضوعا الحال
ما يكون موضوعا الى وضع حال عندي ما فارقه مستمرا على شبه مسافة فان كان المستبدل
للملاقاة لا عرض له هذا فلا عرض للمستبدل للمكان فان عرض للمستبدل للمكان عرض
للمستبدل للملاقاة فان كان لفظة الموجودة ما لفعل وطرف جسم من الاجسام المتحركة يرسم
تحركها التي العرض حظا يكون واسمرت عليه ملاقاته ولا يكون ذلك الخط ولفا ولا يعال
ان لفظة اول ملاقاة لفظ مشترك ما ذا ما فارقت اول ما فارقت فارقت مماذا بعينها او اية
اخرى من ذلك وذلك اخرى امر هي الحظ مرارا لا محال لها انها اذا كانت مفردة منفردا بعينها

على الساكن الذي هذا واجب ولا للحركة اول اخر كما حتى يجري ذلك لا محاله مقطعا ما لا يتحرى
مساواته لا يكون ملاقيا في كل آن عرض سائر مساواته والاذان لا يسامع ويتماران دائما
وعلى ما اوضحناه في جواب حركة الاول على السطح فيما مر فصت ما لا نهاية مساواتها دون قطعا ما
لا تطابق ذاتها وهو لحظ هذه الحجة ليست واجبة منع فشبه ان يكون الحجة التي بعينها هي
ان كل متحرك ما يتحرك بل جسمانيته ما انه لا لاجل انه في مغير فله وضع ذاته
لحظه حتى لا يخلو اما ان يكون بحيث يصادق ما انه لحظ به ويكون لا بعينه نقطة غير
متحرك به مثله لم يستغرق ذاته فقابل اصابته منه حالا ولا يكون كذلك فاركاب على
هذه الصفة فظاهر ان ذاته منقسمة وان لم يكن على هذه الصفة كان بحيث لو لا مه نقطة
طابقت ذاته بأسرها وذاته له وضع مميز مما طابق ذا وضع غير صار له وضع مميز فليس
للنقطة وضع منفصل غير وضع الخط وهكذا دون ذلك النقطة بعطه الكلام فيها
هذا الكلام وبالجملة اصدر كل نقطة وضع غير وانكار نقطة انفصال عن الخط والخط بين دونها
سقطة اخرى هذا محال وواضح من هذا ان ما لا يتحرى لا ينفصل وضعه منفردا او دام لم يكن
كذلك لم تحل الحركات التي بإزائها وكان ذلك محالا لحركات الجسمانية الاخرى ويلزم ان
يكون في مغير غير اذ الاستحالة الجسمانية واما التموج فلا ظاهر فيه لانه اذا جاد
على اصل موجود فلما الاستحالة فلان بإزاء الجزء الذي في الجهة التي يلقاه المحيل اقوام من اياه في الجهة
التي لا يلقاه فان كان مسلما لما يأتيه فما الى ظاهره اقدم من اياه فيما يلي عورته اكان ذلك
متغيرا منقسما وانما الكون والفساد فهي التي يكون غير منقسم واما التي نظن بعض الاسطقسات
انها تجوز بعضها ذلك لقوات الامر الحس لصغر زمانه واما الاضاءة حضعة فليس ذلك
استحالة اولية في الاجسام بل امرا يحل السطوح بان يظهر واما الاشتعال فمن الهواء فيبس

ان الهواء اليس يعرض له من الاشتعال سريعا لعارض ما هو في المرئي واذا صار المرئي بحيث يجوز
ويسهل سائر الاضواء عليه امكن الهواء آدانه الى الحس فتشتعل شعاعا والهواء اذا ما كان الانسان في
كهف معتم مظلم وكان بسعير المرئي هو آمنا مضيئا جدا وان المرئي نيرا اسرع عليه الضوء مع
لطيف الهواء ادراكه

فصل في ابتداء الكلام في

ساهي الاجسام ولا نساهيها وذكر طنون الناس في ذلك

فلنظر الان ان معنى غير المشاهي كيف وجوده في الاجسام الطبيعية ولها اما اما النظر في
الامور الغير الطبيعية مما لها ان تكون غير متناهية في العدد او في القوة او غير ذلك فليس الكلام
فيها لانها غير الموضوع ولا سبيل في هذه الرسالة الى ذلك ويجب ان يكون كلامنا في الاجسام
ذوات الوضع وفي الاعداد التي هي ذوات الترتيب والطبع او في الوضع وسطر لها انها هل يجوز
فيها لا نهاية له او هذا محال فاما المحال الذي يجب عنه وهو المفهوم من قولنا لا نهاية له وبعد ذلك
فيجب ان ندل على الاسباب الداعية الى اثبات ما لا نهاية له على وجوه ما نذكر احدا والدعاء
امره ونذكر التي توجب ان يعتقد فيه بطلان الكون وامره ونقول ان لا نهاية له يقال
على الحقيقة ويقال على المجاز فالذي يقال على الصفة ويقال على جهة السلب المطلق ويقال لا
على جهة السلب المطلق والذي على جهة السلب فهو ان يكون الشيء مسلوبا عنه المعنى الذي يطلق انه
ما لا يكون له مثل ما يقال ان العدد لا نهاية له لما وهذا ما يقول ان الصوت لا يرى لانه مسلوب
عنه المعنى الذي يلحقه من يرى وهو اللون اطلس الصوت يلوح ولا ذا لون واما الذي يقال لا على جهة السلب
ويقال على ما له التناهي في الصفة وهو ان يكون الشيء وشأن طبيعته وماهيته ان يكون له نهاية
ليس يقال ويقال على وجهين احدهما على انه من شأن نوعه وطبيعته ان يكون له نهاية واكنه
ليس من شأنه بعينه ان يكون له ذلك مثل الخط العدد المتناهي لو كان وان ليس يجب ان يكون

خطاً واحداً بالعدد موضوعاً للمتناهي وغير المتناهي لكن طبيعة الخط فإنما لا يكون متناهية عند من يصنع خطاً غير متناهٍ وإنما الشك في غير المتناهي فإن كان هذا الخط الغير المتناهي ليس من شأنه أن يكون هو بعينه وقتاً آخر متناهياً وهذا المعنى من معنى غير المتناهي هو الذي يريد أن يبحث عنه وهو الذي أي شيء أخذت منه وأي أمثال أخذت الأول التي منه وجدت شيئاً خارجاً عنه. والثاني أن يكون من شأنه أن يعرض له نهاية لكنها غير موجودة بالفعل مثل الدائرة فإنها لا نهاية لها أيضاً أعني أن سطح الدائرة غير محدود بحد ينتهي به المحيط بل إنما أعني الخط فإنه ليس فيه نقطة بالفعل ينتهي عنده الخط بل هو متصل لا نهاية فيه لكنه من شأنه أن يعرض فيه نقطة يكون تلك النقطة حداً لها فإن في الدائرة نقطاً بالقوة على هذه الصفة ثم ليست تخرج بالفعل بقطع أو فرض ولا نقطة إلا وهو بهذه الصفة أعني طرف خط لا خط فيها بالفعل إلا المحيط فهذه هي الوجوه التي يقال عليها لا نهاية بالحقيقة وأما التي يقال بالمجاز فإنه يقال لما لا يقدر على أن ينتهي ويحد بالحركة كالطريق بين الأرض والسماء إنه لا نهاية له وإن كان له نهاية ويقال أيضاً لما يعسر ذلك فيه وإن كان ممكناً تشبيهاً للعسير بالمعدوم فهذه وجوه مفهوم لا نهاية وغرضنا أن نبحث عما لا نهاية له من جهة أنه هل يكون من الأجسام أجسام هي بمقدارها أو بعددها بحيث أي شيء أخذت منها دائماً وجدت شيئاً خارجاً عنه فإنه إن وجب قوم وجود ذلك والسبب في ذلك لم يرون من ذلك صدق قول القائل إن الأعداد تذهب في الازدياد والتضعيف إلى ما لا نهاية له وأنها لا تتناهى في ذلك وإذا كان هذا موجوداً لها فمعنى أنها لا تتناهى وهذا أن المقادير في الانقسام ومن ذلك ما يظن من أمر الزمان أنه يلزم أن لا يتناهى فيما مضى ولا فيما يستقبل امتداداً لا تضعيفاً فقط مستأنفاً من ماضٍ ولا قسمة فقط وقالوا لأنه كلما انتهى الزمان إلى أول ماضٍ أو آخر مستقبل وجب أن يكون للماضية قبل وللمستقبلة بعد وعلى ما أشرنا إليه قبل قالوا

وذلك كله زمان ومن ذلك أمر الكون والفساد الذي يظن به أنه أمر غير منقطع ومن هذا ظن أنه يجب أن يكون له مادة غير متناهية فبعض جعلها جسماً من الأجسام البسيطة ناراً أو هواءً أو ماءً وبعض جعلها جسماً متوسطاً بين جسمين منها ثم بعضهم جعلها البخار المتوسط بين الماء والهواء وبالجملة جعلها الجسم الذي يعتقد أنه يكون منه كل شيء ومنهم من جعلها أجساماً كثيرة بلا نهاية يجتمع منها جسم واحد يسميه خليطاً ومنهم من جعلها أجساماً كثيرة بلا نهاية في العدد لكنها أجسام … لا تنقسم بل منفصلة مبثوثة في خلاء غير متناهٍ ثم من هؤلاء من يجعل صورها التي هي عندهم أشكالها بلا نهاية في النوع ومنهم من يجعل الأنواع صورها عدداً متناهياً وإنما الجاء من الجاء إلى هذا الظن أنه لا بد من ذلك فإنه يجب أن يكون للكون الغير المتناهي مادة موافرة لا ينقطع إمدادها ومن هؤلاء من جعل الغير المتناهي مبدأً لأنه طبيعة غير المتناهي لا لأنه شيء عرض له أن لا يتناهى ومن الوجوه التي تدعو قوماً إلى توهم إثبات ما لا نهاية له ما يتخيل من أن كل متناهٍ فلحقه أن يكون متناهياً إلى شيء على نحو المشاهدات فلحق من ذلك أن يكون كل جسم يتناهى إلى جسم وأن يذهب ترتيب الأجسام وامتدادها إلى غير النهاية ومن هذه الوجوه نفس التوهم وحكمه فإن التوهم لا يضع شيئاً من الأشياء حداً يقف عليه بل وإنما التوهم أن يتوهم أن بعد منه فهذه الوجوه هي الوجوه الداعية إلى إثبات ما لا يتناهى ٥

فصل في أنه لا يمكن أن يكون جسم أو مقدار أو عدد ذو ترتيب غير متناهٍ وأنه لا يمكن أن يكون جسم متحرك بكليته أو بجزئيته غير متناهٍ ٥

فنقول ولكنا أنه من المستحيل أن يكون مقدار أو عدد في معدودات لها ترتيب في الطبع أو في الوضع حاصلاً موجوداً بالفعل غير ذي نهاية وذلك لأن كل مقدار غير متناهٍ وكل معدودات ذوات ترتيب لا نهاية لها فإما أن يكون ذهابها إلى ما لا نهاية له بالفعل في جهاتها أو في جهة واحدة

فإن كانت في جهاتها كلها فلنا أن نفرض حداً فيها كنقطة في خط أو خط في سطح أو سطح في جسم أو واحد في جملة عدد ونفصله حداً أو نقطة من حيث نجده ونأخذ منه حداً محدوداً مثلاً كما ج من ا ب الغير المتناهي من جهة ب ولا يخلو إما أن يكون ا ب … لو أطبق عليه مساوٍ لج ب أو مأخوذ به أو اعتبر مناسبة بينهما أن يكون ذاهباً في ما لا نهاية مذهب ا ب أو ينقص عن ا ب … فإن كان مطابقاً للج ب إلى غير النهاية وج ب جزء وبعض من ا ب فالكل والبعض متطابقان هذا خلف وإن كان بقي ج ب من ا ب في جهة ب وبعض عنه فج ب متناهٍ وا ب يفضل عليه بأ ج المتناهي فا ب متناهٍ وقد كان غير متناهٍ فتبين من هذا أنا وأيضاً أن وجود ما لا يتناهى بالفعل في المقادير والأعداد المرتبة مستحيل ولنستدل في نمط آخر ونقول إنه لا يجوز أن يكون جسم غير متناهٍ به متحركاً وذلك أن الحركة لا تعقل إلا على أحد وجهين حركة يكون فيها استبدال مكان وحركة لا يكون فيها استبدال مكان وأما الحركة التي يكون فيها استبدال المكان فذلك مما يستحيل على الجسم الغير المتناهي أما إن كان غير متناهٍ من جميع الجهات فلأنه لا يخلو عنه مكان حتى يستبدله وأما إن كان غير متناهٍ من جهة دون جهة فربما أمكن أن يتوهم عنه فراغ لكنه إذا انتقل إليه لم يخل إما أن يخلي من الجهة المقابلة لها أو لا يخلي فإن لم يخل فما انتقل لكنه ربا ونمى وإن انتقل وأخلى والجهة الغير المتناهية متناهية وأيضاً هذه الحركة لا يجوز أن تكون طبيعية ولا قسرية أما أنها لا تكون طبيعية فلأن الطبيعي هو الذي يطلب بها أيناً طبعاً وكل أين … غاية مقبل حد وكل حد فهو محدود والمحدود لا ينتقل إليه ما لا حد له ولا ينحاز إليه وأما القسري فإنا سنبين عن قريب أن ما لا يتناهى لا يتقسر وأيضاً فإن القسري يكون بخلاف الأين الطبيعي وإذا لم يكن أين طبيعي لم يكن قسري وأيضاً فإنه يجب أن يكون الجسم البسيط وما يجري مجراه متناهياً من جهة وغير متناهٍ من جهة وطبيعته متشابهة فلا يخلو إما أن يكون

الحد القاطع له أمراً مقتضى طبيعته أو يكون إنما عرض له أمر قسري وأمر خارج عن الطبع وإذا كان ذلك فإن كان مقتضى طبيعته وطبيعته متشابهة بسيطة من الواجب أن لا تختلف بأن تقتضي طبيعته حتى يتحدد منه جانب ولا يتحدد منه وإن كان بالقسر فيكون طبيعة هذا الجسم توجب أن يكون غير متناهٍ وأما أن يكون قد عرض أن جاءه حد وقاطع أقطعه فجعله متناهياً فيكون الغير المتناهي منه موجوداً لكنه تحدد دونه وقطع عنه فلا يكون متناهياً إلى فضاء أو خلاء ولكن متناهياً إلى المقطوع من جنسه وطبيعته فلا يكون له أيضاً مكان يتحرك إليه هذا النوع من الحركة وأما أن يكون حركته من غير أن يبان منه اشتمال من جهة أنه جاز كحركة … أحد في جهة دون جهة فإنه لا يعارض أن يجاوز كمّ الجسم المتناهي أو لا عند التكاثف والتخلخل فيكون حينئذٍ من شأن هذا الجسم أن يقبل متناهياً وغير متناهٍ وذلك … وذلك مما سنوضح برهانه بطلانه بعد حيث نبين أن الجسم لا يستحيل إلى حجم … متناهٍ أو غير متناهٍ وأما المركب فلا يجوز أن يكون غير متناهٍ من جهة ومتناهياً من جهة فإنا إن توهمنا كلاً واحداً من أجزائه وتحرك إلى الجهة التي … إما أن يحصل للكل انتقال من الجانب الغير المتناهي وذلك محال وإما أن لا يكون له انتقال من هناك فيكون بعض الأجزاء دون بعض وهذا خلاف ما فرض وهذا إذا جعلت الحركة باستبدال المكان وأما الحركة الأخرى التي لا يستبدل بها المكان فهي المستديرة ولا يخلو إما أن يتم الدورة وإما أن لا يتم الدورة فإن تم الدورة عرض ما قلناه في باب الخلاء من استحالة الاستدارة في أمر غير متناهٍ وإن لم يتم الدورة فلا يخلو إما أن يكون تمم الدورة مستحيلاً أو لا يكون وإن لم يكن كان فرضه غير محال فلا يلزم منه محال لكنه يلزم منه كما قلنا المحال وإن كان تتميم الدورة مستحيلاً فيكون الجزء منه مفروض أن يتحرك قوساً ولا يكون له أن يتحرك قوساً آخر والمتحرك والمسافة إن كان والقوس والأحوال كلها متشابهة وهذا مستحيل أن يكون في المستحيل أن يكون أمران متفقا الصورة لأمر واحد أحدهما جائز والآخر مستحيل فبين

من هذا ان المحرك المستدير وهو ما لا يعرض الا للجسم الغير المتناهي وايضا لا يعرض لجسم متناه في جميع عرضه على الجهة التي يتحرك اليها ولما الذي انه لو كان يحرك على الاستدارة لكان له مثل مسدرا وكان نصف قطر كليهما الا نهايه له هذا خلف لانها نهايه له واوكان العدد غير الخط المحرك المعروض خارجا عن المركز والخط الساكن المسامت عنه صغير متناه ثم لزم ان يقطع في وان متناه وذلك محال فجميع ذلك مما لم نجد من الفهم حتى الان وبي صحته وذلك انه لم يبرهن الى يعلم ان كل محرك على الاستدارة يجب ان يكون لجسم مستدير ولم يبرهن احد من علمهم ان ما لا نهايه له في جهة لا يصح فيه ان يكون متناهيا وبينوا ان الا نهايه له في جهة لا يصح فيه ان يكون متناهيا وبينوا ان الا متناهي لا يقبل الزياده ولا النقصان وبينوا انه لو قبل الزياده لم استغرق الدائره وهذا كله مغالطه لانه لم يعرف ان المتناهي قد يقبل الزياده ولا يستغرق الدائره وان انتهى ان ذلك لا يقبل الزياده كيفما وعرض حتى انهم الى ان يتوسطوا امر النصف والضعف في جهه ضعيف القطر وعسى ايضا ان لا يكون الضعف لا المحدود وذلك الضعف والمحدث البعد فانه ليس يخفى ان حال البعد غير المتناهي بعد الاستدلال انه بهذه الكيفيه والحيطان الخارجان والوضع خال لا سيما بعد ورود قطع في متناه بل كيف امم حلفا عن قرب وهما به عن متناه وهو مخالف للحق واما انه لم لم يجب ذلك فلانه ليس اذا كان العدد اثنا ما يزيد على اثنين ما لا نهايه له يجب ان يكون العدد الزائد على الاثنين الذي هو الثلاثه ما لا نهايه له وكذلك ليس اذا كان العدد اثنا ما يزيد على اثنين ما لا نهايه له يجب ان يكون العدد الزائد على الاثنين الذي هو الثلاثه ما لا نهايه له لانه لا يزيد عدد على التمام المتناهي على عدد قبله الا بمتناه ما عدى وعسى ان يكون عند غيري وجه محقق لسائر ذلك قال اسحاق اجد من انه لا يزيد غير متناه بقطع في لسان من يتولون ما لم يحصل فيه على وجهه ولا يقدر ان غير ما لم يحصله بل حسان يتولوا هذا القدر بعد ان يبسطوا من الخطين الزائدين

الى ما لا نهايه

للغير المتناهي مقابلين ويصل بينهما بخط مستقيم وزاد ايده القطاع فلان ذهاب الخطين في زياده البعد هو الى غير النهايه فاذا الزيادات على حال البعد موجوده بعد النهايه وكل ان زياده ان وجد مشاويه لان الزيادات الموجوده على ما لم يجمع مع الفعل وما هو موصوف بالا ان زياده الى على الاول موجوده الثالث مع زياده اخرى فحسان تكون الزيادات الغير متناهيه موجوده بالفعل في تعيين الابعاد وذلك لان الزيادات بالفعل موجوده وكل فيلا بالفعل موجوده فهي توجد واحد فلزم ان يكون بعد موجود فيه زيادات غير متناهيه بالفعل مساويه وهو كون ذلك البعد ابرا على المتناهي الاول مما لا نهايه له هو كون بعدا غير متناه لكنه اذا فصل على هذا الوجه كان الخلف ظاهرا الذي يحتج فيه الى المحرك وظاهر ان هذا الغير المتناهي لا يمكن ان يوجد الا بين الخطين وكون متناها وغير متناه هذا محال ومعلوم ايضا ان ما يعلم ان اخذ الغير المتناهي يجب ان يكون ذا وضع ويتحرك الى ذا وضع لان كل موضع له طبيعة هذا ايضا مما لم الحقه فانه ليس يجب اذا كان لشيء واحد مواضع كل واحد منها له الطبيعة ان يكون الا يسير ذا وضع واحد منها وان يصير غير ذا واحد منها فان المثال هذه المواضع انها الثقل المجعول فيه من يزن جمله الموضع الكلي له وقف بطبعه وله يهرب كما الجزء من اجزاء الهواء وجمله جزء الهواء ومن اجزاء الارض في جمله جزء الارض ولا يهرب كما ان كان يصير ولا يحركه الطبع وان الجزء اما ان يفضل على مستغل الاجزاء فعسى ان يكون هذا وجه سبب ان الثقل لا يكون لاجزاء ذلك الجسم حركه طبيعيه فذلك يحتج لانه لا يخلو اما ان يكون الجسم غير متناه في جميع هذا الجهات او لا بعض هي ان يكون هذا وجه سبب ان الثقل لا يكون لاجزاء ذلك الجسم حركه موضع مطلوب لاجزاء المحركه مخالفا لمبدا الحركه وان كان في جهه دون جميع حتى يكون الجزء اذا كان خارجا عن الربع الذي في الجهه المحدوده فلا محاله ان الجزء يتحرك الى

مكان مطلب الطبع والكل الذي يطلبه الجزء جاز ان يكون هو نهايته التي يطلبه الكل والكل لا يطلب مكانا بالطبع اذ لا مكان له متناسا ولا غير متناه لما ذكر بخلاف الجزء اعني ان الجائز ان يكون سطح نهايته بسطحه وغير الجائز ان يكون سطح غير متناه بسطحه في طبيعته كما للهواء عندنا من سطح النار واذا كانت طبيعة الكل لا يطلب مكانا ولا محصل لها ولا معلوم طبيعه الجزء اصلا لا يطلب مكانا لان جزء الكل الذي له متشابه يسكن في اي موضع اتفق ولا يحرك حاجزا عن جزء الكل اللهم الا ان يجعل الكل متناهيا في جهته حتى يجوز ان يكون جزء الكل هو الذي يطلبه الكل الجزء وهو الذي يسكن فيه الكل فترى ان هذا الخبز بعدا ومحط والقول بالبعد باطل ولا يحيط لغير المتناهي فعسى ان يكون يطلب الكل الجزء كنهه الطبيعيه حتى يصل به واولا على اقرب السمت وليس الحال في الاجسام الطبيعيه هذا فقد يصح ان يصل ما نعلمه اياك واذا كان الجزء لا يطلب مكانا بالطبع ولا يطلب مكانا بالطبع فهو لا يحرك بالطبع والذي يظن ان المحركه بالطبع هو الذي يعرف المكان المسمى بالى الكل كليه او غير ذلك امر يتبين لك بعد بان هذا ان الاجسام التي لا اجزاء لها تحرك بطبعه الى الجهات المحدوده العدد المتناهي الجهات كلها متناهيه والجسم الذي حال الكل كذلك ظهر ذلك وقول ايضا انه لا يجوز ان يكون الاجسام حدوده المفارقه غير محدوده العدد فانها لا تخلو اما ان تكون متناسقه او تكون متباينه مسونه المكان فان كانت متباينه فلو تولت هذه الاجسام متناسقه ملاقيه صار حجم جملتها من جميع الجهات اصغر وابعد الى الوسط من حجم الجوهر المفروض متناهيا لجسم وفاصره عن الجسم الاول بمقدار ما طعن به من بقائها الى التماس وكون الجسم الاول ايضا متناهيا فكون عدد الموجود منها في جسم متناه ومنها متناهيا لان الاخر الموجوده بالفعل فكل محدود محدوده بالعدد ومن هذا نعلم انه لا يجوز ان يكون حركه ذاهبه الى غير نهايه والا يستقام ان يعلم ان متناهي الابعاد وسالف الى متناهي الجهات

وانه محال ان يكون حركه الى السفل سفلا والى غير محدود وذلك الحال العلو واذا كان السفل محدودا فما يقابله محال محدود وذلك ان كان العلو متحدا فما يقابله محاله متحدد والا لم يكن موجودا فلم يكن سفلا لان السفل ما يقابل السفل فلم يكن السفل سفلا لان السفل سفل بالقياس الى العلو ومراد الكلام المستدل قول من جعل الغير المتناهي من جنسه وغير متناه اسطقسا ومبدا لبس جنسه وطبعه اخرى كما بينه اولا وهو ما يبين بالطبعه معرض لها الا متناهي والدليل على استحالة هذا القول ان هذا الذي هو غير متناه ومن الجنس الذي يعد الهما على سبيل السلب كما مثل المتقدمون انها غير متناهيه وليس الحد ان يجوز بل يريدونه غير متناه والمتون للان الجزء منه ما شيئا وان كان متقسما وليس يتقسم الطبعه اخرى اذ ليست هناك طبيعه غير طبيعه سالبا له من جنسه ولا يمكن ان يكون ذا جزء في طبع الكل وان كون الجزء الجائز الحدود القسمه منه متناهيا غير متناه وهذا المحال متقدم بما قلنا انه لا وجود لجسم غير متناه والجسم متحرك الطبع غير متناه والجسم اسطقس موثر متاثر غير متناه وذلك لما عرا لها من سبب في الطبع غير متناهيه وما الفاعل متناه الجزء الاخر من وجوده الاسناي في الاجسام انه لا يوجد مما يصح ما لا وذلك الحال نحو ما هو قول فوطس بعض المحدثين انه كما الجسم ان يجزء دائما في الاجسام غير متناهيا في الصغر منه ذلك انه خلف في جانب العظم فانه كما ان هذا الانقسام غير متناهي في الصغر كذلك الانقسام غير متناهي في العظم كذلك المحال والعظر وان استحال وجود عظم للجسم غير متناه والفعل ليس يسخ السلول الذي كما المحال في ابدا الاعداد فليس نظر في هذا المذهب ولنا مل دب يصح ولا يصح فصول له يصح من وجوه ولا يصح من وجه اما الوجه الذي يصح به هذا المذهب فذلك ان كل ما يتوهم ان يسمى جسما متناهيا فسمه لا محاله والذي يتوهم ان لا يزال ما خذ ذا من المقسوم

وصيغة الجزء اخر اذا جزم لم تصر اكثر مما كان عليه واحدا اخر من الباقي ومن الباقي وسمّ ذلك زيادة او نقلا الى زيد اخذ كل زيادة من كل جزء فيها جزء من الاول ولا يسلم الجسم المزيد عليه تلك الزيادات انساوى جزءه الزيادات التي تحصل فيه جميع الجسم المقسوم وهذا الضرب من الزيادة لا يسلم الجسم كله اعظم امّا من جهة الاجزاء التي لا تتجزى فظاهر ان يزيد عليه واما الصرف الزيادة الى مراتبها التي تتجزى بوجه كل واحد منها اعظم او يزيد عليه فذلك ممتنع ولبس على قياس الصغر وان القسمة لا تخرج الى شيء خارج عن الجسم والنمو والتزيد يكون اما بادة مضم الى الاصل وهذا يوجب ان يكون مواد الاجسام بلا نهاية وانما الخلاء والمتلاء لا يقف وهذا يستحيل لانه يخلو كل محل ان يتخلل وجزء خلا او ملآ كل ذلك معناه واحد وعلم والخاصة لا يوجد له ولا يمكن ان يكون حركة بقطع جهة الا واحدة ٥

فصل في تبيين كيفية دخول ما لا

يتناهي في الوجود وعدد دخوله فيه وفي بعض ما يحصر من زوال وجود ما

لا يتناهي بالفعل ٥

واذ قد بيّن هذا كله فالحري بالعلم انه كيف يمكن ان يكون ما لا يتناهي وانقسام الجزء في تزيد العدد وهما لحري بحري خلاف وجود فقول ان وما انها له نار مساوا والامور الى موصوف بذلك وما لا يعني بها نفس حقيقة العنوان المساوي كما احادنا وهو عشرون ذراعا فانه يعني الخمسة التي هي عشر ذراع وما لا يعني طبيعة هذا الكمية وايضا فهو ليس نفس هذه الطبيعة انها الاسناوي ويعني بذلك انها لخت الى شيء منها الخلق وحدث منه موجود خاص خارج من عدد كثير وبقول ذلك يعني بانها لم تصل عند حد يوقف عليه وتناهي عنده واذا عني عن مساويه بعدل عن واصله الى انها له الوقف واما الامور التي قال لها انها غير

متناهية من الطبائع التي ذكرناها فصحيح ان نقول انها موجودة في العموم لا الجملة بل كل واحد منها امور لا يتناهي لعدد جملة كل واحد منها امور موجودة في القوة والكل ما هو غير موجود لانه قوة ولانه فعل الا بالعرض من جهة اخرى بان كل فعل فانه يقبل الخلف واما الطبيعة لا نهاية لها منها فانها في الاول منه موجودة جملة الاشياء الا ما هو قوة ولا فعل ولا خلف لانه ان كان موجودا فاما ان يكون عارضا لشيء اخر وليس انه لا يجوز ان يكون شيء عرض له ان يكون لا نهاية له واما ان يكون لا نهاية له هو الموجود بالفعل الا بعد ايضا على ما يراه قوم وقد ابطلناه والمعنى الذي موجود بالفعل ايضا قال الانقسام ما يجده بالقوة لم يبتدأ الى حد لا حد بعده وجوز الوجود وقد علمت ان ما لا نهاية له كيف هو بالقوة وكيف هو بالفعل وقد مر انه لا بالقوة ولا بالفعل والذي منه بالفعل صغر حال طبيعة عليها بالقوة فان من حال انه لم يتناه الى ما والى طبيعة القوة ما طبيعة القوة محفوظة عليها ما بالقوة وهو ما لا نهاية له شأنه وجعفه معلقة بوجودها ما القوة فهو متعلق طبيعة ما هو دائما ممكن ما لا نهاية له شأنه وجعفه معلقة بوجودها ما القوة فهو متعلق طبيعة المادة دون طبيعة الصورة والى هي الفعل والكل صورة وما خصوره ما لا نهاية له ليس بكل ولا يعلم مرهونة الاسباب التي يتناهى الى ما لا نهاية له طبيعة عدمية وليس هو مخيطا بكل شيء كما لحق بعضهم بل هو ملحق بالصورة لانه قوة والصيروي قال قال وايل ان الانقسام الغير المتناهي خاصة على الكمية وهي صورة فالجواب الانقسام يقال على جهتين احدهما الاقران والانقطاع وهذا يخص الكم لاجل استعداد المادة والآخر الانقسام بمعنى ان قطعة الشيء ان يعرض فيه سيء وكل زوال فزوال وهذا الجهل المقدار لذاته والاول لا يعرض له حركة والثاني لا يحتاج الى الحركة والاول هو الانقسام الحسي وهو الذي يعبر عن حال الشيء واما هذا الثاني فهو امر موهوم والاول لا يقبله المقدار لذاته البتة

ذي القابل يجب ان يبقى مع المقبول وذلك اذا عرض بطل وجود المقدار الاول فان المقدار الاول لم يعرض الاحالة الانفصال لعدم لبس شيء فاما حالة الاتصال لعدم فان القدار كما علمته مقدار فهو مقابل الانفصال ليس الشيء المتصل بانفصال فقد فانما عرض الانفصال المفكك ابطل المقدار الاول واحدث مقدارين اخرين ولا موجود منصلان بعد ان كانا بالقوة ولو كانا بالفعل كان في متصل واحد منصلان لا فعل لا نهاية له ولا يمكن ان يكون الانقسام الذي يقبله المادة انما يقبله بسبب وجود الكمية له مشبه ان يكون الناس يزال الهيولى صورة يهيئ الانقسام الدائم المعترف وهو الحسمية وصورة اخرى يمنع من ذلك او لا تستعد عليه ما دام فيكما يقول ان الجسم اذا قسم دائما فانه لا يسقى جزءا بسيطا الجسمية وعلى الجسمية وهذا الجسم ان يطرقه بعض اذا فقد ان الصورة الكمية تقبل المادة للانقسام الذي يحمل المادة وجب ان يكون منقسمة بفعل ولا اعني الجسم ان يكون الصورة باقية مع خروج ما تحته الفعل ان الحركة هي التي يعرف الجسم السكون الطبيعي وتقسيمه ولا يمنع مع ذلك لان صاحبها ان تقبيضه يصحب ان يوجد مع التقسيم وكذلك فعل الكمية التقسيم ولما انقسم فهو غير سيء اخر والذي يقبله المقدار لذاته فقد عدم بحدوث ما لا يتناهي فالعدد يعرض له الخلل والضعف وتناهي من باب الوحدة والمقدار يعرض له الخلل والضعف والنقصان وتناهي من باب الضعف اذ كان يضعف من حيث هو مقدار تضعيفا لا من حيث هو عدد وله هو واحد والواجب في العدد ذاته لتناهي من واحد وصير الى الحركة يعرض لها الانقسام الغير المتناهي بسبب المقدار الذي هي عليه واما الزمان فان استعداد الموهوم من القسمة فيه فانما يعرض له من حيث هو مقدار وذلك واما المعدوم فانما يعرض له بسبب الحركة وفرق بين الوامع الفعل وبين الموهوم والاستعداد وان المقادير موضوعة بذاتها لان يعرض لها القسمة الوهمية الى غير نهاية وهي مستعدة له واما خروج حال الى الفعل فيكون

بسبب سيء اخر وهو تعالى ان الزمان يعرض لذلك بسبب الحركة بعض العارض الذي يوقع بالفعل ما كان بعد بسبب لا نهايته ٥ واما طبيعة الاستعداد فهو الزمان من حيث هو مقدار والحركة لا هو بل هو بالعدد ذلك بان يوجد الزمان وهو على غير الوجود الذي منه ذلك الاستعداد كما ان العدد مثلا اذا اوجد بالعدد ذلك او بعد الخمسة مقسوما فيه الذي يجعله وكان يجب وجوده ان يكون هو بعينه اما الحركة من حيث هي قطع فانها كما يعرض لها ان الانقسام والقسمة ذلك يعرض لها ان الانساوي والضعف والزيادة واذ خاصة الناسي وعدم الساوي ليس انما يطرق الحركة بسبب كميته انها فلحقها بسبب كمية اخرى وليس يلحقها بسبب كميته المسافة اذ المسافة مشابهة فلحقها اذا بسبب الجهة الاخرى التي هي الزمان والحركة على وجود الزمان والزمان على الحركة مشابهة المقدار وامتنع مشابهة والحركة على الحركة نعم على وجود الزمان على الحركة التي هي مثال اولى ما يمنع سائر اذا ما مددت الحركة الى ما لا نهاية له فان ذلك للزمان فانه كما كان الانقسام ايضا لغير وجوده الذي لا يتناهى للزمان هو بسبب الحركة وبواسطة الحركة كما ان وجود الانقسام له بالفعل بسبب شيء خارج عنه فالحركة سبب لوجود هذا العارض الزمان والزمان سبب لوجود هذا العارض للحركة ايضا بوجه وذلك ان وجود الحركة هي علة بعد العلة الحركة لوجود هذا العارض الزمان بالحقيقة اذ كل الحركة لا تقطع الحركة بل يصلها واما الزمان فهو علة لكون الحركة ذا مقدار غير متناه والزمان علة لوجود الحركة واذا عرض الانقسام غير متناه عرضا اولى ما يلحق الحركة ذلك والحادة الزمان على ذلك عرض بواسطة زمان فهو على الحركة عرضا اولى لما ان الاجل ان عارضها الذي هو الزمان كذلك والحركة نفسها ان العرض ذلك وجعلت عارضها كذلك ولاحل العارض ما الحاذ ذلك عارضا بكون كثيرا وان كثيرا ما الانقسام بجدلا ان الزمان لا موضوعه

اولیه وکون الی غیر نهایه بل الصفه صفه بانه وبالقصد الثانی ولیست اولیه مما ذکره فی
تحقیق قصده وجود الغیر المتناهی فلما الحجج المقوله فی اثباته فمذاهب اما ضعیفه
واما الکون والفساد والزمان وغیر ذلک فمعلوم انه لا یجب غیر المتناهی وجودا علی غیر الوجه الذی یقوله
واما ما قاله من ان کل متناه فالمتناهی الشیء اخر فانا لا نسلم لانه اذا فرضنا ان کان سی
واحد متناهیا وبهایته عند شیء اخر فهو متناه وملاق ومن حیث هو متناه فله نهایه فقط
ویعنی بمتناه هو ذلک واما من حیث هو ملاق فنهایته عند سی اخر فیکون نهایته عند سی اخر امرا
بعضه الملاقاه ولیس یقتضی ان یکون متناهیه هو ایده دونهایه فقط ولما ان یکون نهایته
عند سی اخر هو معنی اخر زائد من معناه فلو کان کل متناه یلزم ان یکون لا فی شیء جسما او غیر
جسما کان باطلا فهو واضح وان کل جسم متناهی الحیز والکل لیس بجسم فهو کذلک وملاقا
لجسمه حتی لا یلزم الجسم لا محاله حسما فاثبت علم الحرکه متناهی الی السکون وهو عدم فقط او
ضده واما حدیث التوهم فلا کذلک مسلما لکن لا یلزم من ذلک ان الموجود لا متناهی فی
الوجود بل ان الموجود لا متناهی فی التوهم

فصل ۱۴
فی ان الاجسام متناهیه من حیث التاثیر والتاثر

وبقولنا لا یجوز ان یکون جسم فاعل فی جسم او منفعل عن جسم فعلا او انفعالا تاما وهو غیر متناه
اما انه لا یجوز ان یکون جسم فاعل فی جسم کذلک فلان ذلک الجسم المنفعل اما ان یکون متناهیا
او یکون غیر متناه فان کان متناهیا فلا شک ان الفعل والانفعال الحاصلین بینهما بالطبع کل
واحد منهما لا محاله متناه او غیر متناه فان کان الفعل المنفعل عن الفاعل الطبیعی هما
متناهیان فی زمان احدهما الذی هو المنفعل ان یفعل عن جزء الاخر وادا فعل جزء من غیر المتناهی
المتناهی او فی جزء منه فی زمان فیکون بسبب ذلک الزمان الذی بفعل فیه غیر غیر

المتناهی کنسبه قوه الغیر المتناهی الی قوه المتناهی فان الاجسام کلما کانت اعظم صارت قوتها
اشد وکانت افعالها وانفعالاتها اقصر بحسب ذلک ان یکون فعل غیر المتناهی لا فی زمان وهو قصر فی زمان
وان کان ذلک الفعل عینه متناه وان نسبه انفعال الجسم الی انفعال الکل کنسبه الزمان المساوی
بعد انفعال کلی منه لا فی زمان فیکون انفعال الجزء اصغر من ذلک الزمان بانفعال الجزء الاکبر اذ کان
الاصغر مقدر السرعه فیکون سی السرعه فی الکل لا فی زمان وایضا اذا وضع المنفعل جزءا وانفعل لا فی زمان
لا محاله اما ان یقع بعده فقط فرجح الجزء بعده والا لکان ذلک الجزء انفعل معه فصار جزءا ملتا
او انفعل بعده ایضا لا فی زمان فیکون الاجزاء کلها فی زمان واحد وقد عرفت فساد جمیعها فالفعل
فلا ان یعرف فعل ذلک الجسم جمیع الانفعال معلوم من هذا الاسطقسات التی یفعل بعضها فی
بعض فعلا تاما تاما او یکون کلما عظم ادخاد قوه کلها متناهیه ولیس لهاء ان یقول
ان قوه الاجسام صورها والصور لا تشتد ولا تضعف وذلک لانها وان کانت لا تشتد
فهی هیئات تستند الی صور هی الاده اعنی الهیولی وان کان لا یجوز ان یکون الصوره الی فی هیولی النار
تستند وتضعف لا فی هیولی النار ولا فی مثلها لانها وضعف النار یکون اقوی وضعف
المدره یکون انفع والسر هو امعنی زیاده الشده فی الصوره فزیاده الاثر علی اصل الصوره وفعل
الغراء یستند وتضعف مع یکثر الصوره وتضعفها تبعا للمقدار وهذا نوع من الاشد فی الصور
غیر الاشد والکثر لا لاستدعاء ذلک علم هذا بعد ومن هذه الاشیاء علم ان لا یکون جسم
من الاجسام قوه علی التاثیر فی غیر متناهیه بالشده کالمثل الفراء او الخفیف
فان ذلک الوجب وقوع فعله لا فی زمان ویستحیل ان یکون حرکه لا فی زمان وانما الجسم الذی یقع
لا فی زمان لیس کلی لاستناد القوه هو فی الشده واذا لم یتناه والاستناد لیس فی الصغر
ما لا یتناهی بل من حیث نظر فی حال القوی وما فیها ولا تناهیها وهذا ذلک هو ان القوه یقع

بتناهی قوی یلحق فی بعض امور منها سرعه ما یفعل وبطوء منها طول مده ما یفعله وقصرها
ومنها کثره عدد ما یفعله وقلته مثال الاول ان اشتد الرامیین قوه هو اسرعهما الی مسافه
معینه قطعا ومثال الثانی ان اشد الرامیین قوه هو اطولهما زمانا یقوی فیه علی الرمی مع نشاوی
المعانی الاخر ومثال الثالث اشد الرامیین قوه هو اکثرهما قدره علی رمی بعد رمی واذا کان
التفاوت یقع بهذه الوجوه والاربعه یقع علی هذه الوجوه والاربعه یقع علی هذه الوجوه والاربعه
فالزیاده الی غیر غایه یقع علی هذه الوجوه ولان القوه فی نفسها لا کمیه لها وانما کمیتها بالعرض
اما بالقیاس الی الشی الذی فوقه القوه واما بالقیاس الی الشی الذی علیه القوه والشی الذی فیه القوه
یکون ابعد تناهیا اذا الاجسام متناهیه ولو کانت غیر متناهیه لما کانت القوه تکون نسبتها
غیر متناهیه فحقیق ان یکون القوه انما هی متناهیه وغیر متناهیه بالقیاس الی کمیه ما علیه
القوه واذا کان ذلک الشی جاز امها ان یکون غیر متناه علی الجواز الذی لغیر المتناهی
کانت القوه بالقیاس الیه غیر متناهیه فلنظر انه هل یجب ان اذا کان جسم یقوی علی امر
من الامور فکان غیر متناه ان یکون قوته ایضا غیر متناهیه بالقیاس الی ذلک الامر من الامور
الذی هو فعل انه کان یجب ان یکون الجسم الاعظم او قوته واکثر دائما اقبل الیه من
الامور التی هی فعل انه غیر متناه ان یکون قوته غیر متناهیه وان تعلم ان قوه جمله تحریک
وفاعلیه شیء ای شیء کان اکثر من قوه احدهما فان الجمله متی یقوی علی ما یقوی علیه الواحد وعلی
امر خارج عن ذلک لا محاله اذ لها قوه مقدار حد عن قوه الواحد فلان قوه الاعظم اکثر واشد
فیجب ان یکون کلما کان اعظم صارت القوه اکثر وازید والذی یدهشک الی عنه انها بهذا العظم
فکذلک قوته وذلک الغیر فیه هی الامر المقدر الیه القوه واذا کان المقدر الیه القوه
متناهیا کانت القوه بحیث ما الی ان یفنی المنفعل المتناهی وتحصل ما ابهم من الجسم الغیر المتناهی

جمله اجزائه متناهیه فکانت نسبه قوه الجزء الواحد من ذی القوه الی قوی جمیع الاجزاء المتناهیه
کنسبه الجزء المنفعل الجمیع المنفعل وذلک کقوه الجزء المفروض غیر متناه الی قوه
جمیع الجزء غیر المتناهی وکون قوه جزء متناه من هو الجسم الغیر المتناهی مساویا لقوه الجسم کله
الذی یفضل علیه بقوته الموجوده فی الاجزاء الغیر متناهیه الحادثه عن ذلک الجسم هذا خلف
فالواجب ان یکون ابدا بحسب النسبه بل ابدا اوجب الاجماع اشد احقوه فقوی الذی نوجبه
بالنسبه فیبین انه لو کان جسم غیر متناهی العظم کان عن متناهی القوه بالقیاس الی القوی علیه
فلم یجز ان یکون جسم عرضه لا یجوز ان یکون قوته عن متناهیه من هذا القبیل والظاهر الجواز
ان یوجد قوه غیر متناهیه لا یجمع غیر متناه بالقیاس الی سرعه ما انفعل فقول ان هذا لا توجد
والا لکان فعلها فی السرعه واما لا فی زمان وکل سرعه فهی فی زمان لان کل سرعه هی فی
قطع لمسافه او لظن مسافه وکل ذلک فی زمان فلو کان حرکه لا نهایه لها فی السرعه کان
زمان لا نهایه له فی قصره وهذا محال کما تعلم والجمله انما تعتبر السرعه فی الامور التی
لها وجود فی زمان واما الامور التی لیست فی الان والانتقال فیها سرعه ولا بطء فان الی
وابل القوه الغیر المتناهیه فعلها فی آن وسیل القوی یفعل فی زمان فلنضع القوه
الغیر المتناهیه علی ان یکون فعلها الاسرع فیه والحوادث ذلک اما اعتبر فی هذا الدلیل
الحرکات المکانیه التی یتبع وجودها مسافه فیها والسرعه والبطء لا یعرض
الا فی زمان اما لا یعرض قطعا فی آن والا لم یعتبر الان زیاده المسافه وکذلک الامر
فی مجری الحرکات المکانیه مما یقع فی سرعه وبطء لصوره حلته ووقع ذلک الی
زمان فان کان شیء مما یقع فی آن او یقع فی زمان فلیس کلامنا الان فیه بل کلامنا
فی الامور التی لحلها السرعه والبطء والاختلاف فی وقوعها عن زمان وابهامها مستند

بل من حيث هي آلة الحركة والميل وحدها ليس من حيث يصدر عنه الافعال الغير المتناهية بل عن ما شيء
من مستبقيه على الدوام مدوم به وهو في ذاته متناهي القوة على ما يقوى عليه وان كان لم يقو عليه وان لم يقبلها بل ميلا
فليس للحركة عسر به اتصال كما حسبوا اذا القسرية هي التي تخالف الميل الطبيعي في الشيء ما كان واذا
لم يكن ميل لما قيد من الحركة لم تكن بالقسر فقد اتضح انه من المستحيل ان تكون قوة في الجسم هي التي تعطي
لذاتها امورا لا نهاية لها ويعلم ان يقال ان البرهان الذي ادعيتم انما قام على قوة غير متناهية تحرك جسما
غير متناه جاز جاعتها ولم يقم على قوة غير متناهية تحرك الجسم الذي هي فيه فانه ليس لكم ان تقولوا ان
جميع القوة تحرك الشيء الاصغر اذ لو فرضنا ان بعض القوة تحركه لان بعض القوة محل لما هو فيه وجميع
القوة محل لما هو فيه وليس جميع القوة محركا في وقت من الاوقات لما تحركه الجزء لانه ليس فيها
واذا كان كذلك لم يشتد الكلام الى الخلف فيكون الجواب عنه ان يذكر ما اشترطناه من شرط
اعتبار هذا على حسب قضية شرطية متصلة تقرير به لا بحسب الوجود ولو فرضنا على هذا
النحو التقريبي وبناه على غير الوجه المحقق الذي يذكره من تحرز في العلوم وما اخذ القوة
الغير المتناهية كانها في نفسها شيء غير متناه وحيث حلفا ما انها يلزم ان يضعفها او يضعفها او
يكون لها نسبة اخرى ولا يعلم ان القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل معنى قوة غير متناهية
ان مع الزمان للقوي عليه غير متناه في القوة لا بالفعل وان غير المتناهي في القوة يعرض له ان يضعف او
واما وان يكون اشد [illegible] واحد منها في طبقة غير متناهية فيكون غير المتناهي من شيء واقله
وانقص واكثر من ذلك ويكون ذلك من جنس واحد ومن اجناس مختلفة ولا يستحيل تضعيف الغير
المتناهي في القوة ولا يستحيل تضعيف القوة التي هي قوة على ما لا يستحيل بل يجب ان يحكم حول ما
متناه واستناد ذلك غلط هل من الممكن ان يكون حركات وادوار متصلة لا بداية لها وهل ان كانت
بلا نهاية فلها بداية وما ليس بمعنى طرف لم يكن قبله قبل

فصل في انه ليس للحركة
والزمان شيء يتقدم عليه الا ذات الباري تعالى وانهما لا اول لهما من ذاتيهما

فلسطر انه هل يمكن ان يبتدي الحركة من وقت ما من الزمان لم يكن له قبل او الحركة ابدا [illegible] ودل
طرف من الزمان له قبل وان ذات الباري هو قبل كل شيء فنقول ان كل معدوم فانه قبل وجوده
جائز الوجود فجواز وجوده موجود قبل وجوده فانه لو لم يكن موجودا انه جائز الوجود كان معدوما
انه جائز الوجود وكان ليس جائز الوجود فكان ممتنع الوجود فجواز الوجود موجود قبل الوجود
وجواز الوجود الموجود امر محصل لا محالة ليس هو نفس العدم فكم من معدوم غير جائز الوجود فهو
اما جوهر قائم بنفسه واما امر هو موجود في شيء ولو كان امرا قائما بنفسه لا في محل ولا في موضوع
لكان من حيث هو ذاك هو غير مضاف لكنه من حيث هو جواز الوجود فهو مضاف الى شيء ومعقول
بالقياس فليس هو جوهرا قائما بذاته بل عسى ان يكون اضافيا وعرضا ما للجوهر والجوهر ان جعل
جواز الوجود جوهرا له اضافة لان تلك الاضافة تكون نسبة الى الشيء المفروض معدوما والا لم يمكن
ان يكون تلك الاضافة نسبة مطلقة فهي ابعد نسبة معينة ولا تعين لتلك النسبة الا
بانها جواز وجود فقط فيكون اذا الجواز نفس الاضافة لا جوهرا يلزمه اضافة فهي غير الجواز وجوهما
هو الجواز وليس وجوده للصفة فما الجواز وجوده وهو معدوم بعد فان الصفة الموجودة لا
تعرض للمعدوم ولا هو صفة للمبدأ الفاعلي حتى يكون هي القدرة فان القدرة هي على الايجاد وجواز
الايجاد ليس هو جواز الوجود ولذلك يصح ان يقول القائل ان القدرة على الممتنع محال وعلى ما ليس
في نفسه جائز الوجود محال وليس يكون ذلك هو قولنا ان القدرة على ما ليس جائز الايجاد محال او جواز
ايجاد ما ليس جائز الايجاد محال فان كل واحد من القولين يؤدي مفهوما غير مفهوم القول الثاني

فان معنى القول الاول غير معنى القول الثاني وان كان القول الثاني يفيد فائدة تلك اذ قال ان ما لا يجوز ايجاده
لا يجوز ايجاده فان قولنا هذا كقول من يقول ان ما لا يجوز وجوده في نفسه لا يجوز ايجاده عن غيره
فان هذا قول صحيح مستعمل في القياس مقبول وكذلك فان العقلاء ينظرون في الامور هل هي جائزة
الوجود حتى يحكموا انها جائز ايجادها او هل هي غير جائزة الوجود حتى يحكموا انها غير جائز ايجادها
ويستحيل ان ينظروا انها هل هي جائز ايجادها او غير جائز ايجادها السعر فوامر ذلك على اسل الاشياء انها جائز
ايجادها او غير جائز ايجادها فبقي ان يكون جواز الوجود هو القوة على الوجود قائما في جوهر غير المحدث
ويقرنه والجوهر الذي فيه جواز وجود الحركة هو الشيء الذي من شانه ان يتحرك فظاهر من هذا ان الشيء لم
يتحرك ومن شانه ان يتحرك سواء ابتدت الحركة فيه واذا كان ذلك الشيء موجودا ولا يتحرك وجب ان لا
تكون العلة الموجبة للحركة او الاحوال والشرائط التي لاجلها يصدر التحريك من المحرك في المتحرك موجودات
ثم وجدت فتكون قد تغير حال قبل الحركة فان الحادث [illegible] فان لم يكن كان فله علة توجب وجوده
بعد عدمه ولولاها لم يكن عدمه باولى من وجوده ولا تعين له احد الامرين لانه يجب ان يتميز لامر
وذلك الامر ان كان تميز ذلك الوجود عنه عن العدم ولا تميزه سواء كان الامر بحاله بل يجب ان يكون
الامر مرجحا فيه تميز الوجود عن العدم والمرجح اما ان يكون مرجحا بموجب او مرجحا لا يبلغ ان يوجب فيكون
الكلام بحاله بل يجب لا محالة ان يوجب وعلى كل حال فيجب ان يكون سبب مرجح او موجب حدث والكلام
في حدوثه ذلك الكلام بعينه واما ان يكون لحدوثه اسباب حادثة مرتبة بالطبع لا نهاية لها موجودة
معا او موجودة على التتالي فان امتنع وجودها معا وجد المحال وان كانت موجودة على التتالي واما ان يكون
كل واحد منها يبقى زمانا او تتالي الانات فان يبقى زمانا ما دامت حركة معدودة على التساوي لا ينقطع
وكان قبل الحركة الاولى حركة وكانت الحركة ازلية ووجدنا المبدأ هذا الخلف وان تتالت ايات
تتالت الانات بلا توسط زمان وذلك ايضا محال فبين انه اذا حدث في جسم امر لم يكن فقد حصل لعلة

ذلك الامر الى الجسم نسبة لم تكن وتلك النسبة نسبة وجود بعد عدم لذات او لحال اما لحركة توجب
قربا او بعدا او موازاة او خلافها واما لحدوث قوة محركة لم تكن واما ارادة حادثة وكل ذلك لحدوثه
سبب على الاتصال شيئا بعد شيء وذلك لا يمكن الا بحركة تنظم الزمان شيئا بعد شيء وتحفظ الاتصال لامتناع
تتالي الانات ولانه لو لم يكن حركة تنقل امرا الى امر وجب ان تقع العلل والمعلولات معا فان السبب
الحادث للموجب والمرجح اذا كان قار الوجود فانه اما ان يكون بطبيعته موجبا ومرجحا او يكون
لامر يعرض له فان كان لطبيعته تميز عنه وجودها هو علته وان كان لعارض فليس هو لذاته علة
بل مع ذلك العارض فيجب ان كان شيئا قار الوجود ان يجب معه المعلول بلا تاخر واذا كانت حادثة
غير متجددة لزم بعينه الكلام الاول واذا كانت العلل او الاحوال التي بها العلل عللا قارة الوجود
دائمة او غير حادثة لم يتم للحادث بها وحدها وجود فان الفاعل ان كان دائما دام موجبه لا
تاما حادثا وان كان حادثا كان لكونه علة علة اخرى فيجب اذا ان يكون في العلل او احوال العلل
علة غير قارة الوجود بل وجودها على التبدل وعلى النقل من امور الى امور وليس هذا غير الحركة
او الزمان والزمان في نفسه لا يفعل فعلها والحركة تقرب وتبعد فتكون سببا او علة توجبها اذ
تقرب العلة فيوما ان يماز كان كلما فرضنا للحركة مبدأ بهذه الصفة كان قبلها حركة
فلا يكون للحركة المطلقة مبدأ الا الابداع ولا قبلها شيء الا ذات المبدع قبلية بالذات لا بالزمان ويقف
تكون قبلها الا ذات المبدع وقد منعنا ان يكون للزمان في نفسه آن اول متقدم عليها او شيء اول
الا ذات المبدع فكذلك لا يكون للحركة ابدا زماني الا على جهة الابداع والا ذات المبدع ولعل قائل
ان قال انكم قد جعلتم الحركة واجبة الوجود وواجب الوجود لا يحتاج الى موجد والجواب
ان واجب الوجود على نحوين احدهما واجب الوجود مطلقا ولذاته والاخر واجب الوجود بشرط
وبغيره مثل كون الزوايا مساوية لقائمتين وذلك ليس واجبا مطلقا فاما واجب اذا كان الشكل

من كل معجون منهما اوصغر دائما واذا كان نحو ذلك في الماء والهواء والنار والارض وفي الحجر والعظم
وغير ذلك فيجوز ان يخرج الى البسايط بان يكون في كون منهما هو بالمزاج كالاشيا التي تكون
عن الماء والهواء والنار والارض وما شاكلها والمركب كاللحم والعظم والعضو فجائز ان
يكون المكون الحيوانية والنباتية على اي قدر شيئا فيكون من الممكن ان يحصل قبل في قدر العضو
ولهم ان يقولوا لا يلزمهم من قبل هذا ان يكون هو ممكنا في قدر الفيل اذ الامر المزاجي يقضي صغيرة الاجزا
لا كبيرها فان الاجزا اذا كبرت تلاقت وهي كثيرة بفعل من الامتزاج ما تفعله الصغيرة وهذا
ما كان للعاجز الذي يرجح فرصة على كونه احد امرين اما ان يكون المزاج الحاصل
عن اجزا صغار ان حصل كما في حصول الصورة النوعية فهي لا يكون الا بشرط مع المزاج وذلك
لان النفس انما تفعل فيما يحصل لها مقارنة لجسم ما نوعا ما استعدت لها الجسم تام الاستعداد بعد ان يكون
بحيث يصح استعمالها اياه افعالها فيها وخواصها لكن الانسان لم يحل انسانا الا ان يكون
مدة صحيحة في الافعال الانسانية ولا اقل من ان يكون له قوة والة تمكن بها الادراك عن
مراد الاكر واحداثه وتمكن بها من اعداد للملبوس وسائر ما لابد للانسان من وجوده له وان
لا يكون بحيث تنسفه السوائي وفي خلال ذلك الكيفيات التي تغلب عليه فشبه ان يكون
النفس الانسانية لا تحصل صورته الا لدن من شأنه ان لم يعقه عائق ان ينمو نحو الحركات الانسانية
واذا كان كذلك والمزاج نفسه غير كاف في حصوله لان يحل النوع الانساني وعلى ان الحصول
للمزاج المستعد لنوع ما من الامزجة وهو ما يحصل ويتولد ومادته عن مثلها يتولد وهو نفسانية
نفعل الاب فيه على التوالي والتسخين وبركات هذه المادة مع استعدادها المزاجي تزيده
بسيرة ملائمة غير الكيفية الحاضرة دفعة ولم يحفظ صورتها المزاجية وتب مثلها
الحركات الطبيعية الى صورتها الكمالية لما هذه المادة لا تعلو بها قوة نفسانية معارجة
غير ان هذا القائس انما ينتفع به في الرد على الكسعورس لا غير ذلك والله اعلم فقول ان الجسم

يمكن ذا الانقسام على وجهين احدهما على سبيل الانفصال والانفكاك والثاني على سبيل الاتصال وقد علم
كلا الوجهين الذي يجوز انقسامه لا على سبيل الانفصال والانفكاك وبان الاجزا بالفعل يعرض
لمتحصر معه ما واضافه ما لمتحصر به مثل ما سماه اسوارا او غيره ذلك فليس يجب من ذلك ان الجسم
البسيط الذي هو الانقسام الحديدي كذلك الجزو اذ الصور ولان تلك الصورة فاشية في جميع اجزائه
له ولو كان الجسم بالافعل قط له من صورته لصغره لكان بعد ما لا له في حكمه مع الجسم او في
اصغر منه وابعد من احتمال تلك الصورة وكل جسد هذا الجسم منتظم من اجزا صغار ولا اجد
منها على هذه الصورة وانما تحصل هذه الصورة باجتماعها والاجتماع بما هو اجتماع لا يفيد الا
البعد وحواشيه وبما هو اجتماع اجسام لا يفيد زيادة على ما يفيده الاجتماع مطلقا الا المقدار
ولو لحقه من الشكل او الوضع وليس شيء من ذلك بارتضيه حتى يكون غير موجود وكل افراد
موجودة في الجملة الاجتماع ولا هو انفكاك المزاج وان ذلك عن مختلفات الطبايع ومعدات المزاج
ادنى فادنى عن مزاج يسيرا فيه مستقر وحكم بحكم الصورة البسيطة وهذا لما الاجتماع
في اضعاف الكثير يسير واذا حال الامر على هذه الصفة فواضح بين ان كل جزو من الاصغر فيه مما يليه
وان الانقسام على هذا الوجه لا يحيل الجزو الصغير مخالفا الكل واما الانقسام على الثاني الاخر وهو
بسبيل الانفصال والتباين وبسبب ان يكون الاول في الصغير صيرورة بسبب الملاءمة الجسم صورته
وان الجسم كلما صغر اذا دخلت اشياء لا تلائم هذه الصورة اشد تعذر عليه ان يتسخ لتلك
فشبه ان الجسم اذا اوغل صغره وبان كلما شبه ان يبقى على صورته زمانا بل يستحيل من الانقسام حسام
الخيط وبه الجاء وصل لا يكون بحيث يثبت على صورته الى ان يمزق وان كان الامر على هذا
فحب ان يحمل ما قال ان اصغر جزو فيه محافظ للصورة الارضية هو اكبر من ان يخرج به محافظ
للصورة النارية وذلك لان اصغر ما يحس ان يجد نارا الا بحاله هو ابا من الكون والفساد ما

تفيد طبيعة النار وعسى ان يكون هو اولى بذلك واذا كان ذلك فمن شأنه ان يستحيل ارضا واذا كان
من شأنه ان يستحيل ارضا كان الارض الى استحالة اليها اصغر حجما من حجم النار المستحيلة اذ النار اذا استحالت
ارضا صارت اصغر مما هو اصغر الماء وهو الحق اللهم الا ان يقال ان تلك النار الصغيرة ليس
من شأنها ان تستحيل ارضا مفردة بل على نحو الاتصال بان يقبر حينئذ جزو ارض لا ينفصل
بالبعد عنها موجودا بالفعل اذ ذاك بل حكمه حكم اتصال قطرة من الماء بالماء الاعم يجب بذهاب وجود
بالفعل قطرة مفردة واذا كان منها زاد في جملة الغير ويكون هي بحيث لا ان تقوم بنفسها مفردة
ولا يكون كذلك بالانفصال الانفراد وان الهواء اذا زال عن المجاورة الذي كان له اجاء الماء
رفع استحالته حتى صار ماء وكذلك الارض وان كثيرا مما اجزا الماء صار يستحيل الى غيره
لاجل فقد ذلك الجزو الذي يحفظ كله وهو جزو كثير محيوس القدر وكذلك الصغير السريع
الاستحالة مع ذلك فانه يجب ان يصير لا يجاله البارد ويجوز ان يستحيل الى ذلك الطبيعة وبقي مما سلف
فلنتظر الان كما يقال من الذي في الحركات كلها بكل الاوايل هو ان يكون فيها مساقة ما ارضا
لا اقل منها وما ذلك الا ما يخرج لا اصغر منه فقول اما استماع وجود حركة لا اقل منها
على الاطلاق من حركة مستقلة فامر ظاهر ثم اما سائر ذلك في المسافة والزمان واما على سبيل
الانفصال والانفراد فغير معتذر بان يظهر بعد الاشيا التي تستحيل النارية والصغير واما الاولى
والتي قيل ان يكون كل واحد منها اذا كان الغير الذي هو المقدار الذي لا اصغر منه
عنده مثلا عرض طبيعته الدورية واذا اخذ ضعفا اصغر مسافة فحن نعلم انه في نفسه يجب بحيث
ان يعرض اشبه بعرضه الاصغر فيه جامشترك الحركة وان يحركا اذا ابتدا يتحرك
من ابتدايه فلا محالة يوافي ذلك الجزو المشترك وانه لا يجوز ان يعرض له مانع ومنسرق عنه موافاته

قال الخادم شانه السكون فيكون ذلك اصغر من اصغر الاركان وهذا الشكل كان مفكك المفاصل فان المفاصل لا يعد اربعا بل اثنتين كل ركنين فيكونان كالمعرى وغرضه لا يتبين بهذا بل بقسمة الفاصلة وان كان في نفسه منقسما الكنه لا يتبع اذا كان مسافة ان يلحقه الشيء المذكور وان يحس عند حد السمع على ان يكون ليس ان يمنع فيه ذلك دون آخر وفي بعض عندنا من هذا الجزء حث وهو انه هل كل واحد من اركان الطبيعي يحركه لا اسرع منه فان كان فما حركة لا ابطأ منها في الوجود وان كان يمكن ان يكون الوهم ابطأ منهم فنقول انه ان كان في الاركان الطبيعية مثل هذا فهو حركة اصغر ما يمكن ان يحفظ صورة من ابطأ الاجرام المستقيمة حركة حركة

فصل في جهات الاجسام

واذ عرفت حال العرض في الاجسام الطبيعية وهو لها من التناهي وعدم التناهي في الازدياد والنقصان فحري بنا ان نتكلم في جهات الاجسام وجهات حركاتها اذ كانت الجهات من جملة الوسائط التي يمكن بها ان نتوصل الى معرفة احوال الاجسام وحركاتها وقد قلنا اذا فرضنا نقطة على الاسطقس ما وعلى جسم اخر فان فرضناه على الاسطقس ما استحال ان يحاذي بكل الغير المتناهي اذ فرضت له بهذا السبب وافترض بينهما جسمان الا كل نهايته جهته وان كان مستديرا او مخيا افترض له قطع كان اقل المستقيل الى الكل واحد من القطع التي جهته على هيئة واقعة بالعدل امتداد سواء كان من اقرب حدوده امتداد احد او لا كذلك اما التي لا كذلك فهو الخط واما التي يمكن السطح والجسم فان السطح له وان استحال ما امتداد في الجسم له في نحته امتداد واحد والخط له امتداد واحد بالفعل والقوة واما السطح فانه يجوز ان لا يكون هو بعينه بل نعته له امتدادات مثلا ان كان بعد كان له امتداد احدهما ضلع المقابل والامتداد احدهما الضلع الذي لا يقابله والموضوع واحد بعينه لكنه محسب الاضافة فانه لا يمكن عنه بما ذكر الا بمستقيم هو غير محسب الاضافة فعلى هذا اعتبر حال الجسم فانه ينتهي الى مستقيم

عشر ذلك المستقيم والخط كلما افترض امتداد عرض ما ان يكون له فرض ثم هو كذلك الجسم لا غير والمتصور عند الجمهور وعند اهل النظر ان الخط يحتمل الا غير والسطح اربع جهات والجسم ست جهات اما الجهة في الخط فصحيح مطابق للموجود وفي سائر ذلك نظر واما التي السطح بها مسطح من الجهات فانه اذا كان السطح مربعا واعتبرت بقاياه الاولى التي الخطوط دون القطع والامر على ما ظن فانه اذا فرض مربعا او كان مربعا او اعتبر ذلك فان جهاته اكثر من ذلك فانه ان كان مثلثا مساويا الاضلاع فليس يمكن ان يكون جهة فرض السطح المحاط به من حيث هو كذلك الا ان يكون له ست جهات وان كان اكثر من ذلك فعلى اكثر من ذلك وان كان ايضا مربعا او المعتبر تشابه الى الخط المستقيم ومعطيا بالقوة لجمع انواع التناهي حتى الاوامر يكاد يكون له اربع جهات الخطوط واربع الى الزوايا والدائرة فالجهة لها واحدة واما بالقوة فمعترض لها جهات لا يفارقه لها القوة وللجسم المحيط ولا قطه فنه من حيث هو دائرة سطح واولى بان يكون له الجهة دون غيرها واذ عرفت هذا في السطح فقد عرفت في الجسم وعلمت ان الجهات الست كيف تحدث والمكعب والمستطيل الشبيه بالمكعب وما اخرج منهما وعرفت كيف لا يجوز وانه ليس مقسوم جهات المخروط التي يحيط به اربعة سطوح مثلثات عن جهات المكعب وهذه الجهات في الكرة واما السبب واشباهه فلا نعده وهو ان الكل جسم ست جهات فامر ان لهو ما ادى عامي والاخر اعتبار خاصي والذي سببه رأي عامي فهو انه لما سبق الى وهم العامة ان الحيوان وخصوصا الانسان يحط به حيثما كان علما الديان وظهره وبطنه ورأسه وقدمه فكان امتد وساد اما المتقدم والجهة التي منه وفي ابتدا الحركة والسبب اما مقابله وكان له فوق واسفل اما الفوق للانسان والجهة التي على رأسه والسفل منه والجهة التي على قدمه واما في سائر الحيوان وان الاربع والفوق منه الجهة التي على ظهره والاسفل منه التي على بطنه فتوهمه

وكان المتقدم وخلف والقدام هو الجهة التي الى ما تتحرك الطبع وخلف الجهة التي الى ما تتحرك الطبع مقابله والفوق ما يمكن عد ما حده غير مرة معدله الى ما يراسه ان فرضه وعرضه من رأسه ان يساره وعمقه من الى اسفل خلف فكانه لما افترضت هاهنا هذه الجهات اولا افترض معه لحسبه هذه الاعداد اذا الاعداد المحسنة افترض الا بافتراض الجهات التي عنها الا بها فلما كان هكذا وقع في الاوهام ان الجهات ست والصغير والعبر وا اذا ذكر الاسم الاعم وهو وقف الاوهام على مبلغ هذا العدد واعان على ذلك نوع من الاضطراب خاصي وهو ان الاجسام يوجد فيها الامكان ونوع من الجهات لا شيء على قوله لا يجوز غيرها وبقي كل قطع الى الحظ في الحظ التي عليها المحاطة فكل سته اطراف فكون ست جهات اذ انما تكون هذه القطعات لانه لا غاذا فرض امتداد واحد اصلا او وضع وضعا ما غير ان يكون الطبع يوجبه مرتب عليه المقاطعات هو انه لو فرض مكان ذلك الامتداد الواحد غيره مما ليس موازيا له لوقعت تلك المقاطعات اخرى على نواح غير تلك والحد حقه مع ذلك والاخبار تحاف وغيبه الجهات وكل جسم حي كون ذا جسم من حيث هو جسم جهته هي بعينها امتين وجهتي بعينها اذ يمكن ان يحاذي الغير بكل تميز الجهات الست منها غير ما يكون الا بالقوة او الطبع والنوع غير ممتنع ان يكون كل جسم مرا له ملبسا علو وسفلا لما عرض واما بالطبع اما العارض فعلى ما سنقول وضعه هيكون ما يلي الارض منه هو الجهة السافلة وما يلي الافلاك او ما عارا ما يلي الارض الى ما يكون فوق ذلك الجسم فلك هو الفوق وان كان هما على ان لا وجد والارض وهي موضعها الطبع فيشبه ان لا يكون لها جهة الا الفوق الذي هو الجهة ما يلي فيما بينه الى ما يلي الارض سطح وسطحها ابدا السماء فحسب ان يكون الاعتبار للجهات لا منتهى النسبة الى السطح بل الى كل طرف اخير وعرض في الجسم واذا كان ذلك كان للبعد المفترض في الارض جهتين عند كونه الذي هو مركز الارض وعليه الدور

وحد عند سطحه وهما فيما نا البعد الاقرب فيه فيكون للارض ان يكون جهته سفلا وجهته علو ويكون جهته السفلا للارض ليس وجود جهته الا بان يكون جهته العلو وذلك لان جهته العلو سطح موجود للارض وجهته السفلا بعظمه وهو منه الا بان يكون ذلك ايضا كذلك بان يكون جهته الفوق ايضا طرف البعد المتصل المركز في السطح وهو بعظمه ما فان كان كذلك فكيف تكون ذا جهات بالفعل بل يكون ما الفوق كذا قد جعل الحد اسبابا لانقسام المتصل الى المسامتات والمحاذيات وهو انقسام بالفعل اذ يتبين المماس والمسامت والمحاذي بالمماسة والمسامته والمحاذاة كما بالاشارة فيكون ذا المركز والطرف الاخر مما يصير معبرا الوجه المسامته البعد المفترض لكن الامتناع في هذا البعد المفترض انه كيف يفترض وهو انه لا يعدم الارض ووجودها فيه للوجود قائم عليها وجميع ذلك في اسباب فرض الابعاد اذا فعله فيه فكان الارض اذا انه حدث ايضا والمركز لها نسبة الى الجسام جاذبة له بحكم ما بالقوة او بالفعل او فوق وفوق فقط من جهته امتنع به الاستطيل له اذ هو اخر فانه لولا السماء المركز لها علو الشيء وجهته من الوجوه وفقي الامر ان يحل ما استشكل به على هذا فانه قال لو توهمنا ان الارض ليس لها الا السماء فكان يكون لها اعلو والعلو لا يكون علوا الا بالقياس الى السفل فكان يكون لها سفل وقد وصف السفل السبب غير متميز الا بعد والبعد لا يعرض الوجود السماء وحده وما باعتبار قائم بجعل الارض اوقا او سببا اخر حتى يحراه فلم يرهم من هذا انه معين العلو بوجود السماء لا معين وهو لخلف والحوان العلو يعين شان احدهما القابل السفل والاول الجهة التي الى السماء كما ان الخفيف يعني به امران احدهما الذي بالقياس الى الميل والاخر الذي يرد حركته ملاقاة سطح الفلك واحد العلوين وهو الذي الناس الى السفل وكذلك احد الثقيلين يسمى مقبولا بالقياس الى الميل والذي يعقول في نفسه لا لخروج لغير فعله الاعتبار وحده فعاله فانه ليس يلزم لمن رجح جهة بالفعل الى السماء ان يكون يغفل

فصل في الطريق وامره

حركات الطبيعية وهي المستقيمة

المقالة الرابعة

في عوارض هذه الامور الطبيعية المذكورة ومناسباتها

بعضها من بعض والامور التي تلحق مناسباتها

فصل في الاعراض

التي يستعمل عليها هذه المقالة

لما ان تحصل لنا بما تقدم ان الحركة لا تكون واحدة وكيف تتكثر وان الحركة

تكون في الكم فقط وتكون في بعض اعراضه دون بعض اما مشتركة للحركة وللحد

المقابل للحاصل في ذلك الزمان في جميع اجزاء ذلك الشيء ومعه في كل زمان

مضاف او مقابل ومعه في كله قار المعنى والمكان مع جميع اجزاء الحركة الى المقابل والى المحوان باستقرار

الاسم او باشتقاقه هو والقوي والسفلي او المقابل واما الاقدام والخلف فيشبه ان يكون الجزء

الطالع من المقابل هو الذي يحدث عنه وعنه وطالما ان عند الاقدام نهاية ما

تحول اليه الجزء الطالع مطلقا فيكون الذي قدام وانه ليس كل حركة يقال عليها مصدر قار عند

نهاية ما تحول اليه الجزء الطالع وهو واقع على تلك النقطة به هي مساماته التي

حدثت الاولى في الطلوع بحيث يكون الاولى والمتأخرة الى ان يساماته خط الزوال

لم يعرض عنه الى ان يغرب عنه وذلك لان الاولى ليس تكون قوة والذي

طلع عليه ولا كان خط زوال فلم يكن حد حدث هذه الجهات بالعباس الذي هو كذا

حتى ان صور ما هو هذه الجهات ونعلم ان هذه الجهات التي تحدث للفلك من حيث هو متحرك

على الاستدارة واما جهة السطح الذي يلي الارض والذي يلي الفلك فانها من حيث هو جسم على

شكله ووضعه لا من حيث هو متحرك ○

المقالة الرابعة

في عوارض هذه الامور الطبيعية المذكورة ومناسباتها

بعضها من بعض والامور التي تلحق مناسباتها

فصل في الاعراض

التي يستعمل عليها هذه المقالة ○

لما ان تحصل لنا بما تقدم ان الحركة لا تكون واحدة وكيف تتكثر وان الحركة

فعلها ٢٨٨
ا

كيف كون ضامّة مطابقة لحركة اخرى بالبعد والسرعة والبطء ولا يكون ولا تكون الحركة مضادة لحركة اخرى ولا يكون ان الحركة هاربة عن كل جسم والهرب من الاجسام وان الحركة لا تكون طبيعية وان الكائن هارب يكون طبيعيًا ولا يكون طبيعيًا وهل الكل جسم مكان طبيعي وان الحركة كانت لا تكون عن طبيعة ولا امام الغير الطبيعية وان تحت جمع فصول الحركة وان يعرف مناسبات ما بين الهوى والحركة والجزئات ٥

فصل في وجود الحركة وكثرتها

الحركة تكون واحدة على وجوه فانها اما ان تكون واحدة بالعدد واما ان تكون واحدة بالنوع واما ان تكون واحدة بالجنس الاقرب واما بالجنس الابعد والحق ان الواحد بالعدد قول عجزة فضول ان قسمائل الرماسيين ومن سامعهم يرى ان الاطلاق منعوا كل المنع ان تكون الحركة توصف بالوحدة بالهوية وقالوا الحركة توصف الحركة بالهوية لا تحصل سيما موجودا حاصلا وهو اساس ما وقر عنا عنه من الاشكول وزمان الحركة والزمان وما ساف مثل قولهم كيف وصف الحركة بالوحدة والحركة لا تنقسم الا ماض ومستقبل ولا حركة الا وهما زمان وتثبتوا وحدة الحركة بشرط ان يكون زمانها واحدا وانف يكون الحركة واحدة ودال واحد فانه قائم مما هو فيه واحد ودال يلزم هو وآر الوجود حاضر الاجزاء ان لا تسأله والحركة لا توجد فآر لها مع ان الجزاء فحق فما سلف وما سنأتي الى وجود احركة ساعة لا ملتف معه الا هذا الاشكال الا ان فحق علينا ان نمر الحال في وحدة الحركة ونمر السؤال الى ورودها فحق قول وابتدأ الحق ان الحركة هنا الاشكال الاول الى وصفناه وهو ان القطع المسافة والحكم الاول وجدته وجوده المجموع له مع وجود زمان يحوز فيه الى هي ايصال وكسار الصفات التي لا كفي في وحدة واحدة بالشخص

كون موضوعها واحدا انظر فان الموضوع الواحد اذا عرض في ساعة عدم عرض فيه ساعة اخرى هذا السلخ هو بعينه الاول الشخص فيكون الحركة بالتي التي سترنا اليه والجزء اذا كان الموضوع واحدا فانه بعينه في زمان واحد بعينه وحدة الزمان هو بعينه فكل جزء بعد الصفة هو واحد بالشخص ويكون المحل المتحرك فيه واحدا بشخصه لانه متصل وصل ياض وجه اليه المتحرك الاستحالة لجاها الانف فيه عند حدوثها اما وصل كم واحدا وغير ذلك وليس هذا المعنى واولى ان داخل تحت الحركة معنى الحركة معنى الزمان وان كان لا بد من كون معنى الزمان يحتوي ذكره فذلك ليس بضم جميع الشروط التي يلزم ان الحركة واحدة لانه يقتضي الشرط الباقي وسنقل الدهر منه اليه وسكتنه وليس يعلم الفرق بين المتصل والمتصل الملتزم واما الحركة التي هي القطع بعد المبتدأ ولي ان تكون شخصا فيها فالامور التي يجب ان تكون واحدة حتى يكون الحركة واحدة هي المحرك والمسافة وملجوئي يحلها والزمان هما ان يكون المتحرك واحدا والمسافة او ما فيه الحركة واحدا والزمان واحدا التي والحدا بالعدد ويجعله فان كثرة الحركة بتبع كثرة الاشياء التي عنه الحركة كما وكما مع تمام الاقسام وهذه الاشياء هي هذه الثلاثة المتحرك والزمان وما فيه فان كثرة المتحرك فكان الزمان واحدا عنه او كثرة المتحرك وكانت المسافة واحدة بعينها كثرت الحركات واذا كثرة المتحرك والزمان واحد بعينه لزم كثرة المسافات وما فيه الحركة بالعدد واذا كثرة المتحرك والمسافة واحدة لزم كثرة الزمان فانه لا يكثر المتحرك والمسافة واحدة الا ويكون المتحركان يتعاقبان على المسافة اذ لا يقطع جسمان معا مسافة واحدة بعينها كما لا يكون ان ينطبق واحد معا ولا يجوز ان يكثر المتحرك وان يمنه كثرة ومسافة واحدة بالعدد انه لا في المسافات وانها يجوز ان يوجد بعد القطع واحد بعينها واما الكم والاين وعرض ذلك ولا يكون لا واحد بعينه بالعدد متحرك من

عده في زمان معين زمان لان الكيفية التي لهذا المتحرك من حيث هي واحدة بالعدد لا شاركه فيها المتحرك الاخر بوجه لا كالمسافة ونظن انه يلزم هذا كله ان يكون المتحرك واحدا بالعدد وان الحد واحد الجسم على تحرك بسرعة فانها في كثير واحدا دتصير الحلة متحركا واحدا او ولا واحد منها اخر وحده لان ما يكون سريع يتحرك وهذا ان ابطأ تحركه او مع انقطاع تحركه بقطع اقل مناسبة للجسم المتحرك مع تحرك الجزء ما تحلل حد بذلك لان ما يمر معنا لبس لو يتوهمناه استحال الى غير طبعه دفعة واحدة وحصل الحديد يحرك الى مقابل الشرق واحدا بعينه يتعطل الاول واذا ما مر الماء زمان ويتصل الامام والمسافة ما الجزء المتحرك واحدا بعينه وكذلك لو نحن ما بيار الجمع يحب ما ارمى عبر وقوع دوري بلغ حدا من التحوله والجزء الذي لا يكون هذه الحركة متكثرة ما يكون واحدة بالعدد لا شاركه فيها المتحرك بالقطع الى ويعرض الحركة على اطلاق ما ارى كان من جهة الفكيك والقطع بالفعل وما لا من جهة القابلية وان الامام اقسم ما سميناه بالنعال عليه الجهة وذلك ادا فليس ما في الامور كما نبينه فهذا وانما قائم فحسب ذلك ما ارد في من مسلكنا انما نعرض عند كل ورود حال ان الامام زيادة تعرض الزمان بالمسامية معرض ذلك ان كثر الزمان معرض ذلك ان تكثر الحركة ولا يكون حينئذ الحركة واحدة وذلك ان الزمان من حده المجهد من حيث الزمان واحد في ذاته يكون الحركة واحدة في ذاتها وهذا مثلما يعرض لحركات الغال بالقياس الى الشرق والغرب فمعلم الزمان ومعلم الحركة بحسب ذلك انهما لا يقطع الاتصال ومثله ان نحن الصوت المسموع من الزنج المصور بصوت واحد الذات دما ما الذي يسمى نغمة هو من هذا القبيل وان هذه النغمة سنعلم في خواص الطبيعيات ومشاهدة لها انها لا يتم شيء حدث عن وقع المضراب على الوتر بل المتحدث من قرع الوتر الاول

بالمضراب عن وضعه المتصرف عند مفارقة المضراب الى وضعه ما ضرا قا بقوة وحسه وقرع ما يجيء من امواج هو فيصوت ثم لان الصوت اكثر الا ان هو حدث قرع بعد قرع الا ان بعدا ويكون الى القرع مستحفظه لصوت مسموع على الاتصال اذ كان الجسم فيه متصلا كما يسمع والحركة القطع من المضرب حتى لا يكثر واعلم ان نفس الاستة الى الان الواحد لا يوجب ان تكون الحركات متحدة وان انا واحدا او يكون متصلة ومدا استة الملاها الجسم واحد ولا يكون الحركات واحدة وانصافا ان استرط ما منه انما اليه وجد عكاف في وجود الحركات كان ما منه وفي مفارقة الى التي اليه بل الى العدد من غير سؤل واسطه وما اليه بوما ما يدفع انصاف غير سؤل واسطه ولا يكون حركات واحدة بالنوع فضلا عن العدد وانصا ان استرطهما معا غير كاف في ذلك لان ما منه وفي مفارقة الى ما اليه من متوسطات شتى اما في المسافة وقد يعصم ما منه مما منه على الاستقامة وفي بعض على موس وتحنيه ولا تكون الحركات واحدة واحدة بالنوع فضلا عن العدد وذلك ان في يوجد من السواد الى الابيض من طريق الوسط غير ما يوجد من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم الغبرة وفي يوجد من طريق البسيط ثم الحمرة وان اسقط مع الشرط المذكور فان اسقاطها فضلا وان الطريق اذا جعل واحدا لم يكن الآخر مدا واحدا ومتى واحدا ومتى واحدا ونقض ذلك هذا المعنى والحركة الواحدة بالعدد هي المتصلة في زمانها ومسافتها واحدة وموضوعها واحدا وان حال المسلوبة الى الاحداث فيها وقلما يوجد في الكائنة فان الطبيعة تسد اخرا والغريبة الصرية متأخرا

واما الحركات المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة او الاستدارة ان يتوهم المتصلة على الزاوية وجود واما في الخط المستقيم ولم يقض فان من صفات الواحد ان يكون تاما والناقص بعض الواحد واما لم يكن تاما ما ليس من شأنه ان يزاد عليه بالكم وهو الحركة

المستديره ادا تمت الدوره فلا زاد عليها بل تكرر ولا كذلك المستقيمه من حيث هي مستقيمه فان المستقيمه اذا تمت فليس تمامها لانها مستقيمه بل لاجل ان المسافه لم تكن كقطر العالم ويسقط من حقوقها قول من قال ان الخط المستقيم اولى بالتمام لان له ابتدا و وسطا و انتها ولا شي من ذلك للدايره وانما كانت الدايره تامه فليس يجب ان يكون الحركه عليها تامه لان الحركه على المستقيمه بما هي وتمتها على المستدير لا تساهي ولا تتم تاما ولا فلس كل ما هو تام فهو ذو ابتدا وانتها ووسط بل الواجد في الجمله اتم من الكثره التي لا توجبها السلت الا انها بل هذا نوع من التمام ولا تعتبر هذا التمام الا في ذي عدد والدايره وحداسها للصوره واما الاسقل الزياده لا لشي غيرها حط دايره والمستقيم الى قبل فليس لانه مستقيم بل بسبب اخر واما الحركه المستديره فانها اذا تمت دوره ابتدات من راس فيكون كل دوره واحده وكلا الثاني دوره واحده فهذا ما نقوله في الحركه الواحده بالعدد فلنتكلم الان في الحركه الواحده بالجنس والنوع ٥

فصل في الحركه الواحده بالجنس والنوع

ولما كانت الحركه مشاركه لساير الاعراض في الاحكام التي تتبع العرضيه كان تكثرها وتوحدها اشاكلا لتكثر الاعراض الاخرى وتوحدها فكما ان البياض مثلا انما يكون متكثرا بالعدد دا تكثر موضوعه او زمانه وكذلك الحركه وكما ان البياض لا يكون متكثرا بالعدد دا لم يكثر موضوعه او زمانه فكذلك الحركه وكما ان البياض لا يكون متكثرا بالنوع او متكثرا بالجنس ليس بكثر الموضوع بالنوع او الجنس بل يكون بياض الثلج وبياض القفنس اذا اختلفا لهما طبايع لحو واحد بالنوع بل بياض الثلج والجازه فكذلك ليس يتكثر الموضوع بالنوع او الجنس يوجب تكثر الحركه بالنوع او بالجنس وذلك لان تكثر التي بالنوع تتبع تكثر الفصول وايضا فان الاعراض الى موضوعاتها من جمله الاحكام العرضيه

الاعراض ومن علمت ان العرضيه لما هيات الاعراض انما هي من المعاني العارضه اللازمه دون المقومه واضافات الذوات العرضيه الى موضوعاتها المختلفه امور عارضه لها لا مقومه ايا لها تقويم الفصول واما تكثر الاشخاص فانس معا اذا بالفصول الذاتيه بل بالعوارض واما الازمنه والاحوال من حيث هي ازمنه بالنوع الشمل بالشخص ان كان لابد لانها اقسام متصل واحد ومقارنه ما لحركات بالشخص دون النوع لا يوجب البته مخالفه فصليه منوعه فعسى الحركه تختلف نوعيتها باختلاف الامور التي تقوم ماهيه الحركه وهي ما هي فيه وايضا ما منه وما اليه فاذا اختلف نوع واحد من هذه اختلفت الحركه في النوع وانه اذا اختلف ما فيه واتفق ما منه وما اليه اختلف نوع الحركه مثل ان تكون احدى الحركتين من مبدا الى منتهى على الاستقامه والاخرى منه اليه على الاستداره وكذلك اذا اتفق ما فيه واختلف ما منه وما اليه مثل الصاعد والهابط فيجب انه اذا اختلف شي من هذه في النوع في نفسه او في شرايطه واحواله الداخله في تعلق الحركه بها كانت الحركه غير واحده في النوع وان كانت كلها مكانيه او كلها كيفيه او كميه دات واحده في الجنس الاعلى وان اتفقت في جنس اسفل كما في التوسط كانت واحده في الجنس الاسفل لكنه قد اشكل الحال في انه هل الحركه للطاقه المستديره تخالف المستقيمه في النوع او تخالفه بعرض وانما نشبه ان يظن ان الاستقامه والانحنا من الامور التي تعرض للخط لا من الامور التي هي فصول ويسبق الى الظن ان الخط الواحد يصلح ان يوضع للاستقامه والانحنا واذا كان ذلك فقد يكون نوع الخطوط المستقيمه مخالفا النوع الخطوط المنحنيه اللهم الا ان تجعل تركيبها مع الاستقامه نوعا ومع الانحنا نوعا اخر فيكون كل عرض من شانه ان يقوم نوعا وليس الامر كذلك واذا كان الخط المستقيم لا يخالف المستدير في النوع فكيف تكون الحركه على المستقيم تخالف الحركه على المستدير بالنوع لاجل اختلافهما فهما

فهذا الاعتبار في المستقيمه والمستديره التي تكون مكانيه لا المستديره التي تكون و صعد في ما علمت وتقول وكذلك يشكل الحال في امر الصاعد والهابط ويشبه ان يظن ان الصاعد لا يخالف الهابط بالنوع في المبدا والمنتهى من حيث هما طرفان لبعد بل من حيث هما جهتان لجرم ما يلي علوا والاخر سفلا والحركه لا تتعلق بالمبدا والمنتهى الا من حيث هو طرف مسافه واما من حيث عرض ان كان لاحد طرفي المسافه في جهه والاخر في اخرى فذلك ليس مما يتعلق به الحركه فان الحركه تتم حركه اذا ابتدات في هذا البعد من مبدايه الى منتهاه ولو لم يكن المبدا بحيث يكون علوا وهو ان يلي السما والمنتهى بحيث يكون سفلا وهو ان يلي الارض فاذا كان الامر كذلك كان هذا من الاعراض اللازمه للحركه لا من الامور الداخله في ماهيتها فلم يكن الاختلاف به اختلافا في نوعه وكذلك الاختلاف الذي من الحركات في ان يكون طبيعيا او قسريه فانها ايضا اختلاف في امور خارجه عن ماهيتها للحركه وان كانت لازمه فهذه هي الشكوك التي يظن انها تشوش الذهن ابا لحق فنقول ان هذه الشكوك لا تعرض في غير الثقل وانه لا تعرض في مثل الحركات التي في الكيف والحركات التي في الكم وغير ذلك فان السواد من حاله عند كل احد انه تخالف التبيض بالنوع لاجل تخالف ما اليه وما عنه وان كان الطريق كانه واحد ومسلوك في كل بالعكس من الاخر وكذلك التصغر والتحمر الى السواد يخالف التخضر الى البيض الى السواد في النوع وان كان تحول المبدا والمنتهى واحدا انما يشكل هذا في امر النقله ومقتضى ان لا يكون النقله جنسا بل يكون نوعا فقط ويكون النزول مخالفا الصعود بالعوارض كنوع واحد كما يخالف الكاتب الامي وانه كما ان الانسان ماخوذ في حد الكاتب والامي ومحمول عليهما وليس جنسا لهما بل موضوع لذلك

فحمول على ذلك الوجه على النزول والصعود وكان اصل الموضوع في النزول هو حركه مستقيمه من مبدا الى منتهى ويتم بذلك كونه حركه لكن عرض لهذا المبدا ان كان فوق فهو من الحركه ان صارت نزولا وكذلك الحال في الشكل الاول مثلا انه عرض ان كانت النقله تاره مستقيمه وتاره مستديره فان الحركه ليست تتقوم حركه مما يعرض من طول ما يتحرك فيه كالمسافه المستديره وقصره كالمستقيمه حتى يختلف بذلك ماهيتا الحركتين لهما لا فالا منوعا فهذه هي الظنون التي يمكن ان يظن في هذا الباب فيجب ان نحلها ولزمنا اولا ان نبين ان النقله جنس وان الامر ليس على هذه الصوره فنقول ان الخط المستقيم بالحقيقه والمستدير لا يصح ان يستحيل احدهما الى الاخر في الوجود وذلك لان هويه الخط في الوجود ان يكون طرف السطح وهويه السطح ان يكون طرف الجسم كما لم تعرض للجسم والعرض هيئه لم يعرض للسطح فلم يعرض للخط البته والجسم اذا كان ما يشبه انه يقبل التحنيه واذا كان زيدا قبل التحنيه بان يكون اتصال اجزايه يفرق او يكون اتصال اجزايه يمتد والتعبير بالعكس فان تفرق اتصال اجزايه فقد انعدم الخط خطوطا وان امتد فقد بطل ايضا ذلك الخط بعينه وحدث خط اخر فان الخط الواحد لا يصير اطول مما هو بالمد واذا كان هذا الخطان يستحيل انتقال احدهما الى الطبيعه الاخر ولا في الوهم ايضا فان الوهم ان يعرف ذلك مفردا للخط عن السطح جعل الخط ذا جهتين وحاشيتين لا في امتداده ولم ياخذه طرفا فان ذا الجهتين سطح لا طرف له الذي هو خط فيكون الوهم قد اخذ غير الخط بل اخذ جسما دقيقا فخيله خطا والذي ظن ان الخط هو واحد بعينه موضوع للامرين معا ظن باطلا او اشتباه النوع الواحد من الموضوع الاعراض تختلف موضوعاتها او بالاعراض تعاقبها وهذا على قسمين وذلك لانه اما ان لا يكون تلك الاعراض تلحقها لحوقا اوليا من اجل ما به يجتمع مع موسيقي واما ان تكون تلحقها لحوقا اوليا كالبياض يجتمع مع السطح ومقارنه الخط المستقيم للمستدير لاجل كثره الموضوع لام

فقط فان هذه المقارنة موجودة من مستقيمين وبين مستديرين وليس كذلك بين احدهما كما فرق فان
الاستقامة والاستدارة من الطبيعة الخط بلا واسطة فلذلك اما ان نجعل ان يكونا اما فصولا واما اعراضا
او ليس فان كانا فصولا فقد ارتفعت وان كانت اعراضا فاما لازمة او مفارقة فان كانت لازمة للطبيعة
المعروض لها استوى فيها اشخاص النوع وان كانت تعرض في بعض الاشخاص من غير لزوم فتعرض لبعض
الاشخاص لكن لا يبعد تصورها والعرض له وجود ما دام موضوعه موجودا والا فلا يبعد تصورها والعارض
يكون المعروض له بعيدا عن الخلاف لكن هذا العارض الاول التابع للاضافة والحركة الحال
في الخط المستقيم والمستدير فانه ان ادرك المدرك واحدا منهما على هذه الصفة التي هي صار
مستقيما او مستديرا ادرك من ذلك الخط موجودا فليس اذا الخلاف بينهما بعارض غير اولي او
بعارض اولي غير لازم فاذا الاستقامة والاستدارة متغايران تغاير الفصول الا ان
الا يقال نعلم هذا على خلاف الاشياء النوع ولان الحركة في نوع السواد غير الحركة في نوع
البياض لاختلاف ما فيه الحركة مع ان المستقيمة والمستديرة بالعظم تصور هذا
القائل قلنا ان طبايع الامور السماوية نفسا دا لان فيها تغييرا او تغيرا فانه
ان كان الموضوع الاول للتغيير والمتغير هو الجسم نفسه واجتماعي كمه واحد فليس
بمتضادين وان كان موضوعهما سطحين متعرين متحاذيين بقبل المتغير منها الشكل والمغير
المغير على ما ادعاه فليسا متضادين او الموضوع لهما خالي يقبلان بعاقبهما ولا
موضوع لهما على ما بيناه واما المستحيل المورد من حال الضاطة والهابط فستحققه
مرتعرا واما السرعة والبطء فلا يختلف بهما الحركات التي اختلافا بالنوع كيف وهما يعرضان
لكل صنف من الحركات وهما لما قبل الاشد والاضعف والفصل لا يقبلهما بل يكون الحركة
الواحدة بالاتصال تدرج من سرعة الى بطء بهما من الامور التي تكون الحركة بالاضافة اليها

لان الامور التي يعرض لها في ذاتها وقفة ان السرعة اذا قيست الى المستقيمة والمستديرة كانت لشيء ان
الاسم فيهما كذلك والا كان الظرف بما ادخل انه لا يصح المفاضلة بينهما ولا المناسبة بينهما
كما لا يصح بين الخط والسطح مع قولنا المقدار عليهما انا نقول لهما ان قولنا في الاسم فلان
جد السرعة والبطء فيهما واحد وهو ان السريع في دور واحد يقطع مسافة والذي يقطع مسافة اذا الطول
في الزمان الواحد وكما ان المستقيمة والمستديرة وحدان الاطول والمستقيمة ما فيه الميل
بالقوة والمستديرة كذلك الاطول والمستديرة غير مختلف فيها لكن كما هذا ان الاسم
بالحقيقة لهما معا واذ قد تكلمنا وحدود الحركات في بيان انحاء الشكل المقولة فلنقل

فصل في حال الشكول

الموجودة على كون الحركة واحدة

اما اولا وليس ان الحركة الا وهي مقسمة الماضي ومستقبل الحاضر فواضح فانك تعلم ان
الحركة على الوجه الذي يتحققها ليست عامة سيال الا وهي دائما من ماض ومستقبل
واما الحركة التي هي بمعنى القطع فانها الانفصال حركة وقطع الآن زمان ماض ومعنى انه
كان الحركة سيقسم الماضي ومستقبل فانها سيقسم القوة واما اذا قرن في الزمان الذي طابقها
ارتفع لها ان تنقسم الا ان الآن يخرجها حاصلا بالفعل وبالجملة فانها اذا انقسمت فانها سيقسم العرض
والمحل انقسام الزمان او انقسام المسافة واما الشرط في وجود الحركة هو ان لا يكون زمانها
ومسافتها منقسما بالفعل لان كون الشيء لا ينقسم بالقوة بل بالفعل شرط في وجود الانسان
وكثير من الاشياء واما قولهم انها كيف تكون واحدة ولا تكون زمانية فاول المجابين عن ذلك
ان الواحد بمعنى الدائم غير الواحد الذي بمعنى الاتصال فالواجب ان لا يكون الشيء واحدا اذا لم
يكن واحدا بمعنى آخر هو انيا فان الحركة التي شرحناها لا تنقسم وهي محفوظة في المحل

تامة ثالثة بعضها الى آن ينتهي هو لما الحركة يعني القطع ان السوق البعد المستقيم فهي ناقصة وان اتمت
دايرة فهي ناقصة بالقياس الى ما اذا كان القائم ايس منه مرجاعة وكان وجود الحركة بمعنى
القطع هو على الفتح حيث واذا كان ليس تستمه الا وتتحرك ولم يكن راجعا منتظرا فهو تام وهو
حينئذ والجزء يصيرون لجانب يعقبهم عن زمان قال ان مثل الحركة التي هي اما دورة منها استيا
وتكون الصورة مع عدم مثل الاشياء يحفظه هو مثل صورة الى يستحفظ واحدة بعينها مع نقض فيه وسد
الخلل الواقع عند النقص لما يقوم مقامها فتكون الصورة واحدة بالعدد وان استحفظت بعد ما تعاقبه
وكذلك الصور كلها من النبات والحيوان وكذلك التي في الملكات النفسانية يحفظه واحدة
بعينها مع الخلل الواقع بالنسيان وعدم المزاج وانما تبطل الاضافات وتجدد وكذلك الصورة والطالب في
واحدا عنده والتغير الجاري المتغير للدائم زال الذي هو الباري تعالى واحد والصورة هي الفيض
الصادر والجزء الفياض الصادر عنه فما دامت المادة تحتمل الفيض والمعاون كذلك بطل
الصورة هي بعينها مستحفظة وليس يحتمل هذا الا جوهر لا يصح عندي ان يكون للكائنات الفاسدات
صورة نائبة لا يستحيل الا لعدم الآلات يصير بذات احرا وحدتي الكائنات ما دام المحفوظ
الى وقت الفساد لا فارق ولا بطلان وتكون مقارنة لصورة واحدة او نوع واحد فان الصورة او
النوع مستحفظ الخلل الواقع في سايرها ويسد ما نورد من الدليل ونقول انه ليس
يكفي في ثبات الفيض واحدا كون مبدايه الفيض واحدا وان المبدا المفيض الواحد اذا افاض على اشياء
كثيرة كان الفيض منه كثيرا بعدد تلك الاشياء بعدد واحد واحد منها بعينه
التكثير فانه يعلم بقياس ان الصورة القايمة في الشيء الثاني من التركيب والصورة المضافة
الى الهيولى الى الذي الموجود بسببها لكان يقوم بالشيء الاولى المتغير فيعرض لها
بعينها من الاضافة ما لذلك هذه الاحوال لا تنقل من مواضعها بانفسادها بل اضحاها بفساد اضحاض

حواملها واذا كان كذلك لم تكن صورة البتة الآن هي بعينها الا كانت قبل ان يكون شيء بالك
مستمرا فكما انه لو لم يكن يتوارد الشرع بالقيام حتى تتحقق ذات الصورة ثم يطرأ ان الخبر في
اعلا بلغ لبس على الحاظر بعينه حكم الصورة وحدث وتكون صورة اخرى بالنوع حتى لو استاهد
الانفاس المتمرة زمانا ما الا ترى حال العمارة اذا كان شاهد الصور الحادثة ينظر اليها هي الصورة
الاولى وان ذلك اخرى وكذلك اذا دفنها العمارة الى الاضمحلال لم يزل المستوم يزعم ان الدابة
التي الاولى بعينها وحدت ولم تعدم غير صحيح البتة اللهم الا ان يكون في حملها الاعراض
عرض من شأنها ان تنقل من موضع الى موضع او منقل اليه موضع بعد موضع كما عسى ان نظن من
امر الفضة والظلمة وان الشكل والمظلم اذا انقلا اعلا وظاهرا لم معه واذا انقل القابل ويمكن
المضي والمظلم انقلا في الغابر الذي يشبه الا يكون الفضة والظلمة اما الظل في آلة السايل
واجدا عنه بالحجر اذا كان الصواني واقع موضعه وحال القابل عرفا عمل واذا استحال القابل
لم يوضعه وان استحال القابل مطلقا لم يوضعه والحال مطلقه واذا استحال القابل لم يبق
هذه الصفة وهذه الحال واذا الموضوع هو الصفة وهو الحال لم يكن الا في قابل السخن بل يكون
كل آن بعضا احرم حمله نوع مستحفظ على الاتصال وهذا اعرض للسيال مع السالك
من امر المواز اه والحاذاه فانه ليس اذا كان لا يزال يعدو في السايل خروج ذرة وحاذ لم يلم
من ذلك ان المواز اه الى في السايل يكون كمولها بعض ذلك امتنع المواز اه والحاذاه من اضاءه
او الظلام الآن الحر اذا شاهد هذا ووقع ذوات الذي هذا حسب ذلك واحدا بعينه ما دامت
كل حال منه ظلم محل العوا واذا علم ان الهوا الذي هو اذا خرج فظلمه وهوى الظلمة
تحركه وسفله الى عرض لجرا دار لما عقبها انها لم يجز به وكذلك الهوا كان بل
الظلمة تحرك كان لا لحس الحركة وجهة اللمس او عرفه وان البصر لا يدل الحدس على حركة

منقض بل

فصل في مضامه

الحركات والاضافتها ٥

فصل في تضاد الحركات

كما مرّ انّ مبدأ ومنتهى حركته لا يكيف انّ الحدّ انّما مبدأ ومنتهى حركته لا يعرفه ولا يكون مبدأها هي بعينها منتهاه الى آخر عمره حتى يصحّ الاعتماد من المبدأ والمنتهى عليه مع تغايرهما بالحركة وذلك انّ المنتهى حدّ مبدأ المنتهى لحركة مستقيمة يكون الاسم الاوّل منهما لا يحصل المبدأ المنتهى ولا المنتهى مبدأ فالذي لا يجتمع واذا كان كذلك فمعرفة ان الذين على الاوّس الواحد لا يضادّان لان الحركة على الاوّس لا غير وصلها من حيث هي حركة وشبهه ان يكون مبدأها لغير منتهاها مغايرة ذاتيّة بالعرض ذلك لقطع بعرض وفوق سفق ولو لا ذلك لتحقق لها الرجوع المستمرّ الى المبدأ بعينه وهي حركة مستقلة واحدة لا رجوع فيها والحركات المستديرة بالاجمع وخصوصا ما يكون منها الجسم متشابه الاجزاء موضوع على جسم متشابه الاجزاء وموضوع جسم متشابه الاجزاء اعني البسيط وهو الطبيعة فوضع الاجزاء فانها حركات ان كثرت فمختلفة وانما تختلف بالبعد لان كلّ حركة منها تنتهي فانها تنتهي من وضع اداة من المغرب او منتهى الى وضع اداة من المغرب الا الخلاف بينهما الا بالبعد وهو كالمتوسط او واضع اداة من المغرب ما لفعل في بدن محالفة لها الا بالبعد وحركة منها فانّ مبدأها المغرب ومنتهاها المشرق ووسطها المغرب فهي لا تخالف حركة اخرى الا بالبعد فهي لا تخالف منها الا بالبعد ولا تخالف ما لا تخالف الا بالبعد حاصل واحد وان كانت تستحيل ان تجتمع واما التي قبل مرّ انّ كما المبدأ تخالف المستقيمة في انها لا طرف لها بالفعل فكذلك انها فهذا انّ نوع تضادّه الا بطرف فيسقط ما عرفناه انفا ولا وجه لتضادّ الحركات الا ان يكون من سبب الحالات والاطراف واذا اسقطت التفاريق سقط وجه التضادّ فلم يكن شيء مما قدّمناه من حال الحركة المستديرة واما المستقيمات فقد عرفت انها تضادّ ولخلف تضادّ وان الفاصل والصاعد تضادّ التضادّ المذكور والتي للحكماء ما هي حدّ مستقيم وتضادّ نصاد احدهما راجع عن ذلك وهو ان الطرف قد يضادّ ان من طرفين ايهما اعلو وسفل

الجزء المحرّك ذاتي هي التي يخرج اقرب مسافة من طرف بالفعل الى طرف بالفعل وضدّها هو التي يمكن من مبتدأها اذا ما الى المبدأ الاوّل بتلك الخرى

فصل في تقابل الحركة والسكون

اما مقابلة ما بين الحركة والسكون فلم تحقّقه ما سلف وعلمت ان الجنس يحرّكه سكونا بالملكة ويجب علينا ان نعرّف تقابل السكون مع حيث هو سكون وسكون لان حيث هو وطبيعي وقسري وغير ذلك من الفصول الخارجة عن حدّهما وقول ان السكون انفعالما تنفع فيه مقابله ومضادّه ما سبب الامور التي يعلّل بها السكون فاذا املت ما اقتضاه عليك ولا يضادّ الحركة فغير واجب يعلم ان السكن والمسكن لا مدخل لهما في ذلك ولا الزمان وقد علمت ان السكون لا يعلّل بعلل وشيء كان او لم يكن يعلّل ما فيه فينبغي ان يكون تضادّ ما فيه بعجل السكون متضادّا وما فيه بيضادّ على وجه ما متضادّا ما يعلّل بكونه حيّزا وجهة يعلّل بالموضع وهكذا واسم الحركة لهما يضادّ متضادّا يعلّل بهما هيئة يضادّ يعلّل بوضع وامور اخرى من السكون مكان جاز ومكان ان كان ما هما الجنس الزمان هو امر غريب عن السكون لا نعرفه انما السكون شيء اي انه لو كان جسم ليس في حيّز ما متصلا وكان يعرض ان يتحرّك او يميل او يسوّد لم يحب ان يصير السكون فيه وذلك ما صدّ السكون فيه فقد احتاج ان يقدّ السكون فيه ولحدا عنه لان هذا الضدّ ليس في ذاته فالسلب اولا بدّ في شيء اخر واما اذا كان الضدّ في ذات ما فهو ان كان مرئيا يسكن فوق وسكون الذي يسكن فيه فوق ومرئيا يسكن اسفل فسكون الذي يسكن فيه اسفل فالحركة ان يكون هو السكون معدّا الى السكون وسكون السكون والكف لا عاضد السكون والمكان الاسفل وقد يقال ان يعلم السكون الذي يقابل الحركة من فوق فيه السكون فوق او السكون اسفل

فصل في بيان حال الحركات

ويجوز ان يصل بعضها ببعض ان لا موجودا والمشاع ذلك منها حتى يكون بينهما سكون لا يحاله ٥

فقد علمنا ان الحركة لا بدّ ان يكون واحدة وكيف يضادّ الحركات وعرفنا انها كيف يقابل خبرنا ان نعلم ان اي الحركات تضادّ باي الحركات وايها لا يضادّ بل يشاركه ويقابله قول اما الخلافة الاجناس والاشياء التي اذا وقعت على نوع واحد يكون على انها حركة واحدة فالفصل واما الفرقة الاجناس كاسمها ما سكاله وتقابله فحلبونا ان نحقق الامر في ذلك فانه مما نعظم فيه الشأنه اي تضرّ حركة الجزء الصاعد حركته الذاتية والحركة على قرن الحركة ونرتها والمحاملها يضادّ الحركات التي تقع من كلّ واحد منها شيء غيره والبدء الحركة مقول لاحدهما عليه والاخر مدار كفظه هي طرف مسافة او كفيه هي بها حركة الها اسعدا او غير ذلك فان يوجد واحدا الاتصال وقوله لا يجوز واما وجوب ان يكون بين اثنين هذه الحركات سكون والحركة من يحيى والحيوان يحيى طبيعتها والكشف عنها ولورود ما عندنا ٥ من يحيى الجزء من

وتقرّر ان السكون هو ضدّ الحركة من نوع الحركة الى فوق وذلك ان السكون فوق هو ضدّ كما الحركة الى فوق ومحال ان يكون الكمال الطبيعي مقابلا الشيء والنقص الذي هو في المقابل ضدّ فهذا محال واما انا فلم نسخ الى ان الشيء لا يوجد الى مقابله معنى انه لا يعهد مقابله ولكن نقول لما جاز ان يوجد حتى وجود الحركة الى اسفل فمن شأن الحركة بالطبع الى فوق انما هو حركة بالطبع الى فوق ليصير سكون بالطبع ولا شك ان في هذه الحركة موجودة الى فوق ان يسمّاها ولم يسمّ الى السكون فوق كما الكمال يعني ان الحركة يسكن كمالها لذلك انما هو كمال للمتحرّك واما الحركة فلها نعتها وضدّها وذلك ليس كمال الحركة بل يضاد الحركة انما هو كمال للمتحرّك فصل الحركة وعنى ان كلّ سكون يعرض للمتحرّك فهو مقابل لكلّ حركة يصح فيه لو كانت بذلك السكون لا يعدم الحركة من حيث هو بل من فيه الذلك الموضع او عن ذلك الموضع فان السكون ليس هو عدم الحركة من حيث هو بل اجمعها والا كان المتحرّك الخلاف ذلك الجسم ساكنا السكون عدم الحركة التي في ذلك الجنس مطلقا وكذلك الساكن ونوع اين او كيف او كم او لحفظ شاذا ايّا واحدا فهو ساكن في ذلك الاين واذا حفظ كيفا واحدا فهو ساكن في ذلك الكيف واذا حفظ مقدارا واحدا فهو ساكن في ذلك المقدار وهكذا الحق الشيء حفظ ايّا واحدا ممن كون عاما لقوله دون قوله في الاستحالة وغيره او ان كان الحق ان يكون عاما لقوله وغيره عام الحركة في الوضع مثلا مثل العالم الذي يكون في ظلّ اخر فانه من حيث لا يكون ساكن ومن حيث الوضع متحرّك مطلقا والحال الخالف والخلف فان الساكن مقابل الغير والخلف هو الذي لا يغيره الخلف والساكن مقابل الغير الكمال هو الذي لا يعرض الكمال لكنه ان فقط واحدا ان يجوز من حيث هي صفو سكونا مقابله يكون عدم تلك الحركة من حيث هي تلك لانه ان الحمل الحيوان الى فوق ساكنا

عن الحركة الى اسفل فان يسطان يجعل السكون المقابل هو الذي يسوّيها قهرا بالحركة فيعزمه فيما انه يرجع لهذا الشاطئ غير حبيب اذ ليس كلّ عزم ساخرا وسنقدم بارنه ان يكون السكون في الحيوان هو الذي يطرأ على الحركة الى اسفل وان يسطان يجعل السكون الفاعل هو الذي يطرأ على الحركة حتى يكون كالاستعداد المقدم والعزم المقارن الفوق كان السكون فوق ومقابل الحركة من فوق واما العناصر الغير المقابل الطبيعية والعشرة فشبهه ان يكون السكون فوق لا مقابل الحركة الى فوق لانهما طبيعيان نزل الى الحاسفل وعلى هذا القياس تورد سائر الفصول الى بها تختلف الحركات ٥

فصل في بيان حال الحركات

ويجوز ان يصل بعضها ببعض ان لا موجودا والمشاع ذلك منها حتى يكون بينهما سكون لا يحاله ٥

فقد علمنا ان الحركة لا بدّ ان يكون واحدة وكيف يضادّ الحركات وعرفنا انها كيف يقابل خبرنا ان نعلم ان اي الحركات تضادّ باي الحركات وايها لا يضادّ بل يشاركه ويقابله قول اما الخلافة الاجناس والاشياء التي اذا وقعت على نوع واحد يكون على انها حركة واحدة فالفصل واما الفرقة الاجناس كاسمها ما سكاله وتقابله فحلبونا ان نحقق الامر في ذلك فانه مما نعظم فيه الشأنه اي تضرّ حركة الجزء الصاعد حركته الذاتية والحركة على قرن الحركة ونرتها والمحاملها يضادّ الحركات التي تقع من كلّ واحد منها شيء غيره والبدء الحركة مقول لاحدهما عليه والاخر مدار كفظه هي طرف مسافة او كفيه هي بها حركة الها اسعدا او غير ذلك فان يوجد واحدا الاتصال وقوله لا يجوز واما وجوب ان يكون بين اثنين هذه الحركات سكون والحركة من يحيى والحيوان يحيى طبيعتها والكشف عنها ولورود ما عندنا ٥ من يحيى الجزء من

الشرعيه والقسريه ان يمتد كما يقال وسطا ولا يمتد اصلا فهذا ضعف الخلا والجزم الذي له
يحرك المستديره الطبيعه واما الجزم به يحدد حدات الحركات الطبيعيه الاخرى واما قد
استوفينا بحثه في المعاني فليراجع الفصول التي لحركات وقول الاكثر ما يناسب الصفه
واما ان يقال ان الصفه له هذا انه يكون الصفه موجوده فيه كله مثل ما يقال ان الثلج ابيض واما
ان يكون الصفه موجوده فيه كله والكيفيه الصفه فيه مثل ما يقال ان الانسان ابيض
وان الجسم سواد واما ان يقال انه يعرض على الاطلاق بان لا يكون فيه بل شيء قاره كما يقال ان البنا
يكتب وكما يقال للبياض انه يستفاد عند ما يتبع الابيض فالجزم والحمل اما ان يقال انه ذاك اذا به
مطلقا او للحركه كما يقال ان الكاتب يده او لا يتحمل وانما يتحمل يده واما ان يقال
بالعرض مطلقا كما يقال للساكن في السفينه انه يتحمل فيه مثلا ليس من سبابه انه اذا وقف ذاك
كالبياض اذا قيل انه يتحمل ومنه ما من سبابه ذلك كالمسمار المسمر في السفينه وهكذا الجزء
ويجوز ان يعرض مطلقا اما غير مطلق على ما قيل في ابواب سلفت والحركه كما ذكرت وذات الشيء
وقد ينبعث عن طبيعته لا من خارج ولا بارادة ولا قصد كالنور والحجر وقد ينبعث عنه بالارادة
وقد يكون من سبب قسري من خارج كصعود الحجر والطبيعي والارادي قد يشتركان في انهما ان
يكون علمها فاظه للحركه كما ليس فيه من ذلك الجزء في ذلك لانها ليست من خارج وربما تجاذبا ذلك
خاصة الذي يكون بارادة والحركه الطبيعيه والقسريه وتكون في غير المكانيه والوضعيه
فان هذه استحالة طبيعيه كصيرورة الجزء الطبيعي وقد يراد الجار اذا استحال طبيعه
الى البرد واستحالة قسريه كاستحالة الماء الى البخر وهذا كما يكون طبيعي مثل ان يكون الجنين والبنات
من المني والبزور وكما يكون قسري مثل احراق النار بالفحم وفساد طبيعي مثل الموت الهرمي وفساد
قسري كالموت بالغل والموت عن السم وهذا زياده في مقوار الجسم طبيعيه كنمو الصبي

ولحرى قسريه كالمرء الذي يستخلب الادوار به المسمنه وهذا ذو ميل طبيعي كما في الهرم وذو ميل
قسري كما بالاضرار ويجب ان نعلم ان مثل هذا الحركه طبيعيه ليس يعني ميل الحركه مضادا لبنيه عن الطبيعه
والطبيعه نفسها الى الحاق الطبيعه ذات مائله قاره وما صيد وعيها اذا نفوا ضدا ثابت وقار وغير
موجود مع وجود الطبيعه والحركه الى هي الحركه الطبيعيه تعلم دائما وتحدث لا استمرار
والحركه التي حصلها الا محاله فانها معنى ان شيء والطبيعه اذا اقتضت لها فاتركت شيء يقتضي لا محاله
تركه خارج عن الطبيعه فاذا كان كذلك فما اعرض اخرج عن الطبيعه لم يعرض فصد نوع
بالطبع فاذا الحركه الطبيعيه ملائمه دون الطبيعه الا وقد عرضت حال عن طبيعه والامر
جار في غير طبيعي الا وبازاء الحال الطبيعي ملكات هي غير مالك فالك طبيعه وهكذا الغير
الطبيعيه تركه ما وتركا ما وتحمل ما لا الطبيعه فكل حركه طبيعه اذا لم يعرض فهي ملتهمه الى
غايه طبيعه ويستحيل ان يصل ما لا نهايه ان يخرج المحمل بالحركه الطبيعيه لان الحركه
تركه ما وهرب والغايه الطبيعه ليست متروكه ولا مهروبا عنها بالطبع فالحركه
طبيعه اذا لم يعاوقها طالب يكون اما ذاهبا او ان كيفا او في كم او في وضع فكل حركه لا
تسكن والتي ليست طبيعيه والحركه المستديره المصاحبه اذا لا يعرض طبيعه وكذلك تكون
وليس يسع الاوصاف الا بين الى نفوض مهروبا عنه والطبع تلك الحركه الا وهو معينه
مقصود الوصل الطبع بنال الحركه ومحال ان يهرب الطبيعه ما الطبع غير مأمور منه الطبع
والحركات المستديره وكون اما من اسباب من خارج واما عن قوه عن الطبع بالغ قوه ازاده وقد
يجوز الاختلاف ما يكون عن القوه الاداديه اذا الخلف الدواعي والموانع والعادات والاغراض
فلهذا حدثت الاداد وكانت الواحده منها ما لوغا ما الاداد والحركه لا مع كون الحركه المستديره
لجسم بسيط ان يكون ذلك الجسم اقرب على ما ليس اليه بعضهم فاما الاشكالين يجوز الا يكون

الفن الا الجسم المركب يجوز ان تكون حركته مستديره بسيطه هي صادره عن قوى في الجسم بسيط وذلك
لان الشكل يجوز ان يكون في السابط كما يقال انه مستقر امنها ان يكون ذلك الجسم السابط الاسطقسيه
الموضوعه للمركب فان هذه السابط هي المركب والاشكال وان سقط علمان المضاده لم يغيا الجوه
فان كان جسم بسيط لا محاله فطبيعه منها قبل الجوه ونجب ان نعرف هنا ان الطبيع على كم وجه
يقال حتى يحسب ما سنتبع به الموضع الذي نحن فيه ونتم الكلام في الحركه الطبيعه فنقول ان الطبيع
ربما يقال على الشيء الذي هي الامر الطبيعي وحده وربما يقال على الشيء الذي هو بالقياس الى الطباع
الكل بالسركه ما هذا القسم وان يكون الارض عرضه الدور وانها قاعا على الماء ليس
طبيعيا بالقياس الى طبيعه الارض بسيطه كل بسيط لا محاله صلب جدا فاما هو بالاضافه الى سابه
محال ان يكون الشكل الطبيعي البسيط كريا والشكل الامر الذي يقتضيه طبيعه الارض ان يكون
وحدها معا اداريه طبيعه الكل كان وجودها الشكل له طبيعيا الى الجزء الجزء عن طبايعه
وطبايع الكل ما على جزء الامر الجزئي الكل على اسوخ موضوعه وكذلك تصرف
الخلط حسب ما تقوه العاديه ولعسر الغذاء عن طبيع ولذلك اداهيس الى الطبيعه المستركه
للكل كل طبيعيا واما الطبيعي الخاص بالشيء فهو ان يكون صادرا عن قوه طبيعه فيه وحده وفي
ما تقوه الطبيعه هاهنا كل قوه من ذات الشيء الا بالاراده كانت طبيعه صرفا او كانت
كعسر النبات وحركاته فيما هو الاباب على الجزء الجزء الى اسفل وهو الذي يكون لا عن اراده
ولا اضطرار لخلاف الجهه والذي على الجزء الجزء الى العلو فان ذلك ليس بارادي ولكنه خلاف
الجهه وقد يحرك ارادة عن محل الجهه ولا سيما طبيعه الانسان الا الاسم الحركه
الاولى والحركه الطبيعه بحسب هذا الموضع الى ان يعرض قوه في الجسم بسيط موجها الى
الغايه التي الطبيعه ذلك الجسم وعلى الوجه الذي يقتضيه طبيعه ذلك الجسم اذا لم يكن

عايق ما يكون بالاستدارة احمس اصابع ثم مده في مثلها سكون وعلى هذا من الوجه عن الجزء الجزء
الواحد فانه وسكون حركه عن الطبيعه والشكل الى الغايه طبيعه مثل ركون الاصبع اذا بدره
والسير الشاغيه وقد يكون حركه لا عن الطبيع والشكل الى الغايه الطبيعه كمن يرجح الى
اسفل على خط مستقيم رميا لا صدر مثل الحركه التي هي عن الطبيعه الى الحجر وحدها وقد يتفق
ان يكون من المدا الى الغايه والكل معوقا ما ان يكون حركته اضطرابيا او ذات كيفيه
عسر موافقه للاستمرار الى الغايه بهذه وربما الحاله الطبيعه والكل الخفي هو ما قلنا لا وقد
يكون الحركه طبيعه لا لغياس الى الطبيعه الخاصه بالشيء بل الغياس الى امور من خارج
وان الاحجار اذا طبيعي للكبريت عند ملاقاة النار والاحجار طبيع للجير عند مقاربته المغناطيس

فصل في كيفيه كون

الجزء طبيعه الجسم ذلك كون الخمر طبيعيه لذه

مقول ان كل جسم فمستدير له منتهى جزء المحصله والمفصل الصور تنتهي الى صورة هي
او صورة الغالب منه وربما ينتهي كما او وضعا او وضعا او عن ذلك وان كان الجزء الذي ينتهي
موقوفا عليه لا عاوقه ان كل جزء طبيعه ما له الجزء وان كانت هذه الصفه
الصفه وكميه وان كان جزء جزءا يمكن ان يعاوقه ان يعاوقه قسرا فاذا يكون له وجود الطبع
ان لم يمنع قسرا او كان يزعج جزء وان كان واحدا وتنه وعن جزء وانه ما الطبع منع الذي له لم
منع قسرا فان كان كيفيته مما لجوز ان تسلب العسر كيفيته الا على سرد ذلك فانه اداد الى
الغاسر وجها الى الطبع واستحال الى المحرك الا مارا وان كان كيفيته مما لجوز ان تسلب
بعسر ذلك الجسم اذا عرض قوه اعظم او تضعط ما العسر حتى يصير اصغر على الجزء ناعنه
من ذلك الجسم فانه اداد الى الغاسر اسهل الجوهر الى جسمها وكانت كيفيته مما لا يجعل له

التي وكل واحد منها معدوم فيه ممكن في جوهر الجسم من شي اليه فيها واما المحاذيات والمماسات
وما يجري مجرى ذلك فليس يلزم الجسم لطبيعته بل لوجوده مع جسم اخر فليس اذا لحب لا يحال اليه من
الجسم لذاته حالا الا الفعل الحال مما لا تقوم ماهيته ولا يلزم ما يقوم ماهيته وقد الحق الاشكال
بحال الفواسير حال هذا الاعراض لان الفواسير لا تقوم ماهيته ولا يلزم ما يقوم ماهيته فان الفاسر
هو الذي يرد من خارج فيفيد حالا او لا لما كان لذلك الجسم تلك الحال وليس شي من هذه واجبا
ان يكون من الماهية او لازما للماهية فهو للجسم لا فاسر يقسر ولمس مسعلما القاسر الطبيعة
الجسم وتوهم الجسم عرى عن ان يخصه اوحيز ممتنع بالقياس الى طبيعة الجسم فالجسم يلزمه في
طبيعته التي له ان يكون لحيز ذلك التي لولا القاسر التي يجوز ان لا يكون لمكان له وكذلك
الشكل والكيف وعند ذلك ذلك في وضع الاجزاء ان كان للاجزاء الفعل فكل جسم فله حيز
طبيعي فان كان ذا امكان كان حيزه مكانا ٥ ونقول ان قولنا ان الارض جرم بسيط تقتضي
طبيعته اليبس الذي فيه ولا يخلو اما ان تقتضي له شكلا او لا تقتضي فان اقتضى له شكلا فيجب ان
تقتضي شكلا مستديرا للبساطة فيجب اما ان يكون اليبس ساعدا ومقتضى طبيعته فيجب ان
يكون الارض اذا سلب جزء منها الشكل المستدير بان يشكل بشكل اخر ان تعود بطبيعته
مستديرا والشي الموجود كذلك وان كان اليبس يمنع ذلك ويحول بين طبيعة ذلك الجزء
ومقتضاه واليبس صادر عن طبيعته فيجب ان يكون طبيعته واحدة تقتضي معنيين متقاومين متقابلين
والشي هذا الجائز فنقول ان اليبس انما ينبعث ليحفظ ما يقتضيه طبيعته من الشكل الطبيعي
حفظا قويا جدا واذا حفظ شكله لزم من ذلك ان يحفظ في كل جزء ما يوجبه
طبيعته له اما اولا واما من ابتداء الماهيه الى شكله فاذا لم يبق من شكله يقسر القاسر
لم يكن للباقي منه حين يتعوق بما يحدث بل كان عليه ان يحفظ ما اوجبته الطبيعة فان

لعائد القول

الطبيعة واوجبت انبساطا الحركات الطبيعية هي المناقضة لموجبها الاول فكان حينئذ
مقتضى الطبيعة بعد الحال الضد مقتضاها الاول ومخالفا لمقتضى اليبس الذي يقتضيه الطبيعة
ولا يبعد ان يكون الطبيعة يقتضي حال عارض ام امنا قضا ومقابلا لما يقتضيه في حال كونه
سالما فليس اذن مقتضيان متضادان معا عن صادرين عن قوة واحدة بحال واحد حتى يكون محالا
بل احدهما يصدر عن القوة وهي على حالتها الطبيعية والاخر يصدر عنها وهي على غير طبيعية
وذلك مثال السكون يعرض عن الطبيعة اذا كانت على حالها الطبيعية ثم يعرض عنها الحركة
اذا صارت على غير طبيعية واما الجزء بعضه عن الارض اذا استحال الى الارض فاستحال اولا
استحالة الى الشكل غير كروي وذلك لموانع من خارج ولاختلاف الاجزاء في التكون ايضا
اختلاف في التقدم والتاخر والمحاذيات واذ قد اوضحنا غرضنا هذا فلنجري ان ليس
ان المكان الطبيعي كيف يكون للجسم وكيف يكون للبسيط منه والمركب ونقول انه يلحق بنا
ان نعرف انه هل يجوز ان يكون جسم من الاجسام له مكانان طبيعيان او مكان واحد والجسمان
يسكنانه بالطبع وان نعرف حال الاجسام البسيطة التي لها اجزاء متشابهة ولكل واحد منها
مكان اخر بالعدد بعينه لا محالة فيكون لكل واحد منها مكان طبيعي غير الذي للاخر
انه كيف يصير مكان هذا غير مكان ذلك ويختص به دون الاخر وكيف نسبته تلك الامكنة
الى المكان الذي للكل وان نعرف حال الجسم المركب في انه الطبيعي وان له مكانا طبيعيا
لا محالة فنقول اذا ذلك المكان فانه ان كان مكان جزء واحد كانت الاجزاء الاخرى مكانها اقسر
انه لا يجوز ان يكون لجسم واحد مكانان طبيعيان الا على جهة ان في جملة مكان الكل اجزاء
بالقوة ايضا ويعرفه بسبب مخصص كان طبيعيا له كالمدرة فان اقرب حيز من حيز الارض
يليها هو طبيعي لها والابعد لو حصل فيه اكان يصير ايضا اقرب فكان طبيعيا لها واما المكانان
متباينان فليس يمكن ذلك فان مقتضى الواحد من حيث هو واحد بالتحصل امر واحد بالتحصل

ومعنى الكل المتشابه الاجزاء جملة مقتضى جميع الاجزاء والاجسام المتشابهة الطبائع لا يستحيل عليها
الاتصال الطبيعي فانها ان استحال فانما يستحيل لعرض يعرض وهي في طبيعتها يجوز عليها ان لو كانت
متصلة واذ لا يستحيل اتصالها فكيف يستحيل تماسها ولو اتصلت او تماست لم يعرض شي مستحيل واذا
اتصلت وتماست كانت الجملة وهي تطلب المكان الطبيعي من حيث طبيعته واحدة هي جملة هذه الطبائع
فان هذه الجملة من الطبائع يجب ان تطلب جملة من الحيز هي حيز هذه الجملة وهذا الحيز لهذه الجملة
كانه جملة تجمع من احياز واحد واحد فاذا الاجسام المتشابهة الطبائع فان احيازها كلها اجزاء حيز واحد
ويكون لجسم معين من تلك الجملة حيز يتعين له من تلك الجملة لعلة تلك العلة اما وجوده فيه او لا عدما
وهو موافق لحاله الطبع فيجب لزومه واما الخصاصة بالقرب فان النار انما يتحرك الى فوق الى حيز
من حيز كلية النار يتعين لانه هو اقرب اليه والسائل ان يسال انا لو توهمنا النار في مركز الافلاك
لا يميل الجزء منها الى جهة فما ذا كان يعرض لها في طبعها السكون بالطبع وذلك محال ام حركة الى جهة
ولا مخصص لجهة فنقول كان يعرض لها السكون ولكن بالقسر لانها كانت تقتضي ان تتحرك عن وجهه في
وانبساطها انبساطا الى الجهات بالسواء الى ان يلقى كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه من المكان
الطبيعي لكل الهواء المحيط وعند ذلك كان حينئذ لا يمكنها من ان تتم انبساطها فيعد الفوة الذي هذا
النفوذ لا يتاتى بالحركة ولان الحركة يكون في جهة دون جهة وهذا الانبساط في كل جهة فيكون ساكنة
بالقسر وايضا فان الخلا مما لا يجوز ان يحدث في الوسط عنه حركة وهذا القسر قسر عارض عن الطبع
وهو محتمل جدا فان الطبع يقتضي امرا صار عنه ممكن تعارض عارض واذا ادى ذلك الى حكم غريب
فنحن لا ندري استحالة هذا العارض ولا يمنعها لانا لم نتدبر استحالة القسر وفرض في الموضوع مقدما
ولا يمنعها ولكن اذا جاز المقدم جاز التالي وان امتنع التالي امتنع المقدم وقد ظهر انه كيف يكون
للجسم الواحد مكان واحد بالطبع او حيز واحد بالطبع وانه كيف يكون نسبة جزء الكل الى

الكل الاجزاء بعضها الى بعض ومن البسائط واما المركبات فان تركيبها لا يخلو اما ان يكون عن
بسيطين او عن اكثر من بسيطين وان كان عن بسيطين فاما ان يكونا متساويين في القوة وفي
ان يكون وضع احدهما لحيز احدهما الاخر نفور او لم يجبه الا بقسر جامع وان تواجهت حركاتهما
ويعيد كل من مكانه كبعد الاخر تقاوما وتمسك كل واحد الاخر توقفا الا ان يطير الى احدهما
معين او يكونا في الحد المشترك بين الحيزين فيجوز ان يتفق فيه بالطبع وان غلب قوة احدهما في العنصر
على المزج حاصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب ان كان عن اكثر من بسيطين وفيها غالب والحيز للغالب
وان تساوى من غلب البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس الذي فيه التركيب حصل المركب في
اقرب الحيزين من حيز موضع التركيب ولم يجاوزه اذ الجذب الى الجانبين سوا والامساك فيه على البسيط
الذي يطلب ذلك الحيز لا يطلبه تخالف الحيزين وعسى ان لا يصح امتزاج من الاجسام البسيطة الا ان
يكون الاخر هما الغالب يجمع ويقسر الاجزاء الاخرى مانعا اياها عن الحركة الى احيازها الخاصة
او تكون الاجزاء اذا تصغرت تصغرا لا يمكنها ان تفعل في الاجسام التي تمنعها وتتركها لها اخرى قا
او تكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى البسائط ٥ فلنبين الان ان لكل جسم طبيعي
مبدا حركة طبيعية حتى يكون لكل جسم حركة طبيعية بما انه على نوع واحد فقط ٥

الحيز

١٢

فصل في اثبات ان لكل جسم طبيعي مبدا حركة وضعية او مكانية ٥

نقول ان كل جسم لا يخلو اما ان يكون قابلا للنقل عن موضعه الذي هو فيه بالقسر او غير قابل
وان كان قابلا للنقل عن موضعه الذي هو فيه فاما ان يكون له في جوهره ميل الى حيز او لا
يكون له ميل اليه البتة لكن كل جسم فله مكان طبيعي او حيز طبيعي يقتضي طبيعته

الكون فيه والمماثل خلاف سائر الاجسام وذلك لجسميته بالاثر فيه مبدا وقوة معه نحو ذلك
المكان فان كانت تلك القوة مقتضية ان المكان وحركته غير ممتنعة بما هي جسمية
عن الانتقال والترك والاضافة فهو المطلوب وان اقتضت ذلك فحركة جزء الجزء لانه نحو ان يكون مع
جسم واحد غير محالف الاجزاء ان يضاد ان يقتضيان معا متغايرين اذ القوى كونها قوى
تحسب فعلها واحدا ما تثبتا فعلها ما يغلب طا بعها واستحال ان يكون مع الجسم فان الجسم
الذي فيه قوة ما هو ان فيه مبدا فعل يصدر لا محالة ان لم يكن عائق وان لم يكن الجسم يريد عنه
ذلك الفعل الى ان يجد مانع من خارج فلنفرضه زال القوة واذا كانا فيه قوتان متضادتان
صح صدور متضادين عنه وهذا محال فاذا كان المكان نحو جسم بسيط مفروض او وضع
جسم مركب فيه واحد مقتض مكانا والاخرى تمنع عنه لم الجسم فاما ان يكون مقتضى
الحركة فالجسم اذا قسر على مكانه الطبيعي ان تحول المكان عنه الطبيعي
عند المعارق القاسر من خارج وممانعة الضال ان كل جسم ليس هو مبدا ميلا ما
فان فعله عمله وعليه مر البرهان ووضع نقيض لا ذنه ان ذلك محال بل الحال ان كون
كل جسم يقبل الحركة او اما لمادته فيه مبدا الطبيعي ونفس ما قبله كان ايتا او
وضعا واجنبي الكلام في التحول المكاني او لكل سبب اصلاح المقصود فيما هو الظهر
وان كان الحال في الوضع ومذهب البعض واحدا ان الاجسام الموجودة دوات الميل الفعيله
والخفيفة اما الثقيلة فالميل الى اسفل واما الخفيفة فالميل الى فوق وايها ما اراد
مثلا كان وضعها للتحول الاقصى اطوافان على الكل العظيم الشديد الثقل اخر ليس كثقل
الحجر الصغير القليل الثقل اوجم ورجح الهواء الثقيل والماء الكثير رجح الهواء الكثير واملما يغيرها

الاجسام الصغيرة مثل الحرذل وبزر البنفسج وغيرها للخشب مثل الماء الاسفيدرا الى والهواء فوق
الماء طريق السبب مثل ان الاستدلال الذي والجزء الذي بعض موجود لصغرها الا معلوم من الاجسام وعرف
لها والمليها ساغ بسرعة الماء تقدر بها على خرق الهواء مع ذلك فعرف بهذا الاستدلال ان
من الجسم الذي يعرف في نفسه وهو السبب الذي بسببه الثقوى المستفاد هو العرضية من القوى
المحركة كما ان السرعة بطرح السبب الذي بسببه الخرز المستفاد بالماء الكثيرة وبعضها
يحرض تحلا لا يقدر على خرقه الى ما يخلفه الذي يعرفه ويكون نسبيا لا بالاطلاق وقوته
المستفادة فان سلم ان ما هو المفيد فيه هو الثقل الثقوة لتحركه وهذا كالماء المحلاة
والماء المحلل فانه اهون الاستحالة ولكان السبب في قبول الرمل الاعمد هو الكبر وزيادة
الثقل اكان كلما ازداد الجزء كبرا كان اقبل للترك والاستحالة خلاف ذلك بل ازداد الصغر
الثقل الذي هو لعظم اسباب الخرق كل الاقبل مدا ان اقبل الخرق البصري وامتنع عرفا وكون
مسافات الحركات بالقسر وما يماثل الطبيعي وسنه اربعة على نسب الميل الى الميل الكل نسبة
المسافات بعضها بعض الاثنين ما في المسافات فيكون ضعفا لا طول مسافة واما
في الزمان فكون ذلك اقصر زمانا واذا الباقي ميلا اصلا وتحول المقسور في زمان والك الزمان
نسبة الى زمان حركة هي الميل الغير المقسور وكون على نسبة ميل لوجد الى ميل حتى الميل الذي
بالقسر فكون نزول الاميال مما اصلا للقسر فيقول في ما لو وجد فيكون الذي
لاما نعله على نسبة حركة ما لو وجد وتعرض مثلها فلما وباب الخلاف للخلاف وعلى ذلك
الوجه اعنه وما تمن ذلك ان المقسور على الحركة المستقيمة او المستديرة محلف عليه ما ثبت
الاقوى والاضعف واذا اختلف ذلك فظاهر ان القوى مطارح والضعيف معاوق والنسبة
المعاوقة للجسم ما هو جسم ما يعني وسطلب الفاعل على حاله من المكان او الوضع وهذا هو المبدا الذي
نحن بسبيله فكل جسم سئل ما القسر فيه مبدا سيلما الى الانتقال المكاني فقد بيناه واما

الاستدلال الشرعي الوضعي فان تلك الجسم ان كان قابلا للتفاوت عن مكانه وظهر وان كان عن ما
فاما لا محالة قوة بها لست في مكانه وبلغه ويختص به وهي عرض جسمه وقول ان المفعود فيه مبدا
حركة ايتا او مستدام ان العنوة وبما اعبر به ام الجسم العاري السلم عن موضعه وذلك لان له
وضعا ما بالقرب من الجوهر ما وحوله لها مشتملا عليها وفي ذلك وحول هذا الاحاطة المحال
يكون ذلك الجسم عاريا عن وضعه وعن صورته الطبيعية وعن علة خارجة عن الطبيعة ومحال ان
يقتضي ذلك ذاته وان الاخراج الذي يعرض فيه والجهات المحالفة التي بعرفه والاخراج الذي يعرض
فيما يساسه ليس شيئا منها اولى بتسميتها اعني انه ليس خروج منه في جهة اولى مما ساسة خروج
اذا الجميع عن مخالف فيه وطبيعة الجسم ليس يقتضي ذلك الوضع بعينه اذا لمشابهات
لا ستحق بعضها بطبيعة نتيجة امر المشابهات بعينه دون بعض بل يكون جميع ذلك خارجا الكل
واجب فيها وابين هذا كما ان يكون الاجزاء الاجسام القابلة للقسر فرق وان كل جزء عرض
نحو مخصوصا اما المختص به لان له وجودا مع ذلك اولا نه اول المواضع من موضع جيد
مساحة عن جيد بالطبع اما الوجود يحول الاول فيها او وقوع الاستدلال بقسر اليه
فحرك اختاص كل جزء لهو فيه فلا الطبع المجرد ولا القسر بل الطبع المقسور
معني مختص واما الذي لا يقبل ما فيه مكانه يلبس حكمه هذا الحكم ولا يجري
عليه حال الناول واذا كان ذلك لا يحرض جزء اجزاء الجسم مختصا اما المختص به
بالطبع مقدرا بل لا بالطبع معاوقا لما له قسريه اوجبها سبب ولو كان ذلك
ايضا منسوب من سبب قاسر ومقتض من طبعه امرا لاصاب سبب مختص جزءا
الاستقبال باحدانها اكان في طبعه ان لا يحرض مختصا لو لم يحرض ذلك السبب او زال
فحرض وطبعه على الحال ولم يصر الاصابة ان يكون على تلك الحال ذاته ولا ملاسة

وان لا يكون في طبيعته ان يعرى فلا ذا وضع وهذا كل ما قلنا في امر ما ان وضع هذه مبدا
حركة وميل طبعي محدد انتقال ان يكون هذا الجسم مبدا ميلا الى الوضع واعلم ان المقصود فما نحن
ماسر حنا من البيان والمكشوف عنه هو ان كل جسم نظر اعليه ما له لا يحرض مبدا لها فانه
بالطبع يبادر عن سبب خارج او غير مواصلة تحول حسب القصد وتعرف ما لا يحرض في
الجسم وليس يعرى الحكم ذلك الا وفيه مثل مقدم قال الكلام في التحول المبدا الواقع
بقسر الفسر كالكلام في ميلا الواقع بسبب من خارج قال ترى نفس الحيوان تحدث حركة
لبدنه والقوة واحدة حسب ما ويقدمه الميل الزايد والناقص وتحدد الزايد مقاومة ما تحد
الكلام فاما بما يمر في هذا ما يجب ان يجمع فيها الى اللواحق فيها ما تغلب فيها ان كنت
في الاسباب راغب وهذا ان كل جسم طبيعي فيه مبدا تحركه وان الجسم الذي لا مفارق
مكانه الطبيعي فيه مبدا تحركه وضعيه ومستديره وسهل انه لا يجوز ان يكون في جسم واحد
مبدا تحركه مستقيمة ومبدا تحركه مستديرة حتى يكون الكل في موضعه الطبيعي
تحول في الوضع واذا كان في غير موضعه الطبيعي تحول اليه على الاستقامة لانه عند تحول الى
مكان عنه الاستقامة لا يخلو اما ان يكون فيه مبدا ميل تحركه مستديرة او لا يكون
وان لم يكن فاذا صار في مكانه الطبيعي ولم يبق هذا الميل وحتم ذلك الا يكون فيه
مبدا تحركه مستديرة لا في مكانه ولا خارجا عن مكانه وان حدث فيه هذا الميل كان
هذا الميل غير ثابت له ناقلا لجوهره بل امر يحدث في مكانه الطبيعي ولا يكون العلة فيه الا
مماسة ملكانه الطبيعي على وضع ما وجوله فيه تحيز طبيعي على وضع ما وتلك المماسة
وذلك الحصول لا يوجب ميلا عن حال الى مثلها ولا يوجب مروعا عن ذاته الى امثالها فليس اذا يوجب
ذلك الميل واذا الحيز سواء كان الحيز الحاكما لا وسط طبيعيا واحدا ملحا ما بوسط
طبيعيا واحد اصل جسما في حيز طبيعي صار عنها حدث هذا الميل قال الجيشي وذلك

كله واحد والكلام واحد ولا يخفى ان يدل ان النفس المحركة لها ذهنا في التخيل والاتصال
اما كما اسند اليه المحرك الى دون القصد والارادة بعد ما ذكر معه هذا ايضا وتراه عجيبا
اربع مثله الاوهناك مما اصلي في الطبع فحسبان ذكر من ذلك الميل الا ما كان عن نفس او عن ارادة
طبيعته طبيعة ما دام ذلك الجسم موجودا ولا يلزم على هذا ان المستقيم فانه تارة يحرك وتارة يسكن
محرك في غير مكانه وساكن في مكانه وكلاهما طبيعي فكيف يجوز ان يكون هذا الجسم
يستحيل حركته في غير مكانه ويستدير حركته في مكانه وهو ان كلاهما طبيعيتين لجنسين اختلاف
الجنسين وانما الاستدارة هو لان المحرك كالمستقيم ليست طبيعية على الاطلاق وعلى ما يشير اليه
ان الطبيعي هو الكائن الذي يقتضيه طبيعته اذا لم يدركه عائق واذا كان كذلك فهو مضاد له الطبيعة
الرد اليه والى موضع معين منه وهو الذي ابتدأ فيهما واحدا واما المحرك المستدير فان المراد
الى ايضا انه وجد ان الطبع يوجبها كذلك دائما ان اراد طبيعته على الاطلاق واذا كانت
ليست طبيعته طلب الى المحرك المستقيم الذي يضيفها الطبيعة عارض كان خلاف عند قول
الوضع الطبيعي محال نفسه عند وجدانه وكان حد ان يكون الطبيع هو وضع ما نفسه الا
انه ليس كذلك فانه ليس كما ان ايضا اول الجسم مرارا فكذلك الى الوضع الذي هو اسر
المشابه وضع اول اليه من وضع معين فهذا الميل لا يكون حاضرا بعد الوصول الى الكمال
الطبعي بل ان كان فيكون على القسم الاخر وهو انه يكون معه دائما فاذا كان الجسم مبدأ
حركة مستقيمة وجب ان يخرج مفارقة فهذا الجسم لم كانه الطبع حتى يزول عن غير الطبعي
الى المستقيمة وان يكون جسم الجرم بسيطا اذا كان في غير مكانه الطبعي مثلا
مثل الاستقامة وان يكون جسم الجرم بسيطا اذا كان في غير مكانه الطبعي مثلا
معا والمستدير بالجزء مجزى مقابلات متوسط حتى يكون منها واسطة قال الوسائط

امور كانها ممنوع الطرفين وانما ممنوع القوى اسرعا يوجبي الى الوسط اذا كان من سائر كل
واحد منها ان يقبل الاقل والاكثر فتولد صور فاصلي الجهة الاخرى وذكر الحاصل ليس فوبان
يقع واحد منها ضعيف وانقض من الطرفين والكل الاستقامة والاستدارة لا تقبلان الاشتداد
والنقض بان يأخذ الاستقامة قليلا قليلا الى الاستدارة او الاستدارة الى الاستقامة وهو
في دنان قال الاخر والوجود في المتوسط لانه مستقيم والاوسط يجوز ان المستقيم ان يكون
ان يعارق الاستقامة دفعة وواصلة الاستدارة دفعة من غير ان يقال حدوثا والاستقامة
وهو ذا استدارة طبيعا وهو يجوز فيه او فارق الاستدارة الى الاستقامة كذلك واما الايخا الموجود
في القطع فليس يسلك من الاستقامة والاستدارة ولا استدارة يوصي الى احدهما واذا كانت
الاستقامة والاستدارة لا تقبلان الاشتداد والاضعف فكذلك لا يقبلهما القوة فان
عليهما والحدث قوة متوسطة من القسم ومن المدبر فلا يكون لها هذا الاجتماع على
سبيل الامر اجتماعيا فيظهر انه لا يكون جسم واحد مبدأ حركة مستقيمة ومبدأ حركة
مستديرة معا ولجمع من هذا وما قبله ان الجسم المحدد للجهات فنه مبدأ حركة مستديرة
وليس فيه مبدأ حركة مستقيمة لان هذين المدبرين لا يجتمعان ولان ذلك الجسم وان من
امره انه لا يتحرك على كيفية ولا على اخرى مفارقة موضوعه الطبيعي واما الاجسام
الموضوعة فيه ففيها ما يحرك كان مستقيمة عنده والده فكون حيث يكون
حيث هو والطبع منه اصناف هم الحركان واحد حول وسط واخرى عن الوسط
والنهاية الى الوسط واحد دائما في ال تعريف الحركة الطبيعية فحقق سائر ما يعرف
حال الحركة الغير الطبعية واما اذا اعتبرت الجهات بالقرب والبعد من الوضع صور الحركات

فصل ١٣
في الحركة التي بالعرض

نقول ان الحركة الغير الطبيعية منها ما يقال بالذات ومنها ما يقال بالعرض اما الذي بالعرض
فهو ان يكون الشيء لم يحدث في نفسه مفارقة ايز اول له او وضع اول له او كيف او كم او متى او اين
شيء اخر مفارقة لازمة فاذا قيل ان الشيء حال فنسب المكانات له بالعرض اما في الاين
والوضع فمن حيث يعلم انه اما ان يكون ما فيه انه متحرك بالعرض هو في نفسه في
مكان وهو وضع وقيل المحرك الا انه لم يفارق مكانه ووضعه مثل السبي الذي هو
محمول فيه ويفارق مكانه وهذا لا محاله فلزم ان يقع له لا بجل حركة ما هو فيه يحصل
في جهة يقع اليها اشارة على الجهة التي كان يقع عليه الاشارة منها او يقع له وضع اخر بالقياس
الى الجهات واما الا يكون من شانه ان يكون له اين او وضع من شانه ان يتحرك مثال الذي يعرض
لما يعرض للمنقول من مفارقته اين او وضع هو من شانه ان يتحرك اما في الاين كالمحمول والصندوق
وهو ساكن فيه حافظ لمكانه والقاعد في السفينة سفاده واما في الوضع فانا اذا
توهمنا كرة وكرة اخرى احاطت بها مماسة او بعدا او الطبع او غير ذلك في ذلك الكرة
الخارجة حتى يغير نسبه اجزايها الى اجزاء المحيط بها تغيرا وحصلت الحركة في الوضع فان
الكرة الداخلة المتصلة يعرض لها ما يعرض لها من ان كل جزء منها ملزم جزءا مقابلا منه
ولكن العرض ان كل جزء منه ما يلي اجزاء الكرة الداخلة اجزاء المحيط بها كما سفل نسبة
اجزاء الكرة المحيطة مع اختلاف مكانها فان كل اختلاف الوضع انما هو بحسب القياس
الى اجزاء المحيط الموضوع هذا والمحيط به الموضوع عليه والمحيط الى اجزاء ما يماس هذا الوضع مماسة
محيط اجزاء الكرة التي كرة او مماسة عاطفا كما للقلب الاعلى بالقياس الى مماسة وفي داخله الى
الكرة الداخلة فاذا تحرك وضعها اول كان الوضع لهما باعتبار المماسات بالاعتبار المحاور بالنسبة

في المرمى فذلك لان هذا الهوا المدفوع اما ان يبقى متحركا مع سكون المحرك او لا يبقى فان لم يبق متحرك
فيجب ان يقف الرمي والا فان بقي فالكلام فيه باق وان كان اسرع حركة فيجب ان يكون نفوذه في
الحايط اشد من نفوذ السهم فان السهم انما ينفذ عندهم بقوة منفذ بقي من حركة الهوا الذي
هو اسرع والهوا الحبس ويرد عن الامور العايقة في وجهه فلم لا يحبس السهم ويرده فان كان السبب
فيه ان التي تتصل بالسهم يحبس والتي يلي فوقه يكون بعد على قوته وجب ان يكون السهم اسبق
من الهوا وحينئذ الهوا اسبق فان كان السهم اسبق فيجب ان لا يكون للهوا التي يلي السهم من قوة الاندفاع
ما ينفذ السهم الممنوع بالحايط لو لا دفعه من خارج فان نفوذ السهم في الحايط لا يجوز ان
يقال انه كنفوذه في الهوا فان الهوا يحمله ويدفعه عندهم باندفاعه ولو كان ذلك من جذب
السهم من خلفه مجذوبا بوجود بعد ما كان الجاذب به فيكون المجذوب اشد لجزا به من الجاذب
الملازم له وهذه الشدة ان كانت قوة ومثلا له حصل القول بذلك وان كانت متابعة
فقط فهو لا مع زوال سببها فان بعث فيكون السبب القوة والميل وما بال الاشيا التي
يقوجهونها في هذا الهوا التي يسبق السهم ترسب ولا يحملها الهوا لان الهوا انما يمانع
الثقال المحمولة عن الرسوب بحركة شديدة تضيق بها مثل ما في ماء الحق والنفل والزجاج اذا
هبت على الغصن البسيطة منهما مع انها الاجل اسهما الموضع منها هذا الهوا التي يسفل
الحجر الكبير الذي ان يكون اجسام تقرب الاجسام الصغار مما يوجب كسرها وهولا
يظنون انهم اذا قالوا ان الهوا متحرك اسرع يجوز حدوث مشابقة في اجزا الهوا قدما والسهم
موضوع فيها لهم والاشيا والشركات وذلك لانه لا يخلو اما ان يحدث هذه الحركة
في اجزا الهوا قد ما يشابه بعد ما يكون المحرك منها يتحرك بعد هذه المحرك وقد سقط الدعوى
وان كانت حركتهما معا فلهما ان يكون معا والمحرك الاول يتحرك معها او هو واقف فان كان

معه حركة المحرك الاول فيجب ان يقف السهم بعده وان كان بعد حركته فقد بقي الشك
وهو ان هذه الحركة وسببه يسمى السهم الحركة قايما عن المحرك الاول واما حديث
ازدياد المحرك القسري قوة عند الواسطة فليس يضر في ذلك فرض القوة ولا يسقوه حركة
الهوا وذلك لان الاشكال فيه قايم وذلك لان المستشكل الاول ان يقول ان هذا الهوا بماذا
انما يكون في اوسط زمان الحركة اسرع فانه ان كان ذلك لاستفادته بالحركة محل الاثر
فهو اولى بان لا يسفل عنها المنقول فيه لانه يصير اكبر حجما واضعف قواما والاكبر حجما
الاضعف قواما فانه يكون عن تحريك واحد يعتد انطا حركة مما ليس كذلك وان كان
المحلل المعتبر انما هو الهوا المنفوذ فيه لا للتا فذ فلم كانت هذه المحاكة في الوسط اقوى في التحليل
والتلطيف من المحاكة التي في الابتدا نعم لو دامت المحاكة على شي واحد يلقى اما الحال وا
المجهول لكان لذلك معنى اما الحال فنك المنقب فانه دار على طول الزمان وانه يصير اسخن
فيكون على التلطيف اقوى واما المجهول فلان دوام الحك عليه يكون مما يزيده ما نزا بعيد
تاثير وها هنا لا الحال ولا المجهول واحد عندهم وعلى قياس قولهم يجب ان
يتحرك كسلسلة مدفوع قدما ويكون كل جز منه محاكا بعينه المجهول بعينه وعسى
ان يكون وجدنا عظاهر فالعله لهذا التشديد في الباب المنسوب الى القوة او فتح فعسى ان
الحك اذا تكرر على المرمي تسخن اكثر ولا يزال يتسخن الحك اكثر والقوة المستفادة
تضعف الا ان التلطيف المستفاد بالسخن يكون متداركا او موفيا على المعنى الذي يعوق بالضعف
ما دام في القوة ثبات ما واذا تراد في القصد على القوة واستوجب ضعفا ايضا الحك
وبلغ مبلغا لا يفي بتدارك ما تركه على انا لا نعول في دلك على هذه العلة كل التعويل وان كان
لا يجوز ان يكون ذلك احد معاني العلل المرتبة في الوسط وعدا نفخان الحركة القسرية
مراحل معتاد

كيف هي وعلى كم قسم هي وان كل حركة فعن قوة يكون في المحرك بها تندفع اما قسرية وعرضية واما
طبيعية فلنتكلم على الحركة التي يقال انها من تلقا المحرك بعد وقع في امرها بين اهل النظر خلاف وتشاح
ما كان من حق هذا اللغي ان يقع من المنتشرين عنه والمناقشة فيه ما وقع من طبقات اهل النظر فان معول
ذلك على الاسم فبعضهم جعله لمعنى وبعضهم لمعنى اخر والكل منهم ان يجعل ما جعله وليس لاحد منهم
ان يشاح فيه غيره فمنهم من جعل المتحرك من تلقاه ما الموضوع عدا ان يتحرك بطبيعة متحركة عن تلك الحركة
وتلك الحركة مع ذلك ليس عن سبب من خارج فعلى وضع هو لا يدخل النبات في جملة المتحرك من تلقاه
ويخرج الفلك من ان يكون متحركا من تلقايه وهم مع ذلك يمنعون ان يخرج الفلك من ذلك ومنهم
من شرط ان يكون مع ذلك ان لا يتحرك فان اخذه ان اطلقها لم يكن الفلك ايضا داخلا في المتحرك
من تلقايه وان زيد عليه وله ان لا يتحرك الا داخلا من غير زيادة شرط ان من شانه ان يشا دخل فيه
الفلك ولسنا اذ الكلام لا يشا امرا البته او لا هذا ان يشا يلزم من ذلك ان مقتضاه لا يكون لو شا
ومنهم من لم يشترط الا ان يكون الحركة صادرة عن الاراده وانت غير مجبر على الخبار
اي الاستعمال بيت وانه ليس الا المشاحة في التسمية فقط

فصل في احوال
المحركه والمناسبات من العلل المحركة والمتحركة

واذ قد استوفينا القول بحسب غرضنا في الحركات والمتحركات فحري بنا ان نتكلم على احوال
المحركين فنقول ان المحرك منه ما هو محرك بالذات ومنه ما هو محرك بالعرض والمحرك بالعرض
قد فصلنا امره في الاقاويل الماضية وعنا انه على كم وجه يكون وانه قد يكون الشي
متحركا بالذات وقد يكون متحركا للغير بالعرض وقد يكون متحركا بالطبع وقد يكون بالقسر
واما المحرك بالذات فمنه ما يكون بواسطة مثل النجار بواسطة القدوم ومنه ما يكون

بغير واسطة والتي بالواسطة فربما كانت الواسطة واحدة وربما كانت كثيرة وما كان من الوسايط
ليس متحركا من تلقايه بل انما يحرك لاجل ما قبله حركه فان كان منه الا انه محرك كاليد بالانسان
سمي اداة وان كان مباينا سمي آلة وربما لم يميز من اللفظين في الاستعمال وما كان من الوسايط
ينبعث من نفسه الى الحركة ومع ذلك فله مبدا التحريك اخرلانه واسطة فالاولى ان يكون
محركه مع انه متحرك غاية مثل المحبوب او ضد الغاية مثل المخوف المهروب عنه والمحركات
منها ما يحرك بان يتحرك ومنها ما يحرك لا بان يتحرك والمحرك بان يتحرك يحرك بالمماسة ويتم فعله بالسكون
منه ويكون ايضا من حيث يتحرك هو بالقوة ولاستحالة وجود اجسام بلا نهاية يستحيل ان يكون
متحركات معا بلا نهاية فيستحيل ان يكون كل محرك متحركا فينتهي الامر الى محرك
لا يتحرك والى اول محرك متحرك اذ لا دور في التحريك والتحرك والعلية والمعلولية
اذ الدور يوجب ان يكون الشي مبدا الامر ذلك الامر مبدا المذكور اسبق من الاسبق بذاته
واول محرك متحرك اما ان يكون مبدا حركته فيه فيكون متحركا لذاته او يكون مباينا له وليس
فيكون في كل جسم مبدا حركة كما قلنا فان كان المباين محرك التحريك الموافق لما يقتضيه
مبدا حركة الجسم لم يخل اما ان يكون تلك الحركة تصدر عنهما جميعا بالشركة ومع
ذلك فان المبدا الذي في الجسم اما ان يحرك وحده واما ان لا يكون للمبدا الذي في الجسم ان
يحرك وحده فان لم يكن لذلك المبدا ان يحرك وحده فليس مبدا الحركة في الجسم وقد قلنا ذلك
هذا خلف وانت تعلم ان كل جسم فيه مبدا حركة وقد برهنا ذلك فان كان
لمبدا الحركة ان يحرك وحده ولم يكن المباين محركا على انه من اول الحركة بل محرك على
احد الوجوه اما بانه يعطي الجسم ذلك المبدا الذي به يتحرك فيحرك الجسم بذلك المبدا او يعطيه
قوة اخرى تعاضده على ذلك التحريك ويزيد فيه او يكون محركا لانه غاية ومثال

الفن الثاني من طبيعيات

وهو مقالة واحدة وهي في السماء والعالم

فصل في قوى الأجسام

البسيطة والمركبة وافعالها

الاجسام جمع قوام الانعل الاعلى الجدا مسلم بلسانه ما ان يكون الجسم واحدا الاركب منه جسمان ولا قوة واحدة فقط واما ان يكون الجسم واحدا الاتركب فيه ولا قوتان واما ان يكون الجسم مركبا من اجسام مختلفة كل واحد منها بقوة وسواء فاعلة فحصل منها قوة واحدة مركبة من قوى مختلفة واما فاعل وعن صناعة ان كل جسم فانه يقبل ان يوجد فيه قوتان او اكثر فقول انه لا يلزم ان يتحرك شيئا فانه يجوز ان يكون المستقيل يخرب ذلك المحرك عن الة امامه مجموع قوة المحرك واذا اتصف كان الزائد على الزائد شاغلا واذا وجد ان محرك لا يحاله مثل الاستعانة الى يمينها مايه بعض في يوم طحن فرض ان قدر الحجر الذي لا يحاله على قلع اشد او هذا الوتد الحادث صوت عن صرير مجاور سمع ان يدرك عن كل جاور شده صوت يسمع واذ احدث عن ذلك قطرة فقره في الصخرة ولم نه ان يكون كل قطرة فيها شيء الحجر بل اعلى ان يكون كل قطرة اعدادها ما ذكر الصلابة ولا قائمة الاعداد فعل الاخر من الف وان يسمع على ذلك المنهاج حتى ذلك غير محسوس على ان هذا مما لم يدرك ما اذا نصف لرسوله فوة كالحيوان وهذا الاعداد في الكتاب المكيلة هو ابطال المثل المسفر فيها فلا لاغنى يحمل عليها بل غرب يجزع تحقيقه القوة المحيلة التي فيه فان فرضنا الشيء فقد المحرك والمشهور ان المحرك يحرك نصف المحرك في نصف المسافة وذلك الزمان وفي المسافة في نصف ذلك الزمان واما المحقق فغيره اعتبر ذلك بما يورده اما في المحرك الطبيعي فانه لا يصح ان يبقى المحرك بحاله والمحرك به ونصف وذلك لان القوة الطبيعية يعرض لها ان تنقسم باقسام ما هي فيه فاذا انصف المحرك انصفت كلية المحرك ان تحرك به النصف الموجود منه فيه الا على سبيل التخمير والتقدير واما الحامل فيجوز ان يكون فيه الجامل الاقوى بان يقطع ضعف المسافة التي حملها حامل وكان فارغا فيه يلزم وجود نصف الثقل فان كان الحامل يحمل بحركة طبيعية فانه عند وجود نهايته الطبيعية لا يتعداه الا بالحمل ولا نصف له مسافة الطبيعية التي بين الجسم الطبيعي الا ان يقع الابتداء من الوسط فحينئذ ان كان المحمول عليه له مثل عن مسلمه احدث فيه نظما غير

الا ان ذلك لا يحفظ هذه النسبة لان حركة الطبيعيات لا سيما من الاستدارة المشهورة كلما بعد ازداد سرعة فلا نصف الاقوى والضعيف كان ربما اجابا واما الاداخ اللازم تحمله حكم الحامل واما الاداخ الرامي فيما عرض له فعل في الاخف اشد مما يفعله في النصف فلا يبقى ذلك النسبة على ان المري لا يستانه السرعة والبطء فجدوى بل المتاخر منه ابدا وقال ان الوسط منه اقوى ولا نكوره النسبة بحوله وكذلك الجاذب فان الجاذب قد يحرك على صورة الحامل الطارد فوريما جاذبا بالقوة والقاضية على الجاذب جذا البعد هي بالقوة والجزء البعيد منه فاخرج عن ذلك لا يلزم لا تاثير فيه فلا يلزم ان يكون كلما جعلنا المحرك اضعف جذبه من مكان ابعد

المحرك في نصف الزمان المشهور انه نحرك ذلك المحرك بعينه في نصف المسافة

لاني

والسبب في انه ليس يلزم ان يكون المقطوع في نصف زمان المحرك الاقوى والاسرع الطبيعي لما علمت من اختلاف الحركة والسرعة والبطء واما المحرك في نصف المسافة والمشهور على قياس اقوال والنقض الجزء عنه ولما اعتبار نصف المحرك بنصف المحرك في المشهور حفظ النسبة لكن يجوز ان لا ينصف نصف المحرك حافظا لقوته ويجوز ان يكون ابطأ من ضعف الكل الكل فان الجسم الذي القوة وتبدها او ليستنبع الجسم ما هو اربع نسبة الى جسم الخمر نسبة العظم الى العظم ولما انصف المحرك في نصف الزمان والمشهور حفظ النسبة والاولى ان لا يحفظ لما علمت ولما انصف المحرك في نصف المسافة وذلك ايضا على ما علمت وانت تعلم الضعفان من الضعفات على ان هذا مما يمكن ابطاله بما ذكرناه وهو ان النصف ورد على المحرك لا ان المحرك والمحرك الى الانحراف ومن نفع اعتبار هذه المناسبة بين المحرك والمحرك والمسافة والزمان وجنسي مشاهيه وغير مشاهيه واذا رأيت هذه اختلافي

الفن الثاني من طبيعيات الشفاء

بالبعد بينهما او عارضين من خارج ومنها ان يكون احدهما صورة والآخر لازما او عارضا
ومنها ان لا يكون عن صنف من اصناف ما يحمل من محمولهما صورة واحد للجسم بالجنس نوع واحد
فليجوز الا يوجد احد القسمين الاولين ولنا ما يحال القسم الثالث وهذا القسم الثالث انما يتعقل
على وجوه اما ان يكون كل واحد منهما ملبسا بالمادة ما دته بالفعل واحدة وهي اما واحدة
احدهما كل الملابسة ولا يكون الآخر كذلك فان كان كل واحد منهما ملبسا بالمادة
لوامتنع ذلك ان يكون الجسم الواحد موصوفا بالحركة والسكون معا وان لم يكن احدهما
عن صوم المادة فيكون عريا عن احدهما صورة وعرضا هو الآخر والحال
المفهوم احدهما واحدة كان الذي عاريا عن الآخر على الاطلاق والا ان كان كل واحد منهما
اما كبعد عنهما بالسوية فهو الصفة هو الصورة وكل واحد منهما جزء الصورة
وكل واحد منهما لا يحلو الا ان يكون جزءا اعني اسما لا كمعاني الجنس والفصل في الامور
البسيطة الا عنه كل منهما اما منفصلا بذاته يكون كل واحد منهما كل المادة او لا يكون
كذلك والذي يكون كل المادة واحد منهما يصدر عنه وجود في الخارج نوعي بالعين
ان تصور المعنى الجنسي مجردا حتى يمتنع عنه ما المعنى الفصلي مثلا ان يكون الصادر عنه حركة
مطلقة وتخصص بوجه اما بسرعة الفصل وهذا مما لا ننكره واما الوجه الاول فهو محال
وذلك لان كل واحد منهما ليس وحده مقوما للمادة ولا انما يقوم مقومه والا هو مركب
اذ هو مذا ذا وهو بالجملة مركب وهذا مما لا ننكره واعني ان يكون شيء من الاجسام مقوما
هيئة اخرى هو بعده في الجسم البسيط بل هذا داخل في احد القسمين المذكورين واما ان يكون
ان يكون كل واحد منهما مقوما للآخر وقد كررنا عنه وانتدبنا اخرا عنه فيما يحاله ان
الواحد منهما لا مقوم الا المادة اذ قد قضينا انها لا يوجد الا مقوما وهو على ما قد قضاه ايضا
انه

عن مقوم لها فالمادة اقدم منه لكنه اقوم من الحركة منهما اعني من جوهر الهيئة وهذا المجموع
هو المقوم للمادة بالصورة كما قد قرن في الجسمية اقدم من شيء هو مقوم للمادة فكون اقدم من
المادة وكذلك المادة اقدم منه هذا الخلف فقد ظهر استحالة هذا القسم والجزء الذي صورتان
ليست احداهما اقدم من الاخرى بتقدم المادة بالشركة وان كان فجوز ان يكون
طبعه واحدة بسيطة مصدرا عنها ما هي صورة قوة فعلية كما عن طبيعة الماء البرد
المحسوس ويكون عنها من جهة ما هي للمادة ما هو اخرى بالفعل كما الماء الرطوبة ويجوز ان
يكون بعض عنها بحسب ان الجسم قوة ميله وبحسب كون الجسم مسخنة ويكون احدهما
اقدم من الاخر وان المسخنة قبل المسخن كما الكتب سخنة بالعرض بميل الماء فوق او دونا معا
واحد هما مسببة نال الصورة لذاتها كالمسخنة للنار والبرودة للماء والاخرى بسببه
الصورة مع عارض عرض لها نال المادة اذا كان الجسم عرض له معا رقة هو كائنة الطبيعي لها ان يكونا
معا ولا سبب الا الصورة الواحدة ولا يمكن ان يعلم الا صورة وس هذا الاحوال
فهذا الموضع واعلم ان هذا ان الجسم فكما ان الطبع لا يكون بسبب حركة موجودا من
حيث هو سبب حركة اذ لم يكن السبب صورته فقط بل صورته وشيء لا يكون بالحقيقة سببا
واحد هو سبب الحركة الى الامام الطبع وسبب السكون وزوال عنه الشيء الذي صورة بعضهم
وجب الا يكون سببا واحدا وهو تابع لعرضيته وهذا مما لا ننكره واعني ان يكون شيء من الاجسام
واجزاؤه والسبب الفاعل واحدا فعلم ان القوة الواحدة يصدر عنها فعل واحد وان الفعل
الطبيعي الواحد لا يصدر بحسبه الا عن قوة واحدة فان كان الفعل الطبيعي واحدا بالنوع
كحركة الماء والارض الى اسفل فان كانا متغايرين بالجنس كالنوع علما انهما شريكان
ومعروفان في امر ذاتي لهما اما الاستحالة فانها مشتركان من جنس الى المعدن عن الهواء
واما الاثنان فلان بها يكون كل واحد منهما السبب بها الاخرى الذي عن الصورة واجزاؤه

بالجنس لا بالنوع فان القوة الواحدة بالنوع انما تخص اعيانه واحدة بالنوع واذا كان الفعل الطبيعي
واحدا بالنوع فانما ان يصدر اعيانه واحدة بالنوع وايضا اذا كان الفعل الطبيعي واحدا بالنوع
مبدأه واحد بالنوع ولو كان بإزاء واحد بالجنس كالبسيط الذي يشارك في نوع ثالث
لتركبه كاشتراكه في العلة النوعية بل في العلة الجنسية والقوة الجنسية والعلة
في زائد فضل الصورة فذلك الفعل اما ان يخص فعل القوة او لا يخص وان خص فليست
الشركة في نوعه الفعل وان لم يخص فليس ذلك فضلا للقوة من حيث هي قوة فيكون امرا عرضيا لا فضليا

التقييد

الطبيعي

فصل في اصناف القوى والحركات

البسيطة الاولى واما بانه ان الطبيعة الفلكية خارجة عن الطبائع العنصرية
فنعرف مما سلف انه اذا كانت حركة طبيعية مستقيمة افترض لها كانت الطبيعية
احداهما بالجسم المتحرك من الوسط وجذب المتحرك الى الوسط وجذب المتحرك على الوسط فلنعلم
انه ليس يجب ان يكون المتحرك من الوسط لاجل انه متحرك عن الوسط فانه اذا كان من وضع
لم تركته مبعدا متحركة عن الوسط فهو متحرك عن الوسط ولا المتحرك الى الوسط هو الذي يسمى
لاجله متحركة الى غير الوسط فانه وان كان يقرب متحركه لا الى الوسط فهو متحرك الى
الوسط وليس كل ما يتحرك الى شيء يصل اليه والمتحرك على الوسط انه يجب لاجله ان يكون
الوسط متحركا اليه فانه وان لم يكن متحركا اليه وكان بعضه هو متحرك على الوسط وهو الحد
الكل فان الوسط يجب ان يكون متحركا اليه واما غير ذلك الواحد فربما كان المستبر
المتحرك على الوسط ليس متحركه وسط حركة المتحرك الى الوسط وعن الوسط والمتحرك هو
الذي بالقياس الى الوسط الفاعل للجهات الطبيعية للحركات المستقيمة واذا كان

اذ تتحرك حوله توجه ما الواحد احد الحركات من جملة المتحركات على الوسط صح

المتحرك متحركا حول هذا الوسط والوسط ومركزه فيعرض لكل ان يكون اذ بعده وتارة الاول
ابعد منه والبين ذلك لانه متحرك الى الوسط او على الوسط لانه ليس يبعد متحركه الى ذلك القرب
والبعد توهما دائما بالانسان يبعد وهو على مداره لكن عرض ان كان جزء من مداره اقرب من
الوسط اقرب من الذي كان وجزءا يبعد كما ان اجزاء مداره قربا وبعدا من اساس الجدار
الا ان في القوة والمتحرك منه الى احداهما فقد الاول والى الاخرى فقد الثاني فالمتحرك حفظ
مداره يعرض منه خلل ولو كان ان الفقد الاول كان يعرض عند حصول المقصود
ولا فقد فيه ولكان يتحرك الدهر اقرب المسافات وهو المستقيم لاجل الحراق وعلى ان هذا
القرب والبعد ليس يعرض لمحل المتحرك على الوسط انما يعرض لشيء من المتحرك على الوسط ليس هو
جزءا منفصلا متحركا بنفسه بل اخر موهوم متحرك بالعرض لحركات الجزء غير موهوم واما
الكلية فانما تتحرك في الوضع واذا كان ذلك كذلك ولم يكن هناك متحرك متميز ولا حد
ما الا الذي الى جهة يقبل الفقد الاول فكيف تتوهم حركة حقيقية الى الوسط او عن
الوسط حتى يسع ذلك لهم المفترض الى العالمة من الفضاري وهو يشعر والمتحرك بالطباع الى
الوسط هو الذي يسمى ثقيلا والمرسل منه هو الذي من سانه اذا فارق كانه الطبيعي ولم
يعرض له مفسد ولا مانع ان يبلغ الوسط فتكون راسبا كاجسام الارض هذا والمتحرك بالطباع
عن الوسط هو الذي يسمى خفيفا والمرسل منه هو الذي من سانه اذا فارق مكانه الطبيعي وهو في
ناحية الوسط ولم يعرض له مفسد ولا مانع ان يعرق فيحل حتى يبلغ ابعد حد وهو كاجسام
الطبيعية من فوق وهو كل طافيا وهو الاجسام المستقيمة الحركة هذا واما الميل على الاضافة
والخفة على الاضافة فكل على قسمين وقد ذكر سببا الاضافة واحدا هما الذي هو طباعه
متحرك والكثرة المسافة الممتدة من جملة الحركة المستقيمة متحركة الى الوسط لكنه

فقط ان اوجب اختلافا فان هذان الحركتان مختلفان في الجنس لا في النوع واما ان كانا مختلفين او متفقين فالاستاذ في معناها الذاتية والادلة الذاتية توجب الاختلاف في النوع والاختلاف في ذلك لا توجب الاختلاف والا لكانت الحادثات المختلفة النوع مع ذلك هذا ناس هذا الانسان فاسدا ربما يقال ان الحركة في الاجرام البسيطة التي ليس نوع طبيعتها نوعا واحدا ان تحرك حركة بسيطة نوعها طبيعي واحدا بخلاف الحركة في العناصر فانها ان تحرك للاشياء التي لا تحرك حركة طبيعية واحدة بالنوع بسيطة نوع واحد طبيعي فجعل اطلاقه على الحركة التي للافلاك مسامحة هي على قضيتها والمتأخرون هذا الاعتراض لانه احدا المعاندة ممكنة وطئها وجودية او ضرورية فاوجب عكسها وهو النوع من عكس القضية لا يصح في الممكنات الخاصة لجواز الممكنة جميعا ان يجعل خاصة العرض المحمول كما قال بارا ان الحركة الجواهر المختلفة التي ليست طبيعتها نوعها طبيعيا نوعا واحدا ان يستدل في ماهيته مشتركة واحدة او صفة واحدة امر الاشياء التي لا يستدل في ماهيته واحدة وصفة واحدة ان يكون طبيعتها او نوعها واحدا فاذا كان هذا العكس لا يصح فاعلم ان ما قاله لا يجب واما ان جعل الممكن خاصة المحمول صح العكس ولكن لا يعرض ما يريده وكان عكس عرض الى الممكن من ليس يعرض ان يتحرك حركة بسيطة واحدة نوعها واحدا

واحد ليس من	الاجرام البسيطة التي ليس نوع طبيعتها نوعا واحدا
وهذا امر معلوم من هذا ان	الطبيعة السماوية مخالفة لهذه الطبائع في
مبادئ الحركات يجب ان تكون	مخالفة لها في الامور البعيدة التي يعلو بها
تختلف بالاختلاف في الحركات والبر	وحده لا ومان معكسان على الخفة والثقل والملاءة
اذا اعتبرت الاشخاص حتى	واحد خفيف بحت لا خفيف الا وهو جار ويعرض

لها اذا برد ثقيل بثقل واذا تقلت بتبريد ان يبرد حتى لا يبقى الا وهو بارد فيكون

الجزء البارد معكسا على الثقل والخفة لكن الاسفاف وعرف ذلك مما وجد في العبارات المختلفة للطبيعي الذي هو مبدأ حركة مستديرة ملاجار ولا بارد هي فقط نزال سوال من يرى مشاركات من الطبيعة الخامسة وغيرها التي مما يعكس على الثقل والخفة والذي يظن وقال ان الهواء اصغر من جزء الماء وهو طرح جسيم النار وهو حيم واحد متضادة الحركة ومع هذا الاضداد ذاته متضادة الحركات لا يوجب تضاد الطبائع فاما اولا فانا قد بينا ان هذه الحركتين غير متضادتين بالجمعة ولما بعد ذلك نقول عن شيء واحد افعال متقابلة لاجوال متقابلة فانه قد يسخن ويبارد ويحرك اما اوجب اضداد الكمال الحال واحد متغيرا عنها حركات متضادة فعلم ان ليس فيها مباحي متضادة واما اذا كانت الاجوال متقابلة فجائز ان يكون بين هذه المتحركتين جمعا صورة واحدة وهو واحد هي الطالبة لكن يعينه موجب حركتين مختلفتين او متضادتين نحو متكاثر واحد حي البرد متضادتين فيها وليست هذه الاجسام يكون متضادة الصور بان يعرض لها احوال متضادة بل ان يكون متضادة في حركاتها الى الطبع عن حيز فيكون بين حركاتها غاية الخلاف

فصل في الاشارة الى

اعيان الاجسام البسيطة المذكورة ومواضعها واوصافها واشكالها الى
لها ما الطبع ومخالفه القائل لها هاه

والان فلنرجع في علل ما شاهدوه ان الحركة الصاعدة بالطبع تتجه نحو السماء وان الهابطة بالطبع تتجه نحو الارض ونعلم ان الارض ليس بمنزلة السماء منزلة المحيط والسماء لا منزلة بعد الارض منزلة المركز ولو كان كذلك لكان الماء مع سطوحه اوفار اعلى قشر الارض بعدوا السماء ولا ساله كما لك ان يغلبه بالسماء واذا لم تكن الارض بمنزلة المحيط ملزما على الهواء ان الى يعلمها من ان يكون احدهما بمنزلة المحيط فالسماء هو الجرم الذي بمنزلة المحيط وهو واضح ان يحول على الاستدارة شارة فا

بالكواكب وغارة بافيون السماء هو الجرم البسيط المتقدم المتحول بالاستدارة للذكور رجاله وليس بعيد بعد ان تحرك على الاستقامة وحركته هذه المستديرة هي التي له بطباعه واما الى المنار فهما فليست كما علمت حركته قشريه والطبيعية والحركة وذان المنار اجزاء حركة المحول وحركة ما بالعرض لكون الشمال ما التحول والسماوات وبالجملة امثالها هو المحركة واما تعلم هذا الاختلاف علم الغيب وهو الذي يظن من امر السماء انها متحركة من اين وفاز وسبع ضاد معضدها في الحركة ان يسير بالاستقامة فيعضد بعضه بالصعيد وبعض الاخر الهبط فيصل منه جذب ودفع فصار حركة مستديرة ثم ان السبكة المذابة فان الجرار الغربية في السبكة متكلف الصعيد والفرا فيما مه فحين هنا لحركة مستديرة وهو ظن باطل لان الجسم الواحد اذا حدث فيه ميلان الى جهتين فاما ان يتبعا واما ان يغلب احدهما واما ان يحدث من الاجزاء في ذلك كما في السبكة فان الخبز المستقر منه على الجرة صعد به بالاعلا فاذا غلى جذب فيه ميلا الى جهته الطبيعة فاشتد عند مفارقة المستقر وملجار استدارة الفوه عند المفارقة ما كان مع الجرة الدار اصعد من اسفله المستقر وعلى اسرار الدقيقة واحد حدث هذا الميل بعينه فاذا صار الى اسفل وجد مستقرا وقد عرض لما كان اسفل ما عرض له من الصعد واعانه من الجهة الدار الجاي المتوسط وقد عرف الوقف في تحركه مستديرة ونعرف استدارته الاعلى المستقر وانما ينزل المستقر وينزل العلو واما السماء بيقوا جزئيات فيها استدارة للسبب المذكور بدار ذلك مع فيها انما من جهتي العلو والسفل الاعلى الوسط اذ نسبة الوسط الى المتحرك عنه والمحول اليه واحدة واما فرق ان النار التي في عمود الفلك بطلب بعدا الى الرجل واي عامله وفرق جواز ذلك الجزء من الجسم المستدير الحركة ولم جمعه فيه الجهات فما سلف والذين والوا ايضا انها واحدة فيها فهو تم اجبه حركة هذه الحركة البسيطة فقد اخطأ او ذلك

الواجب ان يبحث عن حال الجسم الخامس انه هو او كذا او ليس هو

فصل في احوال الجسم

المحرك الاستدارة وما يحوز عليه من اضافة والغير وما لا يجوز

مقول اولا ان الجسم الذي ليس فيه مبدأ حركة مستقيمة بالطبع فليس مركبا من جزء وذلك لان الاجزاء لا يمكن ان يوجد الا حركة من الاجزاء على استقامة او مركبة من مستقيمات في جهات الخلاف والجملة من جهات الخلاف وكل جسم قابل للحركة المستقيمة فهو اذا جزء مبدأ حركة مستقيمة طبيعيا اذ قد عرف انما لا يقبل القسمة الا بقبول الاجزاء التي يستعد عن اجلها ما نوع للقسمة ما لم يكن الا ليقبل عن الخروج الى ما يمكن لها ذلك فمن هنا مبدأ يميل الى الاستقامة وذلك على الاستقامة ضرورة فكل جسم محدود فهو مبدأ يميل مستقيم فليس بدائر فانه لا يتحرك بالجسم المحدد الذي فيه مبدأ يميل مستقيم فقط ليس فانه لا يتحرك ومن هنا يعلم انه ليس مرتب ولا يابس فان الرطب هو الذي يستكر ويتحوز ويعد عليه اليابس هو الذي بتباعد اجسامه بسيط كل جسم قابل للكون والفساد فهو مبدأ حركة مستقيمة وذلك لانه اذا خصر امتنع ان لا يكون فيه مبدأ حركة مستقيمة في الجهتين اذ قد عرف ان كونه في جيزه وان كان كونه في جيزه واما ان يقف فيه الطبع فيكون جيزه الطبيعي طبيعة له وهذا محال واما ان يخرج عنه بالطبع الى جيزه وذلك مما علمت يميل مستقيم اذ لا يجتمع الميل الى شيء مع الميل عنه وفي كل اشكال الجيز ماسوى الاشكال المستقيمة ميل عن ذلك الجيز وان كان كونه في جيزه الطبيعي فلا يخلو اما ان يصادف الجيز وهو جميع جيزه بالعرض او يصادفه ولا جسم اخر فيه غيره فان وجد على جيزه فعله وهو بكليتهما او هو مع جسم اخر من طبيعته فكان جيزه فيكون ذلك حال الماء وذلك محال وان

صادفه مستولي الجسم اخر دفعه هو واخر جمعه عنه فيستحيل هو الى مكانه فيخرج مثل ما يخرج اليه وسمي الحركة فيكون الاجزاء الى انها اخرجه شاغله وكون مرة الاجزاء الى انها اخرجه كانت مستقيمة واما ان يكون جيزه غاية الجهة او دون الغاية وفي الحالين يكون مخالفا فان يرد على ما علمت جسم غير الجسم الذي يشغله وغير غير فيكون مرتبا اخر وهذا الجسم ان يكون جزءا يشغله والطبع جسم مرتبه ان يصرف عنه فيكون مرتبه ان يحل اليه الاستقامة كما علمت وهذا الجسم المتحرك هو الجسم الذي هو امكانه الذي يشغله بالطبع وهذا الجسم فيه مبدأ جزء مستقيم وفي وحده داخل في بعض هذه الاقسام وهو ان يكون هذا الجسم بعد كونه حارا وقابلا لحصوله الجسم الشاغل لهذا الجيز الذي هو كالكل اذ المدرك فيكون الجسم الحار فيه قابلا للحركة على الاستقامة وهذا مما لا شك فيه بعد الذكر وهذا ايضا قابل للحركة على الاستقامة واذا كانت الاقسام مع هذه وكان بعضها محالا وبعضها موجبا احدها مستقيم وكل جسم متكون فيه مبدأ حركة مستقيمة وكل جسم ليس فيه مبدأ حركة هو بعضه فليس متكون والجسم الذي فيه مبدأ حركة ومسيره بالطبع ليس متكون جسم اخر وجيز جسم اخر هو مبدع وليس الخط الزمان والخلا والملا خراج الجسم الجيز جهته بل يجد الجهات والاعراض جميعه ولو زال الجسم هو الجسم الذي لجهته وهو ان طبيعته لا ضدها والا لكان لبعده الاخر اللازم عن طبيعته ضد فان اللازم النوعي عن الصدر الاخر النوعي للضد والجسم لا يكون ضدا لكان اما واحدا فلا يقابله سقفا فيكون معنى عاما ليس لزومه عن احد الضدين من حيث هو ضد فانه لو كان لزومه معللا بخصوصه الصدر الذي هو هو بها ضدا لكان لا يعرض ولا يلزم للضد الاخر واذا لا يكون تعلقه بخصوصه معنى ان يكون انما يتعلق تعلقا معنى اولا لم معنى ذلك المعنى غير المعنى الذي نحنه وهو لا جل المعنى العام واللا يكون للعبارة

والاخر العام عام مختص بخصوص العام والنوع المحصل لا يجوز ان يكون لازما للضدين والحركة المستديرة المشار اليها هي بعينها بالتخصيص ملازمة لطبيعة واضدها في ان يكمل اللازم انما يلازمان محال ان يتقابلا اذ كما ضاف في اذ فعل الضد معاونه لا يشترط في وجوده ان يكون موجودا لا بالقياس الى ما هو عن ضده ولا يشترط في وجوده ان يكون معه ومحال ان يكون معاونا لكل العوام والملكي حتى يكون احدهما له لازما وهو الحركة المستديرة والاخر انما يلازمه عارض فالحركة ولا لازم عنه حركة اصلا الى لو لم يكن لكنه قابلة لكنه فيجوز الاخر اذا وجد القوة المضادة للقوة القاعدة للمستديرة محاصلة في المادة فكانت المادة المتحركة بها لا بد ان تحركه فيها لكنه وهذا محال او يكون بد الحركة قوة وصورة عن تلك القوة المفادة الصورة الى هي بعد المستديرة ويكون في جسم واحد بعد امستقيم وبعد المحرك وهذا محال لا يكون الجسم البسيط انما يقوم صورتين وهذا كما سنادي محال واذا لم يكن ضاف ان يفعل افعالا متضادة والاضافات والاسباب لا يتقوم الا بفعل في آخر بفعل فعلا متضادا او متوسطا واذا كان متوسط موجودا كان مضادا لا محالة موجودا وكان له مبدأ فكل العوام الطبيعة عن القوة المحركة على الاستدارة فكان ذلك اول ان يكون مبدأ على انه لا واسطة من حركة مستديرة ومن كل ما يقرن ضدا الها وهو بين هذا من قبل فيبين ان الصورة الفلكية البسيطة لا ضد لها فليجز ان يكون ذلك متكونا عن بسيط بل ومبدع وذلك انه ان كان متكونا عن جسم اخر ولا محالة ان ذلك الجسم ماده لم يخل اما ان يكون ذلك الماده فاعلة صورة اخرى او لا يكون فان لم يكن فاعلة صورة اخرى فالقوة الصورة الفلكية

ساقط من

وليس لها ضد اذ ليس ان الصورة لا ثاني الصورة الفلكية بل الجامعها من ان لها الصورة الفلكية المؤسسة لماده الفلك وهذا المرتاري ولا خر مما مقوم ماده الفلك منه سلك الصور فلا يكون في صورة الفلك والقوة الاولى فيه لا يجوز ان يوجد فيها صورة الفلك لا سكما الا لجوهر الفلكي بمطرانه ايكون الماده الفلكية مع تلك الصورة قابلة لحركة المستقيمة وغير الفلك لا يكون ان لو يكن بل كانت مع تلك الصورة لانه غير متحركة والا بالعرض الى جوار الفلك موجودا فكان الفلك موجودا ولا يكون وان لم يكن كان بالقوة لا بالفعل وقابلا للمستقيمة لم يجز مع وجود الحركة المستقيمة وامكانها ان يوجد حيز وهذا خلف والجملة وان الذي يعرض به الجسم المتحرك المستقيمة لا يجوز ان لا يكون موجودا ويكون المستقيمات موجودة بل الحق ان مادة الصورة الفلكية موقوفة على صورته فلهذا قيل ليس لها عنصر اي شيء قابل الصور بل لا ماده هذا قابلا الصورة وهذا الحكم الاكثرون واده على انه ليس بعنصر الفلك عنصر الاجرام الكائنة الفاسدة وليس اذا اعفا ان السماويه دان جسمه والارضيه كذلك لازم ان يكونا واراعفا في العنصر كالعضم فانه ليس اذا استرك شيئان في معنى جامع ان يكون استعداد ذلك المعنى في طبعها واحدا والا كان الحيوانية يستعد الناس لها ويستعد في الحجر ولا كان طبيعة اللونية يستعد في الناطق لها ويستعد في السواد وهيئات طبعة المقادير فهما مرتبع واحد مستعد لا تشبها معه فليس المقادير نفسه هو الموضوع والمادة بل هنا الطبعة ومقدار وان صح ان المقادير لا تختلف طبيعة فهما ولم يجعل الاختلاف الحاصل للمقادير اطبعتها واحدة النوع وليس اذا استركا وقبول المقادير جاز ان يستركا في قبول الاستعداد طبيعي اذا اتفق شيئان في امر وجب

ان يفنى في كل امر بالاستعداد فيه والمادة لغير هذه الصوره ولو كان لها استعداد صوره
اخرى لكان في طبيعه هذا الجسم ان يقبل الكون والفساد الى ما لا نهايه وقد فرضناه
من الجلالات والقيظل ايضا فرض هذا محال لان ما يكون لاجل اضداد صورا لا يمكن
على الاعمار كالانسانيه والفرسيه واشباه اخرى فظهر اولا ان الذي اريد ان نبرهن
ان الجوهر دون عرضه وجمله الجوهر ولا يعنينا ان الصور الجوهريه بسيطه او مركبه
بعضها من بعض وحدث بعد ذلك ولم يعلم انا لسنا نقول هذا في الجوهر وانما نقول في
الجواهر المركبه من مادته وصوره ولا كل الجواهر المركبه بهذه الصفه بل الجواهر الاجسام
البسطه التي لا شيء الا المادة وصوره بسيطه شيء فان المادة بقبل ان يكون الجسم البسيط
عن مادته لا محاله الا ان يكون لصوره فيها وهذا محال او تكون لها صوره بسيطه اخرى اما ان
الماء ليس بسيط بل مركب الصوره واما ان كان بسيطا فيما ظننا مما قدمنا من الصوره
الاولى وهذا الثاني لا نزع عارض لاحد عاليه وفي نفسه فليس هذا يكون بل استحاله واستكمال
واما الكاب هذا الصوره فجلت بوجود هذا الصوره هي الضد لها وليس الضد كل ما
ليس الشيء ويجتمع مع الشيء في المادة مثل ليس وهو مثل الطعم مع اللون ولا كل ما لا يجتمع فان كثيرا
مما لا يجتمع ليست بينهما ان يكون في المادة قبول احدهما ولا كل ما ليس ولا يجتمع في المادة
قبول لها فان الصوره الانسانيه والفرسيه بعدة الصفه وليستا بضاد وذلك
لان المادة وان كانت قابلة لهما فليس قبولا واحدا بعينه لان يصير مستعدا لهما معا وقوى متضادتين
متعاقبتين واحدهما مما تصلح المادة وان تم استعدادها للامور وجد له فاذا
هل استعداد احدهما بطل استعداد الاخر يجب ان يكون الاستعداد لهما معا استعدادا
او ليس يكون ضدا او يكون لغوه واحده مشتركه فمضاد الواحد واحد على ما يتبين في

الفلسفه الاولى وبعد هذا كله والحجاز يكون خلاف ابعد من حالاته والذي يدعيه هذا
المتكلف من ان في الفلك طبيعه تضاد حمل الصعب والتجبر فقد اجيب عنه ومع ذلك
فلا كسر مع الان يكون لجرم الفلك واحده اضداد لا يستحيل ما دامت طبيعته موجوده
كالحراره للعسل فان الحراره وان كان لها ضد فان العسل غير قابل له في ظاهر الامر وانما كلامنا
في صورته وانه لا ضد لها وانها لا تغير ولا تغير الامور اللاحقه لها وان كان لها اضداد كما
انه لو كان طبيعة العسل بحيث لا تعدو صورته لغلب الحراره فيه دائمه لاستحال والذي قيل
انكم انما تقولون ان طبيعه السماء لا ضد لها لاجل حركتها المرصوده الطبيعيه نفس
وان حركتها ارادية عن الاختيار وتارة يقولون ان حركتها امر مباين للذاته اصلا غير
مناسب لها وقد فان كان حركتها نفسا فانما تطلب بحركتها الطبيعيا فاسكون ان
يكون للسماء ضد فانه لا سبيل الى انه فاذا حركته نفسه عن غرض او مباين للذاته اصلا عن طبيعته
فالجواب عن ذلك ان جوهر السماء صورته وطبيعته هي هذه النفس الا منذ لها هذا الاختيار الطبع
فانك سئلت في العلوم الكليه ان كل اختيار فانما يلزم ليكون اختيارا صادقا والكرة ربما
لزم عن اسباب خارجه سببا ان يكون بها كاره مبدا ما بعقل طارئ طبيعي وقد علم ان الغرض لا ضد لها
وانها اذا كانت صورة ماده ولم يكن لها ضد بسيطا بالنفس ولم يجز ان يغيرها المادة عن صورته
اصلا استحال ان يكون هذه الصوره من سبال المادة ان تغيرها هذا التغير وهو ان مبدا هذه الحركه
غرض هو الذي يكون مبدا هذه الحركة لا ضد له واما المحل الغير الشاهي الصور فليس هو
المحل الذي فيه كل الشاهي اما هو المحل المصرف الغير محمله الكلي تصير المشوق
الى القبول به والاستكمال الشبيه به كما استعلم فان ان هذا الجرم لا قبل الكون والفساد
الى القبول به والاستكمال الشبيه به كما استعلم فان ان هذا الجرم لا قبل الكون والفساد
فالقابل الصور فان قابل الصور قابل في طبيعته الكون فهو قابل للاستحالات الموديه الى غير
الطبيعه وان من الاستحالات ما هو سبيل الى غير الجوهر مثل تسخن الماء فانه لا يزال

لكان يوم ما فانا لا نعاينه لها فانه لا يتوى على ان يعلم لها صوره ما فانا لا نعاينه ايرونه ليس شيء مما
يعلم لا يكون لانه لا شيء مما لا يكون يعلم البته وليس لعلما ان يعلم انه لما عرض المحال الا لما فرضنا
المحال يوجد كما يحال ما يحال فيما عرض المحال لانه وجب فرض المحال موجودا مع المحال
حين فرضنا الشكل فيه موجودا فيتبين لنا الخلف

فصل في احوال الكواكب

وهي الجمره

هذا الجسم السماوي ذو الحس على انه مضر اجرا ما خالفه والسبيه الى الارض يعلو عامته مشف
موافقه البصر وما حسام مرئيه لانها مضيئه كالشمس والقمر والكواكب وبعضها في الرتب
فوق بعض اذ بعضها يشاهد بعضا فيكسف بعضا وساهد بعضها فعل احلاه والنظر على الشهد به صناعه
الرصد وبعضها لا يفعل ذلك وقد اطاقه من هذه الكواكب الى بعضها وضعا محفوظا
لبعض عند بعض وطاقه الى ذلك وتحويله الحول من المشرق الى المغرب بمحور الضاف المغرب
الى المشرق وذلك على الاعلى وجوه بسيطه وصناعه وصناعه بعد هذه الصناعه محقق من هذا
ان هذا الجرم حركاته مختلفه فمن هذا الاعتبار ان الكواكب اجرام غير الافلاك التي تحملها او نعلم انها لا محاله
من جنس الجوهر الذي لا يكون ولا يفسد من جنس الجوهر المبدع اذ قد قلنا ان المكونات ما حالها
وانضم ذلك ان الحركات لا تحل الاجسام الا المكونه محلا الا كالسي الغريزي يكون لجسم له
بسيطه اذ الحركات مكونه ممكن انشكالها الا به على ما ترى بالخفيفه والثقيل من جمله هذه
الاجرام اما نوع الضوء سرادا انقطع عنه النور الذي يوجب الحس في اول الامر ابدا او وقوعه
عليه من الشمس حين انه مقدر ونسبت بحسب ما يوجبه وضعه من الشمس وربما يعرض ما مثل
ذلك الجرم واذا توسطت الارض بينهما انكسف واما سائر الكواكب فكثير اما يظن انها تقبس

محمد الحكيم ... عفى عنه ... طاهر ... عفى عنه ... ارحمه

نستدعي بعد الماء صوره واذ دعونا صوره موقوفه على مادته على انا نقول ان كل فاسد متكون
وكل متكون حسما فاسد لا يجوز ان يكون شيء جسما متكونا ولا عنده البته وبيان جسما بعد صورته
عن مادته لم يكن البته وذلك لان المادة الموضوعه للصور لا تخلو اما ان يجب قبل ان تصير
لها الصوره واولا يجب قال الجسم كان المادة ما غار لها جاز ان يوجد لها الصوره
وان لا يوجد وان وجب لها الصوره وليس يجب لطبعها ان يكون لها محالة ولا ايضا ممتنع
فهي ممكن في طبعها ان توجد لها الصوره وان لا يوجد لها فلينظر الان ايفعل يكون في وقتها
ان يكون لها هذه الصوره دائما او لا دائما فان كان في وقتها ان يكون لها الصوره دائما وليس في وقتها
ان لا يكون لها الصوره دائما بل يكون وقتها على عدم الصوره محدودا وجب ان يكون ما يستعقي
ذلك الحد فيه وجود الصوره وسع لا وجوده والمادة والاحوال تلك بعينها وهي محال
وهو خلاف الوضع وفي ايضا ان كانت تقوى على وجود الصوره لها دائما وتقوى ان لا على عدم
الصوره لها دائما وما تقوى عليه البتة دائما وفرض موجودا امكن ان يعرض منه كذب واما
المحال الا تعرض لك وقت هذا المعنى الممكن الوجود تعرض منه المحال على ما بينه وفرض
ان ما تقوى عليه يكون وهو وجود الصوره دائما وهو مع ذلك تقوى على عدم الصوره دائما
والاستحال ان يكون مما تقوى عليه وقتا ما فان استحال ان يكون مما تقوى عليه اما ان يكون تقوى
عليه عدد وقت ما قابله موجودا فان كان كون ما قابله موجودا مع القوه عليه والا فوه عليه
انه لكنه مستحيل لعدد وقت القوه الاولى ان يقترن القوه الثانيه بالفعل والا لكان الصوره
في زمان عدمنا وموجوده والموجود معا واذا كان هذا محالا فالوضع ليس بكذب
غير محال ومحال ان يكون المادة تقوى على ان يكون لها صوره دائما لا نهايه وهي مع ذلك
تقوى على ان لا يكون لها تلك الصوره فيتبين انه ولا مادة من المواد تقوى على حفظ صوره ما

النور من القمر وانما احسب انها مضيئة بانفسها والا لتبدل شكل النور المنبسط منها بحسب الاوضاع
بحضور الشمس او غيبتها وبمقارنة القمر الارض اذا كان الضوء نازلا منها فان كانت ذات لون لم تنفذ
فيها الرؤية وظهرت على السواء اما على الوجه الذي تنبسط وان لم يكن لها لون كانت شفافة لا تمنع كليتها
بل من حيث يعرض عنه وهذا الرأي متى يكاد يذهب الى النفي واما القمر فلا شك وان ضوءه نوره
مقتبس من الشمس وانه في جميعه ذو لون الى القمة المتبعة سواد ما وهو واكب على الجسم
ذات نور ايضا ليس بوهم انما ذلك النور الذي يحسبه من بعيد وشبهه ان يكون جوهر محدب اذا وقع
عليه ضوء الشمس في جميعها متضاءلا سيارا سطحه استضاءة ما وان كان اللون ذا اللمع فلذلك ليس
لشبه لونه عند الكسوف لونه وهو بعيد الى فان ما وراء المستهل اعني ما يصير اليه ضوء الشمس
اللون يكون كثيرا ضاءة منه اذا كان كاسفا وتريه صار بعض الناس من سوء الحس الاحمر السماوية
او سلبنا انها مبصرة ان الحجب ذلك ان يكون الملموسة واورد فيا ساء انسبة الغذاء ان المظلمة
وما بعدها فقال ان المتباينين سلبوا انه لا مبصر الا وهو لامس ولا يخلو كيف وقوة اللمس اقدم
من قوة البصر اذ ليس شيء فوق البصر الا المصر ان كنسبة قوة اللمس الى الملموسات واذا
علمنا ان كون نسبة الملموس الى المبصر كنسبة اللمس الا البصر اذ اللمس اوثم وجودا في كل
شيء من البصر والملموس اوثم من المبصر وكما انه لا يجوز الشيء ذا بصر الا اذا كان ذا لمس
فكذلك لا يجوز مبصرا الا وهو ملموس والذي يقوله في جواب هذه المعارضة للمعتزلة الذي لا يسلمان
صلحها كان يقف على انه كلفهم امتحقا انه لو كان يدا انه اذا كانت اشبه شيء
واذا وانت تكون مناسبة لم يخل الى ان يقام عليه برهان وقد اخبر ان كان اذا اقيم عليه
البرهان على جنس منه قام على ما يطابقه من الامور الا خر له وجنس اخر لكان لما اقيم عليه
من البرهان في الجنس اعني عن ان يقام عليه البرهان في الجنس الذي ذلك بالحجة لي

اسبابا في برهان على ضناعة البرد وكذلك اذا اقيم عليه البرهان في الهندسة والعدد ولم
يقم عليها دليل الا السطيعة لم يلزم قوله وبعد ذلك فان ابدال الشبه انما يكون في الاشياء التي تكون
من جنس واحد يكون في الشبه محفوظة في حالي الاصرار والابدال ويكون نسبة في معنى واحد بعينه
محصلا والنسبة كيفية يقوله مسئول فيما مثل ذلك انه لما علم ان الكل اعظم من الجزء انه نسبة
النسبة التي هي محدودة في خامسة كتاب الاسطقسات لاوقليدس وكل عدد الى كل عدد مثله
التي هي محدودة في سابعة كتاب الاسطقسات لاوقليدس وعلم انه كما ان الاول من عدد الثاني نسبته
عدد الرابع نسبته فكذلك الاثنان الاول عدد الثالث نسبته من ذلك الجنس وذلك الثاني عدد الرابع
نسبته من ذلك الجنس بعد ذلك وقع الاشكال كذلك ان ميزان هذه النسبة مقاسة لذلك النسبة
لاختلافها لكن الامور الطبعية ليس يجب ان يكون فيها النسبة المتغيرة في المقادير والاعداد
من جنس هي طبيعية لا من جنس هي مقدرة او معدودة فان كان لبعضها ان يقدر نسبة
ما فليس يجب ان يكون ذلك النسبة محفوظة في جميع الطبيعيات في الجنس فاما في النوع فنسبة البصر
الى المبصر هي انه قوة ذلك الامر الذي فيه ليست هذه النسبة نسبة الملموس الى الملموس في النوع ولا في
الجنس من حيث انها مدركان اذا كانا حسيا لم ليست هذه النسبة موجودة من البصر والمبصر
لجنسيا ولا نوعيا بل هناك نسبة اخرى لا شاملة لهما بل هي نسبة وجودهما في الحيوان واحدهما
قبل وليست هذه النسبة ما يوجد من المبصر والملموس على المحال الذي منع هذا المشكل لانه وان
كلفنا ان نجعل النسبة من جنس واحد وهو السبب الحيوان ما به للحيوان كان الابدال فان وجود
الملموس للحيوان يعدم على وجود المبصر له لجواز ان لا يصير الحيوان سميعا مع جواز ان يلمس ولا يعكس
وهذا مما لا يمنع من ان ما يطابعان يلمس مطلقا وما مثل طابعا ان يبصر وان يحال فلم يستحب
واحدا نسبة مطلقة فلا زاد فقال ان وجود البصر قبل وجود القمر لانه في الحيوان كذا ولا وجود

لما الآلة في الحيوان فكون ذا الشاذ من هذا مطلقا وتكون انما حكم الحيوان لا ان يكون معتزلا ذا المبصر
بل احد وجود اوسط اخر يكون النسبة كل البصر والقمر مثل كالنسبة من المبصر والملموس سلمنا
مثلا ذلك لكن لم قلت ان تغير النسبة المذكورة من حيث نفسها لا يصير الابدال بل ما لم يبرهن
على ان الناس لا يسلم ذلك اذ يرى ان في بعض الاجسام ابصارا ولا لمس وهو الظلام وانه انما سلم
القمر الابصار في الحيوان الكوكب وصاحب هذا الاعتراض مثل الى هذا الرأي مثلا طاهر او بعض حال
ما كنا فيه فقول واما الجو الذي في وجه القمر فهو ما بالجري ان يقع فيه استكمال وعلى الظن
الممكن الذي فيه انه لا حاجة الى ان يقام عليه برهان وقد اخبر ان كان ذا جوهره وان كان جوهره
فلا حاجة الى ان يكون اضاءته عن قبول الضوء فيما عليه هو سبب انه مشف او سبب فيه لا انه
مشف ولكنه انما لا يقبل لانه غير مستعد لذلك سبب حسن به مقابلة الشمس انما قبله
او كيفية اخرى ما نعة لقبول النور الى جوهره واما الامر عرض له خارجا فان في جوهره لم
يخل اما ان يكون سبب سترا سائرا يا ما على البصر او سبب شكل يعرض له كما يعرض للمرايا ما وقوع
اشباح اسافيه اذا وقبل ذلك الاسافيه لم تر معها رأيه وان كان سبب سترا سائرا يا على البصر
لم يخل اما ان يكون الساتر مساما من الاجسام الموجودة في الاجرام السماوية او في الاجسام
السماوية فبأحد ان يكون هذه الاقسام هي التي يضل ان يكون طبيعتا في هذا الامر وان كان
كل قسم منها يأباه فوق والاقسام المستبعدة ممكن ان يكون ذا سيالا جوهره عند هذا ما ادنى
القول فيه من ان الاجسام السماوية لا يدرك فيها وان كان جزء منها فسيط معدوم الطباع
على انه احواله التي يمكن ان يكون في جوهره والجسم المتصل الى البخار والجبال ستصور فيه بطل ان الاشباح لا تحفظ في السماوي هيأتها مع حركة المرايا

طولا عرضا وبعد خلاف مقابلة الناظر والحال الخروج القمر محفوظ على المرآة التي تضل
لكن يرى صورة يعكس عنها الضوء لا يصلح للخيال ولا يجعل فيه فان ما يعكس عنه الضوء الى
البصر لا يوجب الخيال وما يوجب الخيال لا يعكس عنه الضوء الى البصر والقسم المنسوب الى
سترا ثر واقف فيه فان القمر يفيده ما يجب من خلاف حصول اختلاف المنظر ولزوم ان يكون
الساتر ثانيا وهو يرى ساترا او انه عن ترا سائرا ويكون الموضع الذي ليس به ومن حرم القمر مختلفا
بحسب اختلاف مقابلة الناظر بين وان كان من جوهر الدخان والبخار كما نظن لتحفظ
على الدوام صورة واحدة لاختلاف ما يقع في القسم الاخير وهو ان السبب في ذلك قيام اجسام من
جوهر الاجسام السماوية قريبة المكان جدا من القمر قطعية ان تحفظ حركتها اوضعا
واحدا من القمر فما عنه ومنه المركز وانها لم الصغر بحسب ما يرى كل واحد منها ان ترى جملها
على تخوم محسوس من الكل المجموع لها وانها المال يكون على ما نقوله وان صغر اضعف اشراقا من
القمر ترى بالقياس اليه فحال الجميع غير مضيء والحجب من ظن ان ذلك السماوي ينفعل
عن الغير في مماسته الدار ولم يعلم ان جرم القمر لا يماس الدار البتة وانه في دال يديره فلك ويديره
في ذاته حامل ومن خاصته ويتحرك بعد ذلك العناصر بعد وان قطع كوكبه الى تحلل
لخلاف حركة حامله هو الذي يلي الدار وهو الذي حركته تشبه محركه الكل وانه لا كان
حامل وتره الخارج المركز مماسا الدار تحت الدار او انهوا الاعلى منه ولم تحركه لكن
ليس كذلك لانا نطبع حركة هو انه تحركه الكل والذي على حركات الشمس
الباقية دوائر الدوائر التي على ما ذكرنا فانها تحركها الهوا الاعلى وانها تعمل بحركة ذلك الهوا الذي يلي
وليست تلك الحركة للهوا بذاتها ولا للدار احدهما مدبر الحركة مشبهة ذلك لحركة القمر
على ما علمت فيكون الجسم السماوي الذي يلي الهوا الاعلى حركته تلك الحركة ولا يكون

فصل في حركات الكواكب

الطول المطعون في هذا المعنى بعد القول بان الاجرام السماوية تتحرك كذلك ظن من يرى

الفي حاوله بطلميوس انما اكثر افلاكا من كثير من الجسمه ولسنا نعلم ان وجود كل واحد من
الافلاك والكواكب على ما هي عليه من الكثرة والقلة والوضع والتجاور والصغر والكبر على ما هي
في نظام الكل ولا نجوز غيره الا ان القوة البشرية قاصرة عن ادراك جميع ذلك وانما يدرك من عجائب
ذلك ومنافعه امور يسيرة مثل الحكمة في الميل والاوج والحضيض واحوال القمر عند
الشمس في الليل وغير ذلك مما نذكره في مواضع اخرى ووجب علينا الان ان نتكلم في اوضاع
العناصر تحت السماء

فصل في حشو الجسم السماوي

وما قاله الناس في احوال الارض وسائر العناصر

نقول ان الجرم المتحرك بالاستدارة حركة وضعية يلزم ضرورة ان يكون فيه اختلاف حال
عند الحركة وان تلك الاحوال كلها امر تابع للحركة مقابل لها واذ هذه الحركة لا تتعلق
بالكيف والكم وغير ذلك بل بالوضع له تعلق الا بمكان او جهات والمكان والجهات لا
تكون لجسم منفرد وحده اما المكان فلا بد في وجوده من الجسم الذي المكان نهايته واما الجهات
فلا بد من ان تكون منسوبة الى حدود كما بينا قائمة اما في خلا او في ملا والخلا مستحيل فالملا
واجب ثم هذا الجسم هو المحدد لجهات الحركات المستقيمة وسنبين في فصل بيان بعد ان مثل
هذا الجسم لا يوجد خاليا عن جسم متحرك بالاستقامة ولا جسم اخر الا محيطا به ومن حكمه ويكون
لا محالة فيه مبدا حركة مستديرة ويكون حشو هذا الجسم ويكون من الطبيعة الى الاجسام
فيها فاذا كان كذلك فان هذا الجسم ذو نسبة المبدا له في الحركة مقصورا ما القياس الى
جسم خارج عنه فيجب ان يكون له جسم داخل فيه ومحال ان يكون ذلك الجسم ساكنا يحرك هذا
عليه حتى يجب اختلاف نسبته اليه فانه ان كان متحركا جاز ان يختلف النسبة اليه مع سكون

من الجسم الاخر واما الساكن فلا يختلف النسبة اليه الا للمتحرك فالنسبة المحتاج اليها هي ان يكون
نسبتها للمتحرك لاجل ان نسبة خاصيته هي النسبة الى الساكن ولهذا امتنع ان يكون دور هذه الاجسام
على جسم في الحشو ساكن بطبعه لما كنا قلنا انه من المستحيل ان يكون جسم لا مبدا حركة فيه
وهذا الجسم الذي كلامنا فيه يجب ان يكون ساكنا فكيف ثم ذلك فنقول ان يكون الجسم ساكنا
لا يمانع كونه وفيه مبدا الحركة نعني انه لو كان فارق مكانه الطبيعي اما بكليته او باجزائه
يتحرك بالطبع لكن الكلية فرض بل وجد ساكنا بالطبع اذ لو كان امرا قسريا لم يكن عليه في
الامر الذي اوما اليه اعتماد فيجب لا محالة ان يكون في موضعه الطبيعي ويكون من شان اجزائه ان تتحرك
اليه لو فارقت وهذا هو الارض لا محالة وليس يجوز ان يكون حاشي الجرم المتحرك بالاستدارة حشوا ما لنا
بحيث يتشابه فيه ما لمس الحركة ومكان ويسخن ويلطف على طول الايام ويستحيل جوهره عن المشابهة
كما يعرض من اشتعالنا لو اكببنا على بخر من الاجسام التي فيها الينبوع وطلبا وتحصن فيحصنه ولم يزل
يتوغل حتى ينتهي ثم لم يزل يدام عليه لم يلبث ان يستحيل نارا فكيف ما يعرض له الشكل الذي في مقدور زمانا
فان كان الجسم الطبيعي الموجود هنالك في الطبع الاول من جنس الذي في الوسط فيلزم ان لا يكون
ثابتا على جنسه وجوهره ولا يجوز ان يكون وقت من الاوقات هو الوقت الاول الذي استحال فيه الى
جنس وجوهر اخر ثابت لان كل وقت نفرضه ونحده وقد تقدم عليه في قدرة الله تعالى
زمان طويل فيلزم في ذلك ان يكون دائما على جنس المتوسط وجوهره فيكون كما انه كان
من جنسه وجوهره لم يكن الشيء مع جنسه وجوهره وهذا محال فلا يصح ان يقال انه كان من
جنسه واستحال عنه بل يلزم ضرورة ان يكون ذلك الجرم الماس ليس من جنس الارض ولا من جوهره
بل يجب ان يكون ذلك الجرم نارا حيث كان ولا يجوز ان يكون في موضع اخر في المواضع الداخلة في
الفلك اسطقس للنار فيجب ان يكون الاسطقس الناري اكثر من القدر الذي تغني العناصر

عنها وما ... ملا و لو كان ما ماس السرعه لعاجل الحركه صح

بمعادلة اذا اسطقس النار انما يكون انما يكون اسطقس النار اذا كان هو بنفسه يوجد معادلا لا يقصر
عنصر في القوة فان زاد عليه مار احرى كان فوق المعادلة والذي هو فوق المعادلة هو غير معادل
وغير المعادل اما بالضعف والنقصان فيستحيل واما بالزيادة والفضل فيحيل واجزاء المعادلة التي
يلزم من تدبيرنا ان يكون للنار هو بالزيادة فيكون العناصر مثلا لا منفعلة العناصر بالاحالة ولسنا نعلم
فاذا الحشو هاهنا والجرم الدايم السكون المحوي ان يكون عادما في طباعه الحر وان يكون مستحفظا
لكماله ذلك بدوام حركته والمحوي ان يكون بالكل والاحد منهما جرم مفارقه في الطبيعة وبين هو
فيكون النار مثلوا الى الوسط بالهوا والارض ميلوا الى فوق بالما وان يكون صورة الهوا الحسنة عن بعض
بعض الكيفيات متشابهة للنار وبعضها غير متشابهة حتى لا يكون الصورة الهوائية هي النارية
ولهذا ما كان الهوا حارا رطبا وان يكون حال الما عند الارض كذلك ولهذا ما كان الما باردا رطبا
وان يكون المتجاوران متناسبين في كيفية وان يكون الاضداد متباعدة في المكان بهذا هو الترتيب
المحكم وعلى هذا الوجه طلب الناس واختلفوا فيما قلنا وخالفوا الحق في امر هذا الحشو وخصوصا
في امر الارض من حيلتها فان الارض اختلف في عددها وفي شكلها وفي حركتها وفي سكونها وفي
موضعها فطبقات من القدما الماثلين الى القول بالاضداد وبان الضدين مبدا الكل والواقعين
ذلك الى جهة القول بالخير والشر والنور والظلمة افرطوا في تمجيد النار وتعظيم شانها واهلوا
المقابر والتسبيح وكل ذلك لنورها واضاتها ادرا وان الارض ظلمة لا يستحق بالطبع
بالعقل ولا بالقوة معاملوها للحقيقة والذم ثم رووا ان الوجد هو الساب والتوسط من المعاني
الواقعة في حيز الخير والفضيلة واضدادها من المعاني الواقعة في حيز الشر والرذيلة فجعلوا
النار موصوفة بالوحدة وبالسكون بالتوسط في المكان وجعلوا الارض موصوفة بالكثرة
والحركة والوقوع في الطرف وقالوا ان في العالم ارضين كثيرة وانما هي الي متوسط بين

ابصارنا وبين الشمس فيكسفها بالستر لا بالحرق ولو لا ان تكلفوا ما لا يستفهم لهم وذهب السبيل
الا ان يحصل في النار كل معنى واقع في حيز الخير وفي الارض كل معنى واقع في حيز الشر ومنهم من هذا
ذان النار مفرطة الكيفية مفسدة والارض معتدلة لا تفسد والنار اسرع حركة في المكان
الغريب من الارض واقبل للعدم اذا انتشر فاسطر للحس والارض ابطا حركة وابث وجودا
في الحيز الغريب ثم حيز الحياة وحيز النشو والنسل والحيوان وحيز النار مضاد لذلك ولا
يبعد ان يجد الارض من الاوصاف المحمودة عادمة لحد النار وهب ان الحس البصري ينبي على
النار وسمع ما يقوله الحس اللمسي وليس الاستحسان اشرف من الاستنفاع كما انه ليس الحسن
الغير النافع افضل من النافع الغير الحسن اعني بالحسن الحسن المنظري على ان هذا القول الذي
قالوه ولا الجواب الذي اجبنا به من جنس الكلام البرهاني لكن الاصول توجب علينا ان نعتقد
ان الارض واحدة الى ان يصح ذلك فنقول ان الارضين كلها صورتها الطبيعية واحدة وقد
علم من قبل ان الاشيا التي صورتها واحدة فان الحيز الطبيعي لها واحد فيجب ان تجتمع انه
عما على حسب ما يقع في الحشو والنبس نتعلم من ذلك ان الارضين الاخرى ليست في مواضع اخرى
بالطبع ولا عائق لها عن الحيز الطبيعي ونقول ايضا ان الارض الحاصلة في مكانها الطبيعي لا
تتحرك بالاستقامة لما علم قبل ولا تتحرك بالطبع على الاستدارة اذا الارض لها في طبيعتها مبدا حركة
مستقيمة وقد بينا انه لا جسم واحد يجتمع فيه مبدا الحركتين الاستقامة والاستدارة والعجب
قول من قال ان الارض دايما الهبوط فما بال المدرة تلحقها والجوهر الارضي كلما كان اكبر
كان اسرع حركة فلذلك يكلية الارض على انا قد فرغنا من ايضاح تناهي الجهات
التي اليها الحركة بالطبع واما القائلون انها تتحرك بالاستدارة والفلك ساكن وان الشمس
والكواكب تشرق عليها وتغرب بسبب اختلاف محاذيات اجزا الارض المتحرك اياها وهي

مثلا ماله ميل لاجل ان كل عامل الى فوق فهو عامل الى فوق بالفعل ولا شئ من الجامد
بفي مكانه خفيف بالفعل وان كل خفيف ماله ميل بالفعل فلا شئ من الجامد في مكانه خفيف
بالفعل وان كل خفيف ماله ميل بالفعل الى فوق فكيف كان فالجزء والمجموع كلاهما
خفيفان بالفعل والجامد في مكانه الطبيعي غير خفيف بالفعل وان كل خفيف ماله بذاته
ذاته الصوره الطبيعيه التي هي مبدأ الحركه الميل الى فوق واما ان يجب الحركه الى فوق
والسكون في السافل فجائز ان يجب ذلك في الجسم وجميع الاجوال خفيف بالقوه ولفظ الاسم
الخفيف مطلق على هذه المعاني الثلاثه لان الاسم المشابه فحري ان يقع منه على الاربع
اذا فصلها الا ان الفضيل وكذلك الثقيل وجنبها الفضيل ويمكن ان يكون استعمال الناطق الخفيف
والفضيل اذا اراد ان يميز به صور الاجرام الطبيعيه استعمالا يدل به على المعنى الذاتي
الجامع وان يكون استعماله اذا خلناه على اصلها انما هو على المعنى الذي هو قبل اليه
بحسب الامر اختلاف في حركه الهوائي الى فوق وحركه النار في الهواء الى فوق في حركه
الحبه وما اشبهها في الهواء الى اسفل على حكم ماله وزن وثقل وانهما في الحبه لو
ارسبت فيه فسر الطفت على حكم ماله خفه وعلم وزن فقال ان الاجسام كلها ثقال
وخفافه في الثقل وتحمل بها بحسب ما ان كل ثقيل يسبق ويضغط الاخف الى فوق وبعد
انه لا يستمر ان في الثقل والاستمرار اليه وقابل ان الهواء والمحلى والخلا حال الخلا وقابل
ان الهواء والنار كما ان الجسم بطبعه الصلابه وقابل ان كثره الماء فاذ ماج الاجزاء هو
المرسب وان قلته كالهواء وغيره لا موجب ذلك وقابل ان الاشكال المختلفه
الصور يتعين بها الحركه الى فوق لسهولة الخرق والمرض في المفرد وان الثقيل

والجمله انفراج الرواياه واستعراض السطوح هو السبب في الخفه ومفهوم من حمل الفوق على
الكمر وكل كل عظيم الكره او بعده واحده وقال ان الخلا هرب الماء الاجسام حذرا ان سبق
بالاقل فترتب فيه الاجسام على الترتيب الذي وسط فما لا فما يحيط به الاخف فالاخف
فاما ما يسبب في الهواء قال الاوايل الصعده اياه من حيث كما ان الاطوبه العاليه تقل من
الاجسام الاعلى لما هادونه والواعلى ان كل رطوبه فان فيها غلبا ما غير محسوس من اجسام بعيد
من الغليان هو مقل الفضل حتى ان البسط من الرصاص مثلا ان اكثر عدا مما يناول المجتمعه
منها مقله فالواهذا ما استقات الصبي في علو الهواء وهو اسبه مقله وقيل ان هذه
المداهب كلها جاريه كهذه الاجسام حركه عرضيه بقسر بخار كان والى فوق احرب
كل الاكبر لان الماء طبا حركه والنار كل والهواء كل والدرع كلا معرى الهواء وهبت
سرعته والنار كالدخان اذا قوى تحسم بخو قام وذهب علو ون مصعب من اسبوس كان جسم
رسوبها في الماء سواء او ربما كان الحجر في الهبوط في الهواء اكثر من الرصاص لقسر يسير الضغط الماء هو اخف منه
واجتماعه تحته فيزعجه واما الخلا فلا شئ منه اولى بالعلو من الهواء لانه ليس لعدم الجسميه قوه
لحركه فوق الارض عبد من حيث حركه ولو كان كثره الخلا وحده علة لحركه الى فوق لكان
الارض الكبيره اخف من الصغيره ولو كان كثره الملا وحده علة لحركه الى اسفل كان
النار الكبيره ابطا حركه كما هو ولو كان السبب في ذلك الماء في الجمله هو على الجمله الاكثر
من الملا واما في القليل فكون الملا اكثر من الخلا لا كان العلة واحده كان انما هو سبب انفصال
موحد الكثره لا سبب لضاده توجب الكثره فان عدم السبب سبب لعدم المسبب لا سبب
لضاده واذا دل الاستدلال على الملا لم يدل اما ان يكون الزياده مانعه عن ان يولد الملا للغسله

عبده السيد عبد الله عبد الله

او موجبا بنفسه امرا فان كان زائدا يوجب المنع من كون الجسم بحيث يمكنه ان يمنع الحركه الى اسفل
او يبطيها وان كان زائدا لا موجبا للحركه الى فوق كالهواء للحركه الى فوق والماء موجب للحركه الى اسفل
كالعله للحركه وسكون الحركه الغالب منهما عرض ما لا نعلم اجان كثيرا من الخلا
على حركه كما هذا الظن ذلك وفي بعض الفضول المشتبه على هذا القول الاول ما عسى ان يكون ام هذا
ومعه وامكان ان يكون النار الصغيره والكبيره متشابهتين في الخفه وكذلك الارض
الصغيره والكبيره واذا نسبه من الخلا والملا في كليهما حجومها وظهر ان الليز
سبب الخفه لكان الطير اخف من الانسان من الزئبق واما الاشكال المختلفه فانها اعراض لكن
مواديه للحركه واما سببا للحركه فيكف يكون ما هذا الاسان فعل فاعل الا سبيل ما قطاع
لا سبيل كون اذا ما سبق في حده السيف في ان قطاع الحاج الى الحر الحده قطع الحده ثم ما ذا ان
الاشكال المختلفه لا تفيد محدثه مختصه بها الجهه ذو جهه ولم ان كون عدم الحاره علة لعدم
هذا الفاضل بصار علة للفاره والنفاذ الى جهه اخرى كما قالوا في النار على ان عاد الملا ليس
بذي هذا الفاذ فان الغبره واسكون كليه الارض طبيعتهما وامرجهما الى اسفل وكونهما
والملا نحو الحركه الى الجهه التي هو اليها الى الارض الى حيث يوجد ليس سبب الخشنه في الهوا
والنار بل الخفه فما اكثر ما اذا جعلت الخشنه في غير الملا حيث لا يلزم لا يتوهم
هذا الغلبان الذي ذكر وتلك خطاياه واضح من جميع ما اوما اليه ان هذه الوجوه كلها
فاسده والحق وهو ان كل حركه كما هي بدا فهي مبدا واذا كان الحسب في الهوا الى فوق
للهواء اسبابا في جميع الشيء فلم كان فيه مقاومه للاضيه والمايا الى فيه الشعاب الى

٥٥ ٥١٥ ٥١٥ ٥١٥

عليها الموجود بالفعل فاذا حدث في الماء بخار الطبيعي الهواء الى فوق فان هوى وما سبق
الحسب الى فوق وان عجز اذا عن الهبوط فسر الاله الحجوف الذي حكينا مره انما
فعله الهواء الذي فيه انا ان يسفر الى الغرب وهو في الابوس اول والغمام والرصاصه
المسطحه انما لا ترسب لانها خراج الذي من جنسه هواء او ملك كثيرا واذا لا يطيعه
فان الجسم كل الجنسه مما لا فعله اول وفعله الحجر على ذلك الغلام اكثر من فعل ما لا يحض
مثل ذلك الغلام المسطح الرقيق على ان يصور كل الهواء والخفيف ٥ واذ قد مثلنا
في الاشكال التي سوق منها كلية العالم وحري بنا ان نعلم ان العالم الجسماني هو واحد او ما فيها
عوالم كثيره ٥

فصل في ان جمله الاجسام

الملا في بعضها بعض الى اخر ما سنا في الجسم جمله واحده

قال كثير من الناس ان الخلا كثيره منهم من اضاف الى العدم اصولا فاسده لكنها
مناسبه للعلم الطبيعي ومنهم من اضاف الى العدم اصولا فاسده لكنها مناسبه للعلم الطبيعي
بل هي طبيعيه او سطيقيه فلما الطبيعه الاولى وكان عندهم ان ها هنا خلا غير متناهي الاجرام
لا يجري بعضها على بعض ولا تماسها ولا تحركها كان غير مضبوط وانها تتوهم لها اجتماعات في
اجزاء غير تهيا وان الجسم اما عليها وهي الى ما لا يتناهى هباء عوالم غير معدود وهو الذي
ينبغي عن رشاد اذكرت ما عرفته من الاصول المفرده في تناهي الجهات وجدوها
فوجدت اضاف الحكماء من جهل الناس في الاشياء وهذه الاصول يعم الاثبات عوالم متناهيه
واما المذهب الاخر وهو قول من قال ان عوالم غير متناهيه بالعدد كما

ان قولنا الانسان عرض قولنا هذا الانسان في المعنى والحقيقة هذه الغيرية الا ان يكون قولنا
هذا الانسان يرى قولنا الانسان فان قولنا هذا الانسان يدل على معنى موجود واحد بالعدد
معين واذا كانت المخالفة هذا كان قولنا الانسان يدل على معنى جائز وطباعه ان يحمل على
كثيرين وذلك قولنا العالم يدل على معنى جائز في طباعه ان يحمل على كثيرين لكن العالم
ليس هو المعنى الذي اذا وجد صار الكثرة موجودة فيه وهو امر جائز كان ذلك على سبيل
الدور ان لم يكن بعد آخر لا عند غيره يكون شيء ما عند غيره وذلك غير ممكن اذا فرض
كثرة فرض اذ ذاك واذا كانت الاذهان استحال الا يكون موجودة في ذهن
الاذهان واذا استحال لا كونه وجب كونه قالوا وهذا حكم عام في جميع الامور
الاذهنية اذا الممكن وجوده في الاذهان واجب فان الممكن لا يعرض فرضه محال واذا
فرض موجودا فرض ما هو غير موجود لكنه ممكن وجائز ان يعرض اذ لا ممتنع
العدم واذا فرض موجودا فرض ما هو غير موجود لكنه ممكن وهما ان يكون
موجودا اذا ما واذا فرض ذلك الفرض وجب ان يكون معه ذلك الفرض لسر ذلك الفرض
وهذا خلف ولزم الخلف من فرض وجوده ممكنا غير موجود واذا الممكن في
الاذهان واجب واذا كان كذلك لزم ان يقول ان العالم واجد اذ كان يصح
فرض الكثرة منه صحيح وجوب فهذا الطريقة اذهب الدلي وهي فاسدة الماخذ
وانما انتهى وهلا من طباعهم ان كل ما لخالف الخرى الشيء فهو كلي بمعنى
واحد وهو الذي يصح وجود الكثرة منه ومن قال في ضمن اعوا خرى ان الجزئي

بغير هو الشيء الذي يمنع ان يفرض ما هيته محمولة على كثيرين والذي اذا ما هو والذي لا يمنع ذلك فيه
بل من الجائز ان يمنع ذلك فيه وجهة ما يفرض صورة اخرى فان الصور ما الصالحة ان يحب
في صورة ان يكون شيء ما عدد في مواد اه والمعقول او المفهوم الصالح من حيث هو معقول او مفهوم
ان يطابق عدد سوف الامور في حصول ما هو موجود ويستحيل حصوله كما يفرض الذي ان يكون
من المواد شيء يفضل عن جميع صوره واحد هو ولو انه امتنع وجود الحد الا الجائز المطبوع
منه سيف واحد بل كون صورة السيف الجيد لا يمنع كون ما هو احد جيد كثيرة
في ان يصير سوف ذلك السيف الواحد او يجب ان المعقول من الانسان يمكن ان يطابق
ما هو عدد ناس وان لا يقول بخروج الانسان الا الواحد اذ فرض ذلك في ان يحمل هو المطابقة الكثيرة
موجودة بالفعل وكذلك الحكم في امر العالم فرق السلم ان صورته صورة لا يمنع كونها في هي
او كونها معقولة من ان يكون نحو له على كثيرة لانه يمنع وجودها ذلك مستحيل لذلك
ليس يعرض من ذلك ان يمنع وجود ما الكثرة منه لو كان كما هو من اعسار يعنيه لا يعرض
له ان يصير ممتنعا لسبب واحد اسبب لكان الامر ذلك الامر الامور التي هي بطبائعها ممكنة
وانها ممنوعة باسباب منها ما افرض عليها الامتناع ومنها ما افترض عليها الوجوب فهما ما هو قوله
في ان ان هذا الحجر موجود لما يقبل الله وفي ان موضع الذي يعنيها كاذبة بل اطلاقه
والعلم الله الا المعرفة في الاحياز الطبيعية الاجسام البسيطة اذا الركاب بالوهلة
الاحكام والسر انها ذهب ان يكون وقول ان الاحياز الطبيعية الاجسام البسيطة
هي الاحياز التي يصيبها هذه الاجسام حالة ما في غير ممنوعة وعرضة في اوضاعها واشكالها اعراضا

الطبيعي فان اختلاف الوضع والشكل وخروج الجزم الذي لا يطابق مكانه الطبيعي اذا كان
كذلك فالاحياز الطبيعية للاجسام البسيطة مرتبة بعضها على بعض حسب المجاورات
الطبيعية وبسبب مسدد على مسدد بريئا لو كان يصح ما توهم البعاد مقطوعة واذا كانت
الاحياز الطبيعية على هذه الجملة وكانت الاحياز الغير الطبيعية للاجسام هي احياز اجسام اخرى
بالطبع اذ لا حيز الا وله جسم طبيعي كما ان جسم طبيعي الا وله حيز طبيعي وهذا كله متفرع منه
مما سلف والاوجب حضر الوابع من هذا النظر الرتيب فان كان العوالم الكثيرة وجب ان يكون
الاحياز الطبيعية لكل طبيعة اجسام عوالم يجمع منه لو فرضنا ابعاده مفطوره ما
تحتى الكثرة وفرض جماعة احياز كثيرة يجمع اجتماعه اجسام عوالم فانا ان يكون منفي اخلاء او ملا عملا
ومحتوما منها جسم الخلاء ممتنع فرضه والجسم الحاوي يكون لا محاله اما في حيز طبيعي
له او غير طبيعي له وطبيعي لغيره وفرض على كل حال حيزه مسدد الكل ذلك محال اذ
فرض الجميع غير متحيز في كم واحد ملا احياز كثيرة بعدد اطفاء اجسام محاوية والحيز
الجامع واحد والمحيز المجموع واحد وهذا هو البيان المطلق واما الجواب كل عالم في الصورة كالعالم
الاخر حتى يكون في كل عالم ارض وسماء وهواء وسماء الاخر عرض ان تكون الاجسام
المفقدة في النوع تارة في احياز طبيعية مختلفة في اوضاع او ياه الطبع وهذا فقد طلنا على بطلانه
بل الحكم او فيجاه في الاصول الله ان يكون مكان الارض مكانا يصح ان يجمع فيه جملتها
كثيرا واحدا ملاه وذلك محال واحد المناصرة واذا كان كذلك كان الارض ملا اما
مقصورة للفصول في الجميع والموضع طبيعي له وهذا محال او يكون اينها طبيعيا في الجميع

وذلك ايجاب الخلاء او يكون موضعها الطبيعي واحدا بعينه وقد قررنا ان موضع
اخرى فيه خلص عن الاجسام الجديدة للجواب الى الاخرة وما الذي يبين بها ويوضح
ان يكون طبيعة واحدة يحمل بالطبع الجهات متضادة وهذا بعيد جدا في هذا الباب
كون الارض كثيرة بالعدد حتى يكون لها كثرة بالعدد حكمها استدل في انها وسط
كما ان الارض كلها استدل في انها مركز فالله اعلم وذلك ان كان لا سبيل الى ان الاجسام الكثيرة
بالعدد لها ممكنة كثيرة بالعدد ولم يجب ان يكون كرة على نحو الكل لو
اجتمع كل للمس شيئا واحدا كما واحدا بالعدد على ما بيناه وهذا الاجتماع مما
لا مانع له عنه في طبيعة فان الطبيعة انما حيزه المناسبة لا تقتضي الانزوا والتباين
ثم هذه صارت الاموال محلفة الاماكن والمكان الذي في فوق من اجيارها حتى صارت الاوساط
كثيرة بالعدد وهذا مقرر الاصول المقدمة ان الاموال على حد صار الا ممكنة
فلا يكون سائر الا ممكنة محدد حيزها فيجب ان يكون الاجتماع في اجيارها اجتماعا
محالا ولا يحصل في حيز مستدل على غير طبيعتها وعن الاجسام الاخرى الى انها تجدد
امكنة ابدا ولا يجاوز ذلك فتراز ان يكون امر طبيعيا مرجعه الجزم والطبيعة من
جهة الاجسام الاخرى وقد بينا ان معنى هذا الجزم مع الاستقبال المكان واذا استحال ان
يكون للجواذ المشابهة الطبائع احياز مسايرة الطبع الا ذا العشر الذي هو ايضا
مستحيل استحالة اوساط كثيرة فهذا الاشياء وضح ان العوالم كثيرة متجانسة
طبائع البسائط واذ قد بينا ان الجسم السماوي هو الجسم المحدد الكرات السفلية منتظما

عليها ولا جسم حاز رجاعنه مباينا له في عالم آخر فمعنى ان كل جسم آخر فيكون محيطا به
ولا خلو اما ان يكون ساكنا لا سبب لحركته فهو وما ظنا ان كل جسم فهو مبدأ لحركة
واما ان يكون فيه سبب لحركة مستقيمة وهو ظننا ان الاجسام التي فيها اما حي حركة
مستقيمة انما وجودها في ضمن الجسم المجرد للبهائم لا خارجا عنه واما ان يكون
فيه سبب لحركة مستديرة فيكون مشاركة لها في البشر ويكن لا يمنع كثرة الاجسام
المستديرة لحركة فيجب ان يكون اجزاء هذا العالم بأعيانها من اجسام مستديرة بالحركة
والعالم متناه لا بد له من جسم هو اخر الاجسام ويكون حامل اسائر البسيط وذلك الجسم هو
كليه العالم ولا جسم خارجا عنه ولا هيولى غير متجسمة اذ لا وجود للهيولى ولا
صورة ولا كون اذ لا مادة خارجة تصور بصورة العالمية فيكون صورة العالمية
مخصوصة بمادة واحدة يلزم منها جملة امور بصورة في عالم واحد فلا يكون في الامكان
وجود عالم كثيرة فيكون العالم واحدا تاما محصلا له اصناف الطبائع البسيطة
المحركة وجوهها والاركان البسيطة والمسخنة مسخرة الى الاكوان والتراكيب
ويكون صانعه مطلبا ان سبب الواحد كمال الواجب والحكمة على مقتضى
الامكان في طباع الموجودة غرضا حاجة الى تكثير له فتبارك الله احسن الخالقين

آخر كتاب السماء والعالم

وتليه في انسادس الفن الثالث وهو في الكون والفساد

عدد الكراريس في هذه النسخة
الاخيرة منها اربعة اوراق

الحمد لله حمده وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين وسلم

حسبنا الله ونعم الوكيل
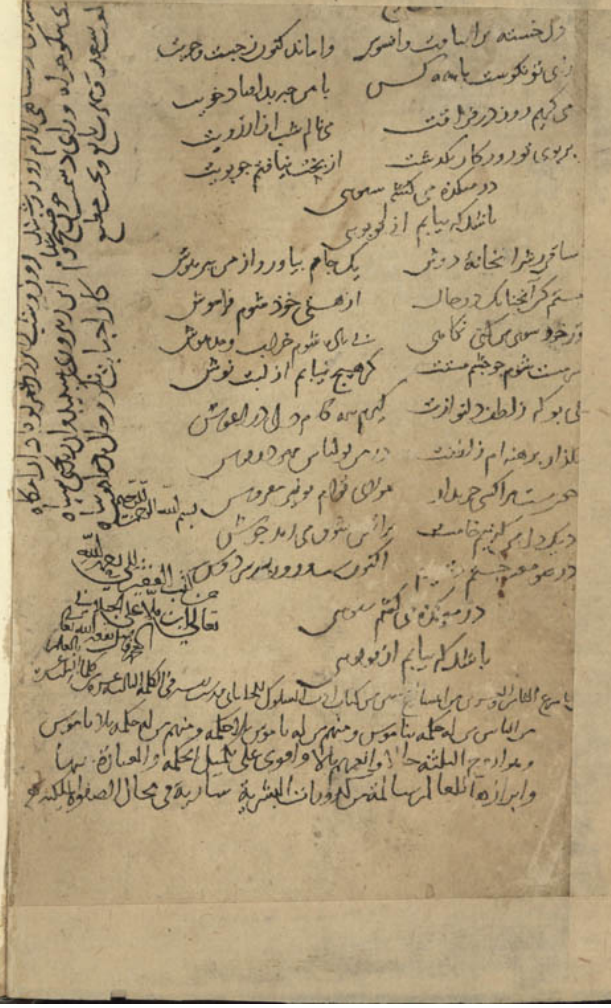
الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله